عدالة الأحداث
دليل تدريبي

دليل الميسّر
والمواد الخاصة بالمشارك

©*Penal Reform International*
Designed by UNITED MEDIA | Graphic & Printing Solutions. www.united-media.net
Printed in Jordan by the National Printing Press

ISBN : 2007/8/2532

تم اصدار هذا الدليل التدريبي باللغة العربية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبدعم مالي من الهيئة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) وسفارة المملكة المتحدة بعمّان

The production of this training manual in Arabic is a joint work of Penal Reform International (PRI) and United Nations Children`s Fund (UNICEF), generously sponsored by the Swedish International Development Cooperation Agency and the British Embassy in Amman, Jordan

British Embassy
Amman

شكر وعرفان

تولّت جييمات مونييه مسؤولية إجراء البحث الخاص بهذا الدليل التدريبي ووضع المسودة الأصلية وتحريرها، في حين تولّت جوليا ريس مسؤولية تطوير المواد التدريبية وعملية التحرير النهائية.

وقد ساعد موظفو المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) واليونيسف في تطوير هذا الدليل التدريبي من خلال تقديم التغذية الراجعة. وكان من ضمن اللجنة التوجيهية التي ساعدت في توجيه عملية تطوير هذا الدليل: نايجل كانتويل وفلورنس مارتن (مؤسسة إنقاذ الطفل)، وإليونور موريل (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي)، وهانس فال وألبرتو ت. مويوت (اليونيسف)، وجولي بيرجيرون (اليونيسف)، وألكساندرا يوستر (اليونيسف)، وألساندرا دينتيس (اليونيسف)، وجينا لوكاريللي (اليونيسف).

وقد اختُبرت أجزاء من هذا الدليل التدريبي لأول مرة في ورشة عمل حول عدالة الأحداث نظمها مكتب اليونيسف الإقليمي لغرب إفريقيا. ونودّ في هذا المقام شكر جان كلود لوغران (المكتب الإقليمي لحماية الطفل) وفريقه والسيدة فول وكاديتياتو لي وياسوكو وجميع المشاركين في ورشة العمل.

وتمت مراجعة النسخة العربية من طرف لجنة في المملكة الأردنية الهاشمية مشكلة كالتالي:

- القاضي منصور الحديدي – مدير عام المعهد القضائي.
- القاضي د. محمد الطراونة – المجلس القضائي.
- العقيد فاضل الحمود – إدارة حماية الأسرة - مديرية الأمن العام.
- المقدم عز الدين السخني – مديرية الأمن العام.
- الرائد فخري القطارنة – مديرية الأمن العام.
- مها الحمصي – اليونيسيف (UNICEF).
- سوزان الصالحي – اليونيسيف (UNICEF).
- طاهر بومدرة – المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI).
- كريستين فضول – المركز الوطني لحقوق الإنسان.
- هيثم مهيار – منظمة كويست سكوب.
- محمد الخرابشة – وزارة التنمية الاجتماعية.
- ليث أبو عويضة – وزارة التنمية الاجتماعية.
- سحر الرواس – مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC).

يحتوي هذا الدليل على ما يلي:

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	5
قائمة بالمحتويات	7
المقدمة	8
استخدام الدليل التدريبي	9
تنظيم التدريب	12
تيسير التدريب	16
مطالعات إضافية	17
مناقشة المصطلحات والقضايا	19
قائمة بالمصطلحات	22

الوحـــدات

الوحدة الأولى	: مقدمة في نظام عدالة الأحداث	31
الوحدة الثانية	: العهود الدولية المرتبطة بإدارة عدالة الأحداث	61
الوحدة الثالثة	: مقدمة للتحويل والعدالة الإصلاحية	111
الوحدة الرابعة	: التوقيف	161
الوحدة الخامسة	: التكييف القانوني للجرم وإجراءات المحكمة	203
الوحدة السادسة	: اصدار الأحكام القضائية	263
الوحدة السابعة	: معايير الرعاية أثناء التوقيف والرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي للأحداث	303
الوحدة الثامنة	: تحليل السياسات ومراجعة التشريعات	355

الملاحـق

الملحق أ	: برنامج الجلسات – الافتتاح والاختتام والتقييم	403
الملحق ب	: الاستبيان المسبق لورشة العمل	406
الملحق ج	: نموذج التقييم الخاص بالمشارك	408
الملحق د	: نموذج التقييم الخاص بالميسّر	412
الملحق هـ	: نموذج عن الشهادة	416

القرص المدمج

1. نسخة إلكترونية عن دليل عدالة الأحداث
2. شرائح عرض PowerPoint
3. دليل رصد عدالة الأحداث - Monitoring Guide on Juvenile Justice
4. نشرة فريق التنسيق بين الوكالات بشأن قضاء الأحداث - Inter-agency Coordination Panel of Juvenile Justice (ICPJJ) Publication
5. نصائح تدريبية 1. العصف الذهني، 2. تمارين التنشيط، 3. استخدام ألواح التعليق، 4. مجموعات العمل الناجحة، ترتيبات الجلوس لمشاركة فعالة، 6. نصائح حول الوقت، 7. عقد النقاشات، 8. أفكار لتشكيل المجموعات، 9. تقييم المشاركين لورشة العمل، 10. عرض التقييم على الجلسة، 11. تقديم العروض، 12. سمات الميسّر الجيد
6. أسئلة إختبارية Quiz Questions
7. 'UNICEF 'Visualisation in Participatory Planning (VIPP) Manual
8. 'UNICEF Staff College 'How to Organise Workshops Manual
9. 'UNICEF 'Games and Exercises Manual

مقـــدمـة

لإدارة عدالة الأحداث أهمية عملية في مختلف الأنظمة القانونية العالمية، فهي تعكس اهتمام المجتمع بتعزيز حكم القانون، وتهدف إلى إعادة إدماج الطفل المتهم بانتهاك القانون في مجتمعه.

ولا تغطي عدالة الأحداث مواقع النزاع مع القانون فحسب، بل تشتمل على الوقاية من الانحراف وتطبيق القانون وإعادة التأهيل والتقاضي، وتُعتبر عنصراً رئيسياً في السياسات الاجتماعية من حيث تعاملها مع أعداد متزايدة من الأطفال، والأطفال الذين تعرضوا للتهميش والتشرّد بسبب التغيرات الاجتماعية الاقتصادية. فطريقة معاملة الأطفال في نظام العدالة عامل حاسم في تحديد كيفية إعادة دمجهم في أسرهم ومدارسهم ومجتمعاتهم.

ويعكس نطاق المعايير الدولية المرتبطة بعدالة الأحداث – في ظل اتفاقية حقوق الطفل هذا الواقع، فمعظم مواد الاتفاقية مرتبط بشكل مباشر بنظام عدالة الأحداث. وعند التعامل مع أي طفل في نزاع مع القانون، من الضروري جداً احترام حقوق معيّنة مثل الحق بالحصول على التعليم والرعاية الصحية والمعلومات الملائمة والمستوى المعيشي المناسب والتوجيه الأخلاقي الملائم والحماية من الإساءة والاستغلال، لأن ذلك كله يساعد على الحدّ من تورّط الأطفال في الجريمة.

وتشير البحوث إلى أن إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية أمرٍ مؤلم للغاية، حيث أنه يضر بنموهم وتهيئتهم الاجتماعية. كما أن هناك اتفاقاً واسعاً على أن التجريد من الحرية نادراً ما يكون إجراءً فعالاً فيما يتعلق بإعادة التأهيل والدمج والحد من تكرار ارتكاب الجريمة. وكثيراً ما يُجرّد الأطفال من حريتهم بسبب جرائم بسيطة أو غير عنيفة أو حتى دون ارتكاب أي جرائم.

وتعاني أنظمة العدالة الرسمية في الكثير من الدول من غياب التدابير البديلة أمام المسؤولين الذين يتعاملون مع الأطفال في نزاع مع القانون، مثل البدائل الهادفة اجتماعيا التي تجنب الطفل وصم تجريمي لسلوكه. ومع أن محاولات تحسين ظروف الاحتجاز مرحبٍ بها، إلاّ أن هناك حاجة أكبر وأهم لتطوير عدالة أحداث متمحورة حول الأطفال ومبنية على الحقوق تتجنب التبعات الهدّامة للاستخدام غير المدروس للتجريد من الحرية، وتبحث – عوضاً عن ذلك – عن تدابير بديلة لتأمين السلامة العامة والتعامل مع الأطفال المعتدين بطريقة تحترم حقوقهم ومصالحهم الفضلى.

جرى تطوير هذا الدليل التدريبي كجهد مشترك بين اليونيسف والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) من أجل توعية وتعزيز قدرات الجهات المختلفة المعنية بعدالة الأحداث، وخاصة موظفي اليونيسف ونظرائهم الحكوميين وغير الحكوميين.

الغرض من الدليل التدريبي

يهدف الدليل إلى تقديم التوجيه في كيفية تنظيم التدريب على عدالة الأحداث. والرسالة الرئيسية هنا هي تشجيع تطوير نظام فعال لعدالة الأحداث يحمي حقوق الأطفال ويسمح باستخدام برامج التحويل في جميع مراحل العملية ومن قبل جميع الجهات المعنية.

ويحاول الدليل تقديم أساليب برامجية عملية لعدالة الأحداث تركز على معالجة مسألة الاعتماد المفرط على أسلوب التجريد من الحرية من وجهة نظر حمائية. ومع أنه لا يتناول مسألة الحدّ من انحراف الأحداث تحديداً، إلاّ أنه يدرك أن الهدف من عدالة الأحداث هو أيضاً الحد من ارتكاب الجرائم أو إعادة ارتكابها، كما هو موضح في الوحدات التدريبية.

ويركز الدليل التدريبي على تشجيع التعامل مع الأطفال وفق المعايير الدولية منذ لحظة التوقيف وما يتبعها. وهكذا، فإن برامج التحويل تهدف أساسا إلى تفادي تكرار السلوك الانحرافي. ولكن عملية تفادي هذا السلوك الانحرافي مسألة متشعبة ومعقدة تربط بين التدخلات الأسرية والمدرسية والمجتمعية والتي هي خارج نطاق هذا الدليل التدريبي.

الفئة المستهدفة

يستهدف الدليل التدريبي موظفي اليونيسف ووكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، وشركائهم الحكوميين وغير الحكوميين، وأية جهات أخرى عاملة مع الأطفال في نزاع مع القانون. كما تستهدف المادة بشكل رئيسي واضعي السياسات في مختلف الوزارات، بما فيها العدل والداخلية والإصلاح والرعاية الاجتماعية.

الأهداف التعلّمية

يهدف الدليل التدريبي إلى:

أ) زيادة الوعي بالمعايير الدولية وفهمها فيما يتعلق بالأطفال في نزاع مع القانون وما يترتب على تلك المعايير من تغييرات في الأنظمة الوطنية لعدالة الأحداث.

ب) تيسير تبادل الخبرات بين الجهات المختلفة العاملة مع الأطفال في نزاع مع القانون. فذلك يشجع على تطوير استراتيجيات تعزيز خيارات برامج التحويل وبرامج العدالة الإصلاحية وبدائل الاحتفاظ.

شكل الدليل التدريبي
المادة مقدّمة في ثماني وحدات على شكل نسخة مطبوعة في هذا المجلد الرزمة ونسخةإلكترونية في القرص المدمج المرفق. ويتبع الدليل التدريبي تسلسلاً منطقياً، موضحاً الخطوات الواجب اتخاذها مع الأطفال في نزاع مع القانون كما حدّدتها المعايير الدولية. إذ تحدد هذه مسؤوليات الفاعلين، وعلى أي مستوى وجب عليهم التدخل كما وتساعد في تحديد مراحل التدخل حسب الاختصاص أما الوحدة الإضافية فمخصصة لتحليل السياسات والإصلاح القانوني.

دليل الميسّر
يحتوي الدليل التدريبي على إرشادات للتخطيط لورشة عمل تشاركية تركّز على المتعلم، وتحتوي كل وحدة على مواد خاصة بالمشارك ودليل للميسّر. يقدّم ملاحظات مفصّلة لفريق التيسير حول كيفية تنفيذ التدريب. ومن أجل ضمان المرونة في تصميم برنامج عمل الورشة التدريبية، جرى تقسيم الوحدات إلى جلسات، وإضافة تمارين اختيارية يمكن تنفيذها لتغطية الموضوع بعمق أكبر. وكل جلسة مكتوبة بشكل مستقل يسمح بتوزيع الأجزاء التدريبية الملائمة على الأشخاص المرجعيين المناسبين.

وتشتمل كل جلسة على أهداف وأنشطة ومدة زمنية مخصصة لها. وتشتمل موارد الميسّر على نسخ عن كل شيء يحتاجه فريق التيسير لإدارة الجلسات:

- شرائح عرض PowerPoint لتقديم المحتوى النظري. ويمكن للميسّرين تعديل الشرائح لتناسب أغراضهم، ولذلك فهي متاحة بشكل إلكتروني على القرص المدمج المرفق للسماح للميسّرين بتغييرها إن أرادوا.
- مطالعات إضافية تقدّم مراجع متقدمة حول موضوع معين، ويمكن إدراجها في المواد الإلكترونية على القرص المدمج.
- رسالات رئيسية توجز المعلومات المهمة التي يجب إيصالها من خلال الوحدة.

المواد الخاصة بالمشارك
لكل وحدة جزءاً بعنوان «مواد خاصة بالمشارك» يحتوي على المواد الرئيسية من جميع الجلسات، ونسخ مطبوعة عن المرفقات التدريبية والتمارين التي سيتم استخدامها في التدريب. وهناك مواد إضافية على القرص المدمج يمكن تعديلها واستخدامها في التدريب.

تشتمل المرفقات التدريبية على أمثلة لتجارب أنظمة عدالة الأحداث في دول مختلفة. هذه الأمثلة ليست على سبيل الحصر. إذ أن معايير انتقائها تقضي بأن تكون: أكثر شمولية وصلة بالموضوع المطروح، تساهم في تعزيز تطبيق المعايير الدولية وحقوق الأطفال، يمكن تكرارها في سياقات متنوعة، متمحورة حول مشاريع تم تقييمها مسبقاً، ترتبط بالحالات التي يكون فيها التوثيق شاملاً وكاملاً. وتجدر الإشارة إلى صعوبة الحصول على المعلومات الشاملة رغم كثافة البحوث في هذا الميدان فيلاحظ عدم التوازن في توزيعها الجغرافي.

تشير التجارب من ورش عمل أخرى أن المجلدات الكبيرة يمكن أن تثير الملل لدى المشاركين. وعادة ما يضع المشاركون عند عودتهم إلى بيوتهم تلك المجلدات على الرف ولا يرجعون لها مرة ثانية. وللحيلولة دون ذلك، نقترح تزويد المشاركين بأوراق تحتوي على معلومات دقيقة حول المواضيع الرئيسية وإعطائهم مواد إضافية بشكل انتقائي. وننصح باستخدام قائمة التحقق التالية في تجهيز مجلدات المشاركين:

[ ] رسالة ترحيبية تشرح الهدف من ورشة العمل
[ ] برنامج عمل ورشة العمل
[ ] قائمة بالمشاركين وعناوينهم
[ ] فواصل بين جلسات ورشة العمل
[ ] نسخ عن المطالعات المقترحة كما هو محدد في كل وحدة
[ ] نسخ عن شرائح عرض PowerPoint
[ ] نسخ عن المرفقات التدريبية والأمثلة
[ ] أوضاع إقليمية وقطرية وأمثلة عنها
[ ] ملخص عن استراتيجيات اليونيسف وشركائها وتجاربها البرامجية.

تصميم برنامج العمل

خلال التدريب، نود منكم تغطية جميع أجزاء وحدات الدليل، كما هو مبيّن أدناه. لكن قد تُضطرون إلى أن تكونوا انتقائيين في حال لم يكن لديكم الوقت الكافي، فطريقة تقديم الدليل التدريبي على شكل وحدات تسمح لفريق الميسّرين بانتقاء أكثر الأجزاء ملاءمة لاحتياجات المشاركين وخبراتهم.

يجب الرجوع إلى عملية تحديد الاحتياجات عند تصميم جدول البرنامج. وتذكروا أن الهدف من ورشة العمل منح المشاركين الفرصة لطرح الأسئلة وتبادل الخبرات، لذلك يجب تخصيص وقت للنقاش وبعض الوقت الحر لتوسيع المعرفة الشخصية. ومن الممارسات الجيدة في هذا الشأن إنهاء كل يوم بوقت للتأمل في محتوى الجلسة يسمح للمشاركين بتشخيص الجوانب الجيدة والأخرى التي تحتاج إلى تحسين. لا يُنصح بعقد جلسات مسائية أخرى عدا عن الجلسة التمهيدية السابقة لورشة العمل. كما أنٍ من الأفضل إتاحة الوقت الكافي للقراءة واستيعاب ما جرى تعلّمه في يوم معيّن، بدلاً من تغطية الكثير من المعلومات بسرعة.

الوحـــدة	الوقت المطلوب
جلسة ترحيب وتمهيد[1]	ساعة (1)
الوحدة الأولى: مقدمة إلى عدالة الأحداث	ساعتان (2) و15 دقيقة
الوحدة الثانية: الوثائق الدولية المرتبطة بإدارة عدالة الأحداث	3 ساعات و30 دقيقة
الوحدة الثالثة: مقدمة للتحويل عن الإجراءات القضائية والعدالة الإصلاحية	3 ساعات (ساعة اختيارية)
الوحدة الرابعة: التوقيف والاحتفاظ	3 ساعات و10 دقائق
الوحدة الخامسة: التكييف القانوني للجرم وإجراءات المحكمة	4 ساعات
الوحدة السادسة: النطق بالحكم	ساعتان و20 دقيقة
الوحدة السابعة: معايير الرعاية أثناء التوقيف والحكم والرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي للأحداث.	5 ساعات و20 دقيقة
الوحدة الثامنة: التحليل السياسي والإصلاح القانوني	3 ساعات
الاختتام والتقييم	ساعة (1)
مجموع الساعات اللازمة للدليل التدريبي	**28 ساعة و35 دقيقة**

[1] من المفيد عقد الجلسة الافتتاحية في مساء اليوم السابق لورشة العمل، للسماح للمشاركين بالتعرّف على بعضهم البعض في جو غير رسمي مما يسهّل بدء ورشة العمل بصورة أسرع في صباح اليوم التالي.

ويجب التنبّه إلى أن المتعلّمين الراشدين يحتاجون إلى محتوى مرتبط بأوضاع عملهم، وبالتالي من المهم إضافة أمثلة إقليمية وأخرى قطرية. وننصح الميسّرين بقراءة الدليل الموجّه لهم وتكييف التمارين لتناسب المشاركين وخبرات الأشخاص المرجعيين في ورشة العمل.

وعلى الرغم من أن أهداف كل وحدة تدريبية مفصّلة بشكل واضح، إلاّ أنه قد يكون من الضروري تحديد أهداف أو نقاط تعلّمية إضافية بالنظر إلى احتياجات المشاركين المحددة.

المنهجية

يتبنّى التدريب مجموعة متنوعة من المنهجيات لإشراك المشاركين وتشجيعهم على التفكير في كيفية مطابقة محتوى التدريب مع الوضع الخاص بدولهم. ويساعد تنوع المنهجيات في استيعاب المفاهيم والأفكار الجديدة. لذا من المهم محاولة المحافظة على هذا التنوع حتى عند تكييف البرنامج حسب احتياجاتك.

وتشتمل المنهجيات على ما يلي:

- تمارين مجموعات العمل الصغيرة والكبيرة.
- لعب الأدوار.
- العروض.
- حالات دراسية.
- الاختبارات القصيرة وغيرها من الألعاب.

وتذكروا أن تستقوا من تجاربكم الخاصة وتضيفوا منهجياتكم التي أثبتت نجاعتها لضمان تجربة تعلمية حيوية وعملية.

الاستبيان المسبق (قبل ورشة العمل)

بعد اختيار المشاركين، يجب إرسال استبيان – قبل ورشة العمل بأسبوعين على الأقل – لتحديد مدى معرفتهم وخبرتهم في المواضيع التي سيغطيها البرنامج، ومدى تحفزهم لحضور ورشة العمل (انظر الملحق ب). ويساعد الاستبيان في ضمان تلبية التصميم الكلي لبرنامج الاحتياجات التعلّمية والفجوات المعرفية لدى المشاركين .

المهمة المسبقة

تهدف المهمة المسبقة إلى ضمان وصول جميع المشاركين إلى ورشة العمل وهم على الأقل يملكون معرفة أساسية ببعض المفاهيم التي سيتم تغطيتها بشكل معمّق خلال البرنامج التدريبي. ويتّخذ هذا الأمر أهمية خاصة إن كان لدى المشاركين تجارب مختلفة حول الموضوع. كما أن هذه المهمّة تشجع المشاركين على الإسهام بأمثلة وتجارب برامجية لمناقشتها خلال ورشة العمل. وسيكون على فريق التيسير تحديد نوعية المهمة المسبقة الملائمة للمجموعة. ومن الأمثلة على تلك المهام: قراءة مجموعة مختارة من المقالات والمنشورات، أو البحث عن معلومات حول الموضوع على الإنترنت، أو تقديم عرض حول التجارب البرامجية في عدالة الأحداث. وقد أدرجنا بعض الاقتراحات للمهام المسبقة في دليل الميسّر.

ملاحظات المشاركين

لضمان تلبية ورشة العمل احتياجات المشاركين بشكل فعال، من المهم مراقبة مجرياتها بشكل متواصل من خلالٍ جمع ملاحظات المشاركين. ومن مزايا هذه العملية أنها تنمّي لدى المشاركين شعوراً بالمشاركة في نتيجة ورشة العمل. وإن أشارت ملاحظاتهم إلى وجوب إجراء تعديلات على هيكلية ورشة العمل (مثل إبطاء سرعة الجلسات أو استخدام عدد أقل من العروض)، فيجب أن ينفذها ميسّرو ورشة العمل في أول فرصة ممكنة.

للاطلاع على أفكار حول أساليب الحصول على ملاحظات المشاركين، انظر النصيحة التدريبية التاسعة في الوحدة السادسة[2].

التقييم وتوزيع الشهادات

بالإضافة إلى الملاحظات اليومية، جرى تصميم نموذج تقييم لاستخدامه في نهاية التدريب (الملحق ج). ويساعد هذا النموذج في الحصول على ملاحظات مهمة حول أهمية الدورة للمشاركين كما يبرز الجوانب التي ممكن تعديلها لورش العمل المستقبلية.

من جهة أخرى، جرى تصميم نموذج لشهادة تقّدم للمشاركين بعد إكمالهم للورشة التدريبية (انظر الملحق هـ).

2 هناك مجموعة كاملة من نصائح التدريب على القرص المدمج المرفق.

اختيار المشاركين
لضمان خليط جيد لِلأفكار والتجارب، على فريق التيسير محاولة تشكيل مجموعة من حوالي 24 مشاركاً (15 كحد أدنى و30 كحد أقصى) من المجموعة التي يستهدفها التدريب. وقد كتبت خطط الجلسات في الدليل التدريبي بافتراض تقسيمهم إلى أربع مجموعات كل واحدة مؤلفة من ستة مشاركين[3]، لذا يجب تعديل التمارين ومدتها بحسب العدد الفعلي للمشاركين.

تشكيل فريق التيسير
يتألف فريق تيسير ورشة العمل من منظمي ورشة العمل أو المخططين لها، والميسّرين، والأشخاص المرجعيين، كل واحد منهم له أدوار محددة.

يمتلك **منظمو ورشة العمل أو المخططون لها** مستوى معيَّنا من الخبرة في أنظمة عدالة الأحداث وما يجب أن يعرفه المشاركون المنسّبون عن الموضوع.إن الميسّر مسؤول عن تسيير ورشة العمل، وليس من الضروري لأن يكون خبيرا بمحتواها. والميسّرون مسؤولون عن تصميم الجلسات وتكييفها لتلبّي احتياجات المجموعة وخبراتها، وإيجاد منهجيات تفاعلية جيدة، وتحقيق مشاركة فاعلة من المجموعة. ويجب أن يضمن الميسّر التزام جميع المشاركين وأعضاء فريق التيسير أو الفريق المرجعي بالقواعد الأساسية المتفق عليها في بداية الورشة، وجمع آراء المشاركين والاستجابة لها. ويجب أن يلتزم الميسّرون بالبقاء في ورشة العمل من الجلسة الافتتاحية وحتى الجلسة الختامية. وفي حال وجود أكثر من ميسّر في الورشة، من المحبّذ تعيين ميسّر رئيسي لكل جلسة. ويُعتبر اختيار الميسّر حاسماً لنجاح ورشة العمل. انظر إلى المراجع الإضافية (النصيحة التدريبية 12 في الوحدة الثامنة) للتعرّف على صفات الميسّر الجيد.

أما **الأشخاص المرجعيون** فهم الخبراء بالمحتوى، ولا داعي لأن يملكوا خبرات تيسيرية أو تدريبية، لكن امتلاكهم لها سيكون مفيداً. والأشخاص المرجعيون مسؤولون عن ضمان استخدام مواد دقيقة وذات صلة بالموضوع خلال الجلسات. وبالإضافة إلى شخص أو شخصين مرجعيين، يمكن اختيار أشخاص مرجعيين آخرين من المشاركين في ورشة العمل طالما أنه يتم الاتصال بهم وتزويدهم بالمعلومات قبل ورشة العمل بفترة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يساعد الاستبيان المسبق في تحديد خبرات المشاركين.

ومن المفترض أن يمتلك فريق التيسير في مجموعه خبرات مكملة لبعضها البعض تغطي جميع جوانب عملية ورشة العمل ومحتواها.

3 من المفيد إجلاس المشاركين في مجموعات من 6-8 أشخاص حول كل طاولة، فهذا الترتيب يشجّعهم على التعرّف على بعضهم البعض ويساعد في تشكيل المجموعات للأنشطة السريعة.

كيّفه ليناسبك!

من المفترض أن يتمكّن الميسّرون من إدارة جلسات الدليل التدريبي بمستوى أساسي من الكفاءة في التيسير. ويقدّم دليل الميسّر اقتراحات حول كيفية تقديم المواد الرئيسية وضمان المشاركة الفاعلة في الجلسات. لكن يجب ألاّ تُقرأ الملاحظات الخاصة بالميسّرين كنص، بل – وكما هو الحال مع أي برنامج تدريبي – عليهم أخذ الوقت من أجل تكييفها لتناسبهم. لذا يجب قراءة كل جلسة بحرص – آخذين بعين الاعتبار احتياجات المشاركين وصفاتهم – وتكييف العروض بالمواد الملائمة، فلا يمكن للبرنامج التدريبي النجاح ما لم يأخذ فريق التيسير الوقت للاطلاع على البرنامج بطريقة تجعله يناسبهم.

لذلك فإن أهم رسالة يمكن توجيهها لفريق التيسير هي الاستعداد. فـ 90% من نجاح البرنامج التدريبي يحصل من:

- الاطلاع على المحتوى أو تسهيل توصيل خبرة الشخص المرجعي.
- الوضوح في ما يُراد تحقيقه في نهاية الجلسة وخطة الجلسة.
- تنظيم مواد كل جلسة مسبقاً.
- الالتزام بالقيود الزمنية لضمان تغطية نطاق مواد البرنامج.
- مرونة التأقلم مع الاحتياجات الخاصة للمجموعة عند الحاجة.

تشجيع عملية التعلّم الحقيقية

يجب ذكر ملاحظة أخيرة حول تنظيم ورشة عمل يحصل فيها تعلّم حقيقي لدى المتعلّمين، إذ تشير التجارب إلى أننا لا نولي ما يكفي من الاهتمام إلى قدرات المشاركين التعلّمية. فمع تقدّمنا بالعمر تقلّ كفاءة ذاكرتنا القصيرة المدى. فكم يمكننا التذكر من عرض حضرناه في ورشة عمل قبل أسبوع مثلاً؟ ويعني ذلك أنه بالإضافة إلى ضرورة إيصال المعلومات الصحيحة، هناك ضرورة لإيصالها بالطريقة الصحيحة وتيسير عملية تعلّم المشاركين.

يحصّل الراشدون أفضل تعلّم عندما يكون سياق التعليم قريباً من عملهم، مما يعني أن علينا استخدام أساليب تسمح للمشاركين بتخزين ما يتعلّمونه من خلال المشاركة الفاعلة. كما أن على الميسّرين انتهاج أساليب تسمح للمشاركين بالبناء على خبراتهم السابقة الغنية ومناقشة المشاكل الواقعية، وتشجيع المشاركين على التفكير بمفردهم وتعلّم المهارات والمعارف الجديدة والتأقلم معها في المواقف المعقدة والحيوية.

في معظم ورش العمل تجد مجموعة متنوعة من الناس ممن يملكون الخبرة لمساعدة بعضهم البعض على التعلّم. إن الغاية من جمع الناس معا تفعيل عملية تعلّمهم من بعضهم البعض من خلال تبادل التجارب والخبرات. على الرغم من وجود بعض الميسرين وأشخاص مرجعيين، يجب الإدراك بأن الواقع يجعل من كل شخص في القاعة شخص مرجعي بحد ذاته.

ويحتوي القرص المدمج على عدد من المطبوعات حول التيسير لتساعد في تعزيز المشاركة الفاعلة. تم إدراج مواد للمطالعة في كل وحدة على حدى، لكننا نورد فيما يلي مراجع مهمة نقترح عليكم قراءتها:

حول عدالة الأحداث

مجلة «إنوتشنتي»، العدد الثالث، عدالة الأحداث،
www.unicef-icdc.org/publications/pdf/digest3i.pdf

حماية حقوق الأطفال في نزاع مع القانون، برامجها وتجاربها في الترويج بين المنظمات الأعضاء في لجنة التعاون المشترك لعدالة الأحداث:
www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Protecting_children_en.pdf
http://www.intranet.unicef.org/PD/UNCPJJ.nsf/0/B016B3D4C4A198E185257069004E687D/$FILE/MEP-English-FINAL(v6).pdf (باللغات الإنجليزية والإسبانية)

Child Justice in Africa, A Guide to Good Practice, Julia Sloth-Nielsen and Jacqui Gallinetti, Community Law Centre, University of Western Cape (2004)
http://www.communitylawcentre.org.za/Projects/Childrens-Rights/04Publications/child-justice-in-africa-a-guide-to-good-practice

يحتوي الموقع الإلكتروني المشترك لـ«لجنة التعاون حول عدالة الأحداث» على مواد اليونيسف حول عدالة الأحداث (http://www.extranet.unicef.org/PD/UNCPJJ.nsf). وستُطلق اللجنة موقعاً عامًّا في عام 2006 (www.juvenilejusticepanel.org). ويُعدّ موقع لجنة عدالة الأحداث مصدراً للمعلومات الشاملة والموارد في مجال عدالة الأحداث، ويهدف إلى المساهمة في الممارسات الجيدة في مجال عدالة الأحداث من خلال تيسير تبادل المعلومات والتعاون بين الجهات العاملة في عدالة الأحداث على المستويات القطرية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك ممثلو الحكومة والمشرّعون والقضاة والمدّعون والمحامون ورجال الشرطة والأخصائيون الاجتماعيون وموظفو مراكز الاحتجاز والمنظمات غير الحكومية والإعلام.

حول مهارات التيسير

- A Participatory Learning & Action: A Trainers' Guide, Pretty, Guijt,Thompson, Scoones, IIED, 1995.

يُعدّ هذا كتاباً ممتازاً يحتوي على كل ما يلزم المدربين، وهو سهل القراءة ويغطي جميع الجوانب الرئيسية لتعليم الراشدين، وأساليب التدريب، وديناميات المجموعات، ومبادىء خاصة بالمدربين حول التعلّم وخطوات العمل والألعاب التمارين التشاركية.

- The Facilitator's Pocketbook, Management Series, Jon Townsend & Paul Donovan and The Trainer's Pocketbook, Management Series, Jon Townsend & Paul Donovan

يقدّم هذانِ المنشوران نصائح سريعة حول نظرية تعليم الراشدين، وكيفية تعزيز عملية تعلّم المشاركين، ونصائح حول كيفية تقديم الميسّر لنفسه .

- UNICEF 'Visualisation in Participatory Planning (VIPP) Manual'

يقدّم أفكاراً ممتازة حول تشجيع المشاركة واستخدام البطاقات وألواح التعليق. يوجد على القرص المدمج نسخة PDF من هذا الدليل.

- UNICEF/Staff College 'How to Organise Workshops Manual'

يقدّم نصائح عملية وقوائم تحقق لضمان تنظيم ورشة العمل المثالية. يحتوي القرص المدمج على نسخة PDF من الدليل.

- «دليل الألعاب والتمارين» الخاص باليونيسف الذي يقدّم أفكاراً مجرّبة من ورش العمل لتنشيط المجموعة. يحتوي القرص المدمج على نسخة PDF من الدليل.

كثيراً ما تسبب المصطلحات ارتباك في النقاشات حول عدالة الأحداث. ونظرا لعدم اتساق مفاهيم المعايير الدولية في هذا الشأن، فإنه من الضروري تعريف الأطراف التي يستهدفها هذا الدليل.

تعريف مصطلح «الطفل»
لأغراض هذا الدليل التدريبي، يشير مصطلح «طفل» إلى أي شخص دون سن 18 سنة، وذلك وفق اتفاقية حقوق الطفل (المادة 1).

من خلال التركيز على استخدام مصطلحات مناسبة للأطفال – ما لم يكن في ذلك اقتباس لمراجع– فقد تم تجنب استخدام كلمات ومصطلحات مثل «قاصر» و«حدث» و«حدث جانح» في هذا الدليل التدريبي لما تحمله من دلالات سلبية ومؤذية، ولأنها تؤثر على حقيقة أن الأفراد المعنيون هم أولاً وآخراً أطفال ويافعون. وقد استعضنا عن تلك المصطلحات بإشارات أكثر دقة لـ«الأطفال» و«اليافعين» و«الشباب» و«الأطفال في نزاع مع القانون» و«الأطفال المعتدون». مع ذلك كله، سيتم استخدام مصطلح «حدث» عندما يكون مذكوراً بشكل محدد في أحد المواثيق الدولية التي ترد في الدليل التدريبي.

كما يستخدم الدليل التدريبي مصطلح «عدالة الأحداث» لأنه متعارف عليه بشكل واسع.

الأطفال في نزاع مع القانون/ الأطفال المعرّضون للخطر
يُستخدم مصطلح «أطفال في نزاع مع القانون» كبديل لمصطلح «الأحداث الجانحين» الذي يحمل شيئاً من الوصم. ويعني مصطلح «أطفال في نزاع مع القانون» أي طفل يتعرض لسلطات تطبيق القانون للاشتباه بانتهاكه القانون أو مشاركته في سلوكيات «غير اجتماعية» أو لاحتمال تورطهم في جرم ما. وفي هذا الشأن، من المهم التنبّه إلى أن التصرف المخالف للقانون لا يعني بالضرورة أن الشخص مذنب، فمن أجل أن يكون الشخص مذنباً، يجب أن يكون واعياً لما يقوم به، ويقوم به عن سابق نية ودون إكراه أو تأثير شديد.

ومن الضروري أن نفهم أنه ليس كل الأطفال في نظام عدالة الأحداث مجرمون، بل هم أطفال بحاجة إلى الحماية والرعاية. فمن الممكن أن يخالف الأطفال القانون أو يتعرّضوا للتوقيف والاحتفاظ على خلفية أنشطة تجرّمها التشريعات الرسمية، لكن المجموعات الدولية الناشطة في حقوق الإنسان تدعو إلى عدم اعتبارها جرائم ذات

طابع ملحّ (جرائم الحداثة). وهناك بعض الأطفال الذين لم يتورطوا في سلوك إجرامي، لكنهم مع ذلك يتعرّضون للتوقيف والاحتفاظ بصورة غير قانونية. كما أنه يتم توجيه فئة من الأطفال إلى نظام العدالة الجنائية لغياب نظام رعاية خاص بهم. لكن الدليل التدريبي الحالي يتناول وضع الأطفال الذين يُزعم أنهم خالفوا القانون الجنائي أو يُقدّر بأنهم انتهكوه أو يُتهمون بانتهاكه.

جنوح الأحداث/ الأفعال المجرَّمة بحكم القانون

يشير جنوح الأحداث إلى سلوك الأطفال المخالف للقانون. ويُعتبر سلوك معيّن جنوحاً إن كان النظام الوطني يُعرّف فئة الأطفال في نزاع مع القانون ويحدد السلوك المخالف للقانون.

يمكن أن يشتمل جنوح الأحداث على نوعين مختلفين من السلوك: أنشطة إجرامية يرتكبها أطفال، وأنشطة ممنوعة على الأطفال وليس على الراشدين (المعروفة بجرائم الحداثة). وجرائم الحداثة انتهاكات للأعراف الاجتماعية التي لا تنطبق إلاّ على الأطفال لكونهم أطفالاً. فالتغيّب عن المدرسة أو الهروب من البيت أو التسوّل أو الخروج عن السيطرة يُعتبر مخالفا للقانون. والأطفال الذين يعيشون في الشارع عرضة بشكل خاص لهذا النوع من المخالفات، وكثيراً ما تعتقلهم الشرطة على أساس مخالفتهم للقانون.

وأحياناً، كما هو الحال مع الأطفال الذين يُستغلّون في الدعارة أو الأطفال الذين يستغلهم الراشدون لأغراض إجرامية، لا يفرّق النظام بين الطفل كمرتكب للجرم والطفل كضحية للجرم. كما أن بعض الأنظمة تعتبر بأن الأطفال «ما قبل الجنوح» - المعرّضون لارتكاب جرائم لكنهم لم يرتكبوها بعد – قد دخلوا في نزاع مع القانون.

التجريد من الحرية

يعني التجريد من الحرية حسب المعايير الدولية (قواعد الأمم المتحدة بشأن الأطفال المجرّدين من حريتهم) «أي شكل من أشكال الاحتجاز أو الحبس أو وضع شخص ما في إطار احتجازي خاص أو عام – بحيث لا يُسمح له بمغادرته من نفسه – وذلك بأمر من سلطة قضائية أو إدارية أو غيرها من السلطات العامة». ولجميع الأطفال المجرّدين من حريّتهم حقوق معيّنة، لكن بالتأكيد هناك مراكز للأطفال لا تشكّل جزءاً من عدالة الأحداث مهما كان تعريفها. ففي العادة، لا يجب أن تنطبق نفس معايير عدالة الأحداث على الأطفال الموجودين في مرافق رعاية داخلية لأنهم يعانون من إعاقات أو أمراض عضوية أو ذهنية أو عاطفية، أو لأن لا أسرة لهم، أو لأنهم أبعَدوا من أسرتهم بسبب الإساءة أو الإهمال أو الاستغلال أو الهجر. وفي هذه الحالات يجب تطبيق معايير وإجراءات أخرى من أجل حمايتهم من أي معاملة تعسّفية.

لكن الواقع يشير إلى وجود لبس في الكثير من الحالات، حيث يمكن أن ينتهي الأمر بهؤلاء الأطفال بتجريدهم من حريّتهم وإن كان الإجراء الذي أدّى إلى احتجازهم في مؤسسة ما مختلفاً عن ذلك المستخدم في التعامل مع منتهكي القانون. ونوصي بشكل خاص في هذه الشأن بإيضاح – قدر الإمكان – الإجراءات التي تنطبق على الأطفال الذين يواجهون الإقصاء الاجتماعي، والمناداة بنظام إجراءات وحماية محدد يختلف على النظام القضائي أو أسلوب التعامل المطبّق مع الأطفال في نزاع مع القانون. وفي حال غياب معايير الرعاية المحددة والملائمة، يجب أن نفهم أن قواعد الأمم المتحدة بشأن الأطفال المجرّدين من حريتهم – وغيرها من القواعد ذات الصلة – تنطبق على تلك الحالات كإجراء حماية أخير.

الأطفال الضحايا والأطفال الشهود

يتداخل وضع الأطفال ضحايا الجرائم والشهود فيها بوضع الأطفال الذين يخرقون القانون. وهناك حجج قوية تجعل من الضروري وجود ضباط شرطة ومدّعين وقضاة مدرّبين خصيصاً وإجراءات خاصة لأخذ البيّنات والشهادة في القضايا التي يتورّط فيها الأطفال كضحايا أو شهود، تماماً مثلما هو الحال في القضايا التي يتورّط فيها أطفال كمعتدين. لكن هذا الدليل التدريبي لا يتناول الوضع الخاص لهؤلاء الأطفال إلاّ إذا وقعوا في أحكام هذا النظام.

يجب أن يستفيد المشاركون المهتمون بالنظر بشكل أكبر في هذه المسألة من مبادىء الأمم المتحدة حول العدالة في الأمور التي يكون فيها أطفال شهوداً أو ضحايا لجرائم. ويجري حالياً تطوير دليل لتنفيذ هذه المبادىء وسيكون متاحاً بعد إنهائه على المواقع الإلكترونية لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة واليونيسف وهيئة عدالة الأحداث (JJP).

ضبط سجلات وافية حول عدالة الأحداث (Adequate records on juvenile justice)
يجب أن يشتمل الحد الأدنى لحفظ السجلات على اسم الطفل، وتاريخ ميلاده، والجرم المزعوم أو سبب الاحتجاز، وأفراد الأسرة أو الأوصياء الموجودين، ومكان (أماكن) الاحتجاز، وتاريخ النقل بين المؤسسات وسببه، وتاريخ المحكمة.

التقاضي (Adjudicate)
تسوية قضية ما من خلال إجراءات قضائية.

جلسة تقديم البيّنات (Adjudication hearing)
مرحلة في إجراءات المحكمة يتم فيها تقديم الحجج والشهادات والبيّنات لتحديد ما إن كان الطفل قد اقترف الجرم المزعوم فعلاً.

الرعاية اللاحقة (Aftercare)
الضبط والإشراف والرعاية المقدمة للأطفال بعد الانتهاء من البرامج المجتمعية وتسريحهم من مرافق رعاية الأحداث. ومن الممكن أن تشتمل الرعاية اللاحقة على فترة لمراقبة السلوك والإرشاد والمشاركة في برنامج مجتمعي أو غيرها من أشكال المعالجة. وخدمات الرعاية اللاحقة مصممة لدعم عملية عودة الأطفال إلى أسرهم ومجتمعاتهم، والحدّ من فرص تورّطهم في المتاعب مرة أخرى.

بدائل الاحتجاز (Alternatives to detention)
ويمكن أن يكون ذلك على شكل تحذير أو إنذار من الشرطة، أو اعتذار خطي أو شفهي، أو كتابة مقالات حول آثار الجرم المرتكب، أو خدمة المجتمع أو العمل الاجتماعي، أو تعويض الضحية، أو المشاركة في دورة حول المهارات الحياتية، أو الإرشاد أو المعالجة من تعاطي المخدرات أو الكحول، أو غيرها من برامج العدالة الإصلاحية.

الكفالة (Bail/Remand)
تخلي الشرطة أو المحكمة سبيل مشتبه به اعتُقل أو اتُّهم بارتكاب جرم معين على شرط أن العودة في وقت وموعد محددين. ويتوجب على المشتبه به الالتزام بشروط معيّنة أحياناً، مثل أن يسكن في مكان محدد أو ألاّ يقترب من الشهود.

التحذير (Caution)
إنذار رسمي للمعتدين الذين يعترفون بذنبهم.

أمر بخدمة المجتمع (Community Order)
حكم محكمة يتم تنفيذه في المجتمع، حيث من الممكن أن تأمر المحكمة المعتدي بتلبية عدد من المتطلبات، بما في ذلك الخضوع لفحوص لتعاطي المخدرات والكحول والعلاج منها، والمراقبة الإلكترونية، وحظر التجول، والسكن في عنوان معيّن، والعمل دون مقابل، وعمل أمور معيّنة أو الامتناع عنها، أو الامتناع عن دخول أماكن معيّنة، أو حضور برامج معيّنة.

المؤسسة الإصلاحية (Correctional facility)
منشأة لاحتجاز الأفراد المتهمين أو المدانين بارتكاب أنشطة إجرامية أو جانحة.

المسؤولية الجنائية (Criminal responsibility)
سن المسؤولية الجنائية هو السن الذي يُعتبر عنده الطفل مسؤولاً عن سلوكه ويمكن أن يُدان في محكمة .

شروط التوقيف على ذمة القضية (Criteria for pre-trial detention)
الشروط الواجب توفرها من أجل تبرير احتجاز الأطفال قبل المحاكمة، ومنها وجود سوابق جنائية، أو الخوف من هربهم، أو عدم وجود أولياء أمر ليسكنوا معهم، وما إلى ذلك.

الحجز الوقائي (Custody)
أنظر التجريد من الحرية/ الاحتجاز .

التجريد من الحرية/ الاحتجاز (Deprivation of liberty/ Detention)
أي شكل من أشكال التوقيف أو الحبس أو وضع الأطفال في إطار احتجازي عام أو خاص – بحيث لا يُسمح لهم بمغادرته من تلقاء أنفسهم - وذلك بأمر من سلطة قضائية أو إدارية أو غيرها من السلطات العامة. ويشتمل ذلك على أي شكل من أشكال الإقامة الداخلية، بما فيها الحجز لدى الشرطة، أو مدارس التدريب، أو المؤسسات الإصلاحية، أو المراكز العلاجية، أو المدارس الإصلاحية، أو مراكز التربية وإعادة التربية، أو منازل الحجز الاحتياطي، أو المرافق الخاصة بالأحداث، أو المؤسسات الإصلاحية للراشدين (بما فيها المؤسسات ذات الحراسة المشددة).

التوقيف مع الراشدين (Detention with adults)
في مخافر الشرطة: حالات يتم فيها توقيف الأطفال والراشدين معاً في نفس النظارة.

في الإصلاحيات: الأطفال الموقون في نفس الإصلاحيات مع الراشدين، بما في ذلك احتجازهم في نفس الزنزانة أو الجناح، أو الأطفال الذين يختلطون مع الراشدين خلال الفترات الترويحية أو فترات تناول الوجبات.

التوقيف (Detention)
الاحتجاز المؤقت لطفل يُزعم بأنه جانح بانتظار إما إطلاق سراحه قبل المحاكمة، أو إجراءات المحكمة، أو التكييف القانوني للجرم.

التكييف القانوني للتهمة (Disposition)
القرار الذي يتم التوصل إليه حول قضية طفل ما. ومن بعض الأمثلة على ذلك، قرار قاضٍ في محكمة للأحداث بردّ القضية أو بأمر الطفل بالمشاركة في برنامج للمعالجة من الإدمان أو تأدية ساعات من الخدمة الاجتماعية. وفيما يلي الفئات التي يصنّف فيها التكييف القانوني للتهمة :

- **ردّ القضية (Dismissal)**
قرار من المحكمة بردّ القضية دون محاكمة، ويكون ذلك في غياب ما يكفي من البيّنات لإجراء محاكمة، أو في حال كانت محكمة أخرى تنظر في القضية، أو عندما لا يُتوقّع اتخاذ المزيد من الخطوات أو الإجراءات في القضية.
- **الإيداع (Placement)**
إبعاد طفل أدين بارتكاب جرم ما من بيته ووضعه في مكان آخر – مثل مركز للأحداث أو غيرها – لفترة زمنية محددة.
- **مراقبة السلوك (Probation)**
وضع طفل وُجد أنه ارتكب جرم تحت إشرافٍ المحكمة. وخلال فترة مراقبة السلوك، يجب أن يبدي الطفل سلوكاً جيداً، وألاّ يرتكب المزيد من الجرائم، وأن يلتزم بأي شرط تراه المحكمة ملائماً.
- **مراقبة السلوك قبل الحكم (Probation before judgment)**
وضع طفل وُجد أنه ارتكب جرماً تحت مراقبة السلوك قبل أن يصدر القاضي حكمه النهائي. وينتج عن إنهاء فترة مراقبة السلوك بنجاح ردّ كامل للتهم دون اكتشاف تورّط الطفل في الجرم.
- **غير ذلك**: من الممكن الحكم على طفل وُجد أنه ارتكب جرماً بغير الاحتجاز أو مراقبة السلوك، مثل إلزامه بالمشاركة في نظام للمعالجة من الإدمان، أو دفع غرامة، أو تأدية خدمة اجتماعية.

التكييف القانوني للجرم (Disposition hearing)
جلسة تُعقد بعد جلسة تقديم البيّنات يقرر فيها القاضي التكييف القانوني في قضية طفل ما.

التحويل (Diversion)
تحويل الأطفال عن نظام العدالة الجنائية الرسمي من خلال إجراءات وبرامج بديلة. فمثلاً، يمكن إحالة الطفل إلى برنامج خدمة مجتمع لتأدية عمل تطوعي لـ«تعويض» المجتمع.

دار الأطفال (Group home)
برنامج دون حراسة تعيش فيه مجموعة من الأطفال في مكان معيّن ويتلقّون فيه خدمات ضمن برنامج تحت إشراف عاملين راشدين. وتكرّس دور الأطفال أسلوب الحياة الأسرية وجواً شبيهاً بالجو البيتي. ومع أن الكثير من الأطفال الذين يعيشون في هذه الدور موجودون فيها بأمر قضائي، إلا أنها قد تكون منزلاً تضع فيه وكالات الخدمة الاجتماعية الأطفال الذين يعانون من الإهمال والإساءة .

خطط إعادة التأهيل الفردية (Individual rehabilitation plans)
وثيقة توضح السمات المحددة لنزاع طفل مع القانون وهي مصممة لتكييف عملية إعادة التأهيل لتلائم احتياجات كل حدث. وفي حال الحاجة إلى خدمات مثل الإرشاد للعلاج من الإدمان أو الإرشاد الأسري أو التعليم، يجب إدراج تلك الخطوات في الخطة الخاصة بكل حدث .

جلسة الاستماع (Hearing)
إجراء في المحكمة لتحديد خط العمل أو تحديد تورّط طفل – أو عدم تورّطه – في جرم ما. وفي التوصل للقرار، يتم الاستماع إلى الحجج والشهود والبيّنات من قبل مسؤول قضائي أو هيئة إدارية.

التوقيف/إحتفاظ (Arrest/ Intake)
احتجاز الطفل في مخفر للشرطة من أجل توجيه تهمة له بعمل جانح. وغالباً ما تبدأ عملية عدالة الأحداث بتحقيق يجريه ضباط الشرطة، إما لأنهم شاهدوا ارتكاب عمل جانح أو لتبليغهم بارتكاب عمل جانح. وفي العادة، يتخذ ضباط الشرطة واحدة من الخطوات الثلاث التالية عند التوقيف: 1) إطلاق سراح الطفل لأهله بعد توبيخه أو إنذاره، و2) إطلاق سراح الطفل في ضمانة أهله شرط مشاركته في برنامج مجتمعي للتحويل، و3) توقيف الطفل وإحالة المسألة إلى محاكم الأحداث لتخضع للمزيد من الإجراءات.

الحدث (Juvenile)
طفل في سن (أو دون الحد العمري الأعلى) يجعله خاضعاً لسلطة محكمة الأحداث، وفق ما منصوص عليه في نطاق الاختصاص المحلي. وفي معظم الدول، يكون الطفل في سن 18 سنة أو دونه خاضعا لسلطة محكمة الأحداث.

محكمة الأحداث (Juvenile court)
محكمة لها سلطة على القضايا المتعلقة بأفراد في سن معيّن، 18 سنة عادة.

عدالة الأحداث (Juvenile justice)
التشريعات والأعراف والمعايير والإجراءات والآليات والمواد والمؤسسات والهيئات التي تنطبق بشكل خاص على المعتدين الأحداث، ولكنها لا تقع بالضرورة ضمن نظام مستقل لعدالة الأحداث. فيمكن أن يحتوي القانون الجنائي – على سبيل المثال – على بنود للقاصرين مع أنه يتم تناولها في المحاكم الجنائية بدلاً من محاكم الأحداث.

المهارات الحياتية (Life-Skills)
المهارات التي يحتاجها الناس للحصول على سبل عيش مستدامة والمشاركة في المجتمع بشكل كامل.

التمثيل القضائي (Legal representation)
التمثيل أمام المحكمة من قبل محام مؤهل، وهو ليس «المساعدة القانونية» التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية أو المساعدون القانونيون أو حتى يحصل عليها الأطفال في نزاع مع القانون بشكل مباشر من خلال التدريب المبني على الحقوق.

الوساطة (Mediation)
بديل لإجراءات المحاكمة يقوم من خلاله شخص محايد أو اثنان أو أكثر بحل نزاع والتوصّل إلى حلّ تقبله جميع الأطراف.

السن الأدنى للمسؤولية الجنائية (Minimum age of criminal responsibility)
السن الذي لا يُعتبر الأطفال دونه قادرين على انتهاك القانون الجنائي. **ملاحظة** : في العادة، تستثني القوانين الجنائية الحد العمري الأدنى للمسؤولية الجنائية في الجرائم شديدة الخطورة. يجب الانتباه إلى الأطفال دون سن المسؤولية الجنائية، فالبنود الخاصة بالتعامل معهم يمكن أن تكون مبهمة، مما قد يؤدي إلى الإساءة.

برنامج مجتمعي (Non-residential programme)
برامج تقدّم خدمات للأطفال الذين يعيشون مع أهلهم، بحيث يكون عليهم الحضور إلى البرنامج يومياً أو حسب المخطط. ويتطلب الأطفال في هذه البرامج المزيد من الاهتمام الذي يُمنح للأطفال من قبل خدمات الرعاية اللاحقة ومراقبة السلوك. وفي العادة يشتمل البرنامج على برنامجه التعليمي الخاص من خلال المدرسة المحلية في المنطقة.

التحذير أو الإنذار من قبل الشرطة (Police warning or cautioning)
يُعتبر التحذير من قبل الشرطة شكلاً من أشكال التحويل «غير الرسمي» أو التحويل على «المستوى الأول»، ويمكنه تجنيب الأطفال الذين ارتكبوا إما جرائم بسيطة أو لم يرتكبوا أي جرائم من احتجازهم في مراكز احتجاز.

التحويل على ذمة القضية (Pre-trial diversion)
تتطلب القضايا التي يتم تحويلها على ذمة القضية من المعتدين الأطفال الموافقة على شروط تشتمل على عقوبة أو أكثر، بما فيها خدمة المجتمع أو التعويض، أو الوساطة أو الاجتماعات العائلية أو مراقبة السلوك. ومن أجل فهم مدى اللجوء إلى التحويل على ذمة القضية، يجب تحليل جميع آليات التحويل على ذمة القضية فيما يتعلق بمجموع قضايا الأحداث .

مراقبة السلوك (Probation)
وضع طفل أدين بارتكاب جريمة تحت إشراف المحكمة. وخلال فترة مراقبة السلوك، يجب أن يتصرف الطفل بسلوك جيد وألاّ يرتكب جريمة أخرى وتلبية أي شروط أخرى تراها المحكمة مناسبة.

مراقبة السلوك قبل الحكم (Probation before judgment)
وضع طفل أدين بارتكاب جريمة تحت مراقبة السلوك قبل أن يتوصّل القاضي إلى قراره النهائي. ويؤدي إكمال فترة مراقبة السلوك بنجاح إلى رد التهم دون تقرير تورّط الطفل في الجرم.

تكرار (Recidivism)
معاودة إرتكاب سلوك مخالف للقانون.

البرامج الداخلية (Residential programme)
برنامج يقضي بأن يقيم الطفل في موقع البرنامج. ولا يوجد في البرامج الداخلية الأسوار أو أجهزة الحراسة المرتبطة عادة بالإصلاحيات أو مراكز الاحتجاز. فمن الممكن مثلاً تحويل مبنى سكني أو بيت مستقل إلى مركز داخلي.

العدالة الإصلاحية (Restorative justice)
جعل المعتدي مسؤولاً عن إصلاح الضرر الذي سببته الجريمة، ومنحه الفرص لإثبات قدراته وسماته الإيجابية، والتعامل مع مشاعر الذنب بطريقة بنّاءة، بالإضافة إلى إشراك آخرين يلعبون دوراً في حل النزاع، بمن فيهم الضحية والأهل وأفراد الأسرة الممتدة والمدارس والأقران.

دور الحماية (Shelter care)
مركز خاص أو حكومي غير مغلق إما 1) لإيداع مرتكبي جرائم الحداثة المزعومين أو الخاضعين لعملية التقاضي قبل إصدار حكم التكييف القانوني للجرم، أو 2) لتوفير الرعاية طويلة الأمد بموجب أمر محكمة أحداث.

تقرير البحث الاجتماعي (Social inquiry report)
عملية تقدير للظروف الاجتماعية الحالية والماضية للشخص المتهم ومدى حاجته واستعداده للمعالجة أو لأي أشكال بديلة من الرعاية غير الاحتجازية (مثلاً، خدمة المجتمع أو مراقبة السلوك). انظر أيضاً خطة إعادة التأهيل الفردية .

جرائم الحداثة (Status offence)
سلوك لا يعاقَب عليه إلاّ إذا ارتكبه شخص دون سن 18 سنة.

القيود الزمنية للتوقيف على ذمة القضية (Time limits for pre-trial detention)
في العادة، تتراوح القيود الزمنية على التوقيف على ذمة القضية بين 24 - 48 ساعة قبل المثول أمام قاضٍ، ولا يجب أن تتعدّى القيود الزمنية القانونية هذا النطاق.

التعذيب (Torture)
أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها (المادة 1: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة).

الوحدة الأولى

مقدمة
في
نظام عدالة الأحداث

دليل الميسّر

1

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من:

- تحديد المبادىء الأساسية التي تحكم عدالة الأحداث وعكسها في عملهم.
- فهم دور الجهات المختلفة المعنيّة بعدالة الأحداث والحاجة إلى نهج متعدد الاختصاصات.

المدة [ساعتان (2) و15 دقيقة]

المحتوى

1. 1 المتطلبات الأساسية
1. 2 لمحة عامة على نظام عدالة الأحداث

مخطط الوحدة

الجلسات	الأسلوب	الموارد	المدة
1. 1 المتطلبات الأساسية لنظام عدالة الأحداث	العصف الذهني	المرفق التدريبي 1، المتطلبات الأساسية لنظام عدالة الأحداث	30 دقيقة
	نشاط جماعي	المرفق التدريبي 2، جدول يُظهر السن الأدنى للمسؤولية الجنائية	
	عرض اختياري	الشرائح 1 - 4، المتطلبات الأساسية	
1. 2 لمحة عامة على نظام عدالة الأحداث	لوح تعليق وشرائح	الشرائح 5 - 8 (لمحة عامة على نظام عدالة الأحداث) المرفق التدريبي 3 (وصف لعملية عدالة الأحداث) ملاحظة الميسر 1 (ممارسة مبدأ حرية الحكم في جميع جوانب عدالة الأحداث)	ساعة و45 دقيقة
	تمرين	المرفق التدريبي 4 (لمحة عامة على أنظمة عدالة الأحداث	

4يحتوى القرص المدمج على مرفق إضافي يقّدم المزيد من المعلومات حول السن الأدنى للمسؤولية الجنائية.

1

الجلسة 1. 1 المتطلبات الأساسية

هدف الجلسة ستمكّن هذه الجلسة المشاركين من وصف محاور نظام . كما سيتمكّن المشاركون من تحديد السن الأدنى للمسؤولية الجنائية في الدول المختلفة والتعمق بما يعنيه ذلك بالنسبة لعملهم.

الإعداد

أ) أكتب الأهداف على ورق قلاّب، وراجع الشرائح وكيّفها بما يناسب الجلسة، وصوّر نسخا من المرفقات التدريبية.

ب) أكتب الأعمار من 7 - 18 على 10 بطاقات دائرية الشكل، وعلقها على لوح التعليق بحيث تكون الأرقام باتجاه اللوح. وعلى 10 بطاقات مستطيلة، أكتب مجموعات الدول كما يشير لها المرفق التدريبي 2. ثم أعد تشكيل الجدول على لوح التعليق لكن مع تغيير ترتيب الأعمدة.

ج) أكتب السؤال الذي سيُطرح للنقاش الجماعي على اللوح القلاّب.

المواد التدريبية المرفق التدريبي 1 (المتطلبات الأساسية لنظام عدالة الأحداث)
المرفق التدريبي 2 (جدول يُظهر السن الأدنى للمسؤولية الجنائية)

الأدوات المستخدمة كمبيوتر محمول فيه برنامج PowerPoint، ولوح تعليق وبطاقات، ولوح قلاّب، وأقلام تخطيط.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• إعرض هدف الوحدة على اللوح القلاّب .	5
• قدّم هدف الجلسة .	
• إجر عصفاً ذهنياً حول السمات الرئيسية لنظام عدالة الأحداث. **الخطوات :** 1. بداية، أكتب الكلمات «نظام عدالة الأحداث» على ورقة لوح قلاّب، وأطلب من المشاركين أن يتناقشوا مع زملائهم على نفس الطاولة[5] حول سؤال «ما هي سمات نظام عدالة الأحداث حسب المعايير الدولية؟»	10

5 يجب أن يجلس المشاركون حول طاولات، بحيث تشتمل كل مجموعة على 6 - 8 مشاركين. ويشجّع ترتيب الجلوس هذا المشاركين على التعرّف على بعضهم البعض، ويساعد في تشكيل المجموعات للتمارين السريعة.

1

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

من الأمثلة على الأجوبة أنها يجب أن تصبّ في مصلحة الطفل الفضلى وتحترم الكرامة الإنسانية.

2. أطلب من كل طاولة ذكر اقتراحين وسجّلهما بسرعة على اللوح القلاّب. 5

هذا التمرين مصمم كتمرين تنشيط سريع للدخول في الموضوع، ولكن إن لم يكن المشاركون على اطلاع واسع بأنظمة عدالة الأحداث، من الممكن أن تأخذ/ي المزيد من الوقت لشرح سمات تلك الأنظمة، ويطلب من أحد المشاركين طباعة مخرجات المجموعة في نهاية الجلسة لتوزيعها على المشاركين.

3. إن كان الموضوع جديداً على المجموعة، فقد ترغب بعرض الشرائح 1 - 4 مع تذكر الإشارة إلى المخرجات من نشاط العصف الذهني. ويجب أن تركز على السمات التي لم يتم ذكرها في الجلسة.

- قدّر سن المسؤولية الجنائية في الدول المختلفة. 10

الخطوات :

1. إشرح أنه على الرغم من أن الأطفال قادرون بدنياً على ارتكاب الجرائم، إلاّ أنهم دون سن معيّن لا يملكون الأهلية القانونية لارتكاب الجرائم. واذكر أنه بحسب تعليمات بكين «لا يجب تحديد بداية الحد العمري في مستوى عمري منخفض للغاية، ويجب أخذ النضج العاطفي والذهني والفكري للأطفال في عين الاعتبار عند النظر فيما إن كانوا قادرين على ارتكاب الجرائم/ فهم الفرق بين الخطأ والصواب أم لا»، وأنه يجب معاملة جميع الأطفال (دون سن 18 سنة) الذين هم فوق سن المسؤولية الجنائية بشكل مختلف عن الراشدين. كما أذكر أن سن المسؤولية الجنائية يختلف من دولة لأخرى .

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

2. إعمل نسخة عن الجدول من المرفق التدريبي 2 على لوح التعليق (يجب أن تخفي البطاقات التي عليها أرقام الأعمار) .

3. أشر إلى المجموعة الأولى من الدول واسأل المجموعة أن يخمّنوا السن الأدنى للمسؤولية الجنائية. خذ إجابتين واقلب البطاقات دائرية الشكل وأظهر الإجابةالصحيحة. كرر الشيء ذاته لكل عمود. ثم أخبر المشاركين بالرجوع إلى المرفق التدريبي 2 في دليل الموادالخاصة بالمشارك .

إطرح السؤال التالي على المجموعة: هل تعتقدون أن الدول التي تضع حداً عمرياً مرتفعاً للمسؤولية الجنائية متقدمة أكثر من غيرها؟

يجب أن تكون الإجابة «ليس بالضرورة». ومع أن سن المسؤولية الجنائية مهم، إلاّ أن المسألة الحاسمة هي طريقة معاملة الأطفال داخل النظام. فوجود حدّ عمري مرتفع للمسؤولية الجنائية لا يضمن تلقائياً احترام حقوق الأطفال. بل من الممكن أن يكون لذلك أثر عكسي. فمثلاً، إن اعتُبر الطفل غير مسؤول لأعلى حدّ عمري ممكن، فمن الممكن حرمانه من أمور مثل المحاكمة العادلة أو افتراض البراءة حتى إثبات الإدانة. وبالتالي، بدلاً من حماية الإجراءات التي تصون الطفل، سيتم التخلي عن حمايات وحقوق معيّنة[6].

4. إسأل المشاركين عمّا يعنيه ذلك بالنسبة لعملهم، واستمع إلى بعض التعليقات من ثم أخبرهم بالرجوع إلى المرفق التدريبي 1 (المتطلبات الأساسية لنظام عدالة الأحداث)، وإشرح لهم أن المثال المذكور في المرفق التدريبي يساعد على إبراز النهج متعدد القطاعات.

[6] يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول سن المسؤولية الجنائية على القرص المدمج.

1

الجلسة 1. 2 لمحة عامة على نظام عدالة الأحداث

هدف الجلسة في نهاية الجلسة، سيتمكن المشاركون من تحديد المراحل المختلفة للإجراءات، وسيتشاركون التجارب حول ما يحدث في كل مرحلة ومن يشارك وفي أي مستوى.

الإعداد

أ) اكتب الأهداف على اللوح القلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.

ب) غطِّ أحد ألواح التعليق بورق بنّي اللون من أجل رسم أسهم عليه لاحقاً، ودوّن الأجزاء المختلفة للعملية وعناصر نظام عدالة الأحداث كما هو مبيّن في المرفق التدريبي 3 (وصف لعملية عدالة الأحداث) على بطاقات متعددة، ومن ثم علّق البطاقات على اللوح بشكل عشوائي.

ج) أكتب الكلمات «توقيف واحتفاظ»، و«بانتظار المحاكمة»، و«إجراءات المحاكمة وإصدار الحكم»،و«إجراءات غير-احتجازية وإيداع في مؤسسة داخلية» علي أربع بطاقات مختلفة. وفي حال كان هناك أكثر من 30 مشاركاً، وزعهم إلى مجموعتين لتناقش كل واحدة الموضوع نفسه.

د) فكرة للمهمة المسبقة (قبل ورشة العمل): أطلب من المشاركين تقديم صفحة حول النقاط الرئيسية لنظام الاعتقال/ انتظار المحاكمة/ إجراءات المحاكمة وإصدار الحكم كل في بلده.

المواد التدريبية الشرائح 5 - 8 :
المرفق التدريبي 3 (وصف مجريات عدالة الأحداث)،
المرفق التدريبي 4 (لمحة عامة على أنظمة عدالة الأحداث)،
ملاحظة الميسر 1 (تمارس السلطة التقديرية في كافة مجريات عدالة الأحداث) .

الأدوات المستخدمة كمبيوتر محمول فيه برنامج PowerPoint، وجهاز عرض، ولوح تعليق وبطاقات، ولوح قلاب، وأقلام تخطيط، ودبابيس للتعليق.

1

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• قدّم هدف الجلسة.	5
• اعرض الشريحة 5 لإبراز أشكال العدالة الجنائية، واطلب من المشاركين الرجوع إلى الأنظمة المختلفة في أوروبا في المرفق التدريبي 4 (لمحة عامة على أنظمة عدالة الأحداث) في دليل المشارك.	
• اشرح أنه سيصمم جدولاً مخططاً يصف إجراءات عدالة الأحداث على لوح تعليق بمساعدة المشاركين. **الخطوات** : 1. خذ البطاقة الأولى في النظام (البطاقات التي عُلّقت بشكل عشوائي على اللوح) وضعها لتشير إلى بداية المخطط . أطلب من المجموعة تحديد البطاقة التالية في الترتيب واسمح للمشاركين بإرشادك إلى كيفية ترتيب تسلسل البطاقات . 2. بعد وضع جميع البطاقات في مكانها، قم برسم الأسهم التي تصل بينها 3. ناقش كل مرحلة واطرح السؤال التالي: من الذي يشارك في هذه المرحلة؟ (انظر ملاحظة الميسر 1 – ممارسة مبدأ حرية الحكم في جميع جوانب عدالة الأحداث). ويجب أن تشدّد على أهمية أن جميع الجهات المعنية تعمل معاً، وأنها **جميعا** تملك حرية الحكم . 4. لإنهاء التمرين، اعرض الشريحتين 7 و8 ملخصاً نظام عدالة الأحداث والجهات المعنية الرئيسية في ذلك، واشر إليهم بالرجوع إلى المرفق التدريبي 3 (وصف عملية عدالة الأحداث) في دليل المشارك.	30 5

1

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• نقاش جماعي لإجراءات عدالة الأحداث.	5
الخطوات :	
1. قسم المشاركين إلى أربع مجموعات، وأعطَ كل مجموعة بطاقة عليها واحدة من المسائل التالية (التوقيف والاحتفاظ، وانتظار المحاكمة، وإجراءات المحكمة وإصدار الحكم، والإجراءات اللااحتجازية والإيداع في مؤسسة داخلية). واشرح لهم أن معهم 30 دقيقة. للإجابة عمّ يلي : أ) تشاركوا تجاربكم حول النظام السائد في بلدكم فيما يتعلق بالمسألة الموجودة على بطاقتكم. ب) اختاروا بلداً ولخّصوا النقاط الرئيسية في النظام على اللوح القلاّب. اكتبوا ملاحظاتكم حول دور الجهات المعنية.	30
2. شجّع المشاركين على التفكير أثناء النقاش من ناحية التحديات والعَبَر المستخلصة المشتركة. أطلب من كل مجموعة تقديم إيجاز للمجموعة الكلّية على التوالي، واسألهم – بين كل عرض – إن كانوا يريدون أية إيضاحات.	
3. في نهاية النشاط، اسأل المشاركين: «ما أوجه الشبه والاختلاف في بلادكم بين الأنظمة الأربعة التي قدّمتها المجموعات؟» ويستمع إلى بعض التعليقات[7]. شدّد على أهمية عمل الجهات المعنية معاً بطريقة شاملة ومنسّقة، واسأل المشاركين: «كيف يمكن تحسين التعاون بين الجهات المعنية المختلفة؟» ودّون إجاباتهم بسرعة على اللوح القلاّب. (**تمرين بديل**: اجعل التمرين مهمة مسبقة (قبل ورشة العمل). واطلب من المشاركين تقديم ورقة بالنقاط الرئيسية حول نظام التوقيف والاحتفاظ/ انتظار المحاكمة/ إجراءات المحكمة وإصدار الحكم في بلادهم. ومن ثم يقدّم مشارك من كل مجموعة – يتم تحديده مسبقاً – تجربته على اللوح القلاّب. بعد ذلك، تناقش المجموعة نقاط الشبه والاختلاف وتقدّم إيجازاً للمجموعة الكلية.)	30
• أطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 4 (لمحة عامة على أنظمة عدالة الأحداث).	

7 إن كان المشاركون من نفس البلد، فمن المفترض أن يستغرق التمرين وقتاً أقل.

1

شرائح عرض PowerPoint 8 - 1
الشرائح متاحة على القرص المدمج.

رقم الشريحة	محاور النقاش
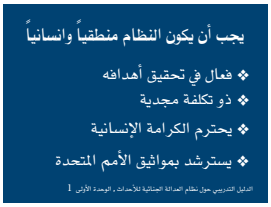 1 شريحة إختيارية	إشرح أن الرؤية وراء اتفاقيات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان تعزز احترام كرامة كل شخص. أطلب من المشاركين ذكر بعض الأمثلة عمّا يعنيه ذلك. من الممكن أن تشتمل الأجوبة على الحق بالحياة والتعليم والحريّة من التعذيب ...
2 شريحة إختيارية	قبل عرض الشريحة، أطلب من المشاركين ذكر بعض الأمثلة حول معنى معاملة الأطفال بإنسانية. تحظر اتفاقية حقوق الطفل بوضوح التعذيب، وعقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة دون إمكانية إخلاء السبيل لجميع الأطفال دون سن 18 سنة.
3 شريحة إختيارية	
4 شريحة إختيارية	

1

رقم الشريحة	محاور النقاش

5

اشرح أن هناك ثلاثة أنظمة للتعامل مع ارتكاب الأخطاء، وهذه الأنظمة مستقلة عن بعضها البعض، لكنها تتقاطع وتتفاعل مع بعضها البعض .

هناك أشكال عديدة لعدالة الأحداث، فقد تكون قضائية أو لاقضائية أو خليطاً من الاثنين. ومن الممكن أن تكون وسيلة للقانون الجنائي أو المدني أو جزءاً من نظام الرعاية الاجتماعية .

يمكن لأنظمة عدالة الأحداث أن تقتصر على القضايا الجنائية، ومن الممكن أن تتناول كذلك المشاكل الاجتماعية وتلك المتعلقة برفاهية الأطفال المعرّضين إلى نوع من الخطر، كما من الممكن أن تعالج تلك الأنظمة القضايا الأسرية.

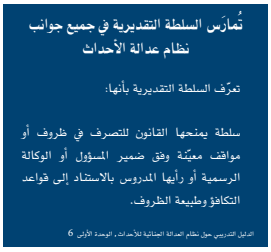

6

يُظهر المخطط أن مبدأ حرية الحكم يُمارَس في جميع جوانب نظام عدالة الأحداث .

هناك شريحة متحركة تسمح لك بسؤال المشاركين إن كانوا يعرفون معنى السلطة التقديرية ومن ثم إظهار المعنى الرسمي.

7

من يمارس السلطة التقديرية؟

هناك شريحة متحركة تسمح لك بإظهار كل جهة مسؤولة وتعطي المجال لسؤال المشاركين حول دور كل منها في ممارسة السلطة التقديرية، ومن ثم إظهار الإجابة على الشريحة بعد الاستماع إلى اقتراحات المشاركين.

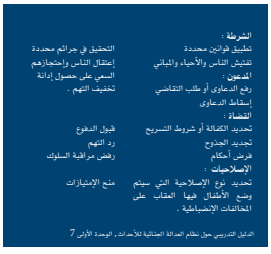

8

ملاحظة الميسر/ة 1: يمكنك استخدام هذا المثال من الولايات المتحدة عند مناقشة المخطط الذي يُظهر إجراءات عدالة الأحداث. وعليك أن تذكر أن السلطة التقديرية تمارَس في جميع جوانب نظام عدالة الأحداث.

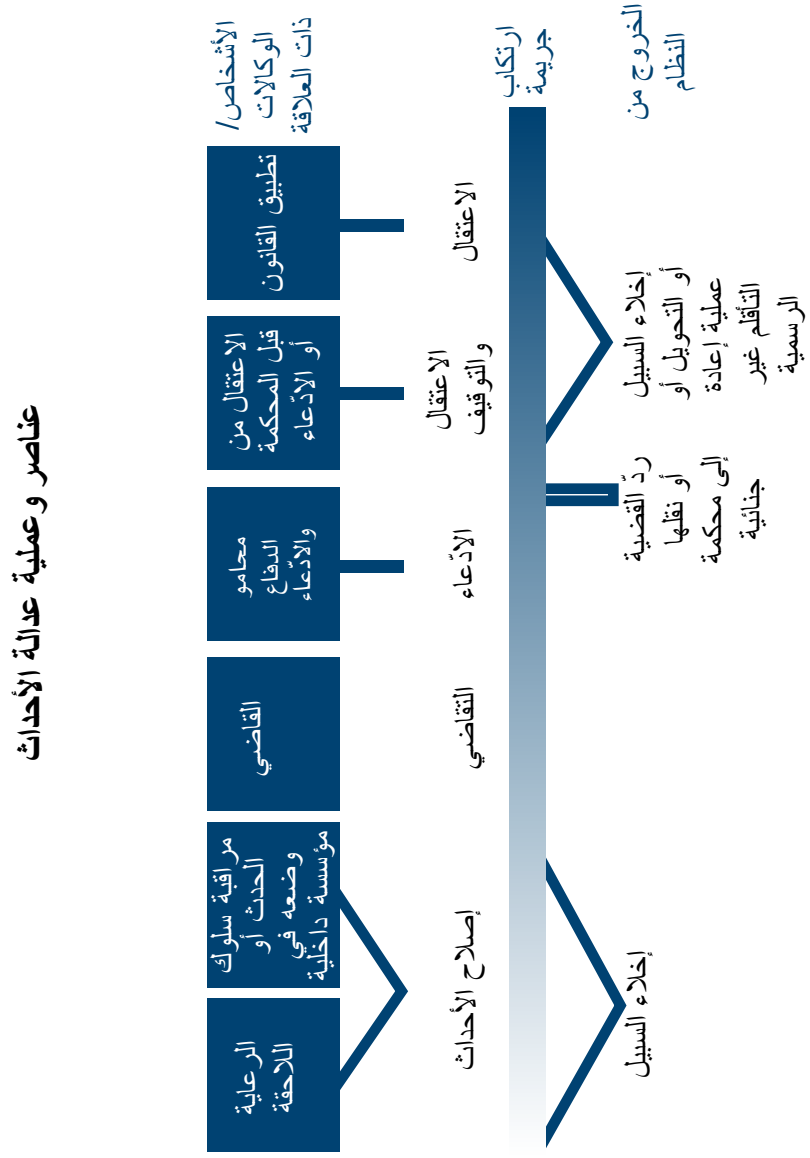

1

مطالعات إضافية

Innocenti Digest 3, Juvenile Justice, _www.unicef-icdc.org/publications/pdf/digest3i.pdf

وهناك المزيد من المعلومات باللغة الإنجليزية على:
www.cjcj.org/pub/index.php

(منشورات المركز الأمريكي الوطني حول عدالة الأحداث) .

http://www.ncjrs.gov/html/ojjdp/jjnl_2000_12/contents.html

(منشورات المكتب الأمريكي للعدالة الجنائية للأحداث والحدّ من الجنوح .

قائمة تحقق للميسّر/ة

الرسالة الرئيسية/ أسئلة تأملية :
عند البدء بالعمل على موضوع عدالة الأحداث، يجب العمل مع جميع الجهات المعنية، فهناك العديد من الأنظمة التي تشتمل على جهات معنية مختلفة يجب أن تعمل معاً.
يجب عليك الحضور في مراحل مختلفة في هذه الأنظمة المتعددة.

العصف الذهني

يولّد العصف الذهني الكثير من الأفكار وبسرعة، ويسمح للميسّرين بالتعرّف على المهارات والمعارف لدى معظم المجموعات وتعزيز الإبداع والتعاون الذي يظهر عندما يعمل المشاركون معاً. والعصف الذهني ليس نقاشاً، بل هو فرصة تمكن المشاركين من التفكير بصوت مرتفع .

وفي العادة، تنطوي العملية على طرح سؤال محدد على المشاركين ليجيبوا عليه بأول شيء يخطر على بالهم، بحيث لا تتعدى الإجابة كلمة واحدة أو اثنتين. يسجّل الميسر/ة اقتراحات المشاركين على لوح أو ورق قلاب دون محاولة إعادة ترتيب الاقتراحات أو شرحها، فالهدف هو تشجيع التفكير الإبداعي أو المبتكر. وإذا أراد الميسرِ/ة من المشاركين تحِليل قضية لم يتم تحديد أسبابها بعد، يطرح عليهم سؤالاً بصيغة سلبية (مثلاً، ما المشكلة في النظام الحالي للعدالة الجنائية للأحداث؟)، وإن كان يريد توليد حلول مبتكرة، يطرح السؤال بصيغة إيجابية (مثلاً، كيف يمكننا زيادة مواردنا؟)

من المهم ألاّ يتدخل الميسر/ة في العملية من خلال تقديم اقتراحات أو أفكار قد تكون من ورش عمل أخرى أو من الأهداف الموضوعة للجلسة، فبإمكانه طرحها جميعا في وقت لاحق خلال النقاش، لكن دوره في العصف الذهني يقتصر على طرح الأسئلة في المقام الأول، وتشجيع المشاركين على الإجابة، وتدوين تلك الإجابات دون تعليق أو أحكام.

بعد طرح جميع الأفكار وتدوينها بحيث يراها الجميع، من الممكن توزيع المشاركين إلى مجموعات عمل صغيرة – أو العمل من خلال المجموعة الكلية – لمناقشة كيفية تحويل تلك الأفكار إلى ممارسة. لا يجب أن يستغرق العصف الذهني وقتاً أطول من اللازم، لأن تركيز المشاركين سيضعف بعد حوالي 10 - 15 دقيقة.

فيما يلي نصائح يمكنك اتباعها في العصف الذهني:

- سؤال المشاركين/ المجموعات واحدة تلو الأخرى.
- تشجيع جميع المشاركين على المساهمة لكن عدم إجبارهم عليها، ومنحهم المجال للتأمل بمساهماتهم ومن ثم التحدث معهم ثانية.
- تشجيع المشاركين على إعادة صياغة الأفكار غير الواضحة أو شرحها.
- تدوين الكلمات الفعلية.
- منح المشارِكين المجال للحديث.
- الأفكار دائماً جيدة، فليس هناك فكرة يمكن القول إنها فكرة سيئة.

الوحدة الأولى

مقدمة
في
نظام عدالة الأحداث

دليل المواد الخاصة
بالمشارك

1

مقدمة لنظام عدالة الأحداث

الأهداف

مع نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من :

- تحديد المبادىء الأساسية التي تحكم عدالة الأحداث وعكسها في عملهم.
- فهم دور الجهات المختلفة المعنية بعدالة الأحداث والحاجة إلى نهج متعدد المجالات.

المدة : (ساعتان (2) و15 دقيقة)

المحتوى :

1. 1 المتطلبات الأساسية.
2. 1 لمحة عامة على نظام عدالة الأحداث.

المتطلبات الأساسية في نظام عدالة الأحداث

يجب أن يكون النظام منطقياً وإنسانياً
تكمن الرؤية وراء اتفاقيات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في تعزيز احترام كرامة كل شخص، على سبيل المثال: الحق بالحياة، حرية التعبير، الحرية من التعذيب، الحق بالتعليم، حق الحصول على مستوى معيشي مناسب. وبالتالي، فإن النظام الإنساني هو النظام الذي:

أ) يحترم الكرامة الإنسانية،
ب) يسترشد باتفاقيات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، والإعلانات العديدة حول حقوق الإنسان، واحتياجات الأطفال النمائية.

أما النظام المنطقي فهو النظام الفعّال في تحقيق الأهداف وبتكلفة مجدية .

يجب معاملة الأطفال بإنسانية
في ظل هذا المبدأ، تمنع اتفاقية حقوق الطفل التعذيب وعقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة دون إمكانية إطلاق السراح للأشخاص دون سن 18 سنة، وتقيّد اللجوء لأسلوب التجريد من الحرّية إلاّ كملاذ أخير – عندما لا يكون أي من الحلول البديلة ممكناً أو ملائماً – ولأقصر فترة ممكنة .

ولا يجب تحت أي ظرف من الظروف أن يكون التجريد من الحرّية تعسفياً أو غير قانوني، ولذا يجب أن يتفق مع القانون ويتبع شروطاً قانونية محددة، بما في ذلك عرض القضية للتوصل إلى قرار قضائي حولها. وفي حالة التجريد من الحرية، يجب معاملة الطفل بإنسانية وبطريقة تأخذ في الحسبان احتياجاته الخاصة، بما فيها الحق بالتمتع بالدعم الملائم

سيكون النظام موجَّها للأطفال ومتمحوراً حولهم
يعترف النظام المتمحور حول الطفل أن للأطفال حقوق وحريات أساسية، ويضمن أن تصبّ جميع الخطوات ذات العلاقة بالأطفال في تحقيق مصلحتهم الفضلى.

وفي مجال عدالة الأحداث، لا يركز النظام المتمحور حول الطفل على إرشادات محددة لعدالة الأحداث المحددة فحسب، بل أيضا على إعادة التقييم المتواصل والكلّي للبرامج بالاستناد إلى المبادىء الأربعة الأساسية: مصلحة الطفل الفضلى، وعدم التمييز، والمشاركة، والحق بالحياة والبقاء والنماء. هذه المبادىء مجتمعة تشكل نهجاً ينظر للطفل باعتباره إنسان منفرد صاحب حقوق وقادر على المشاركة في تفعيل تلك الحقوق في بيئة داعمة تتوفر فيها الموارد الكافية.

1

التخصص والنهج المتعدد المجالات

يجب أن يهدف نظام عدالة الأحداث إلى تشجيع التخصص في ممارسة عدالة الطفل وتطوير نظام محدد وخاص للعدالة الجنائية يعامل الأطفال بطريقة تناسب سنّهم ومستوى نضجهم وينشئ مؤسسات ونظم مصممة لتحقيق ذلك الهدف .

ولا يعتبر نظام عدالة الأحداث **كيان مستقل بذاته**، بل هو **أنظمة عديدة ومتصلة ببعضها البعض**. فالشرطة، والمدّعون، والمحاكم، والمحامون، والأخصائيون الاجتماعيون، ومراقبو السلوك، وأماكن الاحتجاز والتوقيف، والمسؤولون عن الأحداث، وبرامج إعادة التأهيل والوقاية والتحويل كلها أنظمة قائمة بحدّ ذاتها. فكل واحد منها وحدة بيروقراطية مستقلة نسبياً داخل الحكومة، لها أهداف ومعايير أداء وهيكلية تحكّم معيّنة، وكل نظام يتنافس مع الأنظمة الأخرى على حصته من الموازنة الوطنية. لذا، يجب أن يُشرك النهج جميع الجهات المعنية من البداية، ويركّز بشكل خاص على التعاون والتنسيق بين الوكالات المعنية.

مثال: مراكز عدالة الأطفال الشاملة في جنوب إفريقيا

يشكّل «مركز عدالة الأطفال الشامل» في جنوب إفريقيا مثالاً جيداً حول تطبيق الممارسات المصممة لتحسين المعاملة الكلية للأطفال في نزاع مع القانون. وتهدف هذه المراكز الشاملة إلى جمع الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين (أو مراقبي السلوك) ومحكمة مخصصة للتعامل مع قضايا الأحداث، كل ذلك تحت سقف واحد. ومن مزايا هذه المراكز تحسين فرص الإحالة، وفترات الاحتجاز وانتظار المحاكمة للأطفال، وخدمات نوعية أفضل تهدف إلى احترامٍ حقوق الأطفال، وتعزيز التنسيق بين مسؤولي الدوائر المختلفة الذين يلعبون دوراً في تناول القضايا المرتبطة بالأطفال.

تأسس أول مركز شامل لعدالة الأطفال في جنوب إفريقيا كمشروع تجريبي في «ستَبين-ستونز، ورت إليزابيث». ويتبنّى المركز نظرة شمولية: يتم توجيه التهم للأطفال المعتقلين وتقييم قضيتهم وعرضهم على المحكمة في المكان نفسه من أجل ضمان التنسيق بين الخدمات. وتشتمل محاور الشرطة على مكتب اتهام مخصص للأطفال، وعاملين مختصيّن، وزنزانات لانتظار المحاكمة داخل المركز، مما يعني أن أول مكان يصل إليه الكثير من الأطفال هو منشأة مخصصة للأطفال لا يختلطون فيها مع المعتدين الراشدين.

بالإضافة إلى ذلك، أجرت المحكمة ترتيباً مع مجلس الخدمات القانونية المجانية الذي عيّن محامياً خاصاً للتعامل مع جميع القضايا التي يتم إحالتها للمركز، وذلك لضمان حصول الأطفال على خدمات قانونية سليمة وتمثيلهم من قبل محامٍ متمرس يفهم جميع البرامج القائمة المتاحة للأطفال ويعيها، وبالتالي يمكنه تقديم الخدمات اللازمة والملائمة للأطفال المعتدين. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت هذه الخطوة في تحقيق التواصل وعززت علاقات العمل الجيدة والتعاون بين موظفي المحكمة ومجلس الخدمات القانونية المجانية. لكن في حال تقرّر اللجوء إلى التحويل، لا يتم تعيين محامٍ أما إذا اعترف الطفل المعتدي بالذنب وكانت القضية خطيرة، أو كانت القضية ستُعرض على المحكمة، يضمن القاضي في ستَبين-ستونز إحالتها إلى مجلس الخدمات القانونية المجانية لتعيين المحامي الخاص .

قضية للنقاش: وضع الأطفال دون سن المساءلة

الأطفال الذين يرتكبون عملاً مخلاً بالقانون، ولكنهم أصغر من أن يتعرّضوا للمساءلة الخاصة بالمعتدين الأحداث، غالبا ما يتم التعامل معهم بموجب إجراءات قانونية تستهدف تحقيق المصلحة الفضلى للطفل.

هذه القضية أعقد مما يبدو، فوضع حد عمري أدنى مرتفع لا يضمن حقوق الأطفال تلقائياً، بل من الممكن أن يكون له آثار عكسية. فإن تقرّر أن الطفل غير مسؤول، فإنه على الأرجح لن يحظى بإجراءات محاكمة عادلة وافتراض البراءة حتى إثبات الذنب. وبالتالي، بدلاً من حماية الطفل، سيتم التخلّي عن الإجراءات التي تصون حقوقه. وفي هذه الحالة، لا تنظر السلطات إلى الطفل باعتباره شخصاً مسؤولاً يملك حقوقاً، بل شخص غير مسؤول يجب حمايته من قبل آخرين .

ويهدف تحديد سن أدنى للمساءلة الجنائية إلى حماية الأطفال من الدخول إلى النظام الجنائي لما قد يتعرضون له من آثار سلبية لذلك النظام. لكن الهيئات الإدارية لا تحتكم إلى نفس القواعد التي يحتكم إليها النظام القضائي، ولن يكون لدى الطفل مجال للتظلّم إن تصرّفت الهيئة بطريقة تعسفية. فيمكن أن يوضع الطفل في مؤسسة رعائية على أساس تحقيق رفاهية الطفل دون محاكمة ودون أن تتاح له فرصة الحصول على استئناف أو مراجعة قضائية.

وعلى النقيض، يمكن أن يتم التعامل مع الجرائم الصغيرة التي يرتكبها الأطفال من خلال تسريحهم مع إنذار من الشرطة، الأمر الذي لا يأخذ في الحسبان وضع الأطفال أو حاجتهم إلى المتابعة أو المساعدة. ولأن الأطفال يكونون دون السن الأدنى للمسؤولية الجنائية، يسود شعور في المجتمع بعدم ضرورة التصرف، ولا يُنظر لارتكاب الجرائم بأنه مؤشر على احتمال معاناة الطفل من مشاكل يجب النظر فيها ومعالجتها إن تطلّب الأمر

1

يقدّم الجدول التالي مؤشراً للسن الأدنى للمساءلة الجنائية في عدد من البلدان

السن الأدنى للمساءلة الجنائية											
7	8	9	10	12	13	14	15	16	18		
بنغلادش الهند الأردن لبنان موريتانيا ناميبيا نيجيريا باكستان السودان تنزانيا تايلاند زمبابوي	أستراليا (كانبيرا) كينيا إيران (الفتيات) سكوتلندة سريلانكا	إثيوبيا الفلبين	أستراليا (معظم الدول) الكاميرون نيبال نيكاراجوا سيراليون سويسرا المملكة المتحدة (ما عدا سكوتلندة)	كندا غانا جمايكا كوريا المغرب إسبانيا أوغندا اليمن	الجزائر بنين بوركينا فاسو تشاد فرنسا الغابون غينيا ليبيريا مدغشقر مالي النيجر ساو تومي السنغال تونس أوزبكستان	بيلاروسيا بولفيا الصين كرواتيا ألمانيا إيطاليا اليابان كوريا باراغواي رومانيا الاتحاد الروسي رواندا أوكرانيا فيتنام يوغوسلافيا	الدنمارك مصر فنلندة أيسلندة إيران (فتيان) النرويج البيرو السودان السويد	الأرجنتين بيلاروسيا بلجيكا بوليفيا تشيلي السلفادور غينيا بيساو إندونيسيا بولندة البرتغال إسبانيا	البرازيل كولومبيا كوستاريكا البيرو	

1

وصف عملية عدالة الأحداث

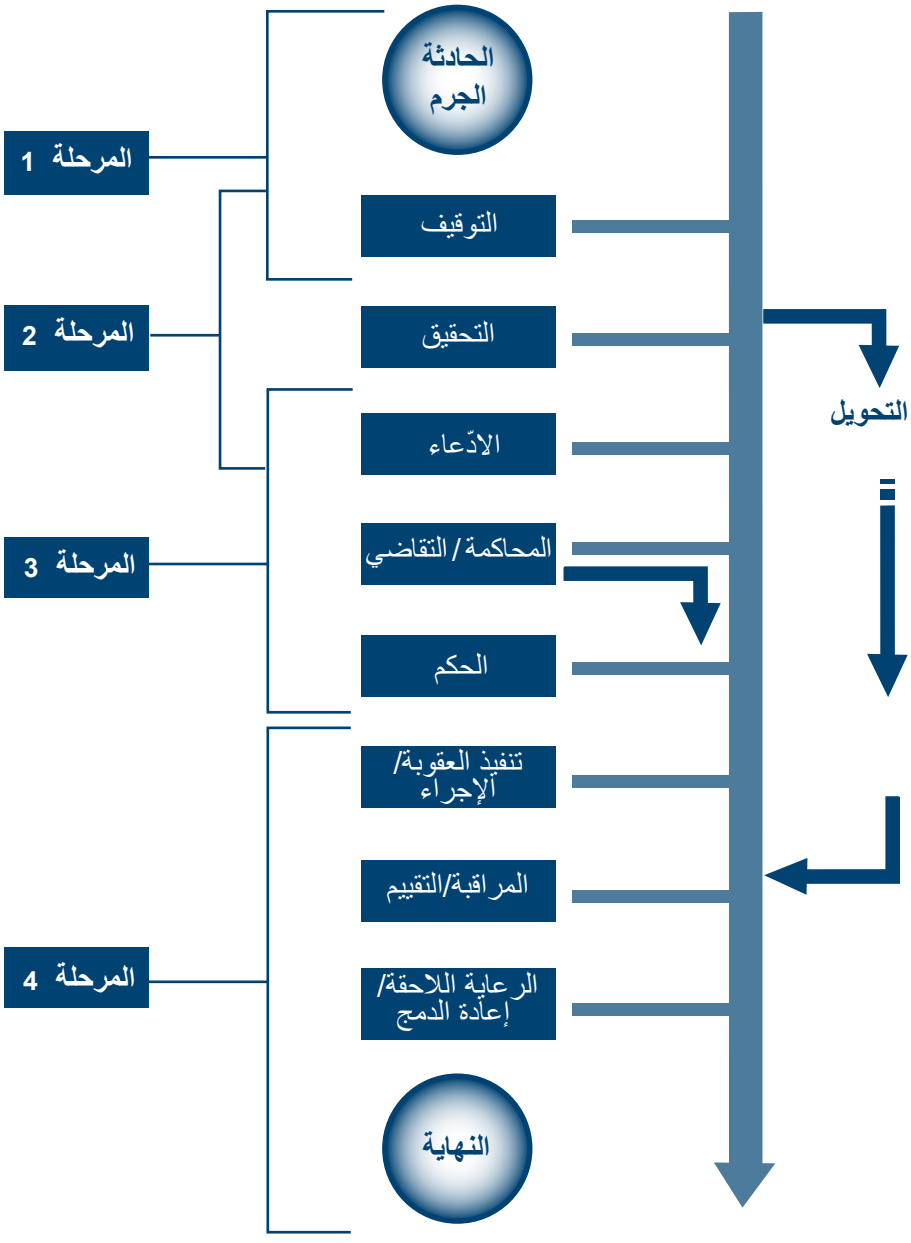

لمحة عامة عن أنظمة عدالة الأحداث

1

نظرياً، يتألف «نظام عدالة الأحداث» من تشريعات وإجراءات ومؤسسات وموظفين معنيّين بالتعامل مع الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم. وبسبب احتياجات الأطفال وظروفهم الخاصة، يجب أن يكون ذلك مختلفاً عن إجراءات نظام العدالة الجنائية للراشدين. لكن في الحقيقة، هناك مشاكل مرتبطة بمصطلح «نظام عدالة الأحداث» .

ولا يوجد نظام واحد وإنما خليط معقد وتقاطع بين العديد من الأنظمة المختلفة: يمر الأطفال في إجراءات ومؤسسات وموظفين من دوائر حكومية ووكالات ومنظمات مختلفة مثل الشرطة والرعاية الاجتماعية ودوائر مراقبة السلوك والقضاء والمحامين ومراكز الاحتجاز والسجون. وعلى الرغم من أن المفترض أن تتصل تلك الأنظمة ببعضها البعض وتنسق فيما بينها وتعتمد على بعضها البعض، إلاّ أن لكل قطاع تكليفه وتعليماته وموازنته وهيئاته الحاكمة وأجندته السياسية .

حتى وإن وجد نظريا في بعض الدول «نظام» منفصل لمعاملة الأطفال بالمقارنة بالراشدين، لا يزال التعامل مع الأطفال في الواقع يتم من خلال نظام العدالة الجنائية الخاص بالراشدين. لذا، قد يكون مصطلح «عدالة الأحداث» مضللاً في هذا الشأن .

النماذج
للدول بشكل عام ثلاث أنظمة لمواجهة ارتكاب الأخطاء، وتتيح تلك الأنظمة لمسؤولي الدولة أن يتدخلوا بقوة القانون في حياة الناس، ويلعب النظام القضائي دوراً مهماً في تنظيم طريقة تطبيق القانون.

اثنان من هذه الأنظمة (العدالة الجنائية وعدالة الأحداث) جزء من القانون الجنائي، أما الثالث (خدمات حماية الأطفال) فيخضع للقانون الإداري. ومع أن هذه الأنظمة الثلاث منفصلة، إلاّ أنها تتقاطع وتتفاعل فيما بينها. ومن أجل فهم ماهية نظام عدالة الأحداث، من الضروري مقارنته بالنظامين الآخرين.

ويأخذ نظام عدالة الأحداث الكثير من الأشكال، ومن الممكن أن يكون نظاماً قضائياً أو لاقضائي أو خليطاً من الاثنين. ومن الممكن أن يكون وسيلة لتطبيق القانون المدني أو الجنائي أو جزءاً من نظام الرعاية الاجتماعية. وفي الممارسة، تعيّن الكثير من الدول محاكم جنائية عادية للتعامل مع الأطفال، لكن هناك دول أخرى تخصص محاكم منفصلة للأحداث أو حتى أنظمة خارج القضاء.

من جهة أخرى، تحصر بعض الدول عدالة الأحداث في التعامل مع المسائل الجنائية، أما دول أخرى فتستخدمه لتعالج المشاكل الاجتماعية ومشاكل رفاهية الأطفال المعرّضين لنوع معيّن من الخطر.

كما أن هناك محاكم تنظر القضايا المدنية متخذة شكل محاكم الأسرة، فتنظر في قضايا التبنّي وتبعات الطلاق على الأطفال.

في المقابل، تُفرد الكثير من الدول أنظمة خاصة للتعامل مع الأطفال الذين يخالفون القانون. وجميع هذه الأنظمة مستلهمة من منظور ضمان رفاهية الأطفال، فتستثني العقوبات أو تكيّفها حسب احتياجات الأطفال الخاصة.

وهناك عاملان رئيسيان يشكّلان حججا داعية لإيجاد أنظمة كهذه. أولاً، يُستخدم سن الحداثة لتخفيف الذنب، حيث يُعتبر الأطفال أقل قدرة على الفهم والتصميم. ثانياً، يُعتقد أن بالإمكان التأثير بشكل إيجابي على الأطفال المعتدين أكثر من الراشدين. لذا يجب أن تكون العقوبات أو الإجراءات تربوية. وبالتالي، أصبح لنهج إعادة التأهيل أفضلية على النهج العقابي في عدالة الأحداث.

وعلى الرغم من الافتراضات الأساسية الشائعة، هناك فروقات واسعة في طرق تطوير كل دولة لنظامها الخاص. وتبرز إشكالية في تحقيق المزيج الصعب بين نهج ضمان رفاهية الأطفال ونهج الإجراءات العقابية في بعض البنى القضائية. ويبدون أنه لم يتم التوصل إلى حلّ مرضٍ في أي مكان رغم الكثير من التغييرات التي طرأت على هذه الأنظمة.

وصف لنظام عدالة الأحداث

تبدأ العملية بتحديد الأطفال المعرّضين لارتكاب الجرائم، وبالتالي إخضاعهم لبرامج وقائية سواء في المدارس أو خارجها بالنسبة للمتسرّبين من المدارس.

إذا شهد أحدهم جريمة أو بلّغ عنها، يجري موظفو تطبيق القانون تحقيقاتهم، ويقبضون على الطفل المعتدي وقد يوقفونه ويحتفظون به. وحسب ما تمليه طبيعة الجريمة، من الممكن أن يخرج بعضهم من النظام بعد القبض عليهم و/أو توقيفهم والاحتفاظ بهم. تقتضي أن يخضع الأطفال الذين يتم اعتقالهم إلى الفحص و«عملية احتجاز» في بعض الأنظمة. فقد يتم احتجاز الأطفال قبل جلسة الاستماع الأولى أو إطلاق سراحهم في ضمانة أهلهم أو الأوصياء عليهم. وقد يبقى الأطفال موقوفين حتى النظر في قضاياهم والتوصل إلى حكم بشأنها، أو يُخلى سبيلهم إلى إن يعودوا إلى المحكمة، ومنهم أيضاً من يخرج من النظام بعد الجلسة الأولى.

1

وفي العادة، يشارك في أية قضية تحال للنظر فيها رسمياً من قبل محكمة أحداث محامي ادّعاء – حيثما يوجد هذا النظام – ومدّع عام وقاض أو محكمة، بالإضافة إلى محام عن الطفل. في بعض الحالات، يمكن استقدام هيئة محلّفين. وبعد تقديم البيّنات، إذا وجدت المحكمة الطفل مذنباً، تتخذ قرارها الذي قد ينطوي على وضع الطفل تحت الإشراف غير الرسمي أو الإشراف المجتمعي الرسمي أو في مراكز رعاية داخلية، بما فيها السجن. أما الأطفال الموضوعون تحت إشراف مجتمعي رسمي فتتم مراقبة سلوكهم والإشراف عليهم من قبل مراقب سلوك أو خدمة ملائمة تحت مسؤولية قاض. أما مراقب السلوك فمسؤول عن عمليات التقييم وخطط الحالات والإحالات والإشراف على التقدّم الذي يحرزه الشاب وتطبيق شروط المحكمة وإعادة الطفل إلى المحكمة إن اقتضى الأمر، وبعد إكمال فترة المراقبة، يمكن إطلاق سراح الطفل .

وفي حالة الأطفال الذين يحالون إلى مراكز الرعاية الداخلية، فإن برامج الرعاية الداخلية مسؤولة عن رعاية الأطفال ورفاههم ومعالجتهم بشكل كامل. بعد الرعاية الداخلية، يحصل الأطفال على خدمات رعاية لاحقة بإشراف عاملين احترافيين يراقبون الأطفال ويساعدونهم على إعادة الاندماج في أسرهم ومجتمعاتهم .

ممارسة السلطة التقديرية في جميع جوانب عدالة الأحداث

يتيح نظام عدالة الأحداث مساحة واسعة لممارسة السلطة التقديرية على مختلف الفاعلين.

والسلطة التقديرية هي «سلطة يمنحها القانون للتصرف في ظروف ومواقف معيّنة وفق ضمير المسؤول أو الوكالة الرسمية أو رأيها المدروس بالاستناد إلى قواعد التكافؤ وطبيعة الظروف.» وهي جزء من عملية صنع القرار في جميع الأنظمة الحكومية من الصحة الذهنية وحتى التعليم، بالإضافة إلى العدالة الجنائية. وتتفاوت حدود حرّية الحكم من منطقة صلاحية لأخرى. لذا من المتوقع أن يحكّم الأشخاص المسؤولون عن التعامل اليومي مع الجريمة رأيهم في حدود القانون. وبشكل أساسي، عليهم أن يقرروا :

- اتخاذ إجراء أم لا.
- أي القوانين وأي القواعد التي تنطبق على الحالة، وإن كان هناك قضايا سابقة مشابهة.
- أي رد رسمي هو الملائم.

ولضمان استخدام السلطة التقديرية بشكل مسؤول، تفوّض السلطة اللازمة إلى المختصّين .

ويتطلب الاحتراف حدًّا أدنى من التدريب والتوجيه اللذين يرشدان المسؤولين في اتخاذهم للقرارات. ويجب دائماً ممارسة السلطة التقديرية بعد التشاور مع الأطفال وأهلهم (أو من يمثلهم بحكم القانون) بطريقة لا تخرق حقوق الطفل .

من يمارس السلطة التقديرية ؟

غالباً ما يتحتم على مسؤولي العدالة الجنائية أن يقرّروا بأن يقوموا بما يلي أو لا يقوموا به وكيف :

الشرطة :	تطبيق قوانين محددة التحقيق في جرائم محددة تفتيش الأشخاص والأحياء والمباني اعتقال الأشخاص أو توقيفهم
المدّعون :	تقديم شكوى أو طلب مكتوب للتقاضي السعي للحصول على إدانة إسقاط الدعاوى تخفيف التهم
القضاة :	تحديد الكفالة أو شروط إخلاء السبيل قبول الدفوع تحديد الجنوح ردّ الدعوى إصدار الحكم رفض فترة مراقبة السلوك
مسؤولو دور الإصلاح :	تحديد نوع دار الإصلاح التي سيتم نقل الطفل إليها منح الامتيازات المعاقبة في المسائل التأديبية

1

أمثلة على أنظمة في أوروبا

تنشط في جميع دول أوروبا الغربية منظمات في التعامل مع المعتدين الأطفال وأسرهم – وفيما عدا الدنمارك واسكتلندا – يوجد في تلك الدول محاكم متخصصة للأطفال، لكن تنظيمها وسلطاتها تختلف فيما بينها. لكن ايرلندا مختلفة نوعاً ما، حيث لا يوجد محكمة أطفال متخصصة إلاّ في دبلن، لذا يتم التعامل مع المعتدين الأطفال في المناطق الأخرى في المحاكم المحلية من خلال اختصاص جزئي منفصل عن الراشدين .

وفي بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وهولندا، تملك محاكم الأحداث السلطة للبتّ في القضايا الحمائية أو المدنية (أي فرض تدابير من أجل حماية ظروف الأطفال التعليمية)، مما يُبرز التوجه المنصبّ على تعليم الأطفال أو رفاههم في تلك المحاكم، وكذلك يبرز القانون الجزائي للأحداث الذي يحكم تدخلات المحاكم. لكن بلجيكا لا تملك قانوناً جزائياً للأطفال، لذا يتم التعامل مع الأحداث المعتدين من خلال الحماية القضائية للأحداث.

من جهة أخرى، الصلاحية للتعامل مع المعتدين الأطفال في ألمانيا وإنجلترا وويلز مفصولة تماماً من تدخلات مصالح رفاهية الأطفال. وفي ألمانيا، تصدر تدخلات مصالح الرفاهية الإجبارية عن محاكم وصائية محلية، في حين تصدر العقوبات ضد الأحداث المعتدين عن محاكم الأحداث. أما في إنجلترا وويلز، فإن محكمة «شؤون الأسرة» التابعة لمحكمة الجنح مخوّلة بإصدار تدخلات مصالح الرفاهية الإجبارية، ومحكمة الشباب مخوّلة بإصدار العقوبات ضد الأحداث المعتدين .

وفي معظم الدول، يتم تعيين قاضٍ متخصص في محكمة الأحداث (أو «محكمة الأطفال» أو «محكمة الشباب»، حسب التسميات المختلفة)، لكن أحياناً – كما هو الحال في إيطاليا – يساعد القاضيَ مراقبان من غير ذوي الاختصاص. وفي ألمانيا وفرنسا، تقدم السلطة القضائية الجزائية للأحداث ثلاث خطوات: يترأس القاضي المختص المحكمة وحده في القضايا الأقل خطورة، وتُعرض القضايا الأخطر على محكمة متوسطة مؤلفة من القاضي ومساعدين، أما القضايا الأشد خطورة فيُحال فيها الحدث إلى محكمة الأحداث

وفي إنجلترا وويلز، تتألف محكمة «الشباب» من ثلاثة محلّفين غير ممتهنين، يقدّم لهم المشورة كاتب ضبط مؤهل قانونياً. ومع أن الهدف التربوي جزء مهم من عملية إصدار الحكم، إلاّ أنه يبدو أن الاهتمام الأكبر منصبّ على تكرار ارتكاب الجرائم وخطورة الجنوح وتمثيل المجتمع بطريقة منطقية ومعقولة. وفي الواقع يبدو أن التوجه في هذا النظام هو تطبيق العدالة بدلا من التركيز على تحقيق رفاهية الطفل.

وكما ذكرنا، لا توجد محاكم خاصة بالأطفال في الدنمارك واسكتلندا. ففي الدنمارك، تُعتبر سلطات الرفاهية المحلية - التي تتعامل مع جميع أشكال العون الاجتماعي (المعاقون وكبار السن ...)– مخولة بالكامل للتعامل مع الأطفال حتى سن 15 سنة. وتقدّم هذه السلطات أساساً المساعدة، وفي حالة التدابير القصرية، يحصل الأهل والأطفال على مساعدة محام. ومن سن 15 سنة، مبدأياً يمثل جميع المعتدين أمام قاض عادي، لكن يتم اتباع تدابير خاصة حتى سن 18 سنة تمكّن سلطات الرعاية الاجتماعية من التأثير بشكل كبير على صلاحيات المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، يتم اتباع قوانين وأنظمة خاصة عند إيقاع العقوبات بالأطفال الصغار.

وفي اسكتلندا، تُعتبر محكمة للأطفال أهم مؤسسة فيما يتعلق بالمعتدين الأطفال حتى سن 16 سنة. وباستثناء الأطفال الذين يرتكبون جرائم خطيرة للغاية (الذين يمثلون منذ سن 8 سنوات أمام محكمة عادية)، يُحال جميع المعتدين الأطفال إلى المقرر الذي يمكنه أن يقرر إحالة القضية إلى محكمة الاستماع للأطفال. كما يمكن إحالة الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية وحماية إلى محكمة الاستماع الأطفال التي تتألف من ثلاثة عاملين غير مختصين يتلقون التدريب عند تعيينهم ويتلقون المشورة بشكل منتظم. ولا تتعدى صلاحيات هذه المؤسسة تقرير ما إن كان الطفل بحاجة إلى تدابير رعاية إلزامية ومحتوى تلك التدابير. وفي هذا الصدد، يتم التعاون بشكل مكثف مع دوائر العمل الاجتماعي، المسؤولة عن الرعاية الاجتماعية بشكل عام. ومنذ سن 16 سنة، يمثل المعتدون الأطفال أمام قضاة جنائيين عاديين ما لم يكونوا تحت إشراك محكمة الاستماع للأطفال مسبقاً. وفي هذه الحالة، يبقون تحت إشراف هذه السلطة حتى سن 18 سنة.

الوحدة الثانية

المواثيق الدولية المتعلقة بإدارة عدالة الأحداث

دليل الميسر

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من :

- فهم قيم عدالة الأحداث وبنود اتفاقية حقوق الطفل
- فهم المواثيق الدولية والإقليمية الأخرى وبنود القواعد والتعليمات الدولية المتعلقة بعدالة الأحداث
- تبادل الأفكار حول كيفية تطبيق تلك المواثيق على المستوى الوطني

2

المدة [3 ساعات و30 دقيقة]

المحتوى

2. 1 ملخص للمواثيق الدولية
2. 2 اتفاقية حقوق الطفل
2. 3 مواثيق وقواعد الأمم المتحدة الأخرى حول عدالة الأحداث
2. 4 مسائل متعلقة بالتطبيق

مخطط الوحدة

الجلسات	الأسلوب	المـــوارد	المدة
2. 1 ملخص للمواثيق الدولية	عصف ذهني لمجموعة المشاركين	المرفق التدريبي 1: ملخص للمواثيق الدولية المتعلقة بإدارة عدالة الأحداث، مذكرة الميسّر رقم 1: ملخص للمواثيق الدولية المتعلقة بإدارة عدالة الأحداث	40 دقيقة
2. 2 اتفاقية حقوق الطفل	لعبة تركيب القطع	المرفق التدريبي 2: جدول بمواد اتفاقية حقوق الطفل ذات الصلة باتفاقية حقوق الطفل	45 دقيقة
	سؤال للمناقشة	المرفق التدريبي 3: اتفاقية حقوق الطفل	
2. 3 مواثيق وقواعد الأمم المتحدة الأخرى حول عدالة الأحداث	مجموعات عمل	المرفق التدريبي 4: قواعد وتعليمات الأمم المتحدة حول عدالة الأحداث، المرفق التدريبي 4أ: مواثيق إقليمية شرائح اختيارية ذات صلة من رقم 2-22، «الوحدة الثانية، مواثيق دولية وإقليمية»	45 دقيقة
2. 4 مسائل متعلقة بالتطبيق	عرض	الشرائح 1 - 7	1 ساعة و20 دقيقة
	مجموعات عمل	المرفق التدريبي 6: مسائل متعلقة بالتطبيق	

الجلسة 2. 1 ملخص للمواثيق الدولية :

هدف الجلسة أن يتمكّن المشاركون من تحديد المواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بعدالة الأحداث والتمييز بين المواثيق الخاصة بالأطفال والمواثيق التي ليست كذلك.

الإعداد

أ) أكتب الأهداف على ورق قلاّب وصوّر نسخاً من المرفقات التدريبية.
ب) أعد لوحَي تعليق، الأول عليه ملصق «مواثيق متمحورة حول الأطفال» والآخر «مواثيق ليست متمحورة حول الأطفال، وضع مجموعة من البطاقات على كل طاولة.

المواد التدريبية المرفق التدريبي 1: ملخص للمواثيق الدولية المتعلقة بإدارة عدالة الأحداث ،
مذكرة الميسّر رقم 1: ملخص للمواثيق الدولية المتعلقة بإدارة عدالة الأحداث.

الأدوات المستخدمة ورق قلاّب، أقلام تخطيط، أربعة ألواح تعليق، بطاقات، أقلام، نقاط لاصقة.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض هدف الوحدة التدريبية على اللوح القلاّب • اعرض هدف الجلسة • إجر عصفاً ذهنياً حول المواثيق الدولية المتعلقة بأنظمة عدالة الأحداث وتحديد أيها متمحور حول الأطفال وأيها متمحور حول العدالة.	5

الخطوات

1. إسأل المشاركين: «ما هي المواثيق الدولية حول عدالة الأحداث؟» (على سبيل المثال، اتفاقية حقوق الطفل)، واطلب منهم وهم يعطون إجاباتهم أن يدّونوها على بطاقات (يجب أن تذكرهم أن يكتبوا بوضوح وأن يستخدموا أقلام التخطيط). 20
2. اجمع البطاقات واطلب من المشاركين إخبارك على أي لوح

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

يعلّق كل اقتراح (لوح المواثيق المتمحورة حول الأطفال أو لوح المواثيق التي ليست متمحورة حول الأطفال).

3. أطلب من المشاركين النظر إلى لوحَي التعليق وشجّعهم على تحديد ما إن كان هناك مواثيق لم يتم التطرّق لها (يجب أن تعود إلى مذكرة الميسّر رقم 1 - ملخص للمواثيق الدولية المتعلقة بإدارة عدالة الأحداث). 15

4. أعطَ كل مشارك/ة نقطة لاصقة[8] واطلب من كل واحد منهم التقدّم ووضعها علىالبطاقة المتمحورة حول عدالة الأحداث (ارجع إلى مذكرة الميسّر رقم 1 للاطلاع على النقاط الرئيسية التي عليه التركيز عليه في كل ميثاق دولي)، وشجع المجموعة على مراجعة إجاباتهم وتصحيح مكان أي نقاط ليست في مكانها الصحيح.

5. اترك اللوحين معلّقين واشرح أنهم سينظرون إلى كل ميثاق وما يتبعها من مسائل مرتبطة بالتطبيق بشكل أكثر تفصيلاً.

- اطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 1: ملخص للمواثيق الدولية المتعلقة بإدارة عدالة الأحداث، في دليل المواد الخاصة بالمشارك.

8 إن لم تكن متاحة، يمكن للمشاركين وضع إشارة بالقلم

الجلسة 2. 2 اتفاقية حقوق الطفل

هدف الجلسة تراجع هذه الجلسة المبادىء المحددة ذات الصلة بقيم عدالة الأحداث في اتفاقية حقوق الطفل.

الإعداد

أ) اكتب الأهداف على الورق القلاّب وصور نسخاً من المرفقات التدريبية.

ب) استعمل التمرين الأول واعمل نسخة لكل جدول. قص الخانات من كل جدول والصق كل واحدة على بطاقة منفصلة، بحيث تضع المبادىء على بطاقات زرقاء وشرحها ورقم المادة في اتفاقية حقوق الطفل على بطاقات صفراء.

المواد التدريبية التمرين 1
المرفق التدريبي 2: جدول بمواد اتفاقية حقوق الطفل ذات الصلة بعدالة الأحداث، والمرفق التدريبي: اتفاقية حقوق الطفل

الأدوات المستخدمة لوح قلاّب، أقلام تخطيط، بطاقات، لوح تعليق، دبابيس تعليق.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• قدّم هدف الجلسة.	
• طابق بطاقات المبادىء والحقوق المتعلقة بالأطفال في نزاع مع القانون بشرحها ورقم المادة المقابلة لها في اتفاقية حقوق الطفل.	15
الخطوات	
1. وزّع التمرين الأول: قطع الورق بمبادىء اتفاقية حقوق الطفل وشرح كل واحد منها، على كل طاولة.	10
2. اطلب من كل مجموعة المطابقة بين المبدأ من جهة وشرحه ورقم المادة من جهة أخرى.	
3. اطلب من كل مجموعة تعليق إجاباتها على لوح التعليق. بعد أن تكمل المجموعات التمرين، اطلب من المشاركين الوقوف حول لوح التعليق، واطلب من تلك المجموعة تقديم إجابتها للمجموعة المشاركين.	20

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

4. شجع المشاركين على التعليق حول ما إن كانت تتفق مع استنتاجات المجموعة قبل أن تضيف تعليقك وصحّح مكان أي بطاقة ليست في مكانها الصحيح. ولا داعي لأن تقدّم المجموعات الأخرى مخرجاتها، لكن يجب أن تشجعهم على النظر على الألواح ومقارنتها بالإجابات الصحيحة. وزّع المرفق التدريبي 2 الذي يحتوي على الإجابة الصحيحة.

5. لمعرفة إجابات المشاركين على التمرين[9] ، اطرح عليهم الأسئلة التالية:

أ) ما هي المبادىء العامة لاتفاقية حقوق الطفل؟ (الإجابة: مصلحة الطفل الفضلى، عدم التمييز، مشاركة الأطفال، حق البقاء والنماء).

ب) أي المبادىء العامة ناقص؟ (الإجابة: حق البقاء).

ج) أي من بنود اتفاقية حقوق الطفل تنطبق على نظام عدالة الأحداث؟ (الإجابة: 37 - الحماية من التعذيب والتجريد من الحرية، 39 - إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي للأطفال، 40 - إدارة عدالة الأحداث. معظم اتفاقية حقوق الطفل مرتبط بعدالة الأحداث، حيث يجب أن تشتمل أي محاولة هادفة للوقاية من الجريمة على تعزيز جميع حقوق الطفل وحمايتها).

[9] إن كان المشاركون ليسوا على اطلاع جيد باتفاقية حقوق الطفل، أطلب منهم الرجوع إلى المرفق التدريبي 3.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

د) ماذا تقول المادة 37 حول توقيف الأطفال أو احتجازهم؟ (الإجابة: أ- الحماية من التعذيب والمعاملة أو العقاب القاسي واللاإنساني والمهين ومنع حكومة الإعدام والسجن المؤبد دون إمكانية إطلاق السراح، ب- لا يجوز استخدام التوقيف والاحتجاز إلاّ كملجأ أخير ولأقصر فترة ممكنة، ج- حماية الأطفال المجرّدون من حرّيتهم).

هـ) ماذا تقول المادة 40 حول حق الأطفال بالحصول على محاكمة عادلة وحقهم في تحويلهم (الإجابة: أ- تعزز المادة في مبادئها الأساسية إحساس الأطفال بكرامتهم وقيمتهم الذاتية، وتعزز احترام الأطفال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتأخذ سن الأطفال في الإعتبار، وتعزز إعادة دمجهم في المجتمع وتأديتهم دوراً بنّاء في المجتمع؛ ب- فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة العادلة، تشتمل المادة على حق افتراض البراءة حتى ثبوت الذنب، وحق إخطارهم بالتهم الموجهة ضدهم، وحقهم بالتزام الصمت، وحقهم بالحصول على مساعدة من أهلهم أو الأوصياء عليهم، والحق بالحصول على مساعدة قانونية أو غيرها من أشكال المساعدة المناسبة، وحقهم بالنظر في قضيتهم بشكل نزيه ودون تأخير، وحقهم باستدعاء الشهود، وحق بوجود مترجم شفوي، وحقهم باحترام خصوصيتهم؛ ج) أما حول التحويل، فيجب تجنّب التدابير القضائية ما أمكن، واحترام حقوق الإنسان وتدابير الحماية القضائية).

- اطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 3 (اتفاقية حقوق الطفل) في دليل المواد الخاصة بالمشارك.

الجلسة 2. 3 مواثيق وقواعد الأمم المتحدة الأخرى حول عدالة الأحداث

هدف الجلسة يجب أن يتمكن المشاركون من شرح الغرض من المواثيق الدولية حول عدالة الأحداث.

الإعداد اكتب الأهداف على لوح قلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.

2

المواد التدريبية المرفق التدريبي 4: قواعد وتعليمات الأمم المتحدة حول عدالة الأحداث.
المرفق التدريبي 5: المواثيق الإقليمية. مطالعات إضافية:
المرفق التدريبي 4أ- اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقواعد طوكيو.
شرائح اختيارية ذات صلة من رقم 2-22: مواثيق دولية وإقليميةإضافية.

الأدوات المستخدمة لوح قلاّب، أقلام تخطيط، جهاز عرض، كمبيوتر محمول.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

- قدّم هدف الجلسة
- نقاش جماعي حول المواثيق وارتباطها بحقوق الطفل

الخطوات :

1. اشرح أن هناك ثلاثة مواثيق حول قواعد وتعليمات الأمم المتحدة حول عدالة الأحداث: 20

أ) مبادىء الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث «مبادىء الرياض»،
ب) قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث «قواعد بكين»،
ج) قواعد الأمم المتحدة بشأن الأحداث المجرّدين من حريتهم .

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

2. وزّع المشاركين إلى ثلاث مجموعات[10] ، وخذ البطاقات المتعلقة بمواثيق وقواعد الأمم المتحدة (مبادىء الرياض، قواعد بكين، قواعد الأمم المتحدة بشأن الأحداث المجرّدين من حريتهم) الموجودة عن اللوح من الجلسة 2. 1 وأعط بطاقة لكل مجموعة .

3. اطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 4 من دليل المواد الخاصة بالمشارك،واشرح لهم أن عليهم الإجابة على الأسئلة التالية من خلال استخدام المرفق التدريبي والاستقاء من تجاربهم الخاصة:
   أ) ما الهدف الرئيسي في الميثاق الذين بين يديك ؟
   ب) ما الذي يشتمله هذا الميثاق حول حقوق الطفل في إدارة عدالة الأحداث ؟
4. اطلب من كل مجموعة اختيار متحدّث/ة عنها لتقديم عرضاً مدته دقيقتان حول نتائج المجموعة.

5. تقدّم كل مجموعة عرضها بالترتيب، وشجّع المشاركين على الاستفسار حول أي أمر غير واضح. ارجع أثناء العروض إلى ملاحظة الميسّر رقم 2، وأضف بعض النقاط التي لم يذكرها المشاركون في عروضهم. 25

حسب مستوى خبرة المجموعة، قد ترغب في عرض **شرائح منتقاة** من الأرقام 2 - 22 (موجودة على القرص المدمج المرفق) لتزويد المشاركين بمعلومات قد تفيدهم في التمرين. وإن تدرج موضوع نقاش حول المواثيق الإقليمية في التمرين، فقد ترغب في عرض الشرائح حول الميثاق الملائم – على سبيل المثال، الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الأطفال (موجود أيضاً على القرص المدمج المرفق) – وأشِر للمشاركين بالرجوع إلى المرفق التدريبي: المواثيق الإقليمية.

[10] يمكن كذلك توزيع المشاركين إلى أربع مجموعات بحيث تنظر المجموعة في أي مواثيق إقليمية يود الميسّر مناقشتها بشكل معمّق.

الجلسة 2. 4 مسائل متعلقة بالتطبيق

هدف الجلسة التشارك في التجارب حول كيفية ممارسة المواثيق على المستوى الوطني، وكيفية الاستفادة من تلك التجارب لتطوير قوائم تحقق حول خطوات العمل التي تشجّع تبنّي المواثيق على المستوى الوطني

الإعداد

أ) اكتب الأهداف على ورق قلاّب، وراجع الشرائح، وصور نسخاً عن المرفقات التدريبية.

ب) اكتب سؤالاً للمجموعة على الورق القلاّب: «اشرحوا كيف تطبّق الدولة التي تعملون فيه المعايير الدولية. ومن يشارك فيها تحديدا؟ ماذا يعملون ومتى وأين؟ ما الذي لا يتم عمله؟»

ج) اكتب العبارة التالية للمشاركين على الورق القلاّب: «قائمة تحقق لتشجيع تطبيق المعايير الدولية على عدالة الأحداث من خلال خطوات عمل وطنية».

المواد التدريبية الشرائح رقم 1 - 7،
المرفق التدريبي 6: المسائل الخاصة بالتطبيق.

الأدوات المستخدمة لوح قلاّب، أقلام تخطيط، جهاز عرض، كمبيوتر محمول.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• قدّم هدف الجلسة	
• اعرض الشرائح 1 - 7 حول المسائل الخاصة بالتطبيق .	10
• مجموعات عمل لمناقشة مسألة تطبيق المعايير الدولية في أنظمة القانون المحلي، وتطوير قائمة تحقق. **الخطوات** : 1. في مجموعات العمل نفسها (أو من الممكن توزيع المشاركين حسب الدول إن كانت ورشة العمل إقليمية) تطلب الميسّرة من المشاركين الإجابة عمّ يلي:	30

الأنشـطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
أ) صفوا كيف تطبّق الدولة التي تعملون فيها المعايير الدولية، ب) من يشارك فيها تحديداً؟ ج)ماذا يعملون ومتى وأين؟ ما الذي لا يتم عمله؟	
2. اطلب من إحدى المجموعات تقديم نتائجها لمجموعة المشاركين، ثم أطلب من المجموعات الأخرى ذكر نتائجها دون تكرار أي نقاط ذُكرت مسبقاً.	20
3. اطلب من المشاركين الإجابة عمّ يلي: ما النقاط التي تريدون إدراجها في قائمة التحقق للتشجيع على تطبيق المعايير الدولية لعدالة الأحداث من خلال خطوات عمل وطنية؟	20
4. دوّن إجابات المشاركين على الورق القلاّب واطلب من المجموعة ذكر نقاط عملية وواقعية. (من الممكن طباعة المخرجات وتوزيعها).	
• وجّه المشاركين للرجوع إلى المرفق التدريبي 6: مسائل مرتبطة بالتطبيق، في دليل المواد الخاصة بالمشارك.	

(مذكرة الميسّر رقم 1: ملخص للمواثيق الدولية المتعلقة بإدارة عدالة الأحداث)

مواثيق متمحورة حول الأطفال	مواثيق غير متمحورة حول الأطفال
اتفاقية حقوق الطفل*	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التابع للأمم المتحدة
مبادىء الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادىء الرياض)*	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابع للأمم المتحدة
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)*	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
قواعد الأمم المتحدة بشأن الأحداث المجرّدين من حريتهم*	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*
	القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة بشان التدابير غير الاحتجازية «قواعد طوكيو» (1990)*
	القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء
الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل *	الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب*
الاتفاقية الأوروبية بشأن ممارسة حقوق الطفل* (مرتبطة بمشاركة الأطفال لكن فقط في شؤون الأسرة)	الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (والبروتوكولات المرفقة بها)* تشير بشكل واضح إلى تحريم عقوبة الإعدام وضمان المحاكمة العادلة للأطفال
	الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (والبروتوكولات المرفقة بها) تشير بشكل واضح إلى تحريم عقوبة الإعدام وضمان المحاكمة العادلة للأطفال

* مواثيق متمحورة حول العدالة

عند الاستماع إلى إجابات المشاركين على التمرين، يجب أن تركّز على النقاط التالية فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[11] ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التابع للأمم المتحدة، واتفاقية مناهضة التعذيب، والقواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة بشان التدابير غير الاحتجازية «قواعد طوكيو» (1990)، والقواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء .

أما فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل وقواعد بكين ومبادىء الرياض وقواعد الأمم المتحدة بشأن الأحداث المجرّدين من حريتهم فقد تم تغطيتها بشكل معمّق في الجلستين (2. 1 و2. 2). كما أن جميع المواثيق مستعرضة بشكل معمّق في المرفق التدريبي 4 (قواعد وتعليمات الأمم المتحدة حول عدالة الأحداث)، والمرفق التدريبي 5 (المواثيق الدولية الإقليمية)، ومادة المطالعة الإضافية للميسّر/ المرفق التدريبي 4أ. وبحسب الجمهور المستهدف، قد ترغب في التحدث أكثر عن المواثيق الإقليمية. وفيما يلي بعض الملاحظات المفيدة حول كل منها:

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

- التمييز ضد المرأة في الفضاءات المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأسرية.
- ليست متمحورة حول عدالة الأحداث، لكن لجنة الاتفاقية تسلّط الضوء على أنه يتم احتجاز الشابات مع الراشدات في السجون نفسها .

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

- الحقوق المستحقة طبقا للقانون .
- تحريم عقوبة الإعدام على من هم دون سن 18 سنة.
- فصل الأطفال عن الراشدين ومعاملتهم بطريقة تتفق مع عمرهم .

اتفاقية مناهضة التعذيب

- تحريم ومنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- ليست متمحورة حول الأطفال وعدالة الأحداث، لكن تشير إلى حقوق واردة في اتفاقية حقوق الطفل .

[11] يحتوي القرص المدمج المرفق على معلومات إضافية حول اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذلك قواعد طوكيو.

القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة بشان التدابير غير الاحتجازية «قواعد طوكيو» (1990)

تشجيع تطوير تدابير غير احتجازية في مرحلة ما قبل المحاكمة وخلالها وخلال إصدار الحكم للجميع، بمن فيهم الأطفال، وإدراج المسائل اللاحقة للمحاكمة مثل :

- العقوبات الشفوية، بما فيها التوبيخ والإنذار واللوم
- الإفراج المشروط
- عقوبات مرتبطة بالأطفال
- عقوبات اقتصادية وغرامات مالية، بما فيها المخالفات والغرامات النسبية
- الأوامر بمصادرة الممتلكات أو تجريد الشخص منها
- تعليق الحكم أو تأجيله
- الحرية المراقبة والإشراف القضائي
- الأمر بالخدمة المدنية
- الإحالة إلى مركز داخلي
- الإقامة الجبرية في محل السكن
- أي شكل آخر من المعاملة البعيدة عن الإيداع في المؤسسات الرعائية
- خليط من التدابير المذكورة أعلاه

القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء

- مبدأ الفصل بين «السجناء الأحداث» والراشدين في مراكز الاحتجاز، وفصل المحتجزين المدانين عمّن ينتظرون المحاكمة.
- تلقّي التوجيه حول معاملة السجناء وإدارة المؤسسات.

الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل

- يضع «الحقوق» في سياق «المسؤوليات الفردية والجماعية».
- يشدّد على مسؤوليات الأهل والمجتمعات عن رفاهية الأطفال ونمائهم وتطوّرهم.

تشتمل البنود الخاصة بعدالة الأحداث على ما يلي:

- يحق لكل طفل متهم أو مذنب بخرق القانون الجنائي الحصول على معاملة خاصة بطريقة متسقة مع إحساسه بالكرامة وقيمة الذات تعزز احترامه لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين.
- يُمنع تعريض أي طفلة محتجزة أو مجرّدة من حريّتها للتعذيب، أو المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة.
- يتم الفصل بين الأطفال والراشدين في مكان الاحتجاز.
- افتراض البراءة حتى ثبوت الذنب.
- تأمين مساعدة قانونية لكل طفل أثناء إعداده لدفاعه عن نفسه.

- الهدف الرئيسي للمعاملة أثناء المحاكمة وفي حال ثبوت الذنب هي إصلاح الطفلة وإعادة دمجها في أسرتها وإعادة تأهيلها اجتماعياً.

الاتفاقيتان الأوروبيتان (اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واتفاقية ممارسة حقوق الطفل)

- اتفاقية لحقوق الإنسان تحتوي على آليات قابلة للتطبيق.
- تتعامل أساساً مع الحقوق المدنية والسياسية، بما فيها التجريد القانوني من الحريّة والحق بالحصول على محاكمة عادلة.

2

الاتفاقية الأوروبية بشأن ممارسة حقوق الطفل

- تقدّم عدداً من التدابير الإجرائية التي تسمح للأطفال بممارسة حقوقهم، وخاصة فيما يتعلق بإجراءات الشؤون الأسرية المعروضة على سلطات قضائية. وتقوم اللجنة الدائمة بمراجعة المشاكل المتعلقة بهذه الاتفاقية.
- يجب السماح للأطفال بممارسة حقوقهم (على سبيل المثال، الحق بالاطّلاع على المعلومات التي تؤثر عليهم، والحق بالتعبير عن آرائهم) إما بأنفسهم أو من خلال أشخاص أو هيئات أخرى.

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

- تبنّت منظمة الدول الأمريكية العديد من الإعلانات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.
- يركّز البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور 1988) على واجب الدولة بتعزيز حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كتلك المتعلقة بقانون العمل وقضايا الصحة وحقوق التعليم والحقوق الاقتصادية والحقوق المتعلقة بالأسرة وحقوق الأطفال وكبار السن والمعاقين.
- يمكن للولايات تلبية واجباتها من خلال تطبيق التشريعات وتدابير الحماية والامتناع على التمييز.

شرائح عرض PowerPoint 7 - 1
الشرائح متاحة على القرص المدمج.

رقم الشريحة	محاور النقاش

2

1

قبل عرض الشريحة :
اسأل المشاركين إن كانوا يعرفون معنى القانون الدولي:
أ) ينظم القانون الدولي العلاقة بين الدول أو بين الدول والأفراد،
ب) يمنح الأفراد حقوقاً معيّنة،
ج) يفرض على الدول والجماعات والأفراد مسؤوليات والتزامات.

ثم اسألهم إن كانوا يعرفون معنى «ملزم» و«غير ملزم». من الممكن أن تكون المواثيق الدولية ملزمة للدول الموقعة عليها، أما القواعد المعيارية والتعليمات العامة فتفتقر إلى القوة الملزمة، ويُشار إليها بأنها «قوانين متساهلة» أو قواعد غير ملزمة. مع ذلك، تنطوي تلك الوثائق على شكلٍ من الالتزام السياسي أو الأخلاقي، ويمكنها أن تلعب دوراً مهماً في تفسير القوانين القائمة وتطبيقها وتطويرها.

امنح المشاركين بضع دقائق لقراءة النص.

2

عندما تصادق دولة أو تنضم إلى اتفاقية ما، تبدي تحفظات على مادة أو أكثر فيها.

تُعرّف التحفظات في المواثيق الدولية بأنها «تصريحات أحادية الجانب، كيفما تصوغها أو تسمّيها دولة ما، وتهدف من خلالها إلى استثناء أو تعديل الآثار القانونية المترتبة على تطبيق بعض مواد تلك المواثيق في تلك الدولة.

إذا أصدرت الدولة تحفظات جوهرية على معاهدة ما، فمن الممكن أن تؤدي هذه التحفظات إلى الإخلال بالتزامات أساسية لتلك الدولة.

رقم الشريحة	محاور النقاش

3

لكن لا تُقبَل التحفظات في تحرير الدولة من التزاماتها بموجب اتفاقية ما إذا تعارضت مع هدف الاتفاقية والغرض منها .

في النظام المتبع في بلدان القانون المدني Civil Law تدمج اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية تلقائياً في القانون المحلي بعد المصادقة عليها.

تتطلب الاتفاقيات الدولية في النظام المتبع في بلدان الـ Common Law إصدار نصوص خاصة لإدماجها في المنظومة القانونية الوطنية من أجل تفعيل الحقوق والمسؤوليات الناتجة عنها. رغم ذلك، يمكن لاتفاقيات حقوق الإنسان أن تؤثر في تفسير القانون المحلي وتطبيقه.

على جميع الدول التي صادقت على اتفاقية دولية ما أو انضمت إليها إصدار مراسيم أو تعديل القوانين القائمة أو تطوير تشريعات جديدة من أجل ضمان التطبيق الكامل للاتفاقية على النطاق الوطني.

4

تحظى اتفاقية حقوق الطفل بأوسع مصادقة بين الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وهي اتفاقية تتضمن برنامج عمل يتطلب تطوير قوانين وسياسات لمصلحة الأطفال.

- تشير إلى التوجه الواجب تبنيه من قبل الدول الأطراف.
- تضع الإرشادات والمبادئ الواجب اتباعها من قبل الدول الأطراف.
- تضع آليات تحفّز على عملية التطور.

اسأل المشاركين من هما الدولتان اللتان لم توقّعا على اتفاقية حقوق الطفل (الولايات المتحدة والصومال) .

رقم الشريحة	محاور النقاش

2

5

يمكن أن تكون الالتزامات المفروضة بموجب الاتفاقية قواعد محددة بعينها:

أمثلة: منع التعذيب وحكم الإعدام ضد الأطفال

يمكن أن تكون الالتزامات بنود عامة تشير إلى التوجه الواجب تبنيه من قبل الدول الأطراف:

أمثلة: الحق في الحصول على مستوى معيشي مناسب، والحق في التعليم

معظم الحقوق تقع بين هذين البعدين

قواعد غير محددة لأنها تتطلب من الدولة اتخاذ قرارات تخلق نوعاً من التوازن وتترجم تلك العبارات إلى استحقاقات

6

يتحقق نجاح اتفاقية حقوق الطفل في مدى قدرتها على تحفيز تطبيق ديناميات اجتماعية سياسية، من خلال تشجيع الدول الأطراف على تشكيل المؤسسات أو تغيير قوانينها أو صلاحياتها لاستخدام الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل كأدوات تساعد على تفسير القوانين لدى تطبيقها.

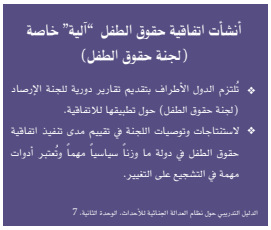

7

كما هو الحال مع مواثيق دولية أخرى، تُلزم اتفاقية حقوق الطفل الدول الأطراف بتقديم تقارير دورية للجنة الأرصاد التي تجري حواراً مع الدولة المعنية وتصدر التوصيات اللازمة. وتساعد هذه الآلية في دفع عملية التطور .

مطالعات إضافية

دليل إرشادي لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل أعدّته ريتشل هودجكن وبيتر نويل، اليونيسف، 1998، وتمت مراجعته بشكل كامل عام 2002.

Implementation handbook for the Convention on the Rights of the Child

2

'Juvenile Justice Information Pack' للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، www.penalreform.org المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، الدفاع عن الأطفال (Defense for Children)

المنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الأطفال، http://www.dci-is.org

المواثيق الدولية مشروحة بالتفصيل على www.ohchr.org

قائمة تحقّق للميسّر :

الرسائل الأساسية/ أسئلة تأملية
المواثيق الدولية كبيرة، لذا يجب العمل ضمن إطار العمل الموضوع.
حدّد ما هو ضمن نطاق اختصاصك، واستعمل المواثيق بطريقة استراتيجية لتركّز على مبدأ التحويل داخل نظام عدالة الأحداث.

2

تمارين التنشيط

تُعتبر تمارين التنشيط أو كسر الجليد طريقة ممتازة لبدء أي جلسة. وهي ليست مصممة للاستمتاع بل للمساهمة في تعزيز مناخ تعلّمي مواتٍ. وفي حال استُخدمت قبل الجلسات، فإنها تساعد في إشاعة جو تشاركي مريح. أما في حال استُخدمت خلال الجلسات، فتساعد في رفع مستويات الطاقة المنخفضة وإعادة التركيز والتحفيز على التفكير المبدع.

ولا داعي لأن ترتبط تمارين التنشيط بمحتوى الدور، لكن يجب أن تنشّط المجموعة، ويجب أن يكون هدفها واضحاً حتى لو كان مجرد الاستمتاع.

وهناك الكثير من الكتب ومواقع الإنترنت التي تحتوي على أفكار جيدة لتمارين التنشيط (انظر 'مطالعات إضافية). ومن الجيد التجهيز مسبقاً لنوعين من تمارين التنشيط السريعة للجلسة، بحيث يراعى فيها أن تكون مناسبة للمجموعة. ويجب التنبّه إلى ضرورة تشجيع المشاركين إن لم يكونوا يشعرون بالراحة، لكن دون إجبارهم على المشاركة.

تمارين التنشيط طريقة جيدة لتشجيع المشاركين على المساهمة في ورشة العمل. ومع أن الميسّرة يجب أن تقود المجموعة في أول تمرينين، إلاّ أنها يجب أن تطلب من بعضهم التطوّع لتنفيذ التمرين عند الحاجة. ويجب التأكد من المدة التي سيستغرقها التمرين قبل البدء.

ومن الطرق الجيدة لتشجيع المشاركين على العودة سريعاً بعد الاستراحات هي أن يُطلب من آخر المشاركين العائدين من الاستراحة أن يقود المجموعة في أغنية أو رقصة. ففي العادة، يضمن ذلك احترام المشاركين للوقت!

استخدام ألواح التعليق

تُعتبر ألواح التعليق والبطاقات أدوات متعددة الاستعمالات للميسّر، حيث يمكن استعمالها في العروض والعصف الذهني. وعلى العكس من اللوح القلاّب، يمكن أن يستخدمها المشاركون دون الكشف عن هويتهم، كما أنها تساعد في تصنيف الأفكار وتجميعها وترتيبها بشكل سهل. وهناك الكثير من التمارين التي تستخدم ألواح التعليق، وعلى الميسّر مراجعة دليل (VIPP للحصول على أفكار لتلك التمارين (انظر القرص المدمج) .

وفيما يلي القواعد الرئيسية التي يجب تقديمها للمشاركين في بداية ورشة العمل (ويجب أن تبقى معلّقة في مكانها بحيث يمكنهم الرجوع إليها خلال ورشة العمل)

- فكّر قبل أن تكتب !
- اكتب فكرة واحدة في كل بطاقة ليتسنى ترتيب الأفكار وتجميعها.
- اكتب ثلاثة سطور كحد أقصى على كل بطاقة على شكل عبارات.
- استخدم كلمات مفتاحية بدلاً من جمل كاملة.
- اكتب بخط كبير ليتمكّن الجالسون في مؤخرة الغرفة من قراءة ما كتبته.
- تعلّم أن تكتب بشكل مقروء واستخدم الطرف العريض من قلم التخطيط وليس الطرف الرفيع.
- استخدم أشكالاً وأحجاماً وألواناً مختلفة من البطاقات بشكل مبدع لعرض نتائج النقاشات.

الوحدة الثانية

المواثيق الدولية المتعلقة بإدارة عدالة الأحداث

دليل المواد الخاصة بالمشارك

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من :

- فهم قيم عدالة الأحداث وبنود اتفاقية حقوق الطفل
- فهم المواثيق الدولية والإقليمية الأخرى وبنود القواعد والإرشادات الدولية المتعلقة بعدالة الأحداث
- تبادل الأفكار حول كيفية تطبيق تلك المواثيق على المستوى الوطني

2

المدة [3 ساعات و30 دقيقة]

المحتوى

2. 1 ملخص للمواثيق الدولية.
2. 2 اتفاقية حقوق الطفل.
2. 3 مواثيق وقواعد الأمم المتحدة الأخرى حول عدالة الأحداث.
2. 4 مسائل متعلقة بالتطبيق.

ملخص للمواثيق الدولية المتعلقة بإدارة عدالة الأحداث

مواثيق متمحورة حول الأطفال	مواثيق غير متمحورة حول الأطفال
اتفاقية حقوق الطفل	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التابع للأمم المتحدة
مبادىء الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادىء الرياض)	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابع للأمم المتحدة
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
قواعد الأمم المتحدة بشأن الأحداث المجرّدين من حريتهم	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
	القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة بشان التدابير غير الاحتجازية «قواعد طوكيو» (1990)
	القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء
الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل	الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
الاتفاقية الأوروبية بشأن ممارسة حقوق الطفل	الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (والبروتوكولات المرفقة بها)
	الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والبروتوكول الإضافي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

جدول بالمواد ذات الصلة بعدالة الأحداث في اتفاقية حقوق الطفل

يُظهر الجدول عدداً من المبادىء والحقوق التي يجب أن تؤسس لأي تدخلات مرتبطة بالأطفال في نزاع مع القانون[12]. لكن بعض المبادىء والمواد (رقم المادة مشار إليه بين قوسين) مرتبة بشكل **غير صحيح**. أعيدوا ترتيبها بحيث يتطابق المبدأ مع الشرح الوارد في اتفاقية حقوق الطفل.

2

المبدأ	الشرح الوارد في اتفاقية حقوق الطفل
التحويل	(3)في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى
التمكين	(2) يجب أن يحظى كل الأطفال بفرص متكافئة للحصول على الخدمات بغض النظر عن عنصر الطفل أو جنسه أو لغته أو أي وضع آخر
مناسبة للسياق الثقافي	(8) يجب التنبه إلى التعامل مع الطفل بطريقة متوافقة مع ثقافته
مصلحة الطفل الفضلى	(37) يجب السعي لإيجاد حلول بديلة قبل توقيف الطفل أو احتجازه
التجريد من الحريّة كملاذ أخير	(40) يجب بذل الجهود لتجنيب إخضاع الطفل إلى نظام العدالة الرسمي كلما أمكن ذلك
عدم التمييز	(40) يجب تعزيز سعة حيلة كل طفل وأسرته
العدالة الإصلاحية	(12) يجب أن يكون للأطفال رأي في جميع المسائل التي تؤثر فيهم
نظام المساءلة	(5) يجب إشراك أسرة الطفل في اتخاذ القرارات التي تؤثر في الطفل – وكلما أمكن – يجب أخذ آراء الأسرة في الاعتبار.
مشاركة الأطفال	(40) يجب بذل الجهود لتصويب الضرر الذي ألحَق بالأطراف المتأثرة بالجريمة
مشاركة الأسرة	(جميع المواد) يجب أن يكون جميع الأشخاص الذين يتدخلون مع الأطفال وأسرهم عرضة للمساءلة أمامهم
إعادة الدمج	(40) يجب بذل الجهود لإعادة دمج الأطفال في مجتمعاتهم ومساعدتهم على لعب دور إيجابي في المجتمع

12ملاحظة: مأخوذة من: Training Manual on Child Rights, Protection and Juvenile Justice, UNICEF East Timor (القائمة ليست شاملة)

جدول بالمواد ذات الصلة بعدالة الأحداث في اتفاقية حقوق الطفل[13]

المبدأ	الشرح الوارد في اتفاقية حقوق الطفل
مصلحة الطفل الفضلى	(3) في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال ... يولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.
عدم التمييز	(2) يجب أن يحظى كل الأطفال بفرص متكافئة للحصول على الخدمات بغض النظر عن عنصر الطفل أو جنسه أو لغته أو أي وضع آخر .
مناسبة للسياق الثقافي	(8) يجب التنبه إلى التعامل مع الطفل بطريقة متوافقة مع ثقافته .
التجريد من الحريّة ملاذ أخير	(37) يجب السعي لإيجاد حلول بديلة قبل توقيف الطفل أو احتجازه .
التحويل	(40) يجب بذل الجهود لتجنيب إخضاع الطفل إلى نظام العدالة الرسمي كلما أمكن ذلك
التمكين	(40) يجب تعزيز سعة حيلة كل طفل وأسرته .
مشاركة الأطفال	(12) يجب أن يكون للأطفال رأي في جميع المسائل التي تؤثر فيهم .
مشاركة الأسرة	(5) يجب إشراك أسرة الطفل في اتخاذ القرارات التي تؤثر في الطفل – وكلما أمكن – يجب أخذ آراء الأسرة في الاعتبار .
العدالة الإصلاحية	(40) يجب بذل الجهود لتصويب الضرر الذي ألحَق بالأطراف المتأثرة بالجريمة .
نظام المساءلة	(جميع المواد) يجب أن يكون جميع الأشخاص الذين يتدخلون مع الأطفال وأسرهم عرضة للمساءلة أمامهم .
إعادة الدمج	(40) يجب بذل الجهود لإعادة دمج الأطفال في مجتمعاتهم ومساعدتهم على لعب دور إيجابي في المجتمع .

[13] ملاحظة: مأخوذة من: Training Manual on Child Rights, Protection and Juvenile Justice, UNICEF East Timor (القائمة ليست شاملة)

اتفاقية حقوق الطفل

هناك العديد من المعايير الدولية المفصّلة حول إدارة عدالة الأحداث، وتغطي نطاقاً واسعاً ومعقداً من القضايا من وقاية وتدخل مبكر وإجراءات قضائية وظروف احتجاز وإعادة دمج، وكل ذلك بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات المعنية.

2

وتُعتبر اتفاقية حقوق الطفل (1989) أهم ميثاق في توجيه تطوير عدالة الأحداث، كما أنها تُعتبر إطار العمل الأساسي لأي نهج مبني على حقوق الطفل، وتحتوي على مجموعة مفصّلة من التعليمات للمحافظة على معايير حقوق الإنسان في أنظمة عدالة الأحداث وإدارة عدالة الأحداث بحد ذاتها.

ويتوجب على الدول الأطراف في الاتفاقية تفعيل بنودها من خلال القوانين والسياسات والممارسات المصممة لتحقيق أهداف الاتفاقية. وتشرف على تطبيق الاتفاقية لجنة حقوق الطفل، وهي هيئة مؤلفة من 18 خبيراً دولياً تم اختيارهم من أطر جغرافية ولغوية ودينية مختلفة.

المبادىء العامة :
من أجل ضمان نهج مشترك للنواحي المختلفة التي تتناولها اتفاقية حقوق الطفل، حدّدت لجنة حقوق الطفل أربعة مبادىء عامة تُعتبر مرجعيات توجيهية لتنفيذ الاتفاقية، وهي:

مصلحة الطفل الفضلى
اتفاقية حقوق الطفل مبنية على مبدأ «مصلحة الطفل الفضلى» كاعتبار أولي في جميع الأمور المتعلقة بالطفل، ويتم الاسترشاد بهذا المبدأ في تطبيق كافة مبادىء الأخرى في الاتفاقية، بما فيها تلك المتعلقة بعدالة الأحداث. ولا يُقتصر تطبيق هذا المبدأ على القرارات التي تتخذها المحاكم، بل يجب تطبيقه بشكل واسع في القرارات الإدارية ووضع السياسات وتدابير التحويل.

عدم التمييز
وفق هذا المبدأ، لا يجب التمييز بين الأطفال بناءً على أسس مختلفة، مثل النوع الاجتماعي والأصل الاجتماعي والعرقي والعنصر والعجز وأي أوضاع أخرى، بما فيها وضع الأهل.

مشاركة الأطفال
يُعتبر حق الأطفال بالمشاركة في الأمور التي تؤثر في مصالحهم طريقة مبدعة في الاعتراف بأن الأطفال أصحاب حقوق وليسوا مجرد متلقّين سلبيين. وهناك صلات واضحة بين المادة الخاصة بالمشاركة (المادة 12) وعدالة الأحداث، من حيث أنه – فيما يتعلق بالتدابير القضائية – يجب منح الأطفال الفرصة في المشاركة في جميع القرارات، وعندما يمثلون أمام المحكمة، من الأفضل أن يتمتعوا بتمثيل قضائي كفؤ.

2

الحق بالبقاء والنماء
يتعلق هذا المبدأ برفاهية الأطفال، بما في ذلك حقهم بالحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية والرفاهية والترويح ووقت الفراغ والحماية من العنف والأذى. ولهذا المبدأ تطبيقات واسعة في مجال عدالة الأحداث، خاصة فيما يتعلق بالأطفال المجرّدين من حريتهم، لأنهم عرضة بشكل كبير إلى التهديد لسلامتهم البدنية والنفسية.

البنود التي تنطبق على إدارة عدالة الأحداث:
معظم بنود اتفاقية حقوق الطفل ذات صلة بعدالة الأحداث، لأن احترام حقوق الأطفال – كالحق في التعليم والحماية من الإساءة والاستغلال والحصول على معلومات كافية والحق في مستوى معيشي لائق والحصول على إرشاد أخلاقي – يساعد في عدم تورّطهم في الجرائم. وتؤدي الاتفاقية إلى استنتاج مفاده أن أي محاولة هادفة للحد من جرائم الأحداث يجب أن تعمل على تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. لذا، فإن أكثر بنود اتفاقية حقوق الطفل علاقة بإدارة عدالة الأحداث وارد في المواد 37 و39 و40.

فالمادة 37 تحظر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهنية وعقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة دون فرصة لإخلاء السبيل، وكذلك تحمي الأطفال المجرّدين من حريتهم.

ولا يجب اللجوء إلى التوقيف والاحتجاز إلاّ كملجأ أخير ولأقصر مدة ممكنة. ويحق للأطفال المجرّدين من حريتهم تلقّي معاملة إنسانية والاحترام وعدم المساس بكرامتهم بطريقة تأخذ سنهم في عين الاعتبار، وتفصلهم عن الراشدين، وتضمن اتصالهم بأسرتهم، وتتيح لهم الدعم القانوني – وغيره – السريع، وتحاول إثبات عدم شرعية احتجازهم، وتضمن اتخاذ أي خطوات ضدهم بأسرع وقت ممكن. وعلى النقيض من المادة 40، لا تقتصر المادة 37 على الأطفال المتهمين أو المدانين بارتكاب جرم ما.

أما **المادة 40** فتغطي بشكل أكثر تحديداً حقوق جميع الأطفال المتهمين بانتهاك القانون الجنائي، لذا فهي تغطي جوانب معاملة الأطفال من لحظة الادّعاء بأنهم ارتكبوا جرماً، وحتى التحقيق والاعتقال والاتهام وفترة ما قبل المحاكمة والمحاكمة وإصدار الحكم. وتُلزم المادة الدول الأطراف بتطوير نظام منفصل لعدالة الأحداث له أهداف تأديبية إيجابية لا عقابية. وتذكر المادة بالتفصيل قائمة بالضمانات الدنيا للطفل («حقوق المحاكمة العادلة»)، وتُلزم الدول الأطراف بتحديد حد أدنى لسن المسؤولية الجنائية ووضع تدابير للتعامل مع الأطفال الذين خرقوا القانون الجنائي دون اللجوء إلى القضاء، بالإضافة إلى تدابير بديلة لإيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية.

وأخيراً، تعترف **المادة 39** بحق الأطفال ضحايا الإهمال والإساءة والاستغلال في إعادة التأهيل وإعادة دمجهم اجتماعياً.

قواعد وتعليمات الأمم المتحدة حول عدالة الأحداث

وهي معايير ومبادىء اتفقت عليها الكثير من الدول، وترد في الإعلانات والمبادىء والإرشادات والأنظمة النموذجية. ومع أنها ليست ملزمة قانونياً للدول الأطراف فيها، إلاّ أنها مستقاة من القانون الدولي وتعكس إجماعاً واسعاً من جانب المجتمع الدولي، وتنطوي على قيمة توجيهية أيضاً.

وأكثر المواثيق صلة بحقوق الطفل وعدالة الأحداث هي قواعد الأمم المتحدة بشأن الأحداث المجرّدين من حريتهم (1991) ومبادىء الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث «مبادىء الرياض» (1990) وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث «قواعد بكين» (1985).

مبادىء الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث «مبادىء الرياض» (1990)
تشكّل مبادىء الرياض نهجاً شاملاً وفاعلاً للوقاية وإعادة الدمج الاجتماعي، وتفصّل الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بجميع الجوانب الاجتماعية تقريباً: الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي والإعلام والسياسات الاجتماعية والتشريع وإدارة نظام عدالة الأحداث. فالوقاية بحسب هذه المبادىء ليست مجرد معالجة للأوضاع السلبية، بل وسيلة لتعزيز رفاهية للأطفال من خلال الشراكة بين البرامج المجتمعية المختلفة. وتستند مبادىء الرياض إلى افتراض أن «الحد من انحراف الأحداث جزء أساسي في الحد من الجرائم في المجتمع»، وبالتالي، تتبنّى توجهاً يتمحور حول الطفل وتفضّل البرامج الوقائية التي تركّز على رفاهية الأطفال ونمائهم.

وبشكل أكثر تحديداً، توصي الدول بتطوير تدخلات مجتمعية للمساعدة في الحد من انتهاك الأطفال للقانون، وإدراك أنه لا يجب اللجوء إلى «الوكالات الرسمية للضبط الاجتماعي» إلاّ كملاذ أخير.

كما تدعو مبادىء الرياض إلى عدم تجريم أو معاقبة الأحداث على التصرف الذي لا يعتبر جرما ولا يعاقب عليه إذا ارتكبه الكبار. وتوصي بأن تمنح برامج الوقاية الأولوية للأطفال المعرضين لخطر الهجران أو الإهمال أو الإساءة أو الاستغلال.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث «قواعد بكين» (1985)

جرى تبنّي هذه القواعد عام 1985 وهي معكوسة في المادة 40 من اتفاقية حقوق الطفل. وتزوّد قواعد بكين الدول الأطراف بالتوجيه حول حماية حقوق الأطفال واحترام احتياجاتهم عند تطوير أنظمة مستقلة ومتخصصة لعدالة الأحداث.

2

وتشجّع قواعد بكين على :

- اللجوء إلى تحويل الأطفال عن المحاكم الرسمية إلى برامج مجتمعية ملائمة
- يجب أن تتم أي إجراءات أمام السلطات بطريقة تحقق مصلحة الطفل الفضلى
- توفير تدريب متخصص للموظفين العاملين مع قضايا الأحداث
- اللجوء إلى التجريد من الحرية كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة
- الحث على إجراء البحوث وتطويرها لتكون أساساً لعمليات فعالة للتخطيط ووضع السياسات

وطبقا لقواعد بكين، يجب أن يكون نظام عدالة الأحداث عادلاً وإنسانياً، ويشدّد على رفاهية الطفل، ويضمن أن تكون ردود فعل السلطات مناسبة لكل من ظروف المعتدي والجريمة. كما تشدد قواعد بكين على أهمية إعادة التأهيل، وتقضي بتزويد الطفل بالإسناد اللازم من تعليم أو عمل أو إقامة، وتدعو المتطوعين والجمعيات الطوعية والمؤسسات المحلية وغيرها من موارد المجتمع إلى المساعدة في هذه العملية.

وقواعد بكين مقسّمة إلى ستة أجزاء تشتمل على المبادىء العامة، والتحقيق والادّعاء، والتقاضي والتكييف القانوني للجرم، والمعاملة خارج مؤسسات الرعاية، والمعاملة داخل مؤسسات الرعاية والبحوث الخاصة بها، ووضع السياسات والتقييم .

يخضع التحقيق والادّعاء للاعتبارات التالية (القاعدتان 10 و11) :

- إخطار الأهل أو الأوصياء دون تأجيل غير ضروري في حالة القبض على الطفل.
- اعتبار القضاء لإخلاء سبيل الطفل دون تأخير غير ضروري.
- احترام الوضع القانوني للطفل في جميع الأوقات.
- اعتبار إنهاء القضية دون اللجوء إلى محاكمة رسمية.
- تتطلب إحالة الطفل إلى خدمات المجتمع أو غيرها موافقته أو موافقة أهله أو الأوصياء عليه.
- توفير التوجيه والإشراف للضحايا وتعوضيهم.

التحويل
تشدد الفقرتان 2 و3 من القاعدة 11 على اللجوء إلى التحويل في أي وقت من عملية صنع القرار، إن كان من قبل الشرطة أو الادعاء أو غيرها من الوكالات مثل المحاكم أو المجالس أو الهيئات.

كما تشددان على أهمية الحصول على موافقة الطفل أو أهله أو الأوصياء عليه عند النظر على عملية التحويل. وتساعد هذه الاعتبارات في تجنب وصم الطفل بالإدانة أو الحكم الرسمي، وإتاحة البدائل في أي مرحلة من الإجراءات الجنائية، خاصة إن لم يكن الجرم ذا طبيعة خطيرة واعتُبر إخضاع الطفل لشكلٍ من أشكال الضبط الاجتماعي وإعادة التأهيل من قبل مؤسسات بديلة حلاً بنّاء ومناسباً.

التجريد من الحرية
وتتناول قواعد بكين بشكل شامل حالات تجريد الطفل من حريته (القاعدة 13)، وذلك كما يلي:

- يجب اللجوء إلى التوقيف على ذمة القضية كإجراء أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة.
- كلما أمكن، يجب استبدال التوقيف على ذمة القضية بإجراءات بديلة مثل المراقبة عن كثب، أو الرعاية المركزة، أو إلحاق الطفل بأسرة أو بإحدى مؤسسات دور التربية.
- يجب فصل الأطفال المحتجزين رهن المحاكمة عن البالغين، واحتجازهم في مؤسسة منفصلة أو في قسم منفصل من مؤسسة تضم أيضا البالغين.
- أثناء فترة احتجازهم، يجب أن يحظى الأطفال بالرعاية والحماية وجميع أنواع المساعدة الفردية - الاجتماعية والقانونية والمهنية والنفسية والطبية والجسدية - التي قد تلزمهم بالنظر إلى سنهم وجنسهم وشخصيتهم.

أما القواعد المتعلقة بالتقاضي والتكييف القانوني للجرم (14-18)، فتدعو إلى تنفيذ تدابير وفق مبادىء المحاكمة العادلة والمنصفة (بما في ذلك حق الطفل في التمثيل القضائي المجاني) والتي تأخذ في عين الاعتبار مصلحة الطفل الفضلى.

وتشدد قواعد بكين أيضاً على أهمية التوصل إلى حل متناسب بين الجرم ومصالح الطفل ومصالح المجتمع، وتطالب (القاعدة 16) بالتحقيق جيداً في خلفية الطفل والظروف التي يعيش فيها أو الظروف التي وقع فيها الجرم قبل أن تصدر السلطة المختصة حكمها، وذلك من أجل تيسير عملية تقاض حكيمة. كما تنادي قواعد بكين بالحاجة إلى توفير تعليم احترافي، وتدريب أثناء الخدمة، ودروس تذكيرية حول الموضوع.

قواعد الأمم المتحدة بشأن الأحداث المجرّدين من حريتهم (1991)
تم إدراج مبادىء هذه القواعد المتعلقة بمعاملة الأحداث المحتجزين في اتفاقية حقوق الطفل. وتحدد القواعد المعايير التي يجب تطبيقها عندما يُحتجز طفل (أي شخص دون سن 18 سنة) في أي مؤسسة أو منشأة (سواء كانت جنائية أو إصلاحية أو تربوية أو حمائية، وسواء جاء الاحتجاز على خلفية إدانة أو شبهة بارتكاب جرم أو ببساطة لأن الطفل يُعتبر «معرَّضا للخطر») بأمر من سلطة قضائية أو إدارية أو غيرها من السلطات العامة. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل القواعد على المبادىء التي تحدد الظروف المحددة التي يمكن تجريد الأطفال فيها من حريتهم، مشددة على أن التجريد من الحرية يجب أن يكون ملجأ أخيراً ولأقصر فترة ممكنة ويكون مقتصراً على حالات استثنائية.

2

عندما لا يكون بالإمكان تجنب التجريد من الحرية، يجب تلبية الشروط التالية:

- يجب منح الأولوية لمحاكمة سريعة لتجنب فترات الاحتجاز المطوّلة دون ضرورة.
- لا يجب احتجاز الأطفال دون أمر احتجاز شرعي.
- يجب إنشاء المؤسسات الصغيرة والمفتوحة بأدنى حد من الإجراءات الأمنية.
- لا يجب أن يتم تجريد الطفل من حريته إلاّ في مؤسسات تضمن وجود أنشطة وبرامج هادفة لتعزيز صحة الأحداث واحترامهم لذاتهم وإحساسهم بالمسؤولية. كما يجب تحضير الطعام بشكل مناسب، وتوفير ماء الشرب النظيف وأماكن نظيفة للنوم ومرافق صحية كافية، ويجب أن تكون الملابس مناسبة للطقس، وتوفير رعاية طبية وقائية وعلاجية مناسبة.
- يجب أن تكون مؤسسات الاحتجاز لامركزية لتيسير الاتصال مع أفراد الأسرة، ويجب السماح للأطفال بمغادرة المؤسسة لزيارة منازلهم.
- يجب أن يحصل الأطفال على التعليم وفرص العمل داخل المجتمع.
- يجب أن يتلقى موظفو عدالة الأحداث التدريب المناسب، ويجب أن يحترموا حق الطفل بالخصوصية، ويحموهم من أي شكل من أشكال الإساءة أو الاستغلال.
- يجب أن يقوم مفتشون مستقلون مؤهلون بإجراء عمليات تفتيش منتظمة لهذه المؤسسات.

المواثيق الإقليمية

توجد اتفاقيات إقليمية مكمّلة لاتفاقية حقوق الطفل وفيما يلي أهمها :

الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل
يختلف الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل – الذي تم تبنّيه عام 1990 بعد تبنّي الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981) – عن اتفاقية حقوق الطفل من حيث أنه يحتوي على جزء عن مسؤوليات الطفل، في حين لا تحتوي اتفاقية حقوق الطفل على جزء كهذا. ويضع الميثاق الإفريقي «الحقوق» في سياق «المسؤوليات» الجماعية والفردية. ويشير مصطلح «مسؤوليات» إلى الواجبات الصريحة المنوطة بكل طفل، مثل واجب «العمل على تماسك الأسرة، ... ومساعدتهم في حالة الحاجة». وهناك من يرى أنه لا يمكن النظر إلى حقوق الطفل بمعزل عن أمور أخرى، وأنه لا يجب التركيز على حقوق الطفل بمعزل عن حقوق الأهل والمجتمع الأوسع. بالإضافة إلى ذلك، يشدد الميثاق على مسؤوليات الأهل والمجتمعات عن رفاهية الأطفال ونمائهم ونموهم.

ويحتوي الميثاق على بنود خاصة بعدالة الأحداث في المادة 17 (إدارة عدالة الأحداث) التي تنص على ما يلي:

- يكون من حق كل طفل متهم أو مذنب بسبب مخالفة القانون الجنائي معاملة خاصة تتفق مع إحساس الطفل بكرامته وقيمته، والتي تقوي احترام الطفل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين.
- يجب ألا يخضع أي طفل محتجز أو محبوس أو محروم من حريته للتعذيب، أو المعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة.
- يجب فصل الأطفال عن البالغين في مكان اعتقالهم أو سجنهم.
- يجب أن يفترض أن كل طفل متهم في مخالفة القانون الجنائي بريء حتى يثبت أنه مذنب.
- يجب أن يُمنح المساعدة القانونية المناسبة وغيرها لإعداد وتقديم دفاعه.
- يكون الهدف الأساسي من معاملة كل طفل أثناء المحاكمة، وكذلك إن كان مذنباً بسبب مخالفة القانون الجنائي هو إصلاحه وإعادة اندماجه في أسرته وإعادة تأهيله اجتماعياً.

كما تحتوي المادة 30 من الميثاق على بند خاص يهدف إلى حماية الأطفال الرضّع والأطفال الصغار لأمهات مسجونات من خلال تشجيع اللجوء إلى حكم غير احتجازي وإجراءات بديلة للسجن. لكن اتفاقية حقوق الطفل لا تحتوي على بند حول هذا الأمر. وقد جرى مؤخراً تشكيل لجنة إفريقية من الخبراء حول حقوق ورفاهية الطفل ستكون مخوّلة باستلام تقارير الدول الأطراف، بالإضافة إلى مراسلات الأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية التي يعترف بها الاتحاد الإفريقي والمراسلات من الدول الأطراف والأمم المتحدة.

2

الاتفاقيات الأوروبية (اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واتفاقية ممارسة حقوق الطفل)

تُعتبر الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية – التي تم تبنّيها عام 1950 – أول معاهدة لحقوق الإنسان بآليات قابلة للتطبيق. وتتناول الاتفاقية بشكل أساسي الحقوق المدنية والسياسية الواردة في المواد 1 - 18 (التجريد الشرعي من الحرية، والحق بمحاكمة عادلة ...). أما المواد 51-19، فتذكر آليات المحكمة والمفوضية الأوروبية، في حين تخصص البروتوكولات 1 و4 و6 لحظر عقوبة الإعدام، ويحتوي البروتوكولان 7 و12 على حقوق إضافية.

من جهة أخرى، تشتمل الاتفاقية الأوروبية لممارسة حقوق الطفل – التي تم تبنّيها عام 1996 – على عدد من التدابير الإجرائية للسماح للأطفال بممارسة حقوقهم، وخاصة في القضايا الأسرية أمام السلطات القضائية. وقد تم تشكيل لجنة دائمة للاتفاقية مكلّفة بمراجعة المشاكل المتعلقة بالاتفاقية.

ويناط بالسلطة القضائية أو الشخص المعيّن لتمثيل الطفل أمام سلطة قضائية عدد من الواجبات المصممة لتيسير ممارسة الأطفال لحقوقهم. ويجب السماح للأطفال بممارسة حقوقهم (مثلاً، حق البقاء على اطّلاع وحق التعبير عن رأيهم) إما بأنفسهم ومن خلال أشخاص أو هيئات. ومن القضايا الأسرية التي لها علاقة خاصة بمصلحة الطفل تلك المتعلقة بالوصاية ومكان الإقامة ومسائل النسب وشرعية الطفل والتبني والوصاية القانونية وإدارة أملاك الطفل وإجراءات الرعاية وإزالة مسؤوليات الأهل أو تقييدها وحماية الطفل من المعاملة القاسية أو المهينة والمعالجة الطبية.

الاتفاقيات الأمريكية لحقوق الإنسان

منظمة الدول الأمريكية منظمة إقليمية تشتمل على العديد من الآليات لحماية حقوق الإنسان. ويركز ميثاق منظمة الدول الأمريكية على العديد من جوانب تعزيز حقوق الإنسان: الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والحق بالحصول على تعليم والمساواة. وقد أسّس الميثاق مؤسستين رئيسيتين مصممتين خصيصاً لحماية حقوق الإنسان

وتعزيزها: المفوضية الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان. ويحمي الميثاق الحقوق عن طريق إيجاد معايير جوهرية والمحافظة عليها، وذلك من خلال عملية رفع الشكاوى.وقد تبنّت منظمة الدول الأمريكية العديد من الإعلانات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، واتفاقية حقوق الإنسان (التي تم تبنّيها عام 1969 ودخلت حيّز التطبيق عام 1978)، والبروتوكول التابع للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لإلغاء عقوبة الإعدام (1990)، والاتفاقية الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه (1985)، والاتفاقية الأمريكية لمكافحة ومعاقبة والقضاء على العنف ضد المرأة (1994). ويركز البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور – 1988) على واجب الدولة نحو تعزيز حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كتلك المتعلقة بقوانين العمل والقضايا الصحية والحقوق التعليمية والاقتصادية والحقوق المتعلقة بالأسرة وحقوق الأطفال وكبار السن والمعاقين. ويشير البروتوكول إلى أن بإمكان الدول تلبية تلك الواجبات من خلال تطبيق التشريعات وتدابير الحماية والامتناع عن التمييز.

2

مثال: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان – الحق بمحاكمة عادلة

كانت قضية T & V vs. UK ضد المملكة المتحدة تتعلق بمثول طفلين أمام المحكمة الأوروبية بتهمة قتل طفلٍ صغير. وقد اشتكى الطفلان أن المحكمة العلنية وتسليط الضوء إعلامياً عليها لاحقاً كان غير عادل ومعاملة لاإنسانية ومهينة مناقضة للمادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مما أدى إلى عدم قدرتهما على المشاركة بفعالية في المحاكمة ولم يفهما جيداً بسبب سنهما الصغير، أي أنهما حُرما من حقهما بمحاكمة عادلة بموجب المادة 6 بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وقدّم الطفلان شكوى حول دور وزير الداخلية في تحديد الحكم والغرامات وعدم إتاحة تدابير أمامهما لمراجعة استمرار عملية الاحتجاز.

وقد رأت المفوضية الأوروبية أن بالإمكان النظر في القضية، وعبّرت عن وجهة نظرها بأن الإجراءات الجنائية – خاصة طبيعتها العلنية والرسمية – وحقيقة أن الطفلين وُضعا على منصة مرتفعة منعتهما من المشاركة بفعالية في محاكمتهما، مما شكّل انتهاكاً للمادة 6، كما أن تدخل وزير الداخلية في الأمر كان انتهاكاً، لأنها لم تعد محاكمة مستقلة ومحايدة.وفي حكمها الصادر في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1999، ردّت المحكمة الأوروبية اعتراض حكومة المملكة المتحدة الأولي على القضية (بأنه لم يتم بعد استنفاد الحلول المحلية للقضية)، وحكمت بما يلي: لم يحدث انتهاك للمادة 3 (معاملة لاإنسانية ومهينة) فيما يتعلق بالمحاكمة.

لم يحدث انتهاك للمادة 6 (الحق بمحاكمة عادلة). وفي حكمها، أبدت المحكمة قلقها من عدم مشاركة الطفلين وفهمها لمجريات القضية، ومن استخدام المنصة المرتفعة، وطول المحاكمة، ورسمية الموقع (محكمة التاج) والعلنية التي أحاطت بالقضية.
لم يكن هناك انتهاك للمادة (1/5) والاحتجاز بأمر جلالة الملكة أمر قانوني بشكل واضح.
كان هناك انتهاك للمادة (1/6) لأن تحديد الغرامة يندرج في عملية إصدار الحكم، لكن بما أن وزير الداخلية – الذي لا يُعتبر مستقلاً عن السلطة التنفيذية – وضع تلك الغرامة، فهناك انتهاك لأن لمادة (1/6) تتطلب أن تجري المحاكمة أمام محكمة مستقلة وحيادية لتحديد أي تهمة جنائية.
كان هناك انتهاك للمادة (4/5) التي تتيح للأطفال المحتجزين بأمر جلالة الملكة أن تتم مراجعة قضيتهم أمام هيئة قضائية، مثل مجلس مراقبة السلوك.

وفي حكمها، ذكرت المحكمة الأوروبية أن من الضروري معالجة قضايا الأطفال المتهمين بجرم ما بطريقة تأخذ في عين الاعتبار سن الطفل ومستوى نضجه وقدرات العاطفية والفكرية، وتتخذ خطوات لتعزيز قدرته على فهم الإجراءات والمشاركة فيها.

وقد أصدر رئيس القضاة في شمال إيرلنده توجيهاً للممارسة حول محاكمة الأطفال في محاكم التاج. ويُعتبر المبدأ الرئيسي أن المحاكمة بحد ذاتها لا يجب أن تعرّض الطفل لتخويف أو مضايقة أو إهانة يمكن تجنّبها. ويجب بذل كل الجهود لمساعدة الطفل على فهم مجريات المحاكمة والمشاركة فيها. وهناك عدد من التوجيهات بما فيها عقد المحاكمة في محكمة تسمح لكل الأطراف بالجلوس على نفس المستوى، والسماح للطفل بالجلوس مع أسرته، والحد من عدد من يمكنهم حضور المحاكمة، وأخذ استراحات كافية ومنتظمة، وعدم اعتمار الشعر المستعار أو الأرواب ما لم يطلب الطفل ذلك.

مسائل متعلقة بالتنفيذ

واجبات الدول الأطراف بموجب اتفاقية حقوق الطفل

تُعتبر اتفاقية حقوق الطفل برنامج عمل يحفّز على تطوير قوانين وسياسات لمصلحة الأطفال، وتشير إلى التوجه الواجب تبنيه من قبل الدول الأطراف، وتضع الإرشادات والمبادئ الواجب اتباعها من قبل الدول الأطراف، وتضع آليات تشكل محفزات لعملية التطور.

تقدّم الاتفاقية توجيهات للعمل

مع أن بعض الالتزامات التي تحددها الاتفاقية قد تكون قواعد ملموسة، إلاّ أن معظمها عبارات عامة توجّه الدول الأطراف إلى الطريق الذي عليها أن تسلكه.

فالعديد من الحقوق في اتفاقية حقوق الطفل قواعد ملموسة، مثل حظر التعذيب وعقوبة الإعدام (المادة 37/أ). وفي المقابل، هناك حقوق تُعتبر «أهدافاً مثالية» تسعى الدول الأطراف لتحقيقها، مثل الحق بمستوى معيشي لائق (المادة 27)، أو الحق بالحصول على تعليم مجاني يهدف إلى ضمان تحقيق جميع الأفراد لكامل قدراتهم الكامنة (المادتان 28 و29).

وتقع معظم الحقوق الأخرى في اتفاقية حقوق الطفل بين هذين البعدين، فهي ليست حقوقاً ملموسة لكنها تتطلب من الدول الأطراف اتخاذ قرارات تترجم العبارات المجرّدة في المواد إلى ما يحق للأطفال التمتع به بالفعل. لكنها من جهة أخرى، ملموسة أكثر من الأهداف المثالية.

تحفّز الاتفاقية على تطبيق ديناميات اجتماعية وسياسية

يتحدّد نجاح الاتفاقية بمدى قدرتها على تحفيز تطبيق ديناميات اجتماعية سياسية. وتحقق الاتفاقية ذلك من خلال توسيع دلالات حقوق الأطفال: فلا يجب التعامل معهم وكأننا نحسن لهم، فهم أصحاب حقوق، مثلهم مثل الراشدين. بالإضافة إلى ذلك، تحفز اتفاقية حقوق الطفل هذه الديناميات من خلال إلزام الدول الأطراف بتوعية الأطفال بحقوقهم (المادة 42)، مما سيساهم – على مر الزمن – بتغيير الاتجاهات الاجتماعية نحو الأطفال بشكل كبير. كما تشجع لجنة حقوق الطفل الدول الأطراف على تشكيل مؤسسات لتحفيز هذه العملية.

ومن الأمثلة على الآليات الجديدة التي يمكن أن تطوّرها الدول الأطراف للمساعدة في ترجمة اتفاقية حقوق الطفل إلى قوانين وسياسات وطنية تشكيل مكتب لرصد حقوق

الأطفال ووكالة مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان وتفعيل القوانين التي تتطلب إجراء عمليات لتقدير الأثر على الأطفال قبل أن تتخذ المؤسسات الحكومية أي إجراءات.ومن المكوّنات الأساسية الأخرى في العملية الجهود المكثفة للتشبيك وبناء التحالفات التي تتم بين المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الأطفال. ويحدث ذلك على المستويات الوطنية والمحلية والدولية، ويؤدي إلى تغيير الاتجاهات ويؤثر في السياسات. على سبيل المثال، تعمل الدول الأطراف على إصلاح القوانين الوطنية، وقد بدأت بالفعل بتخصيص المزيد من الموازنات السنوية للأطفال.

2

كما أن هناك نزعة لاستخدام اتفاقية حقوق الطفل في المحاكم الوطنية والدولية، وحتى إن لم يستخدم القضاة الحقوق الواردة في الاتفاقية كمصدر مباشر للقوانين، إلا أنهم يستخدمونها للمساعدة في تفسير القوانين الوطنية، والإقليمية والدولية. باختصار، تلهم الاتفاقية إطلاق مجموعة واسعة من المبادرات التي لها آثار مهمة على حياة الأطفال.

تنشيء اتفاقية حقوق الطفل «آليات»
كما هو الحال مع اتفاقيات أخرى للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، تُلزم اتفاقية حقوق الطفل الدول الأطراف بتقديم تقارير حول تنفيذ الاتفاقية إلى لجنة رصد (لجنة حقوق الطفل). كما يتوجب على الدول الأطراف في الاتفاقية تقديم تقرير أولي تشرح فيه إجراءات التنفيذ التي طوّرتها خلال عامين من المصادقة على الاتفاقية، وثم مرة كل خمس سنوات (المادة 44). وتشجع هيئة رصد الاتفاقية الدول الأطراف على التشاور مع منظمات المجتمع المدني خلال عملية إعداد التقارير.

وعلى أساس الحوار مع الممثّلين الحكوميين المعنيين، تعدّ اللجنة مجموعة من الملاحظات الختامية لتقييم الوضع، بالإضافة إلى توصيات تساعد الدول الأطراف على تحسين تنفيذها لاتفاقية حقوق الطفل. ومع أن التوصيات ليست ملزمة، إلاّ أن لها ثقلاً سياسياً كبيراً. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة في طور إعداد قواعد خاصة بعدالة الأحداث.

لكن، على العكس من معاهدات أخرى مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التابع للأمم المتحدة، واتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب ولجنة القضاء على التمييز العنصري ومواثيق إقليمية أخرى، لا تشتمل الاتفاقية على آلية تمكّن الأطفال أو ممثّليهم من رفع شكوى بانتهاك حقوقهم. لكن ذلك لا يعني أن الدول الأطراف لا يمكنها تطوير آليات محلية لتمكين الأطفال من تفعيل حقوقهم.

موقع المعايير الدولية في التشريع الوطني

تتخذ المواثيق القانونية الدولية شكل معاهدات (وتسمى أيضاً اتفاقيات وبروتوكولات) يمكن أن تكون ملزمة للدول الموقعة عليها. وهناك طرق مختلفة يمكن من خلالها للدول أن تعبّر عن موافقتها على أن تكون ملزَمة باتفاقية ما، ومن أكثر هذه الطرق شيوعاً المصادقة أو الانضمام. فالدول التي تفاوضت حول ميثاق ما «تصادق» على المعاهدة الجديدة. أما الدولة التي لم تشارك في المفاوضات، يمكنها في مرحلة لاحقة «الانضمام» إلى المعاهدة التي تدخل حيّز التطبيق عندما يكون عدد محدّد من الدول قد صادق عليها أو انضم لها.

2

وعندما تصادق دولة على معاهدة أو تنضم إليها، يمكنها تسجيل تحفظات على مادة أو اثنتين فيها. وتُعرّف التحفظات في المواثيق الدولية بأنها «عبارات أحادية الجانب، كيفما تصوغها أو تسمّيها دولة ما، وتهدف من خلالها إلى استثناء أو تعديل الآثار القانونية المترتبة على تطبيق بعض شروط تلك المعاهدة في تلك الدولة.» وبالطبع، يمكن سحب التحفظات في أي وقت.

وعند التعبير عن التحفظات بشكل واسع، يمكنها أن تؤثر في جوانب رئيسية من التزام الدول بالاتفاقية. لكن هناك قاعدة في القانون الدولي تنص على أن التحفظ لا يمكنه إعفاء الدولة من واجباتها بموجب معاهدة ما إن جاء مناقضاً للغرض والغاية من المعاهدة .

ومع أن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تُدرج تلقائياً عند المصادقة عليها في القانون الوطني في الدول التي تتبع نظام القانون المدني، إلاّ أنها تتطلب تنفيذاً وطنيا في الدول التي تتبع نظام الـCommon Law من أجل إيجاد حقوق ومسؤوليات قابلة للتطبيق. لكن حتى في البلاد التي لا تكون فيها المعاهدات نافذة تلقائيا، يمكن أن تؤثر المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بشكل غير مباشر على تفسير القانون الوطني وتطبيقه. حيث تستعين المحاكم بمعاهدات دولية لحقوق الإنسان – مثل اتفاقية حقوق الطفل – لتفسير أي غموض في القانون الوطني أو سدّ فجوة فيه، أو عندما تكون المبادىء الدولية لحقوق الإنسان قد أثّرت على وضع التشريعات أو الدساتير الوطنية .

على كل الدول – تقريباً – التي صادقت على معاهدة دولية أو انضمت إليها أن تصدر مراسيم خاصة، أو تعدّل القوانين القائمة، أو تصدر تشريعات جديدة لتكون المعاهدة نافذة بشكل كامل على التراب الوطني .

ويُعتبر الجمع بين المواثيق الدولية والدساتير والقوانين الوطنية مفيداً من ناحيتين: الأولى، حيث يمكن إدراجها في التشريعات لتوجيه عمليتَي تفسير التشريعات واتخاذ خطوات العمل حسب نطاق كل منها، أما الثانية، فهي أن بإمكان المواثيق الدولية المساعد في عملية وضع التشريعات من خلال توفير المعايير التي على التشريعات الجديدة أن تلبّيها.

2

من ناحية أخرى، فإن القواعد النموذجية أو الإرشادات العامة لا تملك سلطة إلزامية قانونياً، ويشار إليها بأنها «قوانين متساهلة» أو قواعد غير ملزمة. مع ذلك، هناك إجماع متزايد بأنها تنطوي على شكل من الالتزام السياسي أو الأخلاقي، ويمكنها أن تلعب دوراً مهماً في تفسير القوانين القائمة وتطبيقها وتطويرها. وكثيراً ما تصبح ذات صلة مباشرة من خلال إدراجها في مواثيق دولية وقوانين وطنية وقرارات محاكم ملزَمة. لذا يتضح أن من الضروري أن تصبح مبادىء المواثيق الدولية التي يجب أن يستند إليها أي نظام جديد لعدالة الأطفال مفعّلة في القوانين الوطنية.

مثال: المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية أنستراوم فيلاغران مورايس وشركاه Anstraum Villagran Morales et al. (معروفة أيضاً بقضية بوسكويس 'Bosques case')

في عام 1990، قام أفراد من شرطة غواتيمالا المدنية الوطنية بقتل خمسة أطفال شوارع، وهم: أنستراوم أمان فيلاغران مورايس (17 سنة) وهنري جوفاني كونتريراس (17 سنة) وخوليو روبرتو كال ساندوفال (15 سنة) وفيديريكو كليمنتي فيغروا تونشيز (20 سنة) وخوفيتو خوسوي جيفوينتس (17 سنة). ففي 17 حزيران/ يونيو 1990، تم العثور على جثث أربع من الضحايا الخمس في غابة، حيث كانت جثثهم محروقة ومشوّهة بشكل كبير وآذانهم وعيونهم محروقة وألسنتهم مقطوعة. وفي 25 حزيران/ يونيو 1990، تم اختطاف الضحية الخامسة، ولقي نفس مصير أصدقائه.

نتيجة لهذه الجرائم، وفي رد فعل لأعداد غير مسبوقة من انتهاكات حقوق الإنسان ضد أطفال الشوارع، رفعت منظمة كازا أليانزا القضية أمام محكمة غواتيمالية متهمة اثنين من ضباط الشرطة الوطنية بتعذيب خمسة أطفال شوارع وقتلهم. لكن المحكمة وجدت أن الأدلة غير كافية لإدانة ضابطي الشرطة، وأقرّت محكمة الاستئناف قرار المحكمة هذا في أيار/ مايو 1992.

بعد ذلك، رفعت كازا أليانزا ومركز العدالة والقانون الدولي (CEJIL) القضية أمام المفوضية الأمريكية لحقوق الإنسان (المفوضية) في 15 أيلول/ سبتمبر 1994. واستنداً إلى الاتفاقية الأمريكية، رفعت الأطراف شكوى أمام المفوضية بموجب المادة 44 – التي تتيح للهيئات غير الحكومية رفع دعاوى تتهم الدول الأطراف بانتهاك الاتفاقية – والمادة (46/أ) التي تقبل بالنظر في الدعاوى عند استنفاذ جميع السبل المحلية.

وقد وجدت المفوضية العديد من الانتهاكات للاتفاقية الأمريكية: المادة 1 (الالتزام باحترام الحقوق)، والمادة 4 (الحق في الحياة)، والمادة 5 (الحق في معاملة إنسانية)، والمادة 7 (الحق في الحرية الشخصية)، والمادة 8 (الحق في محاكمة عادلة)، والمادة 19 (حقوق الطفل)، والمادة 25 (الحق في الحصول على حماية قضائية). كما وجدت المفوضية انتهاكات للمواد 1 و6 و8 للاتفاقية الأمريكية المتعلقة بالحد من التعذيب والمعاقبة عليه. لكن على الرغم من محاولات المفوضية التوصّل إلى تسوية ودّية، إلاّ أن الحكومة الغواتيمالية رفضت.

وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات مع الحكومة الغواتيمالية، أنهت المفوضية تقريرها في تشرين الأول/ أكتوبر 1996، ودعت غواتيمالا إلى اتخاذ التدابير التالية: إجراء تحقيق فوري في القضية وإرساء الحقائق بشكل فعال، وتبنّي التدابير اللازمة لتقديم مرتكبي الجريمة إلى العدالة، ومنح أسر الضحايا تعويضات مالية، وتطبيق إجراءات حمائية لمنع انتهاك حقوق الإنسان في المستقبل، وإخضاع ضباط الشرطة لتدريب مستمر. ومنحت المفوضية غواتيمالا مهلة شهرين للالتزام بتوصياتها قبل نشر التقرير. لكن عدم التجاوب من قبل الدولة أدى إلى قرار نقل القضية إلى المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان في 7 كانون الثاني/ يناير 1997.

وجاء قرار المحكمة في قضية بوسكويس في 19 تشرين الثاني، نوفمبر 1999 مديناً الحكومة الغواتيمالية لانتهاكها المواد (1 و4 و5 و7 و8 و19 و25) من الاتفاقية الأمريكية، والمواد (1 و6 و8) من الاتفاقية الأمريكية المتعلقة بالحد من التعذيب والمعاقبة عليه. وقد اختُتمت المرحلة المتعلقة بالتعويض في الحكم في 26 أيار/ مايو 2001 بعد جلسات استماع مع أسر الضحايا وخبراء دوليين. وبقرار متفق عليه بالإجماع، طالبت المحكمة بـ508865,91 دولار أمريكي كتعويض

مالي لأسر الضحايا وتغطية النفقات القانونية لمنظمة كازا أليانسا ومركز العدالة والقانون الدولي. كما طولبت غواتيمالا بتأسيس مدرسة لأطفال الشوارع باسم الضحايا الخمس،

وإخراج جثة هنري كونتريراس ودفنها في مقبرة فييخا ساكاتيبيكويز بناءً على طلب أسرته. وأخيراً، أمر حكم التعويض غواتيمالا بجعل قوانينها الداخلية المتعلقة بالأطفال متفقة مع المادة 16 (حقوق الطفل) من الاتفاقية الأمريكية. وقد منحت المحكمة الحكومة الغواتيمالية مهلة ستة أشهر لتنفيذ الحكم.

وقد شكّلت قضية بوسكويس سابقة مهمة في النظام القانوني الأمريكي فيما يتعلق بتشريعات حقوق الأطفال. والمادة 63 من الاتفاقية الأمريكية تجعل قرارات المحكمة الأمريكية ملزمة قانونياً للدول الأطراف، وتشير إحدى الدراسات حول التشريعات الأمريكية أن قرارات المحكمة الأمريكية تشكّل سلطة قيّمة في القضايا المستقبلية.

2

اتفاقيات الأمم المتحدة الأخرى

بالإضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل، هناك اتفاقيات أخرى لحقوق الإنسان تُعتبر معاهدات ملزمة قانونياً ولها هيئات مراقبة.

وتقدّم هذه الاتفاقيات المعايير أو المقاييس الدنيا المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بنطاق واسع من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأسرية التي يُعتبر الشباب والأطفال مخوّلين بها. ومن هذه المعاهدات ما يغطي مجموعة كاملة من الحقوق، ومنها ما يركّز على أنواع محددة من الانتهاكات، في حين يركّز بعضها الآخر على الفئات المحددة الواجب حمايتها. وتسلّط الملاحظات الختامية الصادرة عن العديد من هيئات مراقبة تنفيذ المعاهدات الضوء على فجوات في التنفيذ في حقوق معيّنة، وتقدّم الأساس لخطة عمل للتعامل مع تلك الفجوات. حيث أن اتفاقية حقوق الطفل – بموادها ومعاييرها وتعليقاتها العامة وملاحظاتها الختامية – تشكّل إطار عمل شاملاً لحقوق الطفل.

ومع أن أياً من تلك الاتفاقيات – باستثناء اتفاقية حقوق الطفل – خاص بالأطفال، إلاّ أن جميع المعاهدات تطبّق مبدأ المساواة على الأطفال والشباب، والكثير من بنودها يفرض التزامات قوية على الحكومات لاحترام الحقوق الإنسانية للأطفال والشباب وحمايتها وتلبيتها.

وهناك اتفاقيات أوثق صلة بالأطفال من غيرها، ومنها:

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
تم تبنّي هذه الاتفاقية عام 1979، وهي تشمل التمييز ضد المرأة في الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأسرية.

وتعزز اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بعضهما البعض، وخاصة فيما يتعلق بحماية الحقوق الإنسانية للفتيات والنساء وتعزيزها في إطار الحد من التمييز بين الجنسين.

وتشير الكثير من مواد هذه الاتفاقية بالخصوص إلى الأطفال والطفلة.

فعلى سبيل المثال، من خلال محاولتها معرفة مدى التزام نظام العدالة الجنائية للأحداث مع بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سلّطت لجنة الاتفاقية الضوء تحديداً على بعض الممارسات السلبية كاحتجاز الأحداث الإناث في سجون للراشدين.

أما أكثر اتفاقيات الأمم المتحدة صلة بإدارة العدالة الجنائية للأحداث، فهي:

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
أصبح العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نافذاً في عام 1976، وهو يشدد على المبادىء الأساسية (بما فيها حقوق الحصول على محاكمة عادلة) ومنع عقوبة الإعدام للأشخاص المدانين بارتكاب جريمة وهم دون سن 18 سنة. وتطالب المادة (10/3) بفصل الأحداث عن الراشدين عند التوقيف ومعاملتهم بطريقة تناسب سنهم ووضعهم القانوني.

2

أما المادة 14، فتتناول مسألة العدالة، حيث أن الفقرة 1 منها تدخل استثناء صريحاً على مبدأ المحاكمة العلنية إذا كان الأمر يتصل بحدث تقتضي مصلحته ذلك أو كانت الدعوى تتعلق بالوصاية على الأطفال. أما المادة (14/4) فتنص على أنه «في حالة الأحداث، يراعى جعل الإجراءات مناسبة لسنهم ومواتيه لضرورة العمل على اعادة تأهيلهم».

اتفاقية مناهضة التعذيب
دخلت اتفاقية مناهضة التعذيب حيّز التنفيذ عام 1987، وتنص على مناهضة ومنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، وتقدّم أساليب لإنصاف واسترداد حقوق الضحايا. ومع أنها لا تشير بشكل محدد إلى حقوق الأطفال، إلاّ أن عدداً من الحقوق الواردة فيها متعلق بالأطفال كما هو متعلق بالراشدين.

أمثلة: المادة 11 حول استجواب المحتجَزين وحبسهم ومعاملتهم لمنع أي حالات تعذيب، والمادة 12 حول الحاجة لتحقيق فوري وحيادي، والمادة 13 حول المدّعي، والمادة 14 حول التعويضات، بما في ذلك إعادة تأهيل كاملة قدر الإمكان، والمادة 16 حول منع أي أشكال أخرى من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة بشان التدابير غير الاحتجازية («قواعد طوكيو» 1990)
تهدف هذه القواعد – وهي غير متمحورة حول الأطفال – إلى تعزيز «مشاركة المجتمع بشكل أكبر في إدارة العدالة الجنائية، خاصة فيما يتعلق بمعاملة المعتدين»، و«تعزيز شعور بالمسؤولية نحو المجتمع لدى المعتدين». وتجسّد هذه القواعد مفاهيم العدالة الإصلاحية، التي ترد لاحقاً في هذا الدليل (الوحدة الثالثة)، وتشجع على تطوير.

إجراءات غير احتجازية في مراحل ما قبل المحاكمة والمحاكمة وإصدار الحكم، وتغطي مسائل ما بعد المحاكمة مثل :

- العقوبات الشفوية كالتحذير والتوبيخ والإنذار؛
- إخلاء السبيل المشروط؛
- العقوبات التي تمس حالة الفرد (الحدث) القانونية؛
- العقوبات الاقتصادية والجزاءات النقدية كالغرامات والغرامات اليومية؛
- الأمر بمصادرة الأموال أو نزع الملكية؛
- الأمر برد الحق إلى المجني عليه أو تعويضه؛
- تعليق الحكم أو تأجيله؛
- الوضع تحت الاختبار والإشراف القضائي؛
- الأمر بتأدية خدمات للمجتمع المحلي؛
- الإحالة إلى مراكز المثول؛
- الإقامة الجبرية؛
- أي شكل آخر من أشكال المعاملة غير الإيداع في مؤسسة احتجازية؛
- أي مجموعة من التدابير المدرجة أعلاه.

القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء (1955)

تضع القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء مبادىء لفصل الأحداث عن البالغين في مراكز الحجز، وفصل الموقوفين احتياطيا عن المسجونين المحكوم عليهم. كما أنها تقدّم توجيهاً حول معاملة السجناء وإدارة المؤسسات .

الوحدة الثالثة

مقدمة للتحويل والعدالة الإصلاحية

دليل الميسر

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من :

- فهم فلسفة التحويل والعدالة الإصلاحية وكيف تنطبق على عدالة الأحداث.
- فهم التحويل والعدالة الإصلاحية والمعايير الأساسية لاستخدام الإجراءات التحويلية والنهوج الإصلاحية.
- التعرّف على المشاريع والتجارب في هذا المجال.
- تطوير نقاط للممارسة الجيدة لتنفيذ النهوج الإصلاحية.

المدة [3 ساعات + (1) ساعة اختيارية]

المحتوى

3. 1 التحويل والعدالة الإصلاحية .
3. 2 نماذج على العدالة الإصلاحية .
3. 3 تجارب حول العدالة الإصلاحية (جلسة اختيارية).
3. 4 تنفيذ برامج العدالة الإصلاحية.

مخطط الوحدة

الجلسات	الأسلوب	المـــوارد	المدة
3.1 التحويل والعدالة الإصلاحية	عرض	المرفق التدريبي 1: التحويل؛ المرفق التدريبي 2: العدالة الإصلاحية؛ المرفق التدريبي 3: مقارنة بين العدالة الجزائية والعدالة الإصلاحية تمرين 1: مقارنة بين العدالة الجزائية والعدالة الإصلاحية؛ تمرين 2: نماذج حول العدالة، قضية زيد؛ الشرائح (1 - 6)	ساعة و10 دقائق
	عصف ذهني		
3.2 نماذج على العدالة الإصلاحية	تحليل دراسات حالة	تمرين 4: أمثلة على التحويل.	50 دقيقة
3.3 تجارب حول العدالة الإصلاحية (اختياري)	مجموعات عمل	يجب أن يعدّ المشاركون - إن أمكن – ورقة طولها صفحة واحدة بتفاصيل نهج العدالة الإصلاحية في بلادهم كمهمة مسبقة.	60 دقيقة
3.4 تطبيق العدالة الإصلاحية	لعب أدوار	تمرين 4 - احتمالات مختلفة : أ) الوساطة؛ ب) الاجتماعات العائلية. المرفق التدريبي 4 : تنفيذ برامج العدالة الإصلاحية	60 دقيقة

الجلسة 3. 1 التحويل والعدالة الإصلاحية

هدف الجلسة

استيعاب مفهوم التحويل وتحديد فوائده، والتمييز بين العدالة الإصلاحية والعدالة الجزائية .

الإعداد

أ) اكتب الأهداف على اللوح القلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.
ب) صوّر نسخاً عن التمرين 1 (مقارنة بين العدالة الجزائية والعدالة الإصلاحية)

المواد التدريبية

المرفق التدريبي 1: التحويل،
المرفق التدريبي 2: العدالة الإصلاحية،
المرفق التدريبي 3: مقارنة بين العدالة الجزائية والعدالة الإصلاحية،
تمرين 1: مقارنة بين العدالة الجزائية والعدالة الإصلاحية،
مذكرة الميسّر رقم 1: مقارنة بين العدالة الجزائية والعدالة الإصلاحية،
تمرين 2: نماذج حول العدالة، قضية زيد،الشرائح (1 - 6).

الأدوات المستخدمة

كمبيوتر محمول فيه برنامج PowerPoint، جهاز عرض، لوح ورق قلاّب، أقلام تخطيط أربعة مقصات.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض أهداف الوحدة	5
• اعرض هدف الجلسة	
• قدّم عرضاً لتقديم مفهوم التحويل	10

الخطوات :

1. اطلب من المشاركين الإجابة عن السؤالين التاليين :
   أ) في حال ارتكاب جريمة، ما الذي يجب فعله لضمان تحقيق العدالة؟

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

ب) ماذا يعني «تحقيق العدالة» للضحية والمجتمع وأسرة الضحية؟

2. استمع إلى بعض التعليقات ومن ثم اعرض الشرائح (1-3) لتعريف التحويل وشروطه وأنواعه

- نقاش سريع لمزايا التحويل: 10

الخطوات :

1. اطلب من كل مجموعة مناقشة فوائد التحويل ومخاطره لعدد من الدقائق، بحيث تركّزالأولى على فوائده للطفل، والثانية على فوائده للمجتمع، والثالثة على الفوائد الاقتصادية، والأخيرة على المخاطر المحتملة. وشجّع المشاركين على الاستقاء من تجاربهم.
2. بعد خمس دقائق، اطلب من كل مجموعة أن تعرض إجاباتها. ثم دوّنها على الورق القلاّب. ويجب أن تشتمل الإجابات على ما يلي:

الفوائد بالنسبة للطفل

- من خلال التحويل، يمكن أن يعرف الأطفال عواقب أفعالهم ويتحمّلوا مسؤوليتها ويُصلحوا الضرر الذي أحدثوه (من خلال – مثلاً – تعويض الضحية أو تأدية شكل من أشكال خدمة المجتمع أو خدمة الضحية بشكل ما).
- ومن مميزات التحويل ألاّ يحتفظ للأطفال بسجل إجرامي، وبالتالي يُمنحون الفرصة لشق طريقهم في الحياة دون عبء الوصمة الاجتماعية بسبب إدانة جنائية.

الفوائد بالنسبة للمجتمع

- الأرجح أن يكون للتحويل أثر إيجابي في تقليل معدلات ارتكاب الجرائم.
- يؤدي التحويل إلى تقليل عدد الأطفال الموقوفين رهن المحاكمة، وبالتالي تحسين ظروف من استلزم حجزه.
- يخفف عبء المحاكم، وبالتالي يسمح للقضاة بأخذ المزيد من الوقت للنظر في احتياجات الأطفال الماثلين أمامهم و/أو تقليل عدد الأطفال الحاصلين على أحكام احتجازية،

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

وبالتالي تحسين ظروف من استلزم حجزه.
- يسمح بالمشاركة لكل من الضحايا – متى كان ذلك مناسباً– وللمجتمع المحلي.

الفوائد الاقتصادية
- العدالة غير الرسمية توفر خيارات عدة أقل تكلفة من الاحتجاز وإجراءات المحاكم.
- يمنع السجن الأفراد من المساهمة في الاقتصاد المحلي وفي حياة أسرهم، كما أنه أكثر تكلفة.

المخاطر المحتملة للتحويل
- المخاطر المحتملة مرتبطة بمدى الضمانات المتوفرة للمتهمين للحصول على محاكمة عادلة.
- لا ينوب تحويل الأطفال إلى برنامج أو خيار تحويلي غير رسمي عن المتابعة القضائية. بعبارة أخرى، إن لم يكن لدى الإدّعاء أدلّة كافية لإحالة مسألة ما للقضاء، لا يمكنه اللجوء إلى إجراءات التحويل.
- لا يجب التأثير على الأطفال بطريقة غير مناسبة ليتحمّلوا المسؤولية عن جرم ما .

- أطلب من المشاركين العمل في مجموعات وتعبئة الجدول الخاص بمقارنة العدالة الإصلاحية بالعدالة الجزائية[14]. 20

الخطوات :
1. وزّع على كل مشارك نسخة من التمرين 1 (مقارنة بين العدالة الإصلاحية والعدالة الجزائية) ومقصّات، واشرح لهم أن عليهم تعبئة الجدول من خلال وضع العبارات الصحيحة تحت العنوان الصحيح (إما العدالة الإصلاحية أو العدالة الجزائية)، وتأكد من أنهم يفهمون تعريف العدالة الإصلاحية قبل أن يبدأوا.
2. لعرض النتائج، اطلب من كل مجموعة عرض عبارتين حتى إكمال الجدول. ثم اطلب منهم الرجوع إلى المرفق التدريبي 3 (مقارنة بين العدالة الإصلاحية والعدالة الجزائية) في دليل المواد الخاصة بالمشارك لتتحقق كل مجموعة من إجاباتها.

14إن كان لدى المجموعة خبرة بالعدالة الإصلاحية، فمن الممكن حذف هذا التمرين وقضاء المزيد من الوقت على التمرين 2

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

3. يجب أن تتأكد من أن يذكر المشاركون أثناء عرض النتائج أن العدالة الإصلاحية هي طريقة للتفكير خارج النظام، في حين أن التحويل يعمل داخل النظام.
4. في نهاية النشاط، إعرض الشرائح 4 - 6 التي تُظهر فوائد العدالة الإصلاحية وأمثلة عنها والمسائل القانونية المرتبطة بها. 5

- نقاشات حول نماذج للعدالة.

الخطوات :

1. اطلب من المشاركين الرجوع إلى التمرين 2 (نماذج حول العدالة) في المواد الخاصة بالمشارك، واطلب منهم أخذ خمس دقائق لقراءة الحالة ومن ثم مناقشة الأسئلة التالية في مجموعات: ما الضرر الذي نتج عن الجريمة؟ ما الذي يجب فعله لإصلاحه؟ من المسؤول عن إصلاح الضرر؟ 15
2. أطلب من كل مجموعة أن تعرض إجابتها مع كل المشاركين، ويجب أن تتأكد من أن تذكر المجموعات النقاط التالية: 10

<u>حول العدالة الجزائية</u>: حقيقة أن زيد ارتكب جريمة وسرقة ويجب بالتالي معاقبته من قبل محكمة جنائية. ظروفه الشخصية لا علاقة لها بالأمر.

<u>حول العدالة الإصلاحية</u>: حقيقة أن زيد تسبب في خسارة للمتجر وأصلح الضرر المترتب على الخسارة. وستكون ظروفه الشخصية عاملاً مهماً في تقرير الخطوات المُتّخذة ضده. كما أن الضحية (صاحب المتجر) يلعب دوراً محورياً في العملية.

<u>بشكل عام</u>: تتعلق العدالة بالتعافي والمصالحة بين الناس و»تصويب الخطأ» والتعامل مع آثار الجريمة التي تؤثر على الضحايا والمعتدين والمجتمعات المحلية.

- لإنهاء النشاط، اشرح أنهم سينظرون في نماذج مختلفة للعدالة الإصلاحية ومسائل التنفيذ المرتبطة بها في الجزء التالي من الوحدة.
- أطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 1 (التحويل) والمرفق التدريبي 2 (العدالة الإصلاحية) في دليل المواد الخاصة بالمشارك.

3

الجلسة 3. 2 نماذج حول العدالة الإصلاحية

هدف الجلسة فهم التحويل والعدالة الإصلاحية وكيف ينطبقان على عدالة الأحداث، والتعرّف على مشاريع وتجارب في هذا المجال.

الإعداد أكتب الأهداف على ورق قلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.

المواد التدريبية تمرين 3: أمثلة على التحويل

الأدوات المستخدمة لوح ورق قلاّب، أقلام تخطيط .

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض أهداف الجلسة على ورق قلاّب	5
• ناقش وحلّل نهوج العدالة الإصلاحية	

الخطوات:

1) وزّع المشاركين في خمس مجموعات، وأعط كل واحدة مثالاً مختلفاً من التمرين 4 (تأخذ إحدى المجموعات المثالين الأقصر 1 + 4)، واعطها خمس دقائق لقراءة الأمثلة. (على كل مجموعة تعيين ناسخ ومقدّم) — 15

2) أطلب من المشاركين مناقشة الأمثلة عن المشاريع وسجّل على اللوح القلاّب إجاباتهم على ما يلي:
   1. من هي الأطراف التي تلعب أهم الأدوار في ضمان تحقيق العدالة؟
   2. ماذا تعني العدالة لكل من هذه الأطراف[15]؟

3) إشرح أن مع كل مجموعة خمس دقائق لعرض نتائج عملها واذكّر بأن عليهم البدء بتقديم شرح موجز عن كل مثال.

4) تأكد من ذكر النقاط التالية في عروض المجموعات: — 30
   - تتعلق العدالة بالتعافي والمصالحة بين الناس
   - تتعلق العدالة بـ»تصويب الخطأ»
   - تتعلق العدالة بالتعامل مع آثار الجريمة
   - تؤثر الجريمة على الضحايا والمعتدين والمجتمعات
   - يجب أن تأخذ العدالة الضحية في عين الاعتبار.

• وزّع نسخاً من الأمثلة على كل المشاركين.

[15] في حال عدم استخدام الجلسة (3. 3) التي تستقي من خبرات المشاركين البرامجية في مجال العدالة الإصلاحية، يجب إدراج سؤال ثالث للنقاش هنا: (هل تعتقدون أن من الممكن تنفيذ مشروع شبيه في بلادكم؟»

الجلسة 3. 3 تجارب حول العدالة الإصلاحية (جلسة اختيارية[16])

هدف الجلسة التعرّف على المشاريع والتجارب في هذا المجال

الإعداد اكتب الأهداف على اللوح القلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.

المواد التدريبية يجب أن يعدّ المشاركون - إن أمكن – ورقة طولها صفحة واحدة بتفاصيل نهج العدالة الإصلاحية في بلادهم كمهمة مسبقة

الأدوات المستخدمة لوح ورق قلاّب، أقلام تخطيط .

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض أهداف الجلسة على ورق قلاّب	5
• تبادل الخبرات البرامجية حول نهوج العدالة الإصلاحية **الخطوات :** 1. اطلب من المشاركين العمل في نفس المجموعات وتبادل تجارب حول أي مشاريع يعرفونها تستخدم نهج العدالة الإصلاحية[17]. 2. امنح أي مشاركين لا يملكون خبرات برامجية أدوار ميسّري مجموعات العمل ومدوّني النتائج ومقدّميها. 3. ذكّر المجموعات وهي تتشارك الخبرات بالتركيز على: وصف النهج المتّخذ والنتائج والتحديات والعَبَر المستخلصة.	25

[16] يجب أن يحكم مخطّط/ ميسّر ورشة العمل ما إن كان المشاركون يملكون خبرة برامجية كافية لهذا التمرين، حيث يجب أن يكون لدى خمسة منهم على الأقل خبرة كافية. وفي هذه الحالة، يجب توزيعهم بحيث يكون كل واحد منهم في مجموعة مختلفة.

[17] يجب أن يعدّ المشاركون ورقة طولها صفحة واحدة بتفاصيل نهج العدالة الإصلاحية من برنامجهم القطري كمهمة مسبقة.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
4. يجب أن تختار المجموعة مثالاً واحداً لتعرضه على المشاركين وتدوين النقاط الرئيسية على اللوح القلاّب. 5. اطلب من المجموعات تقديم عروضها بالدور .	30

- إن أُحضر المشاركون معهم أوراق المهمة المسبقة، صوّر نسخاً عنها ووزّعها على المشاركين.

3

الجلسة 3. 4 : تنفيذ برامج العدالة الإصلاحية

هدف الجلسة تطوير نقاط للممارسة الجيدة لتنفيذ النهوج الإصلاحية .

الإعداد اكتب الأهداف على ورق قلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية

المواد التدريبية تمرين 4 – احتمالات مختلفة:
أ) الوساطة،
ب) الاجتماعات العائلية
المرفق التدريبي 4: تنفيذ برامج العدالة الإصلاحية

الأدوات المستخدمة لوح ورق قلاّب، أقلام تخطيط

3

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض أهداف الجلسة على ورق قلاّب	5
• ينظر المشاركون في المسائل المحيطة بالعدالة الإصلاحية من خلال لعب الأدوار (تمرين 4 – سرقة جهاز فيديو والاعتداء على معلّم)	

الخطوات :

1. وزّع المشاركين في أربع مجموعات، وامنح كل منها 10 دقائق للتحضير وتوزيع الأدوار[18] بحيث تعد التالي: 15
   أ) مجموعتان: جلسة وساطة،
   ب) مجموعتان: اجتماع عائلي. ويطلب من جميع المجموعات الرجوع إلى المربع الخاص بالنصائح العملية حول أسلوب الاجتماعات لعائلية في التمرين 4 كمرجع لإكمال التمرين

[18] من المفيد تنفيذ نشاط لعب الأدوار في بداية الجلسة إن أمكن لمنح المجموعات الوقت للتفكير فيه.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
2. اشرح أن مع كل مجموعة خمس دقائق لتقديم عرضها، واطلب من المجموعات التي تراقب العرض التركيز على: تحديد نقاط الممارسة الجيدة في تطبيق نهوج العدالة الإصلاحية. 3. يتم تقديم العرضين ابتداء بالحالة: أ) الوساطة، ومن ثم الحالة ب) الاجتماع العائلي.	20
4. استمع إلى آراء المشاركين، واطلب من المراقبين الإجابة عن الأسئلة أولاً ومن ثم اطلب من مجموعة لعب الأدوار الإضافة.	20

- اطلب من المشارك الرجوع إلى المرفق التدريبي 4 (تنفيذ برامج العدالة الإصلاحية) في دليل المواد الخاصة بالمشارك.

شرائح عرض PowerPoint 6 - 1

الشرائح موجودة على القرص المدمج

رقم الشريحة	محاور النقاش

1

قبل عرض الشريحة الأولى، اطلب من المشاركين تعريف التحويل وذكر أمثلة عليه. امنحهم بضع دقائق للتفكير في السؤال ومن ثم اطلب من بعضهم تقديم إجاباتهم. ثم اعرض الشريحة 1 (ما هو التحويل)

أذكر أن التحويل يمنح الطفل – الذي يُزعم أنه ارتكب جريمة أو يُتهم بذلك – الفرصة لتحمّل مسؤولية سلوكه والتكفير عن خطئه.

بناءً على طبيعته، قد يشتمل التحويل على جزء خاص بالعدالة الإصلاحية.

2

أذكر أن القرار باللجوء إلى التحويل ليس اعتباطياً، فهناك قواعد معيّنة تحكم الموضوع. وتطلب منهم أن يذكروا ما يرون أنها شروط اللجوء إلى التحويل، ثم تعرض الشريحة 2.

إن لم يأت النقاش على ذكر أنواع التحويل، اعرض الشريحة 3.

3 (إختيارية)

شدّد على أن خيارات التحويل لا تُستعمل إلاّ إذا اعترف الطفل بارتكاب الجرم ووافق على الخضوع إلى جلسة خارج القضاء الرسمي.

4

تنظر العدالة الإصلاحية إلى الأعمال الإجرامية نظرة أكثر شمولية: فبدلاً من تعريف الجريمة بأنها انتهاك للقانون فقط، تتنبّه إلى أن الجرائم تؤذي الضحايا والمجتمعات وحتى المعتدين أنفسهم. تشرك العدالة الإصلاحية عدداً أكبر من الأطراف: فبدلاً من منح الأدوار الرئيسية للحكومة والمعتدي، تُشرك العدالة الإصلاحية الضحايا – إن رغبوا بذلك – والمجتمعات المحلية.

رقم الشريحة	محاور النقاش

5

6

تقيس العدالة الإصلاحية النجاح بشكل مختلف: فبدلاً من قياس كيفية إيقاع العقوبة، تقيس حجم الضرر الذي جرى إصلاحه أو تجنّبه.

تدرك العدالة الإصلاحية أهمية إشراك المجتمع المحلي ومبادرته في التعامل مع الجريمة والحدّ منها، بدلاً من ترك مسؤولية التعامل مع مشكلة الجرائم للحكومة وحدها.

برامج الصلح/الوساطة بين المعتدي والضحية تستخدم الوسطاء للجمع بين المعتدين والضحايا لمناقشة الجريمة، وما تبعها، والخطوات اللازمة لتصويب الوضع.

برامج الاجتماعات العائلية وهي شبيهة بالصلح/الوساطة بين المعتدي والضحية، لكنها تختلف من حيث أنها لا تُشرك الضحية والمعتدي فحسب، بل أفراد أسرتيهما وممثّلين عن المجتمع المحلي.

مجالس المجتمع المحلي الإصلاحية تجمع بين المعتدي والضحية وموجّه وأفراد من المجتمع المحلي لمناقشة ما حدث وأثره على الضحية والمجتمع والعقوبة المناسبة.

اجتماعات الجلسات المستديرة للحكم عبارة عن اجتماعات ميسّرة يحضرها المعتدون والضحايا وأصدقاؤهم وأسرهم وأفراد مهتمون من المجتمع المحلي، كما يحضرها في العادة ممثّلون عن نظام العدالة أو مجموعة صغيرة من المواطنين الذين تلقّوا تدريباً على عقد اجتماعات وجهاً لوجه مع المعتدين الذي يشاركون في العملية بأمر من المحكمة.

3

مطالعات إضافية

The Right Not to Loose Hope, Children in conflict with the law
تحليل للسياسات وأمثلة على الممارسات الجيدة، مؤسسة إنقاذ الطفل، 2005.

مقدمة إلى التحويل من منظور نظام العدالة الجنائية، 1997 نيكرو.
An Introduction to diversion from the Criminal Justice System, 1997 NICRO, Edited by LM Muutingh and RJ Shapiro
www.nicro.org.za/publications/

An outside Chance, Street Children and Juvenile Justice – an International perspective, Marie Wernham, Consortium for Street Children
http://www.streetchildren.org.uk/resources/details/?type=publication&publication=18

3

قائمة تحقّق للميسّر

الرسائل الأساسية/ أسئلة تأملية
تذكّر أن هناك نهوجاً كثيرة في التحويل والعدالة الإصلاحية، ويجب تشجيع تبنّيها في جميع مراحل الإجراءات من المرحلة السابقة للاعتقال وحتى التوصّل إلى حكم.

مجموعات العمل الناجحة

مجموعات العمل جزء مهم من عملية التعلّم في أي ورشة عمل، حيث أنها تتيح للمشاركين استيعاب المعلومات من العرض والتفكير في الارتباط بين النقاط الرئيسية المعروضة وواقعهم في العمل. ويساعد استخدام خليط مدروس من نقاشات مجموعة المشاركين بأكملها مجموعات العمل على التركيز، ويتيح للأعضاء الأهدأ في المجموعة أن يعبّروا عن آرائهم.

وقبل البدء، يجب أن يشرح الميسّر الهدف من النشاط، فإن فهم الناس أهمية مساهماتهم، فسيشعرون بالحماس للمشاركة.

وللتأكد من وضوح التعليمات، أكتب النقاط الرئيسية للمهمة والسؤال على ورق قلاّب أو صوّر نسخاً للجميع قبل الجلسة، وراجع المهمة مع المشاركين واسألهم إن كانت واضحة أو إن كان لدى أي منهم استفسار. ويجب أن تتذكر ألاّ تفترض أنهم سمعوا كل شيء قلته، وأنهم فهموا حتى وإن سمعوا. ومن النصائح المفيدة في هذا الشأن تقديم التعليمات ثلاث مرات: عرضها، ثم قولها، ثم توزيعها.

انصح مجموعات العمل بتوزيع الأدوار على أعضائها. على سبيل المثال، ميسّر المجموعة يساعد في إيضاح المهمة وشرح أفضل الطرق لتناولها، ويضمن أن يساهم أعضاء المجموعة في النقاش، ويساعد الفريق على التوصل إلى إجماع. أما المقرّر فعليه أن يدوّن أفكار الفريق على ورق قلاّب أو بطاقات ويعرضها، ويتأكد من أن تكون الأفكار أفكار الفريق وليست أفكاره الشخصية! ويجب كذلك اختيار مشارك للانتباه إلى الوقت.

إن كانت هناك استراحة قبل عمل المجموعات، خذ وقتاً للإعداد. ومن الجيد أن تتوقّع الترتيبات التي ستساعد المجموعات على العمل مثل تهيئة المكان (لا يجب أن تكون رسمية أكثر من اللازم)، وإن كان هناك حاجة إلى تخصيص غرف منفصلة لمجموعات العمل (إن كانت غرفة اللقاء كبيرة، يمكن للمجموعات العمل في زوايا مختلفة)، وترتيب الكراسي والطاولات (ليتمكن المشاركون من النظر إلى بعضهم البعض بسهولة...).

ويجب أن تكون موجوداً خلال عمل المجموعات لتجيب عن أي استفسارات، وتضمن أن كل مجموعة تعمل بشكل متعاون وأنها تركز على المهمة الموكلة إليها. وفي حال وجود أشخاص مرجعيين، من الممكن تطلب منهم أن يمشوا في الغرفة ليساعدوك في مراقبة عمل المجموعات.

الوحدة الثالثة

مقدمة للتحويل والعدالة الإصلاحية

دليل المواد الخاصة بالمشارك

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من:

- فهم فلسفة التحويل والعدالة الإصلاحية وكيف تنطبق على عدالة الأحداث
- فهم التحويل والعدالة الإصلاحية والمعايير الأساسية لاستخدام الإجراءات التحويلية والنهوج الإصلاحية
- التعرّف على المشاريع والتجارب في هذا المجال
- تطوير نقاط للممارسة الجيدة لتنفيذ النهوج الإصلاحية

المدة [3 ساعات + (1) ساعة اختيارية]

3

المحتوى

3. 1 التحويل والعدالة الإصلاحية
3. 2 نماذج على العدالة الإصلاحية
3. 3 تجارب حول العدالة الإصلاحية (اختيارية)
3. 4 تنفيذ برامج العدالة الإصلاحية

التحويل

ما هو التحويل؟

التحويل هو إحالة القضايا بعيداً عن إجراءات المحاكم الجنائية الرسمية وتوجيه الأطفال الجناة نحو الدعم المجتمعي، فهو بالتالي ليس تحويلاً للأطفال عن نظام عدالة الأحداث، بل تحويلهم إلى الخدمات المناسبة حين لا يكون التدخل الرسمي لنظام عدالة الأحداث ضروريا أو مطلوباً.

ومن خلال التحويل يُمنح الطفل – الذي يُزعم أنه ارتكب جريمة أو يُتهم بذلك – الفرصة لتحمّل مسؤولية سلوكه والتكفير عن خطأه. كما أن التحويل مرتبط بشكل وثيق مع العدالة الإصلاحية، وقد يحتوي على أحد عناصر العدالة الإصلاحية، وذلك حسب طبيعة التحويل.

ويمكن اللجوء إلى خيارات التحويل في أي نقطة من عملية صنع القرار، إما كإجراء مطبّق بشكل عام أو بناءً على قرار الشرطة أو الادّعاء أو المحكمة أو أي هيئة مشابهة. ونظرياً، يمكن استخدامه مع الشباب الذين يرتكبون أي نوع من الجرائم، إلاّ أنه نادراً ما يُستخدم في الجرائم الخطيرة أو مع المعتدين الذين يرتكبون الجرائم بشكل متكرر. وفي مختلف الإجراءات التي يتم تبنّيها، يجب إشراك الأهل بالقدر الذي تتطلبه مصلحة للطفل ، ويجب أن تضمن الدولة انسجام الإجراءات البديلة مع حقوق الطفل الإنسانية، بما فيها حقه بمحاكمة عادلة.

شروط التحويل

لتكون متوافقة مع حقوق الطفل، يجب أن تتبع إجراءات التحويل خمس قواعد أساسية:

1) يجب اللجوء إلى خيارات التحويل فقط إذا اعترف الطفل بارتكاب الجرم ووافق على الخضوع إلى جلس خارج القضاء الرسمي.

لكن لا يجب في أي حال من الأحوال الضغط على الطفل للاعتراف بارتكاب الجريمة أو قبول التحويل. لذا، يُستثنى التحويل في الحالات التالية :

- إن لم يفهم الطفل حقه بالتزام الصمت و/ أو خضع للضغط للاعتراف بمسؤوليته عن الجريمة.
- إن لم يوافق الطفل أو أهله (أو أي راشد يحلّ محلّ الأهل) على التحويل أو خيار التحويل.

2) لا يجب استخدام التحويل لتجريد الطفل من حريته بأي شكل من الأشكال.
3) يجب إحالة الطفل إلى محكمة عادية في حال تعذر التوصّل إلى حل يقبله الجميع، أو إن كانت الخيارات الموجودة في النظام البديل غير مناسبة.
4) يحتفظ الطفل المعتدي بحقه في جلسة محكمة أو مراجعة قضائية لقضيته.
5) بشكلٍ عام، يجب ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والضمانات القانونية دائماً.

تُعتبر العقوبة البدنية – سواء فرضتها محاكم رسمية أو جاءت نتيجة لعملية تحويلية – معاملة لاإنسانية ومهينة، وهي محظورة بشكل مطلق.

بالإضافة إلى ذلك، يجب التنبّه إلى خلفية الطفل الثقافية والدينية واللغوية وخلفيته الاجتماعية وسنّه ومصلحته الفضلى عند انتقاء خيار التحويل. لكن لا يجب التمييز بشكل مجحف ضد الأطفال – بالاستناد إلى جنسهم أو نوعهم الاجتماعي أو أصلهم العرقي أو الاجتماعي أو لونهم أو عجزهم أو دينهم أو معتقداتهم أو ثقافتهم أو لغتهم أو ظروف ولادتهم أو وضعهم الاجتماعي الاقتصادي – عند اختيار برنامج أو مشروع أو خيار التحويل، ويجب إتاحة خيارات التحويل أمام جميع الأطفال بشكل متساوٍ.

3

مزايا التحويل ومخاطره المحتملة

الفوائد بالنسبة للطفل

- من خلال التحويل، يتعرّف الأطفال على عواقب أفعالهم ويتحمّلون مسؤوليتها ويصوّبون الضرر الذي أحدثوه (على سبيل المثال، من خلال تعويض الضحية أو تأدية شكل من أشكال العمل الاجتماعي، أو تأدية خدمات معيّنة للضحية).
- يضمن التحويل ألاّ يكون لدى الأطفال سجل إجرامي، وبالتالي يُمنحون الفرصة لشق طريقهم في الحياة دون عبء الوصمة الاجتماعية بسبب إدانة جنائية.

الفوائد بالنسبة للمجتمع

التحويل مفيد ليس فقط للطفل، ولكن للمجتمع ككل. وتُظهر البراهين أنه قد يكون له أثر إيجابي في تقليل معدلات ارتكاب الجرائم، كما يُفترض أن يؤدي إلى تقليل عدد الأطفال المحتجزين رهن المحاكمة، وبالتالي تحسين ظروف المحتجَزين بتخفيف الاكتظاظ في مراكز التوقيف أو الاحتجاز، والتخفيف من عبء المحاكم، وبالتالي السماح للقضاة بأخذ المزيد من الوقت للنظر في احتياجات الأطفال الماثلين أمامهم و/ أو تقليل عدد الأطفال الحاصلين على أحكام احتجازية، وبالتالي تحسين ظروف من يحصلون عليها على الرغم من ذلك.

ويتيح التحويل الفرصة للضحايا – متى كان ذلك مناسباً – والمجتمع المحلي بالمشاركة. كما أنه يجنّب الأطفال المعتدين الوصم الاجتماعي المرتبط بالإدانة وتكاليف المحاكمة لمن يتم اختياره لذلك بعناية، وبذلك يُمنح الأطفال الذين نجحت معهم تجربة التحويل الفرصة لتعويض مجتمعاتهم من خلال دمجهم في شبكات اجتماعية بدلاً من عزلهم عنها.

الفوائد الاقتصادية

توفر العدالة غير الرسمية عدة خيارات أقل تكلفة من الاحتجاز وإجراءات المحاكم. بينما يمنع السجن الأفراد من المساهمة في الاقتصاد المحلي وفي حياة أسرهم، بالإضافة إلى أنه أكثر تكلفة.

المخاطر المحتملة للتحويل

المخاطر المحتملة مرتبطة بمدى الضمانات المتوفرة للمتهمين للحصول على محاكمة عادلة. وكما هو وارد في التعريف، التحويل هو إحالة القضايا بعيدا عن إجراءات المحاكم الجنائية الرسمية حين تتوفر أدلة كافية لتوجيه التهم أو المقاضاة. لذا، من الضروري جداً عدم تحويل الأطفال إلى برنامج أو خيار تحويلي غير رسمي آخر لعدم التمكّن من مقاضاتهم. بعبارة أخرى، إن لم يكن لدى الادّعاء أدلة كافية لمقاضاة مسألة ما، لا يمكنه اللجوء إلى تحويل الطفل لتحقيق النتيجة التي ليس في مقدوره تحقيقها، لأن في ذلك انتهاك خطير لحق الطفل بافتراضه بريئاً حتى تثبت إدانته.

ويجب أن يسبق التحويل قبول الطفل تحمّل مسؤولية أفعاله، لكن هناك خطر من التأثير على الأطفال بطريقة غير مناسبة لدفعهم إلى تحمّل المسؤولية عن جرم ما على حساب حقهم بالتزام الصمت.

العدالة الإصلاحية

تعريف العدالة الإصلاحية

العدالة الإصلاحية نهج في التعامل مع الجريمة يعترف بأثرها على الضحية والمعتدي نفسه والمجتمع الذي وقعت فيه. وتهدف العدالة الإصلاحية بالأساس إلى إصلاح الضرر الذي أحدثته الجريمة وتعويض المجتمع والضحية وإعادة المعتدي إلى مكان منتج في المجتمع. ولتكون العدالة إصلاحية بالفعل، يجب أن يلعب فيها المجتمع والضحية والمعتدي أدواراً فاعلة.

تشتمل العدالة الإصلاحية على المعايير التالية :

- تشدد العدالة الإصلاحية على الضرر الذي تلحقه الجريمة بعلاقات الأشخاص في المجتمع.
- تتيح العدالة الإصلاحية المزيد من الفرص أمام الضحايا باستعادة قوتهم الشخصية من خلال تعبيرهم عن احتياجاتهم.
- تنطوي العدالة الإصلاحية على تحمّل المعتدين المسؤولية الشخصية عن أفعالهم، ومن ثم العمل بجدّ لإصلاح الضرر الذي ألحقوه بالضحية والمجتمع (إعادة الأمور إلى نصابها ما أمكن).

3

وتشتمل العدالة الإصلاحية على مجموعة من الممارسات في مراحل مختلفة في عملية العدالة الجنائية، بما في ذلك التحويل عن الاعتقال والمقاضاة، وخطوات تُتخذ بالتوازي مع قرارات المحكمة، ولقاءات بين الضحايا والمعتدين في أي مرحلة في عملية العدالة الجنائية. ولا تُستخدم العدالة الإصلاحية في القضايا الجنائية للأحداث والراشدين فقط، بل في عدد من المسائل المدنية، بما فيها صالح الأسرة وحماية الطفل والنزاعات في المدرسة ومكان العمل.

الفرق بين العدالة الجزائية والعدالة الإصلاحية

يُعتبر نظاما العدالة الجنائية التقليدية والعدالة الإصلاحية طريقتين في التفكير والعمل:

- تقليدياً – عند ارتكاب جريمة ما – كان تركيز أنظمة عدالة الأحداث منصبًّا على ثلاثة أسئلة: من ارتكبها؟ ما القوانين التي انتُهكت؟ ما الواجب عمله لمعاقبة المعتدي أو معالجته؟
- لكن العدالة الإصلاحية تركّز على ثلاثة أسئلة مختلفة تماماً:

ما طبيعة الضرر الذي أحدثته الجريمة؟ ما الواجب فعله لـ»تصويب الأمر» أو إصلاح الضرر؟ من المسؤول عن إصلاح الضرر؟

كما تُعتبر التوفيق بين احتياجات الضحايا والمعتدين واحتياجات المجتمع الهدف الرئيسي للعدالة الإصلاحية. فعلى العكس من العدالة الجنائية – التي تهتم أساسا بالمعاقبة على الجريمة – فإن العدالة الإصلاحية تركز على إصلاح الضرر الذي تُحدثه الجريمة. وباعتبارها وسيلة لتحقيق غاية، تجمع العدالة الإصلاحية الضحايا مع المعتدين وأفراد من المجتمع لتحميل المعتدين ليس مسؤولية جرائمهم فحسب، بل الضرر الذي أوقعوه بالضحايا.

فوائد العدالة الإصلاحية

تضيف العدالة الإصلاحية إلى العدالة الجنائية التقليدية من حيث أنها:

- تنظر إلى الأعمال الإجرامية نظرة أكثر شمولية: فبدلاً من تعريف الجريمة بأنها انتهاك للقانون فقط، تتنبّه إلى أن الجرائم تؤذي الضحايا والمجتمعات وحتى المعتدين أنفسهم.
- تُشرك عدداً أكبر من الأطراف: فبدلاً من منح الأدوار الرئيسية للحكومة والمعتدي، تُشرك العدالة الإصلاحية الضحايا – إن رغبوا بذلك – والمجتمعات المحلية.
- تقيس النجاح بمعايير مختلفة: فبدلاً من قياس كيفية إيقاع العقوبة، تقيس حجم الضرر الذي جرى إصلاحه أو تجنّبه.
- تدرك أهمية إشراك المجتمع المحلي ومبادرته في التعامل مع الجريمة والحدّ منها، بدلاً من ترك مسؤولية التعامل مع مسألة الجرائم للحكومة وحدها.

المسائل القانونية

تطرح العدالة الإصلاحية العديد من المسائل القانونية المتعلقة بتفعيلها:

- **التساوي في الحماية من التمييز**: لا يجب أن يتعرض أي طفل للتمييز بناءً على جنسه أو أي وضع آخر من قبل المحاكم الرسمية أو الأشكال الأخرى من أنظمة العدالة غير الرسمية.
- **الحق في الحصول على محاكمة عادلة**: يحتفظ الطفل بحق افتراض براءته إلى حين ثبوت الإدانة، والحق في الحصول على محاكمة عادلة ومساعدة قانونية.
- **حقوق الضحايا**: الضحايا هي الأطراف المعنيّة ويجب أن يكون لها وزن وأن تحصل على حقوقها بما يتفق مع ذلك.

- **مبدأ التناسب**: تستند أفكار الإنصاف داخل نظام العدالة الإصلاحية على الموافقة بالإجماع (أي رضا المشاركين) باستخدام مجموعة من البدائل حسب خطورة الجرم والظروف الشخصية للمعتدي.
- **العقوبة البدنية** –سواء فرضتها محاكم رسمية أو جاءت نتيجة لعملية تحويلية– فهي تعتبر معاملة لاإنسانية ومهينة، وهي محظورة بشكل مطلق العدالة الإصلاحية والتحويل

العدالة الإصلاحية والتحويل

من الضروري التذكير بالفرق بين برامج العدالة الإصلاحية وبرامج التحويل (المعروفة أيضا «بالتدابير البديلة» أو «التدابير الغير قضائية»). حيث ترتبط أهداف البرامج التحويلية بمجريات التقاضي الرسمية ولا تعمل في أي إطار نموذجي آخر في حلّ النزاعات. ومن الممكن أن تكون مجريات البرامج التحويلية نفس النماذج المستخدمة في بعض برامج العدالة الإصلاحية غير أنها تختلف عن بعضها البعض.

ويُعتبر إطار عمل العدالة الإصلاحية طريقة للتفكير خارج الإطار النظامي متيحاً المجال أمام استجابات مجتمعية كلّية، في حين يعمل التحويل داخل ذلك النظام.

مقارنة بين العدالة الجزائية والعدالة الإصلاحية

العدالة الجزائية
تهتم أساساً بالمعاقبة على الجريمة وتركّز بشكل أساسي على ثلاث أسئلة، من ارتكب الجريمة؟ أي القوانين اخترقت؟ ما الذي يجب فعله لمعاقبة المعتدي أو معالجته؟

العدالة الإصلاحية
نهج في التعامل مع الجريمة يعترف بأثرها على الضحية والمعتدي نفسه والمجتمع الذي وقعت فيه. وتهدف العدالة الإصلاحية بالأساس إلى إصلاح الضرر الذي أحدثته الجريمة وتعويض المجتمع والضحية وإعادة المعتدي إلى مكان منتج في المجتمع.

ولتكون العدالة إصلاحية بحق، يجب أن يلعب المجتمع والضحية والمعتدي أدوارا فاعلة فيها. وتعتبر مواءمة احتياجات الضحية والمعتدي مع احتياجات المجتمع في صلب أهداف العدالة الإصلاحية، وعلى العكس من العدالة الجزائية – التي تتمحور بشكل أساسي حول المعاقبة على الجريمة – تتمحور العدالة الإصلاحية حول فكرة إصلاح الأذى الذي أحدثته الجريمة، ولتحقيق ذلك تجمع المجالس الإصلاحية بين الضحايا والمعتدين وأفراد آخرين من المجتمع من أجل محاسبة المعتدين ليس على جرائمهم فقط، بل على الأذى الذي ألحقوه بالضحايا.

نشاط

أي العبارات التالية تنطبق على العدالة الجنائية وأيها تنطبق على العدالة الإصلاحية؟ الرجاء قص كل عبارة وإلصاقها تحت العنوان الصحيح في الجدول.

1. التعويض كطريقة لإصلاح الطرفين هدف المصالحة/ الإصلاح	7. الاعتماد على العاملين الاحترافيين
2. المجتمع على الهامش، تمثّله الدولة	8. التركيز على تحديد الذنب أو اللوم (هل اقترف الجرم؟)
3. تدخل مباشر للمشاركين	9. التركيز على حل المشاكل والمسؤوليات والواجبات (ما الذي يجب فعله؟)
4. المجتمع كميسّر في العملية الإصلاحية	10. التركيز على الحوار والتفاوض
5. الاستجابة تركز على سلوك المعتدي السابق	11. إيقاع الألم للمعاقبة والردع/ الوقاية
6. الاستجابة تركز على العواقب الضارّة لسلوك المعتدي والتركيز على المستقبل	12. التركيز على العلاقة المبنية على الخصومة

العدالة الجزائية	العدالة الإصلاحية
الجريمة فعل ضد الدولة وانتهاك للقانون	الجريمة فعل ضد شخص آخر والمجتمع
تتحكم أنظمة العدالة الجنائية في الجريمة	التحكم في الجريمة كامن في المجتمع
مساءلة المعتدي	تُعرّف المساءلة بأنها تحمّل للمسؤولية واتخاذ الخطوات لإصلاح الضرر
الجريمة فعل فردي بمسؤولية فردية	الجريمة فعل يترتب عليه مسؤولية ذات بعدين، فردي واجتماعي
العقوبة أسلوب ناجع التهديد بالعقوبة يردع عن ارتكاب الجريمة العقوبة تغيّر السلوك	العقوبة وحدها ليست ناجعة في تغيير السلوك تضر بانسجام المجتمع وتسيء إلى العلاقات الجيدة
الضحايا هامشيون في مجريات التعامل مع الجريمة	الضحايا محوريون في مجريات التعامل مع الجريمة
يُعرّف المعتدي بنواقصه	يُعرّف المعتدي بقدرته على التكفير عن خطئه

مقارنة بين العدالة الجزائية والعدالة الإصلاحية

العدالة الجزائية	العدالة الإصلاحية
الجريمة فعل ضد الدولة وانتهاك للقانون	الجريمة فعل ضد شخص آخر والمجتمع
تتحكم أنظمة العدالة الجنائية في الجريمة	التحكم في الجريمة كامن في المجتمع
مساءلة المعتدي	تُعرّف المساءلة بأنها تحمّل للمسؤولية واتخاذ الخطوات لإصلاح الضرر
الجريمة فعل فردي بمسؤولية فردية	الجريمة فعل يترتب عليه مسؤولية ذات بعدين، فردي واجتماعي
العقوبة أسلوب ناجع التهديد بالعقوبة يردع عن ارتكاب الجريمة العقوبة تغيّر السلوك	العقوبة وحدها ليست ناجعة في تغيير السلوك تضر بانسجام المجتمع وتسيء إلى العلاقات الجيدة
الضحايا هامشيون في مجريات التعامل مع الجريمة	الضحايا محوريون في مجريات التعامل مع الجريمة
يُعرّف المعتدي بنواقصه	يُعرّف المعتدي بقدرته على التكفير عن خطئه
التركيز على تحديد الذنب أو اللوم (هل اقترف الجرم؟)	التركيز على حل المشاكل والمسؤوليات والواجبات (ما الذي يجب فعله؟)
التركيز على العلاقة المبنية على الخصومة	التركيز على الحوار والتفاوض
إيقاع الألم للمعاقبة والردع/ الوقاية	التعويض كطريقة لإصلاح الطرفين، هدف المصالحة/ الإصلاح
المجتمع على الهامش، تمثّله الدولة	المجتمع كميسّر في العملية الإصلاحية
الاستجابة تركز على سلوك المعتدي السابق	الاستجابة تركز على العواقب الضارّة لسلوك المعتدي والتركيز على المستقبل
الاعتماد على العاملين الاحترافيين	تدخل مباشر للمشاركين

مقارنة بين العدالة الجزائية والعدالة الإصلاحية

نموذج للعدالة (جزائي أم إصلاحي)؟

الحالة: زيد فتى عمره 15 سنة. كان تلميذ مدرسة حتى سن 12 سنة حين اضطر لترك المدرسة احتياجا؛ فقد اختفى والده من حياتهم وأمه كانت معاقة وكان لديه ستة إخوة أصغر منه، وكان عليه مساعدة أمه في رعايتهم. وظل زيد يبحث عن عمل، لكنه وجد صعوبة في ذلك لأنه غير متعلم. ولم يكن في المنزل ما يكفي لإطعام الأسرة أو كسوتها. وذات يوم، طلبت والدة زيد منه الذهاب إلى المتجر لشراء الطعام للعشاء. وبالفعل، اشترى الطعام لكنه سرق قطعة من الشوكولاته وهو خارج من المتجر، فألقى رجال الأمن القبض عليه واقتادوه إلى مخفر الشرطة المركزي.

3

يُرجى الإجابة عن الأسئلة التالية بعد قراءة الحالة:

- ما الضرر الذي وقع من الجريمة؟

. .....

- ما الذي يجب فعله لإصلاح الضرر؟

. .....

- ومن المسؤول عن إصلاح الضرر؟

. .....

أمثلة على التحويل

مثال (1): خيار تحويلي

التحذير من الشرطة خيار تحويلي أولي ناجع، وفي العادة يُستخدم في حالة المعتدين الصغار الذين ارتكبوا جرائم غير خطيرة ولأول مرة واعترفوا بالذنب على الفور. ويمكن إصدار إنذار رسمي بحقهم أو تحذير رسمي في حال وجود أدلة كافية تدعم التقدّم بشكوى. ومن الممكن أن يقرر ضباط الشرطة زيارة منزل الطفل قبل التوصل إلى قرار بشأن الخطوات التي سيتّخذونها بحقه. كما يمكن استخدام التحذير مرفقا بالإشراف من قبل مراقب السلوك على سبيل المثال.

وفي بعض مناطق المملكة المتحدة، يتم استخدام أسلوب «التحذير المشروط»، الذي يشتمل على تحذير وطلب تحقيق شرط معيّن، كأن يسجّلوا في عيادة للمعالجة من الإدمان. ويشتمل أحد أساليب التحذير المشروط الناجحة – التي تُدار بشراكة مع الشرطة وخدمات مراقبة السلوك – على التحويل عن مقاضاة الجناة المتهّمين بحيازة كميات قليلة من المخدرات بشرط أن يحضروا جلسات للإرشاد/التثقيف حول المخدرات تشتمل على معالجة تأهيلية عند الضرورة. ومن الممكن أن يكون هذا النوع من البرامج فعالا في التقليل من عدد الجناة الأطفال المحكوم عليهم بدفع غرامات و/أو السجن على خلفية جرائم حيازة المخدرات.

مثال (2): مشروع تحويل تجريبي للأطفال في نزاع مع القانون في كينيا

المنظمات: مؤسسة إنقاذ الطفل/ المملكة المتحدة، الشرطة، خدمات مراقبة السلوك، المنظمات غير الحكومية

القضية: تم اعتقال معظم الأطفال في نظام عدالة الأحداث في كينيا على يد الشرطة لمجرد وجودهم في الشارع، دون ارتكاب أي جرم يُذكر، ثم تم توجيه تهمة الحاجة إلى الرعاية والحماية لهم. ويُمضي هؤلاء الأطفال فترات طويلة محتجَزين في زنزانات الشرطة قبل نقلهم للمحكمة، وهناك يلقون نفس معاملة الجناة، وعادة ما يتم إحالتهم لمدارس مرخصة. من جهة أخرى، لا يحظى معظم الأطفال في نزاع مع القانون على تمثيل قضائي. وقد أجرت مؤسسة إنقاذ الطفل دراسات واستشارات مع الأطراف المعنية، كانت حصيلتها ورشة عمل جرى فيها تطوير إطار عمل لمشروع لتحويل الأطفال عن نظام عدالة الأحداث.

المشروع: جرى الاتفاق على تشكيل فرق في ثلاث مناطق تجريبية لتنفيذ خيارات التحويل للأطفال في نزاع مع القانون، بما في ذلك مكاتب خاصة بالأطفال في مراكز الشرطة لفرز قضايا رعاية الأطفال. وتتألف فرق التحويل في المناطق من موظفين من مؤسسات خدمات الأطفال ومؤسسة إنقاذ الطفل والشرطة وخدمات مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال عدالة الأحداث. ويشرف فريق وطني على عمل فرق المناطق ويقدّم توصياته حول التغييرات اللازم إحداثها في السياسات.

النتائج: جرى تجهيز غرف ملائمة للأطفال في مراكز الشرطة التي شملها المشروع التجريبي، حيث في العادة لا يرتدي ضباط الشرطة الزي الرسمي. ويتم التعامل مع قضايا الأطفال بشكل مناسب، ومحاولة بناء القرارات على الظروف الفردية لكل طفل.

- ما بين نيسان/أبريل 2001 وآب/أغسطس 2002، تعاملت فرق التحويل في المناطق مع ما مجموعه 592 طفلاً وطفلة وصلوا إلى مراكز الشرطة المشمولة في المشروع التجريبي. وقد جرى إعادة دمج 65% من أولئك الأطفال بنجاح في مجتمعاتهم المحلية.

- لوحظ حدوث تحسّن في إدارة البيانات في مراكز الشرطة المشاركة في المشروع التجريبي، بما في ذلك استحداث سجلات خاصة للتحويل.

- المزيد من التعاون والتشبيك مع محاولات لخلق حلقات وصل مع المجالس المحلية والشبكات القانونية ومجتمع الأعمال. كما أن هناك مشاركة أكبر في عملية التحويل من قبل الدوائر الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشبكات القانونية والمنظمات المجتمعية وقادة المجتمع.

- زيادة في مشاركة الأطفال، حيث شارك حوالي 500 طفل/ة في لقاءات التحويل حظي فيها بعضهم بالفرص للتعبير عن آرائهم.

- تم تنفيذ مبدأ اللجوء إلى الحبس فقط كملاذ أخير في المناطق التي يشملها المشروع التجريبي.

التحديات: واجه المشروع بعض التحديات، ومنها: انعدام الثقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وغياب نظام مركزي وفعال لإدارة البيانات في نظام عدالة الأحداث، وغياب السياسات في إدارة عدالة الأحداث وأي سياسات أو تشريعات واضحة حول التحويل، والاعتماد الزائد على مؤسسات الرعاية للأطفال الذين لا يمكن إعادتهم بشكل فوري إلى أهلهم، وشح الموارد المتاحة لتطوير خدمات الرعاية المجتمعية (مثل منازل الرعاية المؤقتة وشبكات الرعاية)، والحاجة المتزايدة لمعالجة الأسباب الجذرية لمخالفة الأطفال للقانون في المقام الأول (الفقر، انفصال الأهل، عدم التعليم ...).

العِبَر المستخلصة: من خلال جهودها لإشراك المجتمع الأوسع، رفعت فرق التحويل عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في العملية بشكل كبير. وقد تم ذلك دون ضمان فهم تلك المنظمات الكامل لمبادىء التحويل وأهداف المشروع، الأمر الذي أدى إلى بعض المفاهيم الخاطئة، والتي كان منها أن المشروع معنيّ فقط بإعادة الأطفال إلى أسرهم أو مجتمعاتهم، وأنه لا يتم التدخل إن كانت البيئة الأسرية ليست مواتية لإعادة لم شملها مع الطفل. لذلك، يتم الآن بذل الجهود لإيجاد ترتيبات محددة ومُدارة بشكل دقيق للشراكة. وقد اتّضح منذ مرحلة مبكرة أن المنظمات غير الحكومية سترغب في التعاون فقط في حال شعرت أنها شريك متكافىء في العملية. وقد أدى ذلك إلى تشكيل فرق تحويل بين الوكالات على مستوى المناطق والدولة تتألف من ممثلين عن المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية للإشراف على تطوير أنشطة البرنامج وإدارتها والحصول على تحكّم متكافىء بالموارد المالية.

ومع أن المشروع حقق نجاحاً كبيراً إلى الآن، إلاّ أنه ما زال يواجه مشكلة كبيرة تكمن في أن منازل الرعاية المؤقتة ممتلئة، وهناك شح في الأماكن البديلة التي يمكن إبقاء الأطفال فيها أثناء إجراء عمليات التحقيق.

3

مثال (3): برنامج تحويل مجتمعي للأطفال في نزاع مع القانون في الفلبين

تم تنفيذ مشروع تجريبي في مدينة سيبو في الفلبين من قبل جمعية التطوع لإعادة التأهيل والتعليم والدعم الاقتصادي والقانوني المجاني (FREELAVA) ومؤسسة إنقاذ الطفل/ المملكة المتحدة والفلبين بتمويل من اليونيسف أيضاً.

القضية: يتم حالياً احتجاز آلاف الأطفال في سجون مختلفة في جميع أنحاء الفلبين، إما تحت طائلة أحكام قضائية أو في انتظار المحاكمة. ففي مدينة سيبو على سبيل المثال، يضم سجن المدينة حالياً أكثر من 200 طفل متّهمين بجرائم مختلفة، تتراوح بين الجرائم البسيطة (كتعاطي المواد المذيبة والسرقات البسيطة) وصولاً إلى الجرائم الخطيرة مثل السرقات الكبيرة والقتل والاغتصاب. ويتزايد عدد الأطفال في السجون سنة بعد سنة، ومع تزايد عددهم، يعاني الكثير منهم من الحرمان والإساءة في الزنزانات، حيث أنه لا يوجد مراكز احتجاز منفصلة للأطفال ويتم احتجازهم مع المجرمين الراشدين المدانين. كما أن الدولة تفتقر بشكل عام إلى برنامج عدالة شامل للأطفال يشتمل على نهج مجتمعي معياري للتحويل بحيث يتم تحويل الأطفال الذين يرتكبون جرائم عن نظام العدالة الجنائية الرسمي للأحداث.

بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد خدمات واستراتيجيات كافية لإعادة الدمج والتعافي للأطفال في نزاع مع القانون، حيث يبقى معظم الأطفال الذين يعودون إلى مجتمعاتهم بمفردهم دون خدمات إرشادية أو نفسية اجتماعية كافية وما يترافق معها من دعم مجتمعي وأسري.

المشروع: بناءً على مبادىء العدالة الإصلاحية، استحدث المشروع برنامجاً مجتمعياً شاملا لتحويل الأطفال في نزاع مع القانون على أدنى مستوى في الحكومة. ويشجع المشروع مشاركة أهل الأطفال في نزاع مع القانون والحكومة ومسؤولي المدارس والأخصائيين الاجتماعيين من خلال تشكيل لجنة إجرائية مجتمعية تنفذ مشروع التحويل في المجتمع المحلي. وباعتباره برنامجاً مجتمعياً، سعى البرنامج إلى الحصول على المشاركة الفاعلة والمتواصلة للمتطوعين من المجتمع لتقديم الدعم للأطفال في نزاع مع القانون. حيث يقيم المتطوعون علاقة مع الأطفال الذين يكتسبون في الوقت ذاته الثقة بالنفس ليصبحوا ميسّرين فعالين لنظرائهم داخل مجتمعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يطرح المشروع العديد من التدخلات النفسية الاجتماعية للأطفال، ويراقب الآليات وأنشطة الحد من الجرائم ويتابعها.

النتائج: تمكّن المشروع من انتقاء المتطوعين وتدريبهم وتنظيمهم من المناطق المختارة في مدينة سيبو. وفي الوقت الحالي، يقوم حوالي مئة متطوع بمتابعة ومراقبة الأطفال الذين خضعت قضاياهم بنجاح إلى عملية التحويل. وقد جرى تشكيل لجنة عدالة الأطفال لإجراء عملية الوساطة في المجتمع، بحيث لم يعد إحالة الأطفال الذين يرتكبون جرائم بسيطة إلى نظام العدالة الرسمي. وتتبنّى لجنة عدالة الأطفال نهج/ استراتيجية الوساطة وحل النزاع. وإلى الآن، شارك حوالي 100 طفل في البرنامج، وبدلاً من حبس الأطفال في السجن أو مؤسسات الرعاية الداخلية، يتم إما إعادتهم إلى أسرهم أو وضعهم تحت وصاية أشخاص مسؤولين بموجب اتفاق على خضوعهم لبرنامج لإعادة التأهيل تحت إشراف المتطوعين.

ومن أجل تيسير عملية المراقبة والتقييم، يساعد المتطوعون – كجزء من خدمتهم التطوعية – في تدريب الأطفال كميسّرين لنظرائهم، ويجرون زيارات فردية للأطفال، إما في منازلهم أو مدارسهم. وحالياً، يقوم كل متطوع بمراقبة ومتابعة ما معدله طفلان في نزاع مع القانون، بمن فيهم الأطفال في نزاع مع القانون في المجتمعات المحلية الذين تواصل معهم ميسّرو النظراء إلى الآن وأصبحوا فيما بعد أعضاء في الشبكة.

العِبَر المستخلصة: يُعتبر النهج المجتمعي الذي يتناول احتياجات الدعم لدى الأطفال في نزاع مع القانون بديلاً فعالاً للرعاية الداخلية. لكن مشاركة المتطوعين مكوّن حاسم ومهم في البرنامج لأنهم يقدّمون الدعم اليومي الذي يحتاجه الأطفال في نزاع مع القانون من اللحظة الأولى لإعادة دمجهم في المجتمع إلى أن يتم إعادة تأهيلهم بشكل كامل.

مثال (4): المجلس الإصلاحي من المجتمع المحلي

اجتمع المجلس الإصلاحي للنظر في قضية طفل عمره 17 سنة قُبض عليه وهو يقود شاحنة والده ومعه علبة بيرة مفتوحة. وقد حكم القاضي على الفتى بالمثول أمام مجلس إصلاحي ليقرر شكل مراقبة السلوك الذي يجب اتخاذه بحقه. وفي جلسة دامت 30 دقيقة، طرح المواطنون أعضاء المجلس العديد من الأسئلة على الفتى، ثم انتقلوا إلى غرفة للتداول حول العقوبة المناسبة. وقد جلس الشاب ينتظر قرار المجلس بقلق، لأنه لم يعرف إن كان عليه أن يتوقع قراراً أصعب أو أسهل بكثير من مراقبة السلوك العادية.

ولدى عودة المجلس، شرح الرئيس الشروط الأربعة لاتفاقية مراقبة سلوك المعتدي: 1) البدء بالعمل من أجل دفع مخالفاته المرورية، 2) الالتحاق بدورة تدريبية حول القيادة دفاعية لدى الشرطة، 3) الخضوع لتقييم لمستوى تعاطي الكحول، 4) كتابة تقرير طوله ثلاث صفحات حول الأثر السلبي للكحول على حياته. وقد وقّع الفتى على الاتفاقية، ورفع بعدها الرئيس الجلسة.

مثال (5): أمثلة على الاجتماعات العائلية

نموذج من نيوزيلندا: اجتماع في زمان ومكان تحددهما الأسرة ويحضره المعتدي الشاب وأسرته والضحية والشرطة ومحامي الشاب – بعد تعيينه – وأي أشخاص ترغب الأسرة في دعوتهم. وينظم الاجتماع منسق عدالة الشباب الذي يؤدي دور الميسّر والوسيط بين الأسرة والشرطة، ويمكنه أيضاً دعوة أشخاص آخرين لأداء دور الميسّر (خاصة إن كان ذلك أمراً مهماً في السياق الثقافي). وفي العادة، يصف رجال الشرطة – بعد التعريف والتحية – الجريمة، ثم يعترف الشاب بتورّطه فيها أو ينفيه. وفي حال عدم إنكار الذنب، يستمر الاجتماع بأن يشرح الضحية أثر الجريمة عليه. ثم يتم تشارك الآراء حول كيفية حل المسألة، وتتداول الأسرة على انفراد، وبعد ذلك ينعقد الاجتماع مجدداً بحضور المختصين والضحية للنظر فيما إن كان الجميع متفقهون على التوصيات والخطط التي عرضتها الأسرة.

نموذج أسترالي من إقليم واجا: يُعقد اجتماع كبديل لإجراءات العدالة التقليدية ويسّره ضابط شرطة. والمشاركون هم: المعتدون والضحايا وأسرهم وأصدقاؤهم وأشخاص آخرون تأثروا بشكل مباشر بالجريمة. وتُعقد الاجتماعات في القضايا التي خضعت لتحقيق أولي، واعترف فيها المعتدي بالذنب، وبشرط أن تكون مشاركة المعتدين والضحايا طوعية. ويقوم ضابط شرطة بتنسيق كل اجتماع (أو مسؤول آخر أو متطوع مدرّب)، ويكمن دوره في تشجيع المشاركين على التعبير عن مشاعرهم حول الجريمة والتوصل إلى اتفاق بالإجماع حول أفضل السبل للحد من الضرر الذي تسببت به الجريمة. وفي العادة تشتمل الاتفاقيات على بعض الترتيبات الخاصة بالتعويض والتكفير عن الذنب. ومع أنه يتم الاتفاق بشكل رسمي على هذه الترتيبات، إلاّ أنها ليست ملزمة قانونياً.

مثال (6): الجلسات المستديرة للحكم

كان فتى عمره 16 سنة يقود سيارة بطيش عندما اصطدم بسيارة الضحية وهو رجل في منتصف العمر، وألحق بها ضررا كبيرا كما ألحق ضررا بسيارة الشرطة.

تحدث الضحية في الجلسة المستديرة حول صدمته العاطفية عندما رأى ما حدث لسيارته وأدرك تكاليف تصليحها (لم تكن السيارة مؤمّنة). ثم عبّر أحد رجالات المجتمع المحلي الذي عُقدت فيه الجلسة المستديرة والتي شملت عمّ المعتدي عن استيائه وخيبة أمله الشديد بالفتى، وقال إن هذه الحادثة وغيرها من جرائم الفتى السابقة قد ألحقت العار بأسرته، ولفت إلى أنه في الأيام الخوالي كان الفتى يُضطر إلى دفع تعويض كبير لأسرة الضحية نتيجة لسلوكه. وبعد أن انتهى من الكلام، مُرّرت الريشة («أداة الكلام») إلى الشخص التالي في الدائرة، وكان شاباً تحدث عن مساهمات المعتدي في المجتمع، ولطفه مع كبار السن، واستعداده لمساعدة الآخرين في إصلاح أمور في منازلهم.

بعد سماع كل ذلك، تحدث القاضي والمدافع العام – الذي كان يجلس في الدائرة أيضاً – وسألا إن كان هناك من يريد إضافة شيء. فتحدث ضابط الشرطة – الذي تضررت سيارته – لصالح المعتدي، واقترح أنه عوضاً عن سجنه، يجب السماح للمعتدي بالالتقاء به بشكل منتظم لتلقي الإرشاد وخدمة المجتمع. وبعد سؤال الضحية والمشتكي إن كان لدى أي منهما اعتراض، وافق القاضي على الاقتراح، كما أمر بتعويض الضحية، وطلب من الشاب الذي تكلم لصالح المعتدي بأن يوفر له متابعة في تقديم الإرشادات.

1. **من يتولّى أهم الأدوار في ضمان تحقيق العدالة في كل مثال ؟**
2. **ماذا تعني العدالة لكل من الأشخاص الذين ذكرتهم ؟**

أ) جلسة وساطة

الضحية امرأة في منتصف العمر، والمعتدي جارها البالغ من العمر 14 سنة والذي اقتحم بيتها وسرق جهاز فيديو. وتجري جلسة الوساطة في قبو المسجد/ الكنيسة التي تذهب إليها الضحية.

المهمة

حضّر سيناريو للعب أدوار مدته خمس دقائق حول جلسة وساطة باستخدام الحالة المذكورة أعلاه. يجب إدراج أدوار الضحية والمعتدي والوسيط.

سيكون على كل شخصية التحدث عن الجريمة وأثرها.

ب) جلسة اجتماع عائلي

يُعقد اجتماع عائلي في مدرسة محلية للنظر في قضية جَرَحَ أحد الطلاب فيها معلما وكسر نظارته أثناء مشاجرة.

المهمة

حضّر سيناريو مدته 5 دقائق حول جلسة وساطة باستخدام الحالة المذكورة أعلاه. يجب إدراج أدوار الضحية والمعتدي وأمه وجده وضابط الشرطة الذي أوقف المعتدي وأطراف أخرى معنيّة (منهم اثنان من معلمي المعتدي واثنان من أصدقاء الضحية).

يجب أن يبدأ الاجتماع بتعليقات المعتدي وأمه وجده والضحية والضابط الذي قام بالتوقيف. ويجب أن يتحدث الجميع حول الجريمة وأثارها. بعد ذلك، يسأل المنسّق بقية أفراد المجموعة عن رأيهم، ثم يسأل الجميع عمّ يجب على المعتدي فعله لتعويض الضحية والمجتمع عن الأذى الذي تسبب فيه.

الاجتماعات العائلية: بعض النصائح العملية

خلال الاجتماع العائلي، يقوم المنسّق بما يلي:

- الترحيب بالمشاركين وتعريفهم على بعضهم البعض.
- شرح الغرض من الاجتماع وأهدافه.
- ضمان اطلاع الجميع على تفاصيل الجريمة (يقوم بذلك ممثل الشرطة الذي يقرأ ملخصاً عن الجريمة).
- ضمان حصول جميع المشاركين – بمن فيهم المعتدي والضحية – على فرصة للمشاركة في الاجتماع من خلال مناقشة سلوك الشاب الإجرامي وآثاره وعواقبه.

- مساعدة المشاركين في تقرير نتيجة مناسبة ومقبولة للجميع، وبعد الاتفاق عليها، كتابة الاتفاق وضمان أن جميع المشاركين - خاصة المعتدي – يفهمونه.
- إذا أنكر المعتدي الجريمة التي يزعم ضابط الشرطة أنه ارتكبها، يتم توجيه التهم له وإحالته للمحكمة. وإذا لم يتمكن المجتمعون التوصل لاتفاق، تُحال القضية للمحكمة.

قد يُلزم الاجتماع العائلي المعتدي بالقيام بأي من الأمور التالية أو كلّها:
- الأعتذار للضحية
- دفع تعويض للضحية مقابل الضرر الذي تسبب فيه أو ما سرقه
- تأدية ساعات من الخدمة ذات النفع العام
- أي أمر آخر يتفق الجميع في الاجتماع العائلي على أنه مناسب لمنع الشاب من ارتكاب الجرائم مجددا

إذا رأى المعتدي أن الاجتماع كان قاسياً أكثر من اللازم عليه، يمكنه رفض توقيع الاتفاق، وتُحال المسألة إلى المحكمة ليقرر القاضي العقوبة اللازمة.

إذا لم يحضر المعتدي الاجتماع العائلي أو لم ينفّذ الاتفاق، يمكن توجيه التهم إليه بارتكاب الجريمة وإحالته للمحكمة.

جميع إجراءات الاجتماع العائلي رسمية ويتم حفظ سجل رسمي بنتائجها.

بعد الاجتماع العائلي: يسجّل المنسق نتيجة الاجتماع، بما في ذلك المهام التي اتُفق عليها، ويراقب تنفيذها. إذا لم يكمل الشاب أي جزء من تلك المهام خلال الوقت المحدد، يمكن أن يعيد المنسق المسألة إلى الشرطة لتوجيه التهم للشاب على الجريمة الأصلية في المحكمة. كما يمكن أن يرتّب المنسق مع أي شخص من الاجتماع ليقوم بمراقبة تنفيذ الشاب لما اتُفق عليه، وفي العادة يكون ذلك الشخص أحد والديه أو أفراد أسرته، وأحياناً يكون الضحية المكلّف بمراقبة التزام الشاب بالمهام. ويكون ذلك – على سبيل المثال – عندما يكون الشاب قد ألحق ضرراً بملكية الضحية وترتب عليها أن التزم بإصلاح ذلك الضرر.

بالإضافة إلى ذلك، إن رأى المنسق أن هناك مسائل أخرى يجب معالجتها (مثلاً، مسائل متعلقة بالرعاية)، يمكنه إحالة المعتدي والأسرة إلى مؤسسة دعم مناسبة، ويتم ذلك بعد التشاور والاتفاق مع الأسرة.

تنفيذ برامج العدالة الإصلاحية

هناك عدد من البرامج التي أصبحت مرتبطة بالعدالة الإصلاحية بسبب العمليات التي تنتهجها للتعامل مع الضرر الذي تسببه الجريمة وإصلاحه. ومع أنها ليست خاصة بالأحداث الجانحين، إلاّ أنها مستعملة معهم بشكل واسع. وهذه البرامج هي:

- **برامج الصلح/الوساطة بين المعتدي والضحية** تستخدم الوسطاء المدرّبين للجمع بين المعتدين والضحايا لمناقشة الجريمة، وما تبعها، والخطوات اللازمة لتصويب الوضع.
- **برامج الاجتماعات العائلية** وهي شبيهة بالصلح/الوساطة بين المعتدي والضحية، لكنها تختلف من حيث أنها لا تُشرك الضحية والمعتدي فحسب، بل تمتد إلى أفراد أسرتيهما وممثّلين عن المجتمع المحلي.
- **هيئات الضحايا والمعتدين** وهي تجمع بين مجموعات من الضحايا والمعتدين دون أن يكون هناك صلة بينهم، ولا يربطهم ببعضهم البعض إلا نوع الجريمة المشترك، لا الجرائم المحددة بعينها التي شملت الآخرين من معتدين وضحايا.
- **برامج مساعدة الضحية** وهي التي تقدّم الخدمات لضحايا الجرائم وهم في طور التعافي من الجريمة، وتكون جزءاً من عملية العدالة الجنائية.

يركّز هذا الجزء على أربعة نماذج للعدالة الإصلاحية التي تُشرك المجتمع: الصلح/ الوساطة بين المعتدي والضحية، ومجالس المجتمع المحلي الإصلاحية، والاجتماعات العائلية، والجلسات المستديرة للحكم.

ومع أن هذه النماذج ليست الفرص الوحيدة لإشراك المجتمع في القرارات حول كيفية التعامل مع جرائم الأحداث، إلاّ أنها تُظهر تنوع إمكانيات مشاركة المجتمع في عمليات إصدار الأحكام العقابية.

الوساطة بين المعتدي والضحية

تتيح عملية الوساطة بين الضحية والمعتدي الفرصة للضحايا بمقابلة المعتدين في إطار آمن منظم وفتح نقاش حول الجريمة بواسطة أشخاص مدرّبين. فبمساعدة وسيط مدرّب، يتمكن الضحايا من إخبار المعتدين بأثر الجريمة المادي والمالي والعاطفي، والحصول على إجابات عن أسئلتهم حول الجريمة والمعتدين أنفسهم، والمشاركة بشكل مباشر في تطوير خطة تعويض ليسدّد المعتدون دينهم للضحايا. لكن لا يجب أن ينصب التركيز الأساسي للعملية على التوصل إلى تسوية، مع أن معظم الجلسات تنتهي باتفاق تعويض خطي موقّع.

الإجراءات والأهداف

يمكن أن يحيل القضاة أو مراقبو السلوك أو محامو الضحايا أو مدّعو / محامو الدفاع أو ضباط تطبيق القانون القضايا إلى برامج الوساطة بين الضحية والمعتدي. وفي بعض البرامج، يتم إحالة القضايا أساسا كإجراء تحويلي، وفي غيرها، يتم إحالة القضايا بعد قبول المحكمة الاعتراف الرسمي بالذنب، بحيث يكون برنامج الوساطة شرطاً لمراقبة السلوك أو أي قرار آخر (في حال تطوّع الضحية للمشاركة).

وخلال جلسات الوساطة، يصف الضحايا أثر الجريمة عليهم ويتاح لهم الفرصة بطرح أسئلة حول الحادثة والمساعدة في وضع خطة التعويض عن الخسائر. أما الأحداث، فيتاح لهم الفرصة لرواية جانبهم من الموضوع وتحمّل المسؤولية المباشرة من خلال الإتيان بشكل من أشكال التكفير عن الذنب.

3

وتشمل أهداف الوساطة بين الضحية والمعتدي ما يلي:

- دعم عملية تعافي الضحايا من خلال توفير إطار آمن ومضبوط يمكّنهم من لقاء المعتدي والتحدث معهم على أساس طوعي.
- تعريف المعتدين بأثر جرائمهم على الضحايا وتحميلهم المسؤولية المباشرة عن سلوكهم.
- إتاحة الفرصة أمام المعتدين والضحايا لوضع خطة مقبولة للطرفين تعالج الضرر الذي تسببت به القضية.

اعتبارات خاصة بالتنفيذ

من الضروري للغاية عند تنفيذ برنامج للوساطة بين الضحية والمعتدي التنبه لحساسية احتياجات الضحايا. فأولاً، يجب أن يبذل الوسيط ما في وسعه لضمان عدم تعرّض الضحايا للأذى بأي طريقة. بالإضافة إلى ذلك، يجب التأكد من أن تكون مشاركة الضحايا طوعية، وكذلك الحالة بالنسبة لمشاركة الاحداث المعتدين، الذين لا يجب أبداً إجبارهم على مقابلة الضحايا، لكن في الوقت ذاته لا يجب أيضاً منحهم حرية الاختيار المطلقة. كما يجب – كلما أمكن – منح الضحايا حرية اختيار الإجراءات، كاختيار مكان اللقاء وزمانه، ومن سيحضره، ومن سيتحدث أولاً. من جهة أخرى، يجب فحص القضايا بحرص لمعرفة استعداد الضحايا والمعتدين للمشاركة، لذا يجب أن يجري الوسيط جلسات قبل الوساطة بنفسه مع الطرفين لإيضاح المسائل التي يجب حلّها. كما يجب أن يتابع الوسيط اتصالاته ويراقب تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

مجالس المجتمع المحلي الإصلاحية

الخلفية والمفهوم
مجلس المجتمع المحلي الإصلاحي نسخة حديثة من تقليد مجتمعي سائد أقدم بكثير للمعاقبة على الجرائم، معروف بعبارة عامة بـ«مجالس الأحياء» أو «مجالس المجتمع التحويلية» أو – عندما ينطبق الأمر على الأحداث – «هيئات الأحداث».

تتألف المجالس الإصلاحية عادة من مجموعة صغيرة من المواطنين – المستعدين للخضوع لتدريب مكثف – الذين يعقدون لقاءات علنية وجهاً لوجه مع الأحداث المعتدين التي أمرتهم المحكمة بالمشاركة في هذه العملية. وتتوصل المجالس إلى اتفاقات عقوبات مع المعتدين، وتراقب التزامهم بها، وترفع تقارير حول الالتزام بالتنفيذ إلى المحكمة.

3

الإجراءات والأهداف
خلال اجتماعات المجالس الإصلاحية، يناقش أعضاء المجلس مع المعتدين طبيعة الجريمة وعواقبها السلبية، من ثم يضعون عقوبات مقترحة يناقشونها مع المعتدين إلى حين التوصل إلى اتفاق حول المهام المحددة التي سينفذها المعتدون في الفترة الزمنية المحددة من أجل التكفير عن جريمتهم. ويكون على المعتدين توثيق التقدّم الذي يحرزونه في تلبية شروط الاتفاق. وبعد الفترة الزمنية المحددة، يرفع المجلس تقريره إلى المحكمة بخصوص التزام المعتدين بالعقوبات المتفق عليها. وعند هذه المرحلة، تنتهي علاقة المجلس بالمعتدين.

وتشتمل أهداف المجالس الإصلاحية على ما يلي:
- تعزيز ملكية المواطنين لنظامَي العدالة الجنائية وعدالة الأحداث من خلال إشراكهم بشكل مباشر في عملية تحقيق العدالة.
- منح الضحايا وأفراد المجتمع الفرصة لمواجهة المعتدين حول سلوكهم بطريقة بنّاءة.
- منح المعتدين الفرصة لتحمّل المسؤولية الشخصية والمباشرة للأذى الذي ألحقوه بالضحايا والمجتمع.
- إيجاد تبعات مجتمعية هادفة للأنشطة الإجرامية، وبالتالي التقليل من الاعتماد المكلف على نظام العدالة الجنائية الرسمي.

اعتبارات خاصة بالتنفيذ

تعتبر العوامل التالية مهمة في تنفيذ برامج المجالس الإصلاحية:

- الترويج للبرنامج بشكل فعال في نظام العدالة (القضاة، المدّعون، محامو الدفاع).
- وجود عمّال ملتزمون ومدربون تدريبا جيدا.
- العمل مع «منظمات خدمة الضحايا» وضمان تمثيلهم في العملية ومنحهم الفرصة المناسبة للمشاركة.
- معالجة القضايا بسرعة وبطريقة يسهل على أفراد المجتمع فهمها.
- دعم البرنامج بموارد ملائمة كالمكان والوقت والعمّال.
- الكدّ من أجل الحصول على نتائج ناجحة للمعتدين والضحايا والمشاركين من المجتمع في المراحل الأولية للمجلس.
- الحصول على دعم القضاة في الحد من الفترة الزمنية التي يقضيها المعتدون في البرنامج وفي مراقبة السلوك.

3

الاجتماعات العائلية

الخلفية والمفهوم

تستند الاجتماعات العائلية إلى تقاليد عمرها مئات السنين في حل النزاعات والعقوبات لدى شعوب الماوري في نيوزيلندا. وفي شكلها الحديث، جرى تبنّي النموذج في التشريعات الوطنية في نيوزيلندا عام 1989، مما يجعله الأكثر مؤسساتية من بين النماذج الأربعة. وفي جنوب أستراليا، كثيرا ما تُستخدم الاجتماعات العائلية كشكل آخر من أساليب التحويل الذي تستخدمه الشرطة، ويُعرف بنموذج إقليم واجا (طوّره مركز شرطة إقليم واجا، ويستخدم هذا النهج ضباط الشرطة أو مسؤولين من المدارس لعقد اجتماعات عائلية وتيسيرها).

وقد تم حل العديد من النزاعات من خلال الاجتماعات العائلية، بما فيها المتعلقة بالسرقة والحرق العمد والاعتداءات البسيطة والجرائم المتعلقة بالمخدرات وتخريب الممتلكات، وفي بعض الولايات (في أستراليا) قضايا إساءة معاملة الأطفال. وفي نيوزيلندا، تُستخدم الاجتماعات العائلية في جميع جرائم الأحداث، إلاّ أشدّ جرائم الجنوح عنفاً وخطورة.

وتُشرك الاجتماعات العائلية أفراد المجتمع الأكثر تأثراً بالجريمة (الضحية والمعتدي وأسرتيهما وأصدقائهما والداعمين الرئيسيين لهما) في التوصل لقرار حول الجريمة. ويتم الجمع بين الأطراف المتأثرة وميسّر مدرَّب في هذا المجال لمناقشة أثر الجريمة عليهم وعلى الآخرين، وكيفية إصلاح الضرر.

وتهدف الاجتماعات العائلية إلى توفير آلية للتعامل بفعالية وعدل مع المعتدين وضحايا الجرائم وأي أشخاص آخرين تأثروا بسلوك الحدث الإجرامي. وفيما يلي أهداف الاجتماعات العائلية:

- تحويل الأحداث المعتدين عن نظام المحاكم.
- توعية المعتدين بعواقب سلوكهم وحثهم على تقبل المسؤوليات المترتبة عن ذلك.
- منح الضحايا الفرصة للمشاركة بفعالية في عملية التكفير عن الخطأ.
- الترتيب للتعويض – عندما يكون ذلك مناسباً – عن الأضرار المادية.
- إشراك أسرة الحدث المعتدي وأصدقائه المقرّبين في عملية التعامل مع عواقب فعلته.
- السماح لجميع المشاركين بالتعامل مع المسائل المختلفة، ليس فقط على مستوى النقاش المنطقي، بل على المستوى العاطفي أيضاً، والتأسيس لإعادة الثقة بشكل تدريجي بين المعتدين وأسرهم والأشخاص المتأثرين بشكل مباشر بالجريمة.

الإجراءات والأهداف

يتصل ميسّر الاجتماع بالضحايا والمعتدين لشرح العملية لهم ودعوتهم لحضور الاجتماع، ويطلب منهم تحديد أهم الأشخاص في نظام الدعم الخاص بكل منهم، والذين سيتم دعوتهم للمشاركة أيضاً. وفي العادة يبدأ الاجتماع بوصف المعتدين للحادثة، ومن ثم يصف المشاركون الآخرون أثرها على حياتهم. ومن خلال هذا الوصف يواجه المعتدون أثر سلوكهم على الضحايا والأشخاص المقرّبون منهم وأسر المعتدين وأصدقائهم، كما يحظى الضحايا بالفرصة للتعبير عن مشاعرهم وطرح الأسئلة حول الحادثة. وبعد نقاش معمّق لآثار الحادثة، يُطلب من الضحايا تحديد النتائج المرجوة من الاجتماع، وبهذه الطريقة، يمكن للضحايا المساعدة في صياغة الواجبات التي ستُفرض على المعتدين. ويساهم جميع المشاركين في عملية حل المشاكل لتحديد أفضل طريقة يُصلح فيها المعتدون الضرر الذي تسببوا به. وتنتهي الجلسة بأن يوقّع المشاركون على اتفاق يحدد التوقعات والالتزامات.

اعتبارات خاصة بالتنفيذ

لقد تم تنفيذ عملية الاجتماعات العائلية في المدارس ودوائر الشرطة ومكاتب مراقبة السلوك وبرامج الرعاية داخل المؤسسات، وبرامج المجتمع للوساطة وجماعات الأحياء. وفي أغلب الأحيان، يُستخدم التحويل للأحداث المعتدين، لكن يمكن استخدامه أيضاً لمعالجة المسائل العالقة أو التوصّل إلى الشروط المحددة للتعويض.

وتُعتبر مشاركة جميع الأطراف في هذه الاجتماعات طوعية. وبالإضافة إلى الضحايا والمعتدين وأفراد أسرهما، يمكن أن يحضر الاجتماعات المعلمون والأقارب والنظراء والأصدقاء الراشدون والأشخاص المرجعيون من المجتمع المحلي.

الجلسات المستديرة للحكم

3

الخلفية والمفهوم

الجلسات المستديرة للحكم استراتيجية مصممة ليس لمعالجة السلوك الإجرامي للمعتدين فحسب، بل للنظر في احتياجات الضحايا والأسر والمجتمعات. وداخل «الجلسة المستديرة»، يتحدث الضحايا والمعتدون وأسرهم وأصدقاؤهم والأخصائيون الاجتماعيون والسكان المهتمون للبحث المشترك عن تفاهم حول الحادثة، ويحددون الخطوات اللازمة معا للمساعدة في عملية تعافي جميع الأطراف المعنية والحد من الجرائم في المستقبل. وأهمية الجلسة المستديرة أكثر من مجرد رمزية، حيث يشارك جميع أعضاء الجلسة المستديرة وضباط الشرطة والمحامون والقضاة والضحايا والمعتدون وأفراد المجتمع في المداولات للتوصل إلى إجماع حول خطة للحكم تستجيب لمخاوف جميع الأطراف المعنية.

الإجراءات والأهداف

في العادة، تنطوي الجلسات المستديرة للحكم على إجراءات متعددة الخطوات:

1. مشاركة الحدث المعتدي في إجراءات الجلسة المستديرة،
2. جلسة مستديرة لتعافي الضحايا،
3. جلسة مستديرة لتعافي المعتدي،
4. جلسة مستديرة للحكم يتم فيها التوصل إلى إجماع حول عناصر خطة الحكم،
5. جلسات مستديرة لمتابعة ومراقبة التقدّم الذي يحرزه المعتدون.

وبالإضافة إلى الالتزامات التي يقدّمها المعتدون، يمكن أن تحتوي خطط الحكم على التزامات من قبل نظام العدالة والمجتمع المحلي وأفراد الأسرة. وتتفاوت التفاصيل لعملية الجلسات المستديرة للحكم من مجتمع لآخر، وهي مصممة محلياً لتلبية احتياجات المجتمع المحلي وثقافته.

وفيما يلي أهداف الجلسات المستديرة للحكم:
- تعزيز عملية تعافي جميع الأطراف المتأثرة.
- منح الأحداث المعتدين الفرصة للتكفير عن ذنبهم.
- تمكين الضحايا وأفراد المجتمع والأسر والمعتدين من خلال منحهم الفرصة للتعبير عن آرائهم وتحمّل مسؤولية مشتركة في التوصّل إلى حلول بنّاءة.
- معالجة الأسباب المؤدية إلى السلوك الإجرامي.
- خلق حس اجتماعي لما لذلك من أثر في حل النزاعات.
- تعزيز قيم المجتمع وتشاركها.

3

اعتبارات خاصة بالتنفيذ

يعتمد نجاح عملية الجلسة المستديرة للحكم بشكل كبير على الشراكة بين نظام العدالة الجنائية الرسمي للأحداث والمجتمع. ويحتاج المشاركون إلى تدريب وبناء قدرات في عملية الجلسة المستديرة للحكم وحفظ السلام والتوصّل إلى إجماع. ومن المهم جداً أن تتيح عملية التخطيط المجتمعية الوقت الكافي لتطوير علاقات قوية بين العاملين في مجال العدالة وأفراد المجتمع. كما يجب أن تكون إجراءات التنفيذ مرنة للغاية، لأن الجلسة المستديرة للحكم ستتطور مع الوقت بالاستناد إلى تطور معارف المجتمع وتجاربه. ومع تنامي هذه التجارب، يمكن للمجتمع المحلي تكييف الجلسة المستديرة للحكم لتنسجم مع الموارد والثقافة المحلية.

وفي العديد من المجتمعات التي نفّذت مفهوم الجلسة المستديرة للحكم، تحقق التوجيه والقيادة من لجنة عدالة المجتمع التي تقرر في أي قضايا تنظر، وتشكّل جماعات الدعم للضحايا والمعتدين، وتساعد في عقد الجلسات المستديرة للحكم. وفي معظم المجتمعات، يقوم أحد أفراد المجتمع المدربين بتيسير الجلسات المستديرة للحكم، ويسمى أيضاً بالمراقب.

ومع أن الجلسات المستديرة للحكم استُخدمت للتعامل مع الجرائم الخطيرة والعنيفة، إلاّ أنها ليست مناسبة للتعامل مع جميع الجرائم. وهناك عوامل تحدد ملاءمة عملية الجلسات المستديرة للحكم لتناول قضية ما، منها شخصية المعتدين وصدق نواياهم وعلاقتهم بالمجتمع، ومساهمة الضحايا، وتفاني جماعات الدعم الخاصة بالمعتدي والضحية. كما أنها تتطلب الكثير من العناء والوقت، لذا لا يجب استخدامها بشكل كثيراً مع الجرائم البسيطة ومن يرتكبون الجرائم لأول مرة.

الوحدة الرابعة

التــوقــيف

دليل الميسر

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من:

- معرفة الأنظمة التي تحكم تدخلات الشرطة وشروط التوقيف القانوني.
- معرفة إجراءات فحص البيانات والإطلاع على الأساليب العملية في تطبيق هذه الإجراءات على المستوى الوطني.
- فهم كيف يمكن للشرطة أن تحوّل الأحداث عن الإجراءات القضائية.

المدة [3 ساعات و10 دقائق]

المحتوى

4. 1 توقيف الأحداث ومعاملة الأحداث الموقوفين.
4. 2 عملية فحص البيانات.
4. 3 التحويل من قبل الشرطة.

4

مخطط الوحدة

الجلسات	الأسلوب	المـــوارد	المدة
1.4 توقيف الأحداث ومعاملة الأحداث الموقوفين	مجموعة نقاش	المرفق التدريبي 1 (ملخص لعملية تدخل الشرطة) الشريحتان 1 - 2 (شروط التوقيف القانوني) المرفق التدريبي 2 (توقيف الأحداث ومعاملة الأحداث الموقوفين) تمرين 1 (حالة D.H)	45 دقيقة
	دراسة حالة		
2.4 عملية فحص البيانات .	عرض	الشرائح 3-5 المرفق التدريبي 3 (عملية فحص البيانات: مثال من مالاوي) المرفق التدريبي 4 (نموذج عملية فحص البيانات من مالاوي) المرفق التدريبي 5 (عملية فحص البيانات)	ساعة و15 دقائق
	مجموعات نقاش		
3.4 التحويل عن الإجراءات القضائية من قبل الشرطة[19]	عصف ذهني	المرفق التدريبي 6 (الخيارات التحويلية الممكنة للشرطة)	ساعة و10 دقائق
	عرض	الشرائح 7 - 10	
	لعب أدوار	المرفق التدريبي 7 (التحويل من قبل الشرطة) التمرين 2 (التحويل من قبل الشرطة – قضية توقيف رائد وسالم)	

4

[19] للحصول على المزيد من الموارد التدريبية حول ظروف الاحتفاظ – التي تكتسب أهمية خاصة لتدريب ضباط الشرطة – الرجاء الرجوع إلى الوحدة التدريبية 7، الجلسة 1.7

الجلسة 4. 1 توقيف الأحداث ومعاملة الأحداث الموقوفين

هدف الجلسة

أن يفهم المشاركون عملية تدخل الشرطة وشروط التوقيف القانوني.

الإعداد

- دوّن الأهداف على لوح قلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.
- دوّن كل مرحلة من ملخص المرفق التدريبي 1 (ملخص لعملية تدخل الشرطة) على بطاقات مختلفة.

المواد التدريبية

المرفق التدريبي 1 (ملخص لعملية تدخل الشرطة)
المرفق التدريبي 2 (توقيف الأحداث ومعاملة الأحداث الموقوفين)
الشريحتان 1 و2،
تمرين 1 (حالة D.H)

الأدوات المستخدمة

كمبيوتر محمول فيه برنامج PowerPoint، جهاز عرض، لوح تعليق، بطاقات، دبابيس للتعليق، أقلام تخطيط

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• إعرض أهداف الوحدة	5
• إعرض هدف الجلسة	5
• اشرح ملخّص تدخل الشرطة باستخدام لوح التعليق **الخطوات :** 1. إعرض كل مرحلة من المرفق التدريبي 1 على بطاقات منفصلة واشرح العملية وأنت تعلّق البطاقات . 2. أطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 1 (ملخص لعملية تدخل الشرطة) في دليل المواد الخاصة بالمشارك.	
• اعرض الشريحتين 1 و2 حول شروط التوقيف القانوني[20].	5

[20] من المفيد عند تدريب ضباط الشرطة الرجوع إلى نقاط عرض المجموعات في الوحدة التدريبية 7، الجلسة 7. 1: (وضع قائمة تحقق حول شروط الرعاية أثناء الاحتجاز)، والمرفق التدريبي في الوحدة 7: (الاحتفاظ لدى الشرطة)

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

- يناقش المشاركون في مجموعات دراسة حالة توقيف D.H. ويحللون نقاط الانحراف عن قانون التوقيف والالتزام به.

الخطوات :

1. وزّع المشاركين إلى أربع مجموعات، وأشر لهم بالرجوع إلى تمرين 1 في دليل المواد الخاصة بالمشارك، وامنحهم خمس دقائق لقراءة دراسة الحالة كل على حدة ومن ثم الإجابة عن السؤالين التاليين: هل تتفقون مع حكم المحكمة؟ لماذا؟ — 15
2. شجّع المشاركين على ذكر الجوانب الإيجابية والسلبية للطريقة التي تم التعامل بها مع القضية.
3. إطلب من إحدى المجموعات عرض ملاحظاتها على المجموعة الكلّية، وادع الآخرين للتعليق عليها. — 15

- أطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 2 (توقيف الأحداث ومعاملة الأحداث الموقوفين) في دليل المواد الخاصة بالمشارك.

4

الجلسة 4. 2 عملية فحص البيانات :

هدف الجلسة التعرّف على عملية فحص البيانات ومناقشة كيفية تحسينها في الدولة التي يعمل فيها كل مشارك.

الإعداد أكتب الأهداف على اللوح القلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.

المواد التدريبية
- المرفق التدريبي 3 (عملية فحص البيانات: مثال من مالاوي)،
- المرفق التدريبي 4 (نموذج عملية فحص البيانات من مالاوي)،
- المرفق التدريبي 5 (عملية فحص البيانات)
- الشرائح 3 - 5

الأدوات المستخدمة كمبيوتر محمول فيه برنامج PowerPoint، جهاز عرض، 4 أوراق لوح قلاّب، أقلام تخطيط.

4

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• إعرض هدف الجلسة	5
• قدّم عرضاً باستخدام الشرائح 3-5، واطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 3 (جدول حول عملية فحص البيانات في مالاوي) في دليل المواد الخاصة بالمشارك.	10
• مجموعات نقاش حول عملية فحص البيانات. **الخطوات:** 1. اطلب من المشاركين الرجوع إلى مربع «تقييم وضع الطفل» في المرفق التدريبي 3 (عملية فحص البيانات: مثال من مالاوي)، ووزّع عليهم نموذج الاستبيان من المرفق التدريبي 4، واشرح أنه يُستخدم من قبل خدمات الاستشارة القانونية المساعَدة في مالاوي لفحص بيانات الأطفال في نزاع مع القانون، وأنه يحتوي على أسئلة حول خلفية الطفل، المعاملة التي تلقاها من الشرطة، وظروفه الأسرية، بالإضافة إلى مساحة لأي توصيات يود الفاحص إضافتها.	30

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
2. اطلب من المشاركين الإجابة عن الأسئلة التالية في نفس مجموعات العمل: أ) ما التعديلات التي ستجرونها على الاستبيان ليناسب الوضع في بلادكم؟ ب) اذكروا بعض التحديات أمام تنفيذ عمليات فحص فعالة وما الخطوات التي يمكنكم اتخاذها للتأثير بشكل إيجابي على تبنّي هذه العمليات؟ 3. وزّع ورقة لوح قلاّب على كل مجموعة واطلب منها عرض التحديات والخطوات فقط. 4. اطلب من إحدى المجموعات فقط عرض نتائج عملها على المشاركين، واطلب من المجموعات الباقية إضافة أي نقاط لم تُذكر بعد.	30
• اطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 5 (عملية فحص البيانات) في دليل المواد الخاصة بالمشارك.	

الجلسة 4. 3 التحويل من قبل الشرطة

هدف الجلسة فهم كيف تحوّل الشرطة الأحداث عن الإجراءات القضائية، وتحديد طرف تحويل الأحداث باستخدام خيارات التحويل.

الإعداد دوّن الأهداف على لوح قلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرافق التدريبية.

المواد التدريبية

- المرفق التدريبي 6 (خيارات تحويلية ممكنة للشرطة)،
- المرفق التدريبي 7 (التحويل من قبل الشرطة)،
- التمرين 2 (التحويل من قبل الشرطة – قضية توقيف رائد وسالم)،
- الشرائح 7 - 10

الأدوات المستخدمة كمبيوتر محمول فيه برنامج PowerPoint، جهاز عرض، 4 أوراق لوح قلاّب، أقلام تخطيط .

4

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض هدف الجلسة.	5
• عصف ذهني في المجموعة الكلّية لخيارات التحويل التي يمكن للشرطة استخدامها. **الخطوات** : 1. أطلب من المشاركين وهم جالسين إلى طاولاتهم مناقشة السؤال التالي: ما هي خيارات التحويل الممكنة التي تستخدمها الشرطة؟ 2. دوّن الإجابات بسرعة على اللوح القلاّب. 3. أطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 6 (خيارات تحويلية ممكنة للشرطة) في دليل المواد الخاصة بالمشارك.	10
• اعرض الشرائح 7 - 10 حول التحويل من قبل الشرطة.	10

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

- ناقش مع المشاركين قضية توقيف رائد وسالم للنظر في خيارات التحويل المتاحة أمام الشرطة. 20

الخطوات :

1. وزّع المشاركين إلى أربع مجموعات، وأعطَ اثنتين منهما دراسة الحالة الأولى (رائد) والاثنتين الأخريين دراسة الحالة الثانية (سالم)، واطلب من المشاركين قراءة الحالتين والإجابة عمّ يلي:
   قدّموا خطة للاستجابة مع الوضع، ذاكرين:
   أ) الخطوات التي ستتخذونها لتلبية احتياجات الضحية؟
   ب) الخطوات التي ستتخذونها لتلبية احتياجات الحدث المتهم؟

2. وزّع ورقة لوح قلاّب على كل مجموعة واطلب من كل واحدة تسمية أحد أعضائها ليعرض نتائج العمل. اطلب من إحدى المجموعتين التي عملت على حالة الدراسة الأولى لتعرض نتائج عملها، واطلب من المجموعة الأخرى إضافة أي نقاط لم تُذكر، ثم كرّر العملية نفسها مع دراسة الحالة الثانية. 25

- وزّع على المشاركين المرفق التدريبي 7 (التحويل من قبل الشرطة)

شرائح عرض PowerPoint 10 - 1
الشرائح موجودة على القرص المدمج

رقم الشريحة	محاور النقاش
	اسألِ المشاركين إن كانوا يعرفون شروط التوقيف القانوني (مثلاً، الحق بالتزام الصمت). إجمع أكبر قدر ممكن من الإجابات، ثم تعرض الشريحة 1.
1	
	اعرض النقطة 1، وشدّد على أن الشرطة هي المسؤولة عن التحقق من سن الطفل لحظة التوقيف، وتذكّر أن المادة (7/1) في اتفاقية حقوق الطفل تنص على: «يسجل الطفل بعد ولادته فورا»، واشرح أنه – ولأسباب عديدة – لم يتم تسجيل الكثير من الأحداث عند الولادة أو أن وثائق تسجيلهم أتلفت، الأمر الذي يشكل تحدّيا لرجال الشرطة الذين يتعيّن عليهم التأكد من هوية الطفل أو سنّه. اسأل المشاركين إن كانوا يعرفون الاستراتيجيات التي يمكن للشرطة استخدامها لتحديد سن الطفل وهويته. فيما يلي إحدى الحلول الممكنة: معرفة أين يسكن الطفل وإيجاد أشخاص يعرفونه أو يعرفون أسرته. ويُعتبر الأهل وأفراد الأسرة والأقارب مصادر رئيسية للمعلومات في التعرّف على الطفل وتحديد سنّه. لكن، إن ظل رجال الشرطة غير متأكدين من سن الطفل بعد الحصول على المعلومات من المصدر، يمكنهم البحث عن أدلة أخرى بخصوص سنه، حيث يمكنهم على سبيل المثال : * إيجاد القابلة القانونية أو الطبيب أو العيادة أو الحضانة للتأكد من المعلومات الأساسية حول الطفل (وقت وتاريخ ميلاده، اسم العائلة، اسمه، عنوان السكن). * الاتصال مع شخصيات المجتمع المحلي وغيرهم ممّن لهم علاقة بتسجيل الطفل (المنظمات غير الحكومية، المفوضيات، الأحوال المدنية). بعد ذلك اعرض النقاط المتبقية.
2	

4

رقم الشريحة	محاور النقاش

3

يجب أن يتم فحص/ تقييم وضع الطفل في حضور أهله/ الأوصياء عليه، وفي حال لم يكونوا موجودين، يحاول عملاء/ متطوعون تعقبهم.

إن ادّعى الطفل البراءة، يجب تزويده بتمثيل قضائي ورفع القضية إلى المحكمة.

يجب استنفاد جميع المحاولات لضمان عدم إعادة الأحداث في المرحلة السابقة للمحاكمة إلى حجزهم رهن الحكم في القضية بعد أول مثول لهم في المحكمة. في حال تحويل الطفل عن الإجراءات القضائية، يناقش الفاحص خيارات التحويل مع الطفل ويحصل على موافقته على المشاركة فيها.

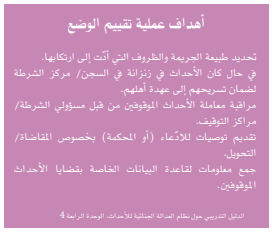

4

هذه النقاط مأخوذة من:
Training Manual for Juvenile Justice Workers, March 2001 in Malawi.

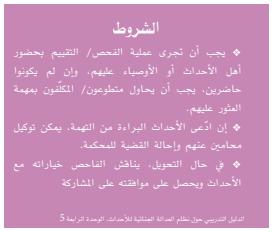

5

لتكون عملية فحص البيانات ناجعة، يجب أن تحدد الأحداث الذين لا داعي لاحتجازهم في مراكز مغلقة لأنهم لا يشكلون خطراً على السلامة العامة، كما عليها أن تحدد الأحداث الذين لا يجب أن يخضعوا مطلقاً لنظام العدالة الإصلاحية للأحداث لأنهم تعرّضوا للإساءة أو الإهمال أو يعانون من أمراض عقلية.

6

رقم الشريحة	محاور النقاش

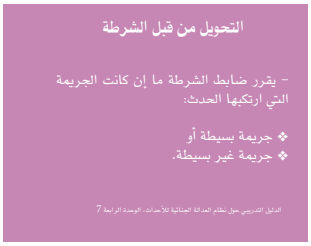

7

إن ارتكب حدث جرماً بسيطاً وأوقفه ضابط شرطة، أو اعترف بالمسؤولية عن الجرم بعد استجوابه من قبل الشرطة، يقرر ضابط الشرطة فوراً إن كان عليه توجيه تحذير للحدث أو إرساله إلى محكمة للشباب أو اللجوء إلى اختيارات تحويلية.

8

4

يجب أن يعتمد قرار كيفية التعامل مع السلوك الإجرامي على: خطورة الجرم، ما إن كان للحدث سوابق، ما إن كان الحدث قد اعترف بارتكاب الجريمة أو أنكرها.

في حال أنكر الحدث ارتكاب الجريمة أو لم يكترث للتحذير الذي وجهته له الشرطة (في حالة الجرائم البسيطة)، يُعرض الحدث فوراً على المحكمة.

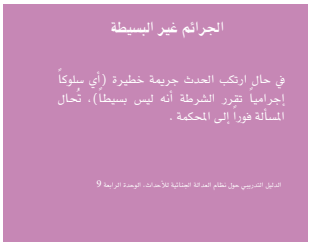

9

10

مطالعات إضافية

- Training Manual of Child Rights. Protection and Juvenile Justice, UNICEF East Timor

- International Human Rights Standards for Law Enforcement: A Pocketbook on Human Rights for the Police http://www.ohchr.org/english/about/publications/training.htm

- Police Training on Child Rights and Child Protection: Lessons learned and Manual, Consortium of Street Children at http://www.streetchildren.org.uk/resources/details/?type=theme&theme=111

قائمة تحقّق للميسّر

الرسائل الأساسية/ أسئلة تأملية
تذكّر أن تشرك الشرطة، فهم أول نقطة اتصال بين الأحداث ونظام العدالة، وبالتالي فهُم الجهات المعنية الأساسية في تحويل الأحداث عن نظام العدالة في أبكر مرحلة ممكنة.
يجب أن تكون فعالا في التواصل مع ضباط الشرطة، وأن تتأكد من أنهم مطّلعون على اختيارات التحويل .

4

ترتيبات الجلوس التشاركي

يمكن تعزيز المشاركة الفاعلة من خلال الانتباه إلى تفاصيل معيّنة كاستخدام ترتيبات الجلوس التي تشجّع تبادل الخبراتٍ بين المشاركين. ويجب محاولة العثور على غرف تسمح للمشاركين بالجلوس معاً في مجموعات حول طاولات بدلاً في صفوف. ويُعتبر العدد المثالي لأفراد المجموعة ستة. ويحاول التدريب استخدام مجموعات متنوعة لتشجيع المشاركين على التعرّف على بعضهم البعض. وفي حال بقي المشاركون جالسين في أماكنهم، يمكنهم استخدام منشطات مصممة لتشجيع المشاركين على الانتقال إلى طاولات أخرى مع مشاركين آخرين كل يوم (الرجوع إلى ألعاب وتمارين اليونيسف للمزيد من المعلومات).

نصائح خاصة بالتوقيت

يُعتبر تحديد الوقت من أصعب الأمور التي يمكن السيطرة عليها في ورشة العمل، ويمكن أن يؤدي إلى ضغط مشاركة المجموعة. ونحن في زمن تتراكم فيه المعلومات، وهناك رغبة في تغطية أكبر كمية ممكنة من المعلومات واستعجال العروض دون إتاحة الفرصة أمام المشاركين لاستيعاب المعلومات وممارسة ما تعلّموه. لذا عليك أن تتذكر أن الهدف من ورشة العمل هو منح المشاركين الوقت لمناقشة الأفكار وتبادل الخبرات. ومن القواعد المفيدة عدم إطالة العرض أكثر من 20 دقيقة دون إشراك الجمهور في النقاش. وفي ذلك، من المفيد أن تحضّر أسئلة للمشاركين لإشراكهم في العرض أثناء تقديمه. وفي العادة، تقلّ إنتاجية المجموعة بعد 20 دقيقة، لذا يجب أن تحاول تقييد ملاحظات المجموعات بعروض سريعة.

4

الوحدة الرابعة

التــوقــيف

دليل المواد الخاصة بالمشارك

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من :

- معرفة الأنظمة التي تحكم تدخلات الشرطة وشروط التوقيف القانوني.
- التعرّف على عملية فحص البيانات والنظر في أساليب عملية لتطبيق هذه العملية على المستوى الوطني.
- فهم كيف يمكن للشرطة أن تحوّل الأحداث عن الإجراءات القضائية.

المدة [3 ساعات و10 دقائق].

المحتوى

4. 1 توقيف الأحداث ومعاملة الأحداث الموقوفين.
4. 2 عملية فحص البيانات.
4. 3 التحويل من قبل الشرطة.

4

ملخص لعملية تدخل الشرطة

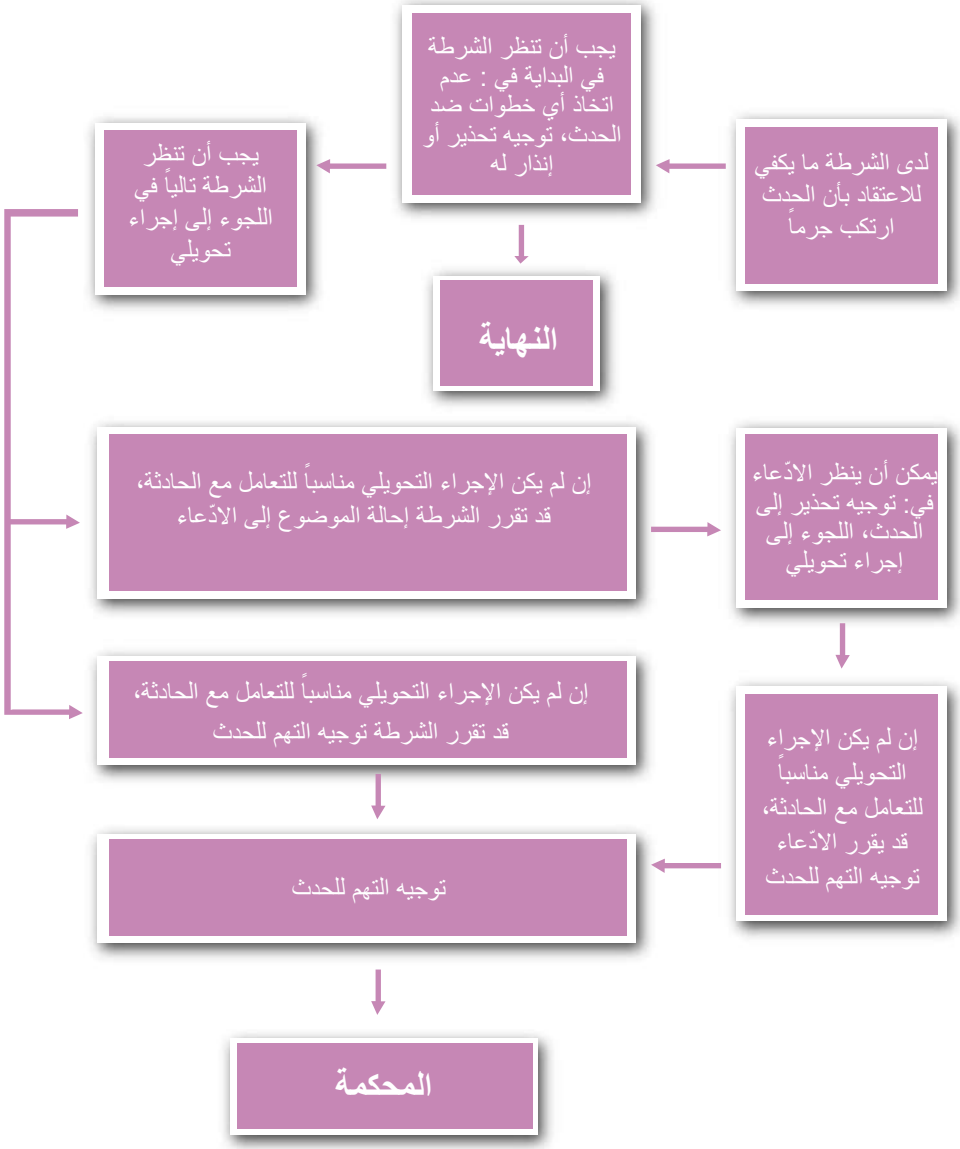

4

توقيف الأحداث ومعاملة الأحداث الموقوفين

عادة ما تحصل أول مواجهة للأطفال مع نظام عدالة الأحداث عند توقيفهم من قبل ضباط تطبيق القانون. وسيكون للاتصال الأول مع الشرطة أثر شخصي دائم. وتعكس معاملة الأحداث باحترام وعدل أهمية احترام حقوق الآخرين، الأمر الذي يضع الأساس لعملية إعادة التأهيل التي قد تتبع. وأي معاملة قد تؤدي إلى استياء وإحساس بالظلم سيصعّب مسألة إعادة التأهيل.

وللشرطة دور رئيسي في عملية التحويل قبل المحاكمة: فهم أول نقطة اتصال بين الحدث ونظام العدالة، وبالتالي فهي الجهات المعنية الرئيسية في تحويل الأحداث عن النظام في أبكر مرحلة ممكنة.

ويُلجأ إلى التوقيف لضمان حضور الأحداث إلى المحكمة، ومع أنه هناك بدائل للتوقيف، إلاّ أنه يبدو أنها لا تُستخدم بشكل متكرر مقارنة بالتوقيف.

تحديد السن

4

ظهرت مشكلة تحديد السن كعامل رئيسي في التأخيرات التي تحدث في معالجة قضايا الأحداث، وفي كونها تخلق فرصة لوقوع إساءات. ويتحمّل ضباط الشرطة المسؤولية الأولية عن تحديد سن الأحداث عند التوقيف في حال لم يكونوا متأكدين من سن الطفل لحظة التوقيف.

وليس مستغرباً أن لا يعرف الأحداث أعمارهم وتواريخ ميلادهم. وفي بعض الحالات، حتى أهل هؤلاء الأحداث لا يقدرون على تقديم التفاصيل في هذه الشأن. كما أن الأوراق الثبوتية المتعلقة بالسن ليست متاحة دائماً، وذلك لعدد من الأسباب، منها أن العديد من المواليد لا يتم تسجيلهم.

وكان يُعتقد لفترة من الوقت أن أفضل الطرق لحل مشكلة وجود إثبات السن (أو عدم وجوده) سيكون بافتراض أن سن الأطفال هو ما زعموه إلى حين إثبات العكس. لكن بالنظر إلى أن بعض الراشدين يسيئون استخدام هذا الأمر ويدّعون أنهم أطفال، فقد لا يكون هذا الأسلوب مثالياً. وقد كشفت عمليات مراقبة السجون وجود أشخاص كبار محتجَزين مع الأحداث، مدّعين أنهم في تلك السن، بالإضافة إلى عكس ذلك: أطفال صغار جداً أعمارهم على مذكرات الاحتجاز تذكر أنهم أكبر من سن المسؤولية الجنائية.

ومن الأساليب الأكثر دقة هي أخذ صورة بالأشعة السينية لمعصم الطفل لتحديد العمر، لكن هذا الأسلوب مكلف. ويرى محامون أن أفضل طريقة هي إخضاع الطفل لفحص من قبل الطبيب الشرعي لتحديد سن الطفل، ما لم يتمكن ضابط المراقبة أو الأخصائي الاجتماعي من تحديد السن بما تراه المحكمة مناسباً.

شروط التوقيف القانوني

يحق لكل شخص، بمن في ذلك الأحداث الموقوفون بدعوى ارتكابهم الجرائم:

- التزام الصمت
- معرفة التهم الموجهة ضدهم فوراً وحقهم بالتزام الصمت ومعرفة ما يترتب عن عدم التزام الصمت
- عدم إجبارهم على الاعتراف بأي شيء قد يُستخدم دليلاً ضدهم
- مثولهم أمام المحكمة في أقرب وقت معقول
- حقهم في المساعدة القضائية وتمثيلهم من طرف محام

التوقيف وضع مخيف لأي شخص، خاصة الأحداث، ويواجه فيه الأحداث العديد من المشاكل

4

القوة

بحسب المعايير الدولية، لا يجب استخدام إلاّ الحد الأدنى من القوة في التعامل مع الأحداث. وقد تخرق طريقة التوقيف معايير حقوق الإنسان من خلال أمور مثل استخدام القوة، واستخدام الأصفاد أو التقييد بلا داعٍ، أو معاملة الأحداث بطريقة مهينة.

الاستجواب من قبل الشرطة

للأطفال الذين تستجوبهم الشرطة نفس حق الراشدين بالامتناع عن الإجابة عن الأسئلة، مما يعني أن عليهم إخبار الشرطة بأسمائهم وعناوين سكنهم، لكنهم ليسوا مضطرين للإجابة عن هذه الأسئلة دون وجود محامٍ حاضر معهم. وعلى الشرطة – منذ أبكر وقت ممكن من لحظة التوقيف – شرح طبيعة المزاعم ضد الأحداث المقبوض عليهم وإطلاعهم بحقهم في الحصول على تمثيل قضائي.

اللغة
أول ما يحتاجه الأحداث هو معلومات حول التهم الموجهة إليهم وحقوقهم. وفي هذا الشأن، يتوجب على الشرطة إطلاع الأحداث بحقوقهم بطريقة يمكنهم فهمها.

النقل
من الممكن أن يعرّض نقل الأحداث إلى مركز الشرطة للخطر، فالكثير منهم يقضون ساعات في مؤخرة مركبة الشرطة في ظروف مخيفة بعد توقيفهم. ومع أن المعايير الدولية تقضي بالفصل بين الأحداث والراشدين في الاحتجاز، إلاّ أنه يتم تجاهلها في عملية النقل، لأن الفصل بين الأحداث والراشدين خلالها ليس منطقياً. ومن الخيارات الممكنة في هذا الشأن أن يجلس ضابط شرطة مع السجناء لمراقبتهم .

توكيل محام وغيره من أشكال المساعدة
تكفل المواثيق الدولية – وعلى الأخص اتفاقية حقوق الطفل – حق الأحداث في توكيل محام، مما يستوجب ضمان حق الأحداث في توكيل محامٍ وحمايته في جميع مراحل عمليّة عدالة الأحداث.

4

وعند توقيفهم أو احتجازهم، يجب أن يُطلع ضابط الشرطة الذي قام بالتوقيف أو الضابط المسؤول بالأحداث فوراً بحقهم في الحصول على تمثيل قضائي، وأن يمنحوهم الفرصة لممارسة هذا الحق. وكجزء من الجانب المتعلق بالمعلومات، يجب أن يطلع رجال الشرطة الأحداث بوجود أو إتاحة محامين يمثّلونهم إن لم يكن لديهم محامين وخدمات مشورة قانونية أولية مجانية وخدمات قانونية مجانية.

كما على ضباط الشرطة أن يُطلعوا الأحداث على حقهم بالتحدث مع أهلهم أو راشدين آخرين، ويحددوا أن هذا الحق منفصل عن حقهم بالحصولٍ على تمثيل قضائي. وحسب المعايير الدولية، يجب إخطار الأهل أو الأوصياء فوراً بعد القبض على الطفل، أو – إن لم يكن ذلك ممكناً – «خلال أقصر فترة ممكنة بعده» .

مثال: المساعدة الشبه قانونية أو القانونية في مركز الشرطة في مالاوي

الخلفية :
تُعتبر الخدمات الاستشارية الشبه قانونية تجربة مبتكرة تقدّم المساعدة القانونية المجانية في القضايا الجنائية في مالاوي. وتعمل خمس منظمات غير حكومية بشراكة مع مصلحة السجون والشرطة والمحاكم في مالاوي من أجل توفير التربية القانونية والمشورة والمساعدة القانونية في السجون ومراكز الشرطة والمحاكم. أي بعبارة أخرى، في الخطوط الأولى لنظام العدالة الجنائية. وقد بدأ برنامج العمل هذا منذ أيار/ مايو 2000، ويشتمل على 37 مساعَداً قانونياً مدرّبين يصلون إلى حوالي 84% من السجناء، وخمسة مراكز شرطة، وخمس محاكم.

الأنشطة :
يشكّل يوميا المساعدون القانونيون «عيادات مساعدة قانونية» في السجون باستخدام أساليب المسرح لتفعيل مشاركة السجناء (أحياناً يحضر الجلسات مئتا سجين). ويقدم المساعدون القانونيون العون للسجناء الذين يريدون تعبئة النماذج المعيارية للخروج من السجن بكفالة التي وافقت عليها الهيئة القضائية، أو يساعدونهم في تعبئة نماذج الاستئناف ومن ثم يرسلونها إلى المحكمة. أما في المحاكم، فيقدّم المساعدون القانونيون العون للشهود، والمتهمين المسرّحين بكفالة وأشخاص آخرين من العوام. كما أنهم يتابعون نماذج الخروج من السجن بالكفالة، ويزورون السجناء في الزنزانات.

أما في مراكز الشرطة، فيعمل العاملون في الخدمات الاستشارية الشبه قانونية وفق ميثاق سلوك وتحت سلطة ضباط الشرطة. وكجزء من اتفاقية مع الشرطة والمحكمة الوطنية لعدالة الأحداث، يقابل المساعدون القانونيون الأحداث المشتبه فيهم في مراكز الشرطة باستخدام نماذج فحص تم تطويرها بالتشاور مع الشرطة والهيئة القضائية، من ثم يوصي المساعد القانوني الذي يجري الفحص باستخدام خيارٍ تحويلي إن كان وضع الحدث يطابق تصنيفات معينة (أول مرة يرتكب فيها جرماً، جريمة بسيطة، اعترف بالذنب)، ويُحال الأمر إلى الادّعاء الذي يقرر تحويل المتهم أم لا.

وكثيراً ما يتأخر التحقيق لأن الأهل أو الأوصياء غير موجودين، لذلك يعاون المساعدون القانونيون الشرطة في إيجادهم وإحضارهم إلى مركز الشرطة. كما أنهم يحضرون مقابلات الشرطة مع الأحداث لضمان حماية حقوقهم.

4

يمكن أن يتحمّل مراقبو السلوك والعاملون الاجتماعيون – حيث وجودوا بالعدد الكاف – الدور الذي يقوم به المساعدون القانونيون في مالاوي.

وفي عام 2004، بعد تقييم مشترك أجرَي مع الشرطة في كل منطقة، وافقت دائرة الشرطة على وجود الخدمات الاستشارية الشبه قانونية في جميع مراكز الشرطة عند إجراء المقابلات مع الراشدين. وفي عام 2005، بدأ المساعدون القانونيون بتدريب ضباط الشرطة على الإجراءات والمهارات الخاصة بالمقابلات. كما جرى تنفيذ برنامج تجريبي للتشبيك مع مساعدين قانونيين في المجتمعات المحلية لإحالة القضايا، والعثور على الأهل والاتصال مع كفلاء محتملين لتأمين الكفالات. ومع الوقت، يُتوقع أن تشتمل الإحالات على برامج تحويل مثل الوساطة بين الضحية والمعتدي، بالإضافة إلى إعداد المجتمعات المحلّية لعودة معتدين سابقين.

النتائج – حققت الخدمات الاستشارية الشبه قانونية في السنوات الخمس الماضية ما يلي:

4

* تمكين أكثر من42,000 سجين من تمثيل أنفسهم في المحاكم من خلال عيادات المساعدة الشبه قانونية في السجون .
* تسهيل مهمة إطلاق سراح أكثر من ألفَي (2000) سجين .
* مساعدة القضاء والادّعاء العام ودائرة الخدمات القانونية المجانية على تقليص أعداد قضايا القتل العالقة من خلال الاعتراف المبكر في حالة التهم السليمة، مما وفّر على القضاء حوالي 360,000 دولار.
* مراقبة 100 محاكمة – في جرائم القتل في المحكمة العليا وفي منابر المحاكم التقليدية للمساعدة على وضع السياسات الجنائية.
* مساعدة 1,195 متهماً في المحكمة و395 شاهداً منذ بدء عملها في المحاكم عام 2003.

تشتمل هذه الأرقام على الأحداث في نزاع مع القانون. وبتكلفة لم تزد عن 450 دولاراً في الشهر للمساعد القانوني الواحد، قامت الخدمات الاستشارية الشبه قانونية بما يلي :

- إحياء التواصل والتعاون والتنسيق بين الشرطة والمحاكم والسجون في الدوائر القضائية الأربع.
- تشجيع القضاة وكتّاب الضبط والمدّعين من الشرطة على النظر في قوائم بقضايا أشخاص تم احتجازهم بشكل غير قانوني أو مناسب.

- نجاح هذه العملية جعل القضاة يعلقون على الفهم «المتطور» لدى السجناء لقانون وإجراءات العدالة الجنائية، وكذلك تحسّن فهمهم لحقوقهم.
- الحد بشكل كبير من أعداد الأشخاص المودعين في السجن بشكل غير شرعي (من 30% إلى 50%)
- وضع معايير مهنية داخل نظام العدالة الجنائية، بدأت جهات معنية أخرى بانتهاجها.
- تشجيع تحويل الأحداث عن نظام العدالة الجنائية في مرحلة مبكرة جداً (أي في مراكز الشرطة).

الشروط اللازم توفرها

تيسير التواصل المفتوح والمنتظم، والتعاون بين جميع الأطراف المعنية بالعمل مع الأحداث، خاصة الشرطة.

4

شروط التوقيف القانوني

القضية: D.H., 2004 PA Super 452، (محكمة بنسلفانيا العليا، الولايات المتحدة الأمريكية)، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2004.

كان D.H. في منزل صديق له – هو وآخرون – عندما اختفى سلاح والد صديقهم. استجوب ضابط الشرطة D.H. عدة مرات خلال ثلاثة أسابيع، ثم ذهب إلى منزله وأخبر أهله بأن هناك مذكرة بتوقيفه، كبّله، ونقله في مؤخرة سيارة الشرطة إلى مبنى المحاكم البلدية للنظر في المسألة. لم يذهب أهل D.H. معه، ولم يخبره ضابط الشرطة في أي وقت بحقوقه. وخلال رحلة السيارة إلى المحكمة، قال ضابط الشرطة ما يلي: «أخبرته أن همّي هو إعادة السلاح ... ويمكنه أن يساعد نفسه إن أعاد السلاح لي أو كان يعرف من أخذه، سنباشر العمل من تلك النقطة، وآمل أن يفيده ذلك في المستقبل، وسأدافع عنه وأجعل الجميع في نظام العدالة الجنائية يعرفون الأمر الجيد الذي قام به بإعادة السلاح.» عندها أخبر D.H. ضابط الشرطة أن شخاً آخر ساعد في السرقة وأنه حاول استعادة المسدس، لكنه أصبح مع طرف ثالث. وفي جلسة تقديم البيّنات، طلب محامي الدفاع إبطال القضية لكن طلبه رُفض، وتمت مقاضاة D.H. الذي استأنف الحكم.

وكان رأي المحكمة العليا أنه على الرغم من أن ضابط الشرطة لم يطرح أي أسئلة محددة على D.H إلاّ أن ما قاله ضابط الشرطة (مذكور أعلاه) كان بمثابة استجواب، وكان من الممكن أن يحصل على إجابات مجرّمة. كما رأت المحكمة أن الموقف كان بمثابة «استجواب خلال الاحتجاز»، مما يعني أن D.H. كان مخولاً بمعرفة حقوقه. وبالتالي، ردّت المحكمة الحكم وحوّلت القضية لجلسة استماع جديدة.

1) هل تتفقون مع قرار المحكمة؟
2) لماذا؟ الرجاء ذكر الجوانب الإيجابية والسلبية للطريقة التي تم بها التعامل مع القضية؟

عملية فحص البيانات: مثال من مالاوي

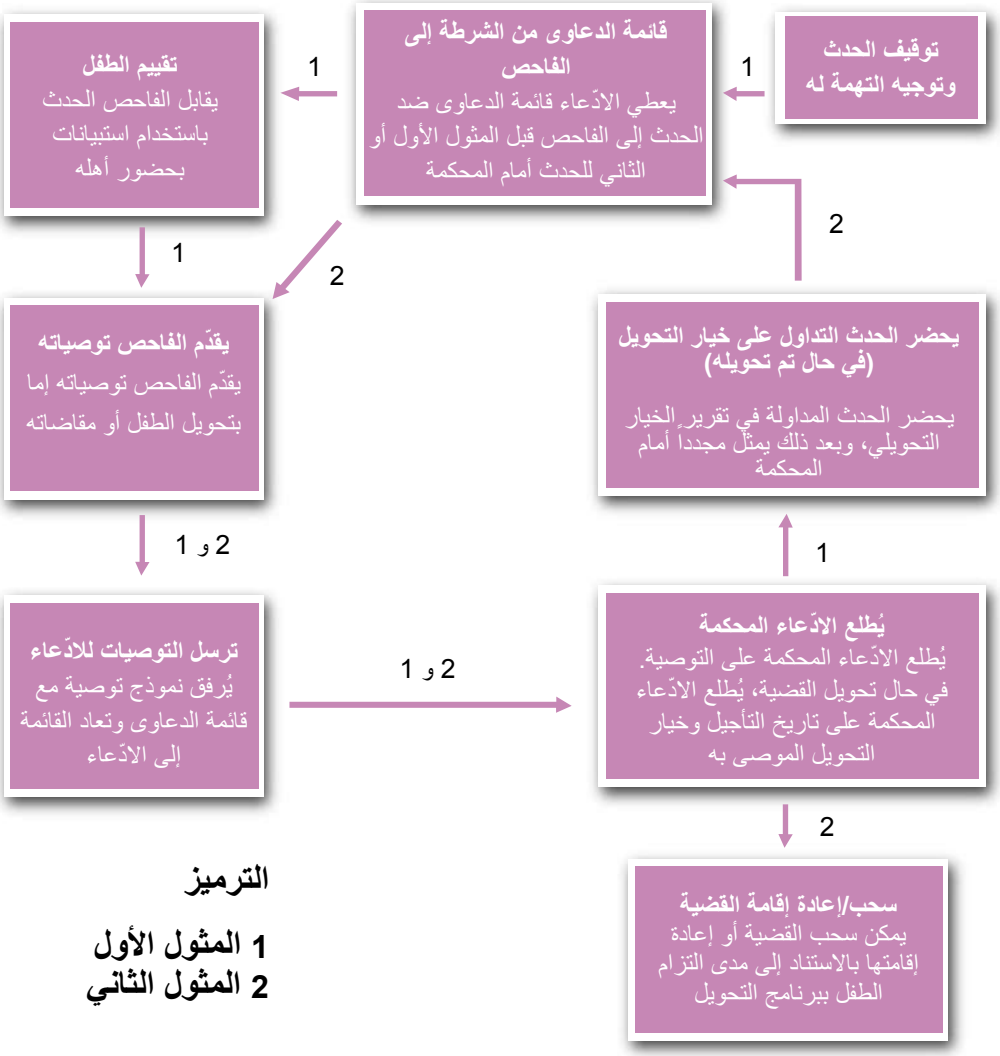

الترميز

1 المثول الأول
2 المثول الثاني

4

نموذج الفحص من مالاوي[21]

نموذج الفحص 2: الأحداث في حيازة الشرطة
كما عُدّل في اجتماع بين المحكمة الوطنية لعدالة الأحداث والشرطة والخدمات الاستشارية القانونية المساعِدة
في 11 تموز/ يوليو 2003

التاريخ : .....

رقم الملف : .....

مركز الشرطة : .....

التهمة : .....

اسم الضابط المحقق : .....

تفاصيل الطفل :

1. الاسم : ..... أسماء أخرى: .....
2. السن : .....
3. العمر التقديري: ..... 4. الجنس: .....
5. محل السكن الحالي: .....
6. مكان وقوع الجريمة المزعومة: .....
7. من أول ضابط احتجزك: .....
8. أول مكان أُخِذت إليه: .....
9. اسم الضابط الذي قام بالتوقيف: .....
10. أول مركز شرطة أُخِذت إليه: .....
11. تاريخ التوقيف: .....
12. وقت التوقيف: .....
13. أين أُخِذت بعد التوقيف: .....
14. الوقت الذي قضيته في الزنزانة: .....
15. كم المدة التي تم أخطار أهلك بتوقيفك: .....

[21] تستخدم الخدمات الاستشارية القانونية المساعَدة في مالاوي هذا النموذج لفحص الأحداث في نزاع مع القانون.

16. إن كانت الإجابة بنعم، متى: .....
17. هل تفهم التهمة: .....
18. كيف تم معاملتك عند التوقيف: .....
19. من قبل من: .....
20. إن كنت قد تعرّضت للإساءة، صَف ما حدث: .....
21. ما الخطوات التي اتخذتها: .....
22. هل اختلطت بمعتدين راشدين أو نُقلت معهم: .....
23. هل تعرّضت للإساءة أو الاعتداء أو المضايقة من قبل محتجَزين آخرين: .....
24. هل لديك تمثيل قضائي: .....
25. هل شعرت بأنك عومَلت بإنصاف من قبل:
- الشرطة:.....
- الضحية:.....
- الأشخاص الذين اعتقلوك:.....

26. صَف التجربة التي مررت بها بشكل موجز: .....
27. هل تنوي الإقرار برواية الشرطة للوقائع أو إنكارها: .....
28. هل هناك من يمكن أن يكفلك إن تمت الموافقة على إطلاق سراحك بكفالة: .....
29. إن كانت الإجابة بنعم، ما هي أسماؤهم وعناوينهم وعلاقتك بهم: .....

الظروف الأسرية

30. هل هناك أهل/ أوصياء يعتنون بك: .....
31. إن كانت الإجابة بلا، فمن يعتني بك: .....
32. إن كان هناك أهل/ أوصياء، صَف الوضع في البيت (فيما يتعلق بالطعام والوضع المالي والسكن ووجود الكحول وتعاطي المخدرات وما إلى ذلك) : .....
33. الخطوات التي يوصي بها الفاحص: .....
- التحويل (التحذير، إطلاق السراح في عهدة الأهل)
- الإحالة إلى مدارس معتمدة
- لا يُوصي بالكفالة
- يوصي بالكفالة
- محاكمة عادية
- محاكمة عادية بتمثيل قضائي
- المزيد من التحقيق

34. تعليقات الشرطة على توصيات الفاحص: .....
.....

معلومات حول الأهل/ الأوصياء

- الأهل/ الأوصياء الحاضرون: .....
- اسم الأهل/ الأوصياء: .....
- عنوان الاتصال: .....
- المهنة: .....

معلومات شخصية حول الفاحص

- الاسم: ..... - أسماء أخرى: .....
- المهنة: .....
- المنظمة: .....
- عنوان الاتصال: .....
- رقم/ أرقام الهاتف: .....

4

عملية فحص البيانات[22]

أظهرت المشاريع والمبادرات أن العثور على الأهل والأوصياء وإشراكهم بسرعة عنصر رئيسي في سياسات التسريح الفعّالة، لأن ذلك يسهّل عملية إطلاق سراح الأحداث إلى عهدتهم. كما أن التدخل المبكر – بما في ذلك تقييم وضع الأحداث المعتدين واستقبالهم – أمر حاسم في هذا الشأن.

يجب «فحص» – أو تقييم وضع – الأحداث المعتدين عند التوقيف للنظر فيما إن كان هناك طريقة أخرى للتعامل معهم عدا المقاضاة. ويهدف فحص أو تقييم الوضع إلى الحصول على معلومات حول الأحداث، مما يساعد مراقبو السلوك أو الأخصائيين الاجتماعيين في التوصل إلى قراراتهم أو توصياتهم بشأن تحويل القضية: ما أن يعود الطفل إلى أهله أو أوصيائه، وتعيين مكان الإقامة المؤقتة المناسبة لهم.

وتتحمّل الشرطة المسؤولية الأولية لإيجاد الأهل أو الأوصياء أو غيرهم وإخطارهم. ومن الممكن أن يتحمّلوا مسؤولية إضافية بإخطار خدمات مراقبة السلوك أو الخدمات الاجتماعية. وفي حال وجود مراكز تقييم واستقبال وإحالة عاملة، يتوجب على الشرطة عرض الأحداث على تلك المراكز في أبكر وقت ممكن.

مقدمة عامة لمفهوم التقييم

تقييم (أو فحص) وضع الأطفال عملية تقييم لظروف الطفل وظروف منزله وأسرته، والظروف المحيطة بارتكاب الجرم المزعوم، وما إن كان الطفل يتحمّل مسؤولية فعلته. بالإضافة إلى ذلك، يتم النظر في إمكانية تحويل المسألة إلى المحكمة، والنظر كذلك في خيارات التحويل والعدالة الإصلاحية. ومن الممكن إجراء عملية تقييم الوضع بعد التوقيف و/ أو قبل مثول الحدث أمام المحكمة.

ومع أنه يتم استخدام مكتب مركزي في معظم الأحيان لعملية تقييم الوضع، إلاّ أن لا داعي لتعيين مكان محدد، ويمكن إجراء التقييم في أي إطار غير رسمي، مثل المدرسة المحلية أو حتى منزل الطفل. بعبارة أخرى، لا يعوق عدم وجود مبانٍ أو مكاتب مخصصة للتقييم تنفيذ هذه العملية في المناطق الريفية مثلاً.

في نماذج التقييم التي تم تطويرها إلى الآن في الدول المختلفة، تم تحديد نموذجين في الممارسة: واحد استخدم المكاتب في مراكز الشرطة، والآخر استخدم مكتباً بجوار محكمة الأحداث. ومن مزايا النموذج الأول أن الأطفال سيخضعون للتقييم فور إحضارهم إلى مركز الشرطة، مما يلغي أي مشاكل متعلقة بإحضار الأطفال ليتم تقييمهم. أما عيب هذا النموذج أن مراكز الشرطة ليست بيئة صديقة للأطفال، وقد لا يتأكد الأطفال أن الأسئلة التي يطرحها مراقب السلوك والأخصائي الاجتماعي تختلف عن الاستجواب، مما يؤثر على الثقة التي يمكن أن يضعها الأطفال في مراقب السلوك

[22] مصطلحا «فحص» و«تقييم الوضع» مستخدمان في هذا الدليل التدريبي للدلالة على الأمر نفسه.

أو الأخصائي الاجتماعي، ورغبة الطفل في الإفصاح عن تفاصيل حول أسرته وعنوان بيته، وتحمّله مسؤولية الجرم (لأغراض التحويل). أما الصعوبة الرئيسية في النموذج الثاني فقد ذكرناها من قبل، وهي أن الشرطة لا تأخذ الأطفال دائما بالسرعة اللازمة ليتم تقييمهم، مما يعني أن الأحداث يتضررون بسبب هذه الفجوات وقد يمثلون أمام المحكمة دون الخضوع لتقييم لوضعهم.

أهداف عملية تقييم وضع الأطفال[23]

- تحديد طبيعة الجريمة والظروف التي أدّت إلى ارتكابها.
- إن كان الأطفال في زنزانة بمركز الشرطة لضمان تسريحهم إلى عهدة أهلهم.
- مراقبة معاملة الأطفال الموقوفين من قبل مسؤولي مركز التوقيف.
- تقديم توصيات للادّعاء (أو المحكمة) بخصوص المقاضاة/ التحويل.
- جمع معلومات لقاعدة البيانات الخاصة بقضايا الأطفال الموقوفين .

شروط عملية تقييم وضع الأطفال

- يجب أن تجري عملية الفحص/ التقييم بحضور أهل الأطفال أو الأوصياء عليهم، وإن لم يكونوا حاضرين، يجب أن يحاول ((متطوعون/ المكلفون بمهمة العثور عليهم.
- في حال تعذّر إيجاد الأهل/ الأوصياء، يمكن احتجاز الأطفال في زنزانات خاصة بالأحداث في السجن مركز الشرطة، ويتم تأجيل القضية والفحص لحين العثور على الأهل/الأوصياء.
- إن ادّعى الأطفال البراءة من التهمة، يمكن توكيل محامين عنهم وإحالة القضية للمحكمة.
- يجب استنفاذ جميع المحاولات الممكنة لضمان عدم إعادة الأطفال الموقوفين على رهن المحاكمة إلى الحجز بعد مثولهم أمام المحكمة لأول مرة.
- في حال التحويل، يناقش الفاحص خياراته مع الأطفال ويحصل على موافقته على المشاركة.
- في جميع التوصيات المتعلقة بالتحويل قبل المحاكمة، يكون القرار النهائي حول قبول التوصية أو رفضها بيد الادّعاء. ويؤثر عقد عملية وساطة بين الضحية والمعتدي بالتوصية النهائية المرفوعة للادّعاء.
- في حال تقديم توصية بتحويل القضية، تؤجل القضية للفترة اللازمة لإكمال برنامج التحويل. ويكون هذا التأجيل مشروطاً، حيث تؤجل القضية لمنح الطفل الوقت للالتزام بشروط التحويل.
- إن لم يلتزم الطفل بشروط التحويل، يمكن إعادة النظر بقضيته يوم مثوله أمام المحكمة بعد التأجيل المشروط.

4

[23] Juvenile Justice in Malawi, Training Manual for Juvenile Justice Workers, March 2001

المزايا

- يشكّل فحص البيانات/ تقييم الوضع نقطة الدخول الحاسمة وفرصة للتحويل.
- تحدد عملية فحص البيانات الفعالة الأطفال الذين لا داعي لاحتجازهم في مرافق مغلقة لأنهم لا يشكّلون خطراً على السلامة العامة.
- يحدد تقييم الوضع الأطفال الذين لا يجب إخضاعهم لنظام عدالة الأحداث على الإطلاق لأنهم تعرّضوا للإساءة أو الإهمال أو يعانون من أمراض عقلية.
- يساهم تقييم الوضع في التخطيط للقضية والتوصيات المقدّمة للادعاء و/ أو المحكمة.

مثال: فحص البيانات

تم منذ عام 1994 في جنوب إفريقيا (ويسترن كيب) استخدام «باحثون عن الأسر» من المجتمع المحلي يعملون على إيجاد الشخص القادر على تحمّل مسؤولية طفل انتهك القانون. وبحسب خدمات مراقبة السلوك، لم تتمكن مراكز تقييم وضع الأحداث دون هؤلاء الباحثين عن الأسرة. كما تبنّى مركز ديربن لتقييم وضع الأحداث عنصراً متعلقاً بإيجاد الأسر، وطالب المشروع بتعيين أشخاص ليقوموا بهذه المهمة لأعراض إخراج الأحداث من مؤسسات الرعاية الداخلية ووضعهم في عهدة أهلهم أو الأوصياء عليهم. لكن كشفت المشاريع التجريبية والممارسة أنه ليس الباحثون عن الأسر فقط من يلعب دوراً في العثور على الأهل والأوصياء، بل خدمات مراقبة السلوك أيضاً، وذلك في حال إشراكها في قضايا الأحداث. وقد تم التأكيد على أن دور مراقبو السلوك يكمّل دور الشرطة في هذا الصدد. لكن إيجاد الأسر والأشخاص الداعمين الآخرين ليس فعالاً دائماً، حيث يقول الكثير من مراقبي السلوك إن الأهل – بعد العثور عليهم – يترددون في تحمّل مسؤولية أطفالهم لأسباب متعددة: الفقر، وشعورهم بأنهم لا يملكون سيطرة كافية على أطفالهم، وشعورهم بالإحراج أو بأنهم غير كفؤين لأن أطفالهم خالفوا القانون.

4

خيارات تحويلية ممكنة للشرطة

عدم التدخل	في الكثير من الحالات، يكون عدم القيام بأي تدخل أفضل استجابة. لذا، قد يكون التحويل منذ البداية دون الإحالة إلى خدمات بديلة (اجتماعية) الاستجابة المثلى، على الأخص عندما لا تكون الجريمة خطيرة وتكون الأسرة والمدرسة ومؤسسات ضبط اجتماعي غير رسمية أخرى قد استجابت للحادثة – أو من المحتمل أن تستجيب لها – بطريقة مناسبة وبنّاءة.
التحذير غير الرسمي	إن اعترف الطفل بارتكاب الجريمة، يمكن أن يقرر ضابط الشرطة توجيه تحذير أو إنذار غير رسمي بحقه. والتحذير غير الرسمي إنذار يوجهه ضابط الشرطة للطفل ليردعه عن ارتكاب الجريمة مرة أخرى. ولا تكون التحذيرات غير الرسمية إلاّ في الجرائم البسيطة جداً، وإذا كان الطفل لم يرتكب جريمة من قبل. ويُذكر أنه لا يتم تسجيل التحذيرات غير الرسمية.
التحذير الرسمي	في حال التحذير الرسمي، يقوم ضابط الشرطة بالتبليغ عن الطفل ويكون على الطفل توقيع اعتراف بارتكاب الجريمة. ويجب أن يكون أهل الطفل أو الأوصياء عليه حاضرين في اجتماع التحذير، حيث تتم مناقشة السلوك الانحرافي وتوجيه تحذير رسمي للطفل – وعند الضرورة – إيقاع عقوبات معيّنة عليه. ولضابط الشرطة أن يقرر حضور أشخاص آخرين مثل معلّمي الطفل والضحية هذه الإجراءات. ويُذكر أنه يتم الاحتفاظ بسجل رسمي بالتحذيرات الرسمية.
الاعتذار	يمكن للمعتدي الاعتذار للضحية بطرق مختلفة. على سبيل المثال، يمكن تشجيعه على كتابة رسالة اعتذار أو ببساطة الذهاب والاعتذار للضحية.
تصويب الخطأ/ التعويض	حيث يُطلب من الطفل تصويب الخطأ الذي ارتكبه. على سبيل المثال، إن ركل طفل سلة مهملات فأوقعها، يمكن أن يُطلب منه إعادة جمع القمامة ووضعها في السلة. كما يمكن أن يُطلب من الطفل الدفع مقابل الأضرار التي تسبب بها للضحية. وفي هذه الحالة، يجب أخذ قدرة الطفل على السداد في الاعتبار.

4

خدمة المجتمع المحلي	يمكن الطلب من الطفل تأدية عدد معيّن من ساعات خدمة المجتمع المحلي أو تأدية مهمة للمجتمع المحلي. أما خدمة المجتمع المحلي – وهي الخيار الأفضل – فعادة ما تكون مرتبطة بالجريمة بشكل ما، ولها أهداف نمائية وتربوية. على سبيل المثال، إن خرّب طفل جداراً أو مكاناً عاماً، يُطلب منه تنظيف المكان أو إعادة طلاء الجدار.
المشاركة في برنامج لبناء المهارات الحياتية	من البرامج التحويلية الأخرى الممكن إشراك الطفل في برنامج لبناء المهارات الحياتية تديره الخدمات الاجتماعية أو منظمات غير حكومية. ويمكن أن يكون البرنامج مخصصاً للأطفال في نزاع مع القانون أو للأطفال بشكل عام.
خطة فردية يكتبها ضابط الشرطة والطفل والأسرة	يجلس الطفل والأسرة وضابط الشرطة معاً ويناقشون ما يجب فعله من أجل: 1) تصويب الخطأ الواقع على الضحية 2) تصويب الخطأ الواقع على المجتمع المحلي 3) تعزيز العلاقات الأسرية ونظم الدعم المحيطة بالطفل والأسرة 4) منع الطفل من إعادة ارتكاب الجرائم
الاجتماعات العائلية	الاجتماع العائلي اجتماع يضم جميع الأطراف المتأثرة بجريمة ما لتقرير ما يجب عمله لإصلاح الضرر وضمان عدم تكراره. (جرى مناقشة هذا الجانب بالتفصيل مسبقاً)
الإحالة إلى برامج المجتمع المحلي	بدلاً من توجيه التهم للأحداث، يمكن لضابط الشرطة إحالته إلى برنامج أو وكالة في المجتمع المحلي يمكنها مساعدته على عدم العودة إلى ارتكاب الجرائم مجدداً، ويتطلب ذلك موافقة الأحداث. ومن الممكن أن تتم الإحالة إلى نطاق واسع من الموارد المتاحة في المجتمع المحلي، بما فيها برامج ترفيه ووكالات الإرشاد ووكالات رعاية الطفل وبرامج الصحة العقلية.

التحويل من قبل الشرطة

يتّخذ القرار الأولي للشرطة باحتجاز الحدث أو إطلاق سراحه أهمية خاصة بسبب أثره الفوري على حرّية الحدث، كما أنه يؤدي إلى بدء عملية نظام العدالة الجنائية ويُشرك صانعي قرار آخرين في نظام عدالة الأحداث. ويعود القرار للادّعاء بالموافقة على إطلاق سراح الحدث أو السعي للاستمرار في احتجازه. وفي جلسة الاستماع الأولى، يجب أن تقرر المحكمة أو القاضي ما إن كان سيتم إطلاق سراح الحدث دون شروط أو بشروط أو احتجازه.

الخيارات في النظام
يقرر ضابط الشرطة ما إن كانت الجريمة التي ارتكبها الطفل بسيطة أو غير بسيطة.

الجرائم البسيطة
إن ارتكب حدث جريمة بسيطة وأوقفه ضابط شرطة، أو اعترف بالمسؤولية عن الجريمة بعد استجواب ضابط الشرطة له، يمكن لضابط الشرطة أن يقرّر فوراً إما:

- أن يرتّب لتوجيه تحذير للحدث
- أو يرسل الحدث إلى بدائل تحويلية
- أو يرسل الحدث إلى المحكمة

4

ويجب أن يعتمد قرار كيفية التعامل مع السلوك الإجرامي على ما يلي:

- خطورة الجريمة،
- وجود سوابق،
- الاعتراف بالجريمة أو إنكارها،

إن أنكر الحدث الجريمة، يُحال فوراً إلى المحكمة.

الجرائم غير البسيطة
في حال ارتكب الحدث جريمة خطيرة (أي سلوكاً إجراميا تقرر الشرطة أنه ليس بسيطاً)، تُحال المسألة فوراً إلى المحكمة.

كما يُحال الحدث إلى المحكمة في الجرائم البسيطة إن لم يكترث بتحذير الشرطة، أو تجاهل الاتفاقات/ العقوبات التي تم التوصّل إليها. على سبيل المثال، إن رفض في الاجتماع العائلي أن يؤدي ساعات الخدمة الاجتماعية أو لم يعترف بارتكاب جريمة بسيطة.

شروط التحويل من قبل الشرطة

الأدلة
لا يتم اللجوء إلى الخيارات التحويلية (تسمى أيضاً إجراءات لاقضائية) إلاّ إن كان لدى ضابط الشرطة ما يكفي من الأدلة لتوجيه التهم إلى الطفل بارتكاب جريمة. وإن لم يكن لديه أدلة، فعليه إطلاق سراحه على الفور.

بالإضافة إلى ذلك، لا يجب اللجوء إلى الخيارات التحويلية في القضايا التي يكفي فيها عدم اتخاذ أي خطوات أخرى أو مجرد توجيه تحذير غير رسمي.

ولا تتم الإحالة إلاّ إن كانت الشرطة تملك ما يكفي ليحملها على الاعتقاد أن الحدث ارتكب جريمة.

موافقة الطفل
من المهم إدراك أن الأحداث قد يشعرون بالخوف عند التعامل مع ضباط الشرطة، وقد يشعرون أنهم مجبرون على الموافقة على إحالتهم إلى برنامج أو وكالة في المجتمع المحلي. ويعني شرط ألاّ يتم التحويل إلاّ بموافقة الحدث أن تكون الموافقة عن دراية وطوعية. ويجب إطلاع الحدث بحقه بتوكيل محامٍ ومنحه فرصة معقولة للتشاور معه.

إخطار الأهل
يجب إخطار أهل الحدث في حال التعامل معه من خلال إجراء لاقضائي، ويُعتبر الشخص الذي يطبق البرنامج مسؤولاً عن إخطار الأهل. ويعكس شرط إخطار الأهل مبدأ ضرورة إطلاع الأهل على الإجراءات والتدابير المتعلقة بأطفالهم وتشجيعهم على دعم أطفالهم في التعامل مع سلوكهم الإجرامي.

معلومات حول الضحايا
يحق لضحية اعتداء – عند الطلب – معرفة هوية الحدث الذي يتم التعامل معه من خلال إجراء لاقضائي والكيفية التي تم من خلالها التعامل مع الجريمة.

الخيارات[24]

يمكن للشرطة أن تستخدم الخيارات التحويلية (معروفة أيضاً بالإجراءات اللاقضائية) التالية:

- عدم اتخاذ أي خطوات أخرى
- توجيه تحذير غير رسمي للحدث
- توجيه تحذير رسمي للحدث
- إحالة الحدث إلى برنامج أو وكالة في المجتمع الحلي لمساعدته على الامتناع عن ارتكاب الجرائم مجدداً

وهناك الكثير من البرامج التي يمكن للشرطة استخدامها لتحويل الأحداث عن الإجراءات القضائية ويمكن استخدام أحد هذه الخيارات أو العديد منها.

4

[24] تم استخلاصها من الدليل التدريبي من تيمور الشرقية، اليونيسف

التحويل من قبل الشرطة

الحالة الأولى
رائد طفل يبلغ من العمر 15 سنة ويعيش مع أهله. منذ فترة، أخذ أداؤه في المدرسة يتدهور وبدأ يتغيب أحياناً عن المدرسة، لكن معلميه يصفونه بأنه ذكي جداً وله مستقبل جيد إن بذل جهداً وبقي في المدرسة.

لرائد أنشطة خاصة يحب القيام بها، لذا يخرج أحياناً من نافذة غرفته ويلتقي بأصدقائه الأكبر سناً، ويتسكعون في الشوارع ويدخنون وأحياناً يشربون الكحول ويصيحون بالشتائم على الآخرين.

ذات ليلة، كان رائد يصيح بالشتائم على حدث عمره 17 سنة، فتحدّاه الحدث لعراك، فقبل رائد. وخلال العراك، كان الحدث يتفوق على رائد، فسحب رائد سكيناً وطعن الحدث في أضلاعه. وصلت الشرطة وكان رائد ما زال موجوداً وفي يده السكين. تم نقل الضحية بسرعة إلى المستشفى، حيث وُجد أن إحدى رئتيه مثقوبة.

4

الحالة الثانية
سالم طفل عمره 11 عاماً. رأته الشرطة يخرج من بيت اقتحمه، وشكّت في أنه سرق هاتفاً محمولاً من المنزل. عندما رأى سالم الشرطة، هرب ومعه الهاتف المحمول.

عندما لحقت الشرطة بسالم، وجدت أنه كان يعيش في الشارع منذ 18 شهراً وأنه يُشتبه في أنه كان يأخذ الطعام من بيوت الآخرين، وأنه لم يذهب إلى المدرسة منذ وقت طويل، وأن والده ميت.

الوحدة الخامسة

التكييف القانوني للجرم وإجراءات المحكمة

دليل الميسر

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من:

- فهم أهمية السلطة التقديرية التي يملكها الادّعاء والاطلاع على تجارب تهدف إلى تحويل الأطفال عن إجراءات المحكمة الرسمية.
- فهم أهمية تقرير الأخصائي الاجتماعي في مساعدة المحكمة على التوصل إلى قراراتها بشأن الأحداث المعتدين.
- معرفة القواعد التي يستند إليها قرار المحكمة باحتجاز الأحداث المعتدين والتمكّن من تطبيق المعرفة التي اكتسبوها في قضايا عملية.
- الاطّلاع على تجارب العدالة التقليدية.

المدة [4 ساعات]

المحتوى

5. 1 الخطوات الرئيسية في عملية عدالة الأحداث: السلطة التقديرية التي يملكها المدّعي العام
5. 2 الخطوات الرئيسية في عملية عدالة الأحداث: من أول مثول وحتى المحكمة
5. 3 نهوج العدالة التقليدية.

5

مخطط الوحدة

الجلسات	الأسلوب	المـــوارد	المدة
1.5 الخطوات الرئيسية في عملية عدالة الأحداث: السلطة التقديرية التي يملكها الادّعاء	دراسة حالة تطوير قائمة تحقق	المرفق التدريبي 1: (الخطوات المرتبطة بالادّعاء) المرفق التدريبي 2: (الادّعاء)، تمرين 1 (السلطة التقديرية التي يملكها الادّعاء) تمرين 2 (التحويل من قبل المدّعي العام)	ساعة و20 دقيقة
2.5 الخطوات الرئيسية في عملية عدالة الأحداث: من أول مثول وحتى المحكمة	عرض لعب أدوار دراسة حالة	الشرائح 1 - 9 تمرين 3 (العملية القضائية)، تمرين 4 (قضية جيري غولت) المرفق التدريبي 3 (جدول الخطوات السابقة للمحاكمة) المرفق التدريبي 4 (من أول مثول وحتى المحكمة) المرفق التدريبي 5 (المحاكمة الرسمية) المرفق التدريبي 6 (إجراءات متعلقة بالمحكمة)	ساعة و40 دقيقة
3.5 نهوج العدالة التقليدية	تبادل الخبرات البرامجية	المرفق التدريبي 7 (نظام العدالة التقليدي)	ساعة

5

الجلسة 5. 1 الخطوات الرئيسية في عملية عدالة الأحداث: السلطة التقديرية التي يملكها الادّعاء :

هدف الجلسة فهم أهمية السلطة التقديرية التي يملكها الادّعاء وعوامل التوصّل إلى الخيارات المرتبطة بالسلطة التقديرية هذه.

الإعداد دوّن الأهداف على لوح قلاّب، ويراجع الشرائح، ويصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.

المواد التدريبية المرفق التدريبي 1 (الخطوات المرتبطة بالادّعاء)،
المرفق التدريبي 2 (الادّعاء)،
تمرين 1 (السلطة التقديرية التي يملكها الادّعاء)،
تمرين 2 (التحويل من قبل المدّعي العام)

الأدوات المستخدمة 5 أوراق لوح قلاّب، أقلام تخطيط .

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض أهداف الوحدة.	5
• اعرض أهداف الجلسة.	
• مجموعات نقاش حول دراسة الحالة الخاصة بالادّعاء.	
الخطوات :	
1. وزّع المشاركين إلى أربع مجموعات، ووزّع عليهم التمرين 1، بحيث تنظر مجموعتان في الحالة (أ) والمجموعتان الأخريان في الحالة (ب)، وأشر للمشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 1 الذي يبيّن الخطوات الخاصة بالادعاء، وأخبرهم أن بإمكانهم استخدامها لحل التمرين.	10
2. أطلب من المشاركين قراءة دراسة الحالة، واشرح أن على كل مجموعة أن تضع نفسِها مكان الادعاء وتقدّم قرارها وتشرح أسباب اتخاذه. أعط المجموعات 10 دقائق لمناقشة الحالة.	25

5

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

3. ذكّر المشاركين أن عليهم النظر في الخيارات التحويلية المتاحة أمام الأحداث، وأن عليهم النظر في خلفية الحدث أيضاً.

4. أطلب من المجموعتين اللتين تعملان على الحالة (أ) أن تعرضا نتائج عملهما على المجموعة الكلية، ودوّن النتائج بسرعة على اللوح القلاّب، واسأل المشاركين إن كانوا يتفقون مع المجموعتين. ويجب أن يكون من ضمن الإجابات:

- **الحالة (أ):**
في هذه الحالة، يقرر الادّعاء أنها كانت أول مرة يرتكب فيها الحدث جريمة، وأن أحداً لم يتأذّ، وأن الحدث يبدو بحاجة إلى خدمات معيّنة، لذا فقد أحيل الحدث لفترة لمراقبة السلوك.

5. أطلب من المجموعتين اللتين تعملان على الحالة (ب) أن تعرضا نتائج عملهما على المجموعة الكلية، ودوّن النتائج بسرعة على اللوح القلاّب، واسأل المشاركين إن كانوا يتفقون مع المجموعتين. ويجب أن يكون من ضمن الإجابات:

- **الحالة (ب):**
كان القرار في هذه الحالة إرسال الحدث إلى المحكمة لأن له سوابق وهو عضو في عصابة، وقد ارتكب العديد من الجرائم الخطيرة ولا يلقى إشرافاً مناسباً في البيت ويحتاج إلى خدمات معيّنة.

ويمكن أن يحيل الادعاء القضية إلى إجراءات تحويلية مثل: توجيه تحذير أو إنذار للحدث (يجب أن يكون التحذير على شكل رسالة للحدث والأهل)، أو إحالة الحدث إلى برنامج لاقضائي (خيار تحويلي) مصمم للجرائم الخطيرة والمعتدين الذين لا يتم التعامل معهم من خلال التحذيرات والإنذارات والإحالات.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

6. يجب أن تضمن اتّباع المشاركين الخطوات الخاصة بالادعاء، وأشَر لهم مجدداً بالرجوع إلى المرفق التدريبي 1 (الخطوات المرتبطة بالادّعاء)، ثم وزّع عليهم المرفق التدريبي 2 (الادّعاء)، أشَر لهم بالرجوع إلى الجزء الخاص بالإجراءات اللاقضائية.

- تطوير قائمة تحقق خاصة بالخطوات التي من الممكن أن تشجّع خلق بيئة داعمة لتبنّي إجراءات يتم تقريرها حسب الحالة بشكل جماعي.

الخطوات :

1. وزّع المشاركين إلى مجموعات من خمسة مشاركين، ووزّع عليهم التمرين 2 (المثالان (أ) و(ب) – التحويل من قبل الادّعاء في جنوب إفريقيا).

2. واطلب منهم قراءة دراسة الحالة وأخبرهم أن معهم حوالي 20 دقيقة للإجابة عما يلي: 20
سيتم قريباً استحداث مشروع مشابه في بلدكم، طوّروا قائمة تحقق بالخطوات التي عليهم تنفيذها لضمان خلق بيئة داعمة للمشروع، واذكروا من يجب أن يشارك في كل خطوة.

3. أعطَ كل مجموعة ورقة لوح قلاّب واطلب من كل واحدة اختيار مقدّم.

4. أطلب من إحدى المجموعات التطوّع لعرض قائمة التحقق التي طوّرتها، واطلب من بقية المجموعات إضافة الخطوات والأطراف المعنية التي لم تُذكر. 20

5. رتّب لطباعة قائمة التحقق الكاملة وتوزيعها.

5

الجلسة 5. 2 الخطوات الرئيسية في عملية عدالة الأحداث
من أول مثول وحتى المحكمة

هدف الجلسة
فهم خطوات الإجراءات القضائية وأهمية تقرير الأخصائي الاجتماعي في مساعدة المحكمة على التوصل إلى قراراتها بشأن الأطفال المعتدين.

الإعداد
أكتب الأهداف على اللوح القلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.

المواد التدريبية
تمرين 3 (العملية القضائية)،
تمرين 4 (قضية جيري غولت)،
المرفق التدريبي 3 (جدول الخطوات السابقة للمحاكمة)،
المرفق التدريبي 4 (من أول مثول وحتى المحكمة)،
المرفق التدريبي 5 (المحاكمة الرسمية)،
المرفق التدريبي 6 (إجراءات متعلقة بالمحكمة)

الأدوات المستخدمة
كمبيوتر محمول فيه برنامج PowerPoint، جهاز عرض، أوراق لوح قلاّب، أقلام تخطيط.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض هدف الجلسة .	5
• مراجعة الجدول الذي يُظهر الخطوات السابقة للمحاكمة . **الخطوات:** 1. وزّع المرفق التدريبي 3 (مأخوذ عن النظام السائد في كندا) على المشاركين واطلب منهم قراءته واسألهم إن كان لديهم أي استفسارات أو استيضاحات . 2. اسأل المشاركين إن كان بمقدورهم تحديد نقاط الاختلاف بين ذلك النظام والنظام المتعارف عليه في البلاد التي يعملون فيها.	

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض الشرائح 1 - 9 ووزّع المرفق التدريبي 5 حول إجراءات المحكمة الرسمية .	15
• لعب أدوار بأسلوب «حوض السمك»* حول العملية القضائية. **الخطوات** 1. وزّع التمرين 3 واطلب من المشاركين أخذ خمس دقائق لقراءة دراسة الحالة.	
2. اطلب من ثلاثة مشاركين التطوع للعب أدوار مراقب السلوك والمدّعي العام والقاضي، وامنحهم 15 دقيقة للتحضير للعب الأدوار.	15
3. في هذه الأثناء، اطلب من بقية المشاركين التفكير في السؤال التالي: «ماذا سيكون قراركم وما الاعتبارات التي أثرت فيه؟»	
4. لعب أدوار لخمس دقائق، اطلب من المشاركين تدوين أهم النقاط المنبثقة عن لعب الأدوار.	
5. اطلب من كل ممثل شرح الموقف الذي اتّخذه من قضية برونو.	5
6. لإنهاء النشاط، اطرح الأسئلة التالية على المشاركين: - هل تتفقون مع قرار مراقب السلوك؟ - هل تتفقون مع قرار المدّعي العام؟ - هل تتفقون مع قرار القاضي؟ - ما المسائل التي يجب أن ينظر فيها كل واحد منهم؟	10

5

* وهو المعروف بالـ Fish Bowl، وهو أسلوب لعب الأدوار من قبل بعض المشاركين بينما يراقب الباقي ويضعون ملاحظاتهم، كما نراقب السمك في حوضه.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
7. دّون الإجابات بسرعةٍ على ورق لوح قلاّب، ويمكنك الترتيب لطباعة النقاط لاحقاً وتوزيعها على المشاركين. ويجب أن تضمن أن يكون من بين الإجابات ما يلي: أن مراقبو السلوك والمدّعي العام والقاضي متصلون ببعضهم البعض من خلال النظام، وأن من المهم أن تعمل الجهات المعنية معاً، وأن التدخل من قبل مراقب السلوك أو الأخصائي الاجتماعي قد يؤثر على العملية.	15
8. من الممكن أيضا الإضافة على النشاط بحيث تطلب من المشاركين مناقشة شعور برونو وهو يمرّ في النظام ويقابل الجهات المعنية المختلفة، ثم تطرح عليها الأسئلة التالية: - هل يفهم برونو ما يجري في كل مرحلة؟ - من سيشرح العملية له؟ - أي الجهات المعنية في النظام يحتك بها برونو أكثر من غيرها؟ لماذا؟	
• يناقش المشاركون في مجموعات دراسة حالة جيري غولت ومسار المحاكمة العادلة. **الخطوات** : 1. وزّع التمرين 4 (قضية جيري غولت في محكمة الولايات المتحدة) واطلب من المشاركين أخذ بضع دقائق لقراءة دراسة الحالة. 2. أطلب من كل مجموعة (في نفس تشكيلة المجموعات السابقة) تحديد الأمورالعادلة والظالمة التي حدثت مع جيري غولت ومناقشتها. على سبيل المثال، أمور عادلة: استمع قاض في محكمة الأحداث للقضية، والسيدة كوك اشتكت، ولَم يتم احتجاز جيري في سجن للراشدين. أمور ظالمة: لم تتصل الشرطة بأهله أولاً، لم تحضر السيدة كوك إلى المحكمة، كانت العقوبة قاسية للغاية. 3. أرسم خطاً عمودياً يقسم ورقة اللوح القلاّب إلى قسمين واكتب في أحد العمودين (عادلة) وفي الثاني (ظالمة).	15

5

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
4. لعرض النتائج، أطلب من المجموعات مشاركة أفكارها حول ما كان عادلاً وما كان ظالماً، ودوّن إجاباتهم بسرعة على ورقة لوح قلاّب، واطلب من المشاركين أن يشرحوا لماذا اعتقدوا أن تلك الأمور عادلة أو ظالمة.	
يجب أن تشتمل نتائج عمل المجموعات على ما يلي: اعتقد أهل جيري أيضاً أنه تم التعامل مع قضية ابنهم بشكل ظالم، وأنه حُرم من حقوقه في الحصول على إجراءات عادلة، لذا استأنفا القضية. (ناقش مصطلحَي استئناف وإجراءات عادلة).	20
اشرح أن الإجراءات العادلة تعني أن الإجراءات القانونية يجب أن تكون وفق قواعد وقوانين متفق عليها من أجل أن تكون عادلة، وذكّر المشاركين أنهم بالفعل اعتبروا قضية جيري ظالمة. ثم اسألهم: هل تعتقدون أن جيري حصل على إجراءات قانونية عادلة؟ لِمَ أو لَمَ لا؟	
إشرح أن قضية جيري انتقلت إلى المحكمة العليا للولايات المتحدة، واطلب من المشاركين الرجوع إلى قائمة الأمور العادلة والظالمة، ثم اسألهم: «ما المسألة التي نظرت فيها المحكمة العليا فيما يتعلق بقضية جيري؟» واشرح لهم أن المسألة التي عُرضت على المحكمة كانت: «هل تم انتهاك حقوق جيري في الحصول على إجراءات عادلة؟»	
وقد قرّرت المحكمة العليا أن «جيري غولت» لم يحصل على إجراءات قانونية عادلة، وقالت إن الدستور الأمريكي يضمن أنه لا يمكن حرمان أحد – بمن فيهم الأطفال – من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون الحصول على إجراءات قانونية عادلة. ويضمن هذا القرار حصول الأطفال على إجراءات عادلة في محاكم الأحداث، ويذكر الحقوق التي يجب أن يتمتعوا في محاكم الأحداث. وحكمت المحكمة العليا	

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

في هذه القضية بأن الأطفال مخوّلون بالحقوق التالية عند اتهامهم بجرائم يمكن حبسهم بسببها:

- الحق في معرفة التهم: يجب إطلاع الأطفال وأسرهم بما هم متهمين به بالضبط قبل جلسة الاستماع ليستعدوا للقضية.

- الحق في توكيل محام: يجب إطلاع الأطفال وأسرهم على حقهم بتوكيل محام. وإن لم يكن الحدث يملك ما يكفي من المال ليدفع أتعاب المحامي، تعيّن المحكمة محامياً له.

- الحق في مواجهة الشهود واستجوابهم: يحق للأطفال سماع شهادة الشهود والأشخاص الذين يتهمونهم.

- امتياز عدم تجريم أنفسهم وحقهم في التزام الصمت: يجب إطلاع الأطفال على حقهم برفض الإجابة عن الأسئلة أو الشهادة ضد أنفسهم، وحقهم في التزام الصمت وأن أي شيء يقولونه قد يُستخدم ضدهم.

- أطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 4 (من أول مثول وحتى المحكمة) 5 (المحاكمة الرسمية)، المرفق التدريبي 6 (إجراءات متعلقة بالمحكمة).

الجلسة 5. 3 نهوج العدالة التقليدية

هدف الجلسة تبادل تجارب ممارسات العدالة التقليدية

الإعداد دوّن الأهداف على لوح قلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية

المواد التدريبية **المهمة المسبقة:** قراءة أمثلة من غانا وأستراليا في المرفق التدريبي 7 (نظام العدالة التقليدي)

الأدوات المستخدمة كمبيوتر محمول فيه برنامج PowerPoint، جهاز عرض، أوراق لوح قلاّب، أقلام تخطيط

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض هدف الجلسة.	5
• مجموعات نقاش حول أنظمة العدالة التقليدية.	
الخطوات :	
1. اشرح أن هناك اهتماماً متزايداً بإحياء أنظمة العدالة التقليدية وغير الرسمية والاستفادة منه لدورها الرئيس في عملية التحويل قبل المحاكمة.	10
2. اطلب من المشاركين الرجوع إلى الأمثلة من غانا وأستراليا في المرفق التدريبي 7، واسأل أن كان الجميع قد قرأها، وإن كان لديهم تعليقات عليها.	
3. اسأل المشاركين إن كانوا يعرفون الفرق بين هذه الأنظمة ونظام العدالة الرسمي. ويجب أن يذكروا أن أنظمة العدالة التقليدية تركّز على المحافظة على التناغم في المجتمع واستعادة الممارسات الجيدة.	
كما أن العدالة التقليدية لا تتبع سلطة المواثيق الدولية – مثل اتفاقية حقوق الطفل – الأمر الذي يطرح مسألة	

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

احترام حقوق الطفل في هذه العمليات. وتنطوي هذه الأنظمة على مخاطر معيّنة كونها تعتمد على نفوذ السلطة القضائية المتجسّدة في الزعيم المحلي أو الشخصيات المهمة في المجتمع المحلي.

ثم اسأل المشاركين إن كانوا يعرفون أياً من مزايا النظام التقليدي. يجب أن تشتمل إجاباتهم على ما يلي: الإطار والإجراءات غير الرسمية، وتحديد الجريمة داخل البيئة المحلية، والجمع بين الأسر والمجتمعات المحلية في عملية تشاركية لإعادة الأمور إلى نصابها، واحتمالية أن يكون قرار الزعيم المحلي تسوية مقبولة ودائمة .

- تبادل التجارب الخاصة بأنظمة العدالة التقليدية وطرق إدراجها في أنظمة العدالة الجنائية الرسمية للأحداث.

الخطوات :

1. وزّع المشاركين إلى أربع مجموعات، واطلب من كل منهم وصف تجاربه مع أنظمة العدالة التقليدية. 25

2. وزّع على كل مجموعة ورقة لوح قلاّب ويشرح أنه يرغب من كل مجموعة عرض العَبَر المستخلصة من تلك التجارب والتحديات الكامنة فيها على المجموعة الكلّية.

خيار بديل

إن شعر المشاركون أنهم لا يملكون تجارب يتبادلونها، يمكن أن تطلب منهم مناقشة الأمثلة من غانا وأستراليا. ويجب أن يناقشوا التحديات التي يعتقدون أنها ستترتب على استحداث أنظمة شبيهة في بلادهم.

5

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
3. يجب أن تعرض كل مجموعة النقاط الرئيسية للنقاش الذي دار فيها. ويجب ذكر النقاط التالية في عرض نتائج العمل: لا يجب تعريض أحد للتمييز بسبب الجنس أو أي وضع آخر سواء في أنظمة العدالة الرسمية أو غير الرسمية. العقوبات البدنية سواء فرضتها أنظمة العدالة الرسمية أو غير الرسمية – تُعتبر معاملة لاإنسانيةأو مهينة، وهي محظورة بشكل مطلق. على الدول واجب حماية جميع الناس فيها من هذا النوع من المعاملة، وأن تجرّم أي عقوبات بدنية أو مفروضة بالإكراه يتوصّل لها المحكمون الرسميون أو غير الرسميين، أو محاكمة أحدهم تحت التهديد أو غيابيا، أو محاكمة أحدهم على خلفية جرائم خطيرة مثل القتل أو الاغتصاب. ويجب تطبيق هذه القوانين بشكل فاعل، واعتبار أي أطر يتكرر فيها ارتكاب الجرائم غير قانوني. وقد شرّعت بعض الدول أنظمة عدالة شعبية من خلال الاعتراف بدورها، وقامت دول أخرى بجعلها رسمية بإدراجها في نظام العدالة أو في نظام العدالة الحديث من خلال استحداث نهج العدالة الإصلاحية.	20
• أطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 7 (نظام العدالة التقليدي) في دليل المواد الخاصة بالمشارك.	

5

شرائح عرض PowerPoint 9 - 1
الشرائح موجودة على القرص المدمج

رقم الشريحة	محاور النقاش

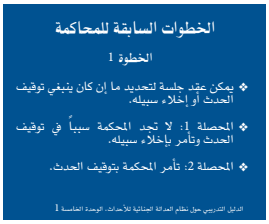

1

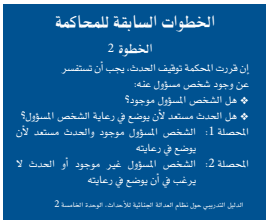

2

3

قراءة المعلومات أو الإدانة على الحدث، وإطلاعه بحقه بتوكيل محامٍ إن لم يكن قد وكّل محامياً مسبقاً.

4

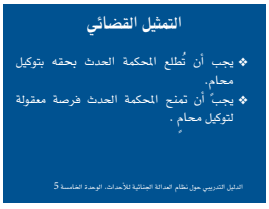

5

رقم الشريحة	محاور النقاش

6

يمكن الأمر بإعداد تقرير طبي أو نفسي في أي مرحلة من الإجراءات للأسباب التالية: النظر في إطلاق سراح الطفل من الحجز قبل المحاكمة، عقد جلسة استماع حول ملاءمة الحكم، إصدار حكم أو مراجعته، النظر في استمرار الاحتجاز أكثر ممّ يمليه الحكم والإشراف، وضع شروط الإشراف.

إجراء تقييم لوضع الطفل على يد شخص مؤهل بناءً على موافقة الحدث أو المدّعي العام أو غيرهما في حال اعتقدت المحكمة بضرورة إجراء هذا التقييم، أو إن كان لدى المحكمة ما يكفي لجعلها تعتقد أن الحدث ربما يعاني من مرض أو اضطراب بدني أو عقلي أو اضطراب نفسي أو عدم اتزان عاطفي أو إعاقة تعلّمية أو نفسية، أو كان لدى الحدث إدانات سابقة، أو زُعم أن الحدث ارتكب جريمة عنيفة خطيرة.

7

8

9

5

مطالعات إضافية

- Manual on Human Rights for Judges, Prosecutors and Lawyers (chapter 10): http://www.ohchr.org/english/about/publications/training.htm

- Children and the Court: How can we improve the availability and disposition of legal forums? By Frederick Noel Zaal (January 1999): www.law.wits.ac.za/Salc/issue/forum.pdf

- Prosecutorial attitudes towards diversion, 1998 by L.M. Muntingh, Nicro National office, Cape Town, 1998: http://www.nicro.org.za/publications/

- Child Justice in Africa, A guide to good practice, Julia Sloth-Nielsen and Jacqui Gallinetti, Community Law Centre, University of Western Cape (2004): http://www.communitylawcentre.org.za/Projects/Childrens-Rights/04Publications/child-justice-in-africa-a-guide-to-good-practice

قائمة تحقّق للميسّر

الرسائل الأساسية/ أسئلة تأملية
تذكّر أن التحويل ممكن في جميع المراحل من مستوى الإدعاء وحتى التقاضي.
تذكّر أن الحدث المتهم (كالراشد المتهم) يجب أن يحظى في كل لحظة بفرصة الرد على التهم ومعارضة الأدلة.
شجّع تطوير إجراءات ملائمة للأحداث لتيسير مشاركة الأحداث.

تيسير النقاشات

يمكن للنقاشات الجيدة أن تضمن جمع أفضل الأفكار في المجموعة وتحليلها واستخدامها في عملية صنع القرار والتوصّل إلى الاستنتاجات. وعند التحضير لأي نقاش، يجب أن تنظر في خلفية أعضاء المجموعة، ومعلوماتهم السابقة، وما يمكنهم الإسهام به، وتوقّع أي اعتراضات أو نزاعات.

وتُعتبر الأسئلة من الأدوات القيّمة في إدارة النقاشات، لذا يجب أن تُعدّ قائمة بالأسئلة مسبقاً، وبالطبع يمكن أن تبرز أسئلة خلال النقاش. وتحفّز الأسئلة العامة التفكير وتجنّب إحراج أشخاص قد لا يكونون مستعّدين بعد للإجابة. ومن الممكن أن تحصل الأسئلة المباشرة على التجارب المحددة لدى المشاركين الذين تعرف أنهم خبراء، أو الذين يملكون المعرفة والتجربة لكنهم يشعرون بالخجل، أو الذين يقاطعون العمل الجماعي إما بالأحاديث الجانبية أو الاستئثار بالحديث.

ويجب استخدام الأسئلة لتوجيه النقاش ليوصل أهدافاً أو نقاط تعلّم محددة في الجلسة. ويجب أن تكون الأسئلة قصيرة وبسيطة وبعبارات بسيطة وتغطي نقطة واحدة. وبعد طرح السؤال، يجب أن تمنح أعضاء المجموعة الوقت للتفكير فيه قبل توقّع الإجابة.

ويفتح النقاش غير المنظم بخطوات محددة الفرصة للتبادل الحر للأفكار والتجارب والمعلومات بين المشاركين. ومن المهم أن تعرف متى تتراجع وتترك المجموعة تعمل بمفردها ومتى تتدخل لتعيد النقاش إلى الموضوع الأساسي. ويتسنى إبقاء النقاش دائراً حول الموضوع إن كنت قد أعددت مسبقاً مخططاً بالنقاط التي يجب تغطيتها في المدة المعيّنة (تقدّم الكثير من الوحدات هذه النقاط في الجزء الخاص بالعملية). لذا يجب أن تراجع المخطط قبل ربع ساعة من انتهاء الوقت المحدد للنقاش من أجل طرح أي نقاط لم يتم ذكرها بعد.

5

أفكار لتشكيل مجموعات العمل

يجب ترتيب غرفة اللقاء بحيث تسمح بالعمل في المجموعات. ومن الأفضل توزيع المجموعات من البداية، بدلاً من ترك المشاركين يتوزّعون بمفردهم إلى مجموعات. ومن شأن العمل في مجموعات ضمان أفضل مزيج للآراء والخبرات والمشاركة الحيوية. ويجب الاستمرار في خلط المجموعات مع بعضها البعض لجعل تبادل الآراء متنوعاً. وفيما يلي بعض الأفكار **حول توزيع المشاركين إلى مجموعات فرعية** بطرق مناسبة.

- جعل المشاركين يقولون أرقام حسب عدد المجموعات المطلوب (1، 2، 3، 4 ... 1، 2، 3، 4 ...)،
- إن كان هناك مواضيع أو أسئلة مختلفة للمجموعات الفرعية، يسجّل المشاركون أسماءهم في المجموعات حسب المواضيع التي تهمهم. ويجب أن يكون لدى كل مشارك خيار ثانٍ في حال كان هناك الكثير من المشاركين المهتمين بنفس الموضوع. ويمكن توزيع المشاركين حسب الشهر الذي وُلدوا فيه،
- توزيع المشاركين مسبقاً حسب معايير معينة (مدة العمل مع المؤسسة، ذكر أو أنثى، الخبرة في الموضوع ...)،
- جعل كل مشارك يعمل مع مشاركين لا يعرفهم جيداً ليتعرفوا جميعاً على بعضهم البعض بشكل جيد،
- جعل المشاركين يعملون في مجموعات العمل العادلة لحل مشاكل معيّنة لها علاقة بهم،
- استخدام لعبة لتوزيع المشاركين في مجموعات، كأن يقفوا في دائرة ويصعدوا بسرعة إلى «قارب النجاة» الذي يتسع إلى 5 أشخاص ومن ثم 3 أشخاص ... إلى أن يتم تشكيل العدد المطلوب من المجموعات،
- في حال الثنائيات، يعمل كل مشارك مع جاره، وفي حالة الثلاثيات، يعمل كل مشارك مع المشاركين الجالسين بجواره.

الوحدة الخامسة

التكييف القانوني للجرم وإجراءات المحكمة

دليل المواد الخاصة بالمشارك

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من:

- فهم أهمية السلطة التقديرية التي يملكها الادّعاء والاطلاع على تجارب تهدف إلى تحويل الأحداث عن إجراءات المحكمة الرسمية.
- فهم أهمية تقرير الأخصائي الاجتماعي في مساعدة المحكمة على التوصل إلى قراراتها بشأن الأطفال المعتدين.
- معرفة القواعد التي يستند إليها قرار المحكمة باحتجاز الأحداث المعتدين والتمكّن من تطبيق المعرفة التي اكتسبوها في قضايا عملية.
- الاطّلاع على ممارسات العدالة التقليدية.

المدة [4 ساعات]

المحتوى

5. 1 الخطوات الرئيسية في عملية عدالة الأحداث: السلطة التقديرية التي يملكها المدّعي العام.
5. 2 الخطوات الرئيسية في عملية عدالة الأحداث: من أول مثول وحتى المحكمة.
5. 3 نهوج العدالة التقليدية.

5

السلطـة التقديريـة للادعـاء

دراسة الحالة (أ)

طفل في سن 11 سنة تشاجر مع زميل له في المدرسة. تفاقم الوضع لدرجة أنه أخذ قلم رصاص وهدّد بطعن زميله. يُمكن اتهام الطفل بالاعتداء العنيف لأنه هدّد زميله بسلاح كان من الممكن أن يتسبب بأذى بدني خطير. وبعد المزيد من التحقيق، وُجد أن الطفل يعيش مع أمه فقط، وأنها تعمل في وظيفتين وليس لديها الوقت الكافي للإشراف عليه. وبعد فحصه، تبيّن أنه يعاني من اضطراب وصعوبة في التعلّم واضطراب في السلوك. وبعد النظر في سجلّه، تبيّن أنه لم يخضع لإحالات سابقة، وأن هذه جريمته الأولى.

دراسة الحالة (ب)

الطفل فتى في سن 15 سنة، يقول إنه عضو في عصابة شارع. تم فصله من المدرسة لأنه تشاجر مع طالب آخر، ومع أن السبب وراء المشاجرة ليس واضحاً، إلاّ أن السلطة المدرسية وجدت أنه المعتدي. بعد أيام من فصله، التقى الطفل بعضو آخر في عصابته وقرّرا قضاء صباح يوم الأربعاء وهما يقودا سيارة في الحي. عندما وصلا إلى المدرسة التي فُصل منها، رأى الطفل التلميذ الذي تشاجر معه واقفاً أمام المدرسة مع مجموعة أخرى من التلاميذ، فسحب مسدساً وأطلق رصاصات تسع في اتجاه التلاميذ. لم يُقتل أحد لكن اثنين من منهم أصيبا بجروح، أحدهما في ساقه والثاني في ذراعه. بعد التحقيق، تبيّن أن الحدث خضع لثلاث إحالات سابقة إلى المحكمة بسبب الاعتداء والسرقة وحمل سلاح ناري بشكل غير قانوني، وأنه خضع لمراقبة السلوك ذات مرة، لكنه أتمّها بنجاح. كما وُجد أنه يعيش مع جدته لأن والده متوفى وأمه في السجن على خلفية جريمة متعلقة بالمخدرات.

جدة الفتى تحاول تربيته لكنها كبيرة في السن ولا تقوى على ذلك. شكل الطفل يدعو للتعاطف، وهو بارع في تعامله مع الناس. قبل هذه الجريمة بأسبوعين فقط، تمت محاكمته بتهمة الاعتداء العنيف، حيث كان قد أطلق النار على شخص راشد من بندقية، وقد أدانته هيئة المحلّفين وحكمت عليه بالخضوع لمراقبة السلوك لخمسة أعوام.

المهمة

ضعوا أنفسكم مكان المدّعي العام، ماذا سيكون قراركم؟ الرجاء شرح سبب التوصل إلى هذا القرار.

الخطوات المرتبطة بالإدعّاء

الجدول:
تدخل المدّعي العام

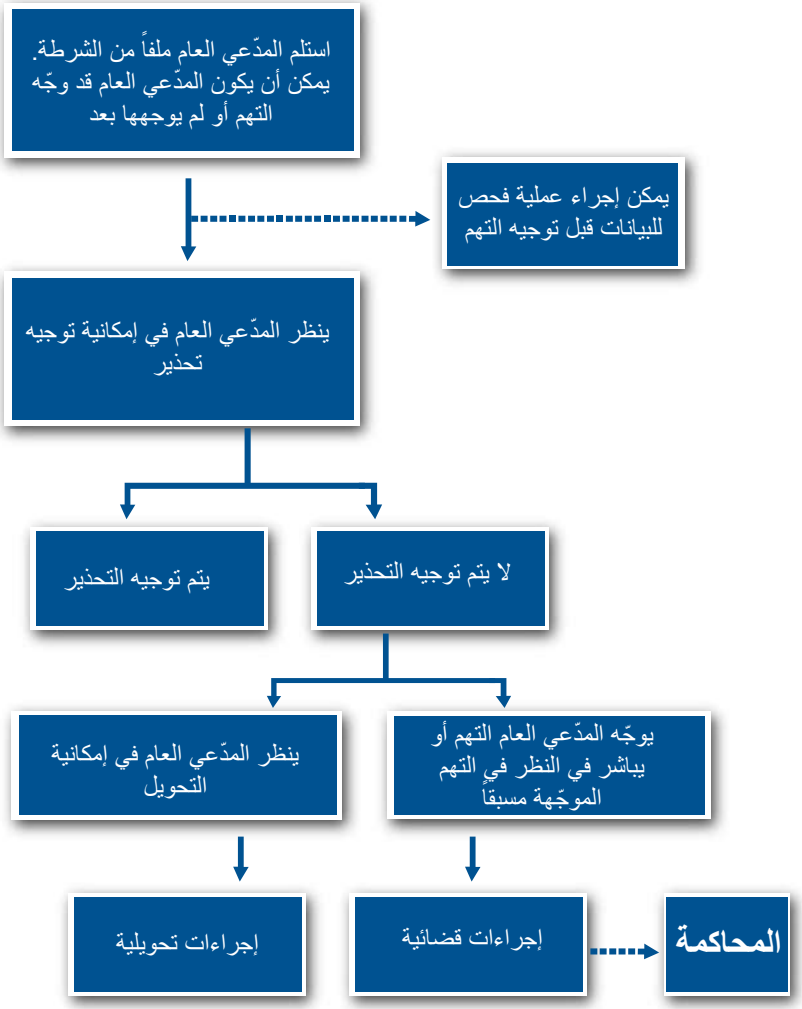

5

التحويل من قبل المدّعي العام

المثال (أ): برنامج تمكين اليافعين وخدمة المجتمع قبل المحاكمة في جنوب إفريقيا

الخلفية

جرى تطوير برنامج تمكين اليافعين كجهد مشترك بين المعهد الوطني للوقاية من الجريمة وإعادة تأهيل المعتدين (نايكرو)، ومكتب النائب العام لتحويل المعتدين، وهو يعمل منذ عام 1992 والتقارير الواردة حوله كانت إيجابية للغاية. وفي الوضع المثالي، يجب استخدام البرنامج كخيار قبل المحاكمة من أجل تجنّب حصول الطفل على سجل جنائي في سن صغيرة، لأن لذلك أثر سيىء على مستقبله. لكن يمكن استخدامه أيضاً كجزء من الحكم، فإذا انطبقت معايير الإحالة على المعتدي اليافع، تحيله المحكمة – بمساعدة مراقب السلوك – إلى البرنامج.

برنامج تمكين اليافعين برنامج للمهارات الحياتية يتألف من ست جلسات تُعقد بواقع جلسة في الأسبوع على مر ستة أسابيع متتالية. ويشجع البرنامج المعتدين اليافعين على التصرّف ضمن الأعراف المقبولة اجتماعياً من أجل الحد من المزيد من التورّط في الأنشطة الإجرامية. ويحضر الأهل والأوصياء الجلستين الأولى والأخيرة.

معايير الانتقاء:

السن: أنسب سن لاشتراك اليافعين في برنامج تمكين اليافعين هو بين 12 - 18 سنة. لكن يمكن أن تعود للمدّعين العامين السلطة التقديرية في إشراك شباب في سن آخر (19 سنة مثلاً) ما زالوا يذهبون إلى المدرسة.

العنوان: يجب أن يكون لدى اليافع المحال إلى البرنامج عنوان ثابت، مما يسمح بالتحكم بتحرّكاته.

الوصي: يجب أن يحضر الجلسات أهل اليافع أو الأوصياء عليه المستعدّون لتحمّل مسؤولية التزامه بالحضور.

الجريمة: يُستثنى مرتبكو جرائم السطو المسلّح أو القتل أو الاغتصاب من البرنامج، بالإضافة إلى المعتدين الذين لديهم سجل إجرامي طويل. لكن ليس ضرورياً أن تكون هذه أول مرة يرتكب فيها اليافع جرماً ليتأهل للبرنامج.

الذنب: يجب أن يدفع اليافع بأنه مذنب أو ينوي عمل ذلك.

5

إجراءات الإحالة
في الوضع المثالي، يجب تنفيذ برنامج تمكين اليافعين كإجراء تحويلي يقلّل من تعرّض اليافعين إلى نظام العدالة الجنائية والعواقب السلبية لوصفهم بأنهم «جانحون». كما يمكن استخدامه كشرط مسبق مع حكم محكمة رسمي (مثلاً، أحكام مؤجلة أو معلّقة).

الإحالة قبل المحاكمة
يجب تعيين مدّع عام في كل محكمة لتولّي مسألة الإحالات، يكون المدّعي العام في محكمة الأحداث الاختيار المنطقي في معظم الحالات. لكن إن لم يكن في المحكمة محكمة خاصة للتعامل فقط مع الأطفال المعتدين، يمكن أن تعيّن المحكمة أي مدّع عام متمرّس.

يجب أن يراجع المدّعي العام المعنيّ وضابط التحقيق والأخصائي الاجتماعي سجل المحكمة كل يوم ليحدّدوا ما إن كان هناك أطفال يمكن إحالتهم. ويجب تعيين مراقب سلوك (أو أخصائي اجتماعي) في كل محكمة لمساعدة اليافعين المعتدين وتقديم المشورة للمدّعي العام حول اليافعين الذين يمكن إحالتهم. ومع أن القرار بالتحويل يعود حصرياً للمدّعي العام، إلاّ أن مشورة ضابط التحقيق والأخصائي الاجتماعي تعتبر ضرورية غالباً.

عند تحديد المعتدين اليافعين، يتم عرضهم على مدّع عام رئيسي للحصول على الموافقة، ويكون برفقتهم ضابط التحقيق ومراقب السلوك. ويجب إطلاع المعتدين اليافعين وأهلهم بشكل كامل على برنامج تمكين اليافعين، ويوقّع الطفل وأهله/ الأوصياء عليه إفادات محلّفة. ومن المهم في هذا الشأن التأكيد على طوعية المشاركة، وإخطار جميع الأشخاص المعنيين أن القضية لن تُسحب إلاّ إذا لبّى المعتدي جميع المتطلّبات، والتأكيد على أن المشاركة في البرنامج تعني أن اليافع لن يكون لديه سجل إجرامي، وإخبار الأهل/ الأوصياء أن عليهم حضور الجلستين الأولى والأخيرة من البرنامج مع طفلهم، وأن البديل هو مثوله أمام المحكمة لحين انتهاء القضية ضده.

5

ويحتفظ المدّعي العام بسجل بجميع الأطفال الذين تم سحب قضاياهم (وليس فقط الذين يُحالون إلى برنامج تمكين اليافعين). ويجب أن يشتمل السجل على المعلومات التالية (على شكل جدول): العدد السنوي بالتتالي، رقم الحالة، الاسم، الجنس، اللغة، الجريمة، طريقة التسوية (ما إن تم سحب القضية أو الاستمرار في المحاكمة)، تاريخ التسوية، التعليقات (ما إن كان قد تم إحالة اليافع المعتدي إلى برنامج تمكين اليافعين و/ أو ترافق سحب القضية مع شرط آخر).

عند استخدام برنامج تمكين اليافعين كإجراء تحويلي، يمكن أن يتبع المدّعي العام أحد الإجرائين التاليين: سحب القضية فورا أو تأجيلها إلى موعد بعد إكمال المشاركة في برنامج تمكين اليافعين.

بعد أن ينهي المعتدي اليافع الدورة، يُعاد إلى المحكمة مع نموذج تقييم من ميسّر الدورة، حيث يُناقش محتوى النموذج مع المدّعي العام ويترتب عليه أي خطوات قادمة.

محتوى البرنامج

يتألف برنامج تمكين اليافعين من دورة قوامها ست جلسات، لكل جلسة أهدافها ومواضيعها وأساليبها الخاصة. لكن الهدف العام للدورة هو تشجيع المعتدين اليافعين على التصرف وفق المعايير المقبولة اجتماعيا من خلال المشاركة في برنامج تدريب على المهارات الحياتية. وتتناول الدورة أسباب الجريمة وخطورتها وعواقبها، وأهمية امتلاك المرء مفهوما إيجابيا عن الذات، والحاجة للقدرة على تأكيد الذات لاتخاذ قرارات مسؤولة. بالإضافة إلى ذلك، تتيح الدورة الفرصة للأهل والأطفال لفهم بعضهم البعض بشكل أفضل.

يقدّم الجزء التالي لمحة عامة عن الدورة:

1. **الوعي بالجريمة**: يشارك الأطفال والأهل في هذه الجلسة التي تهدف إلى إطلاعهم وتوعيتهم بما يلي:
   - هدف البرنامج ومحتواه
   - طبيعة الجريمة وأسبابها
   - آثار الجريمة
   - خطورة السجل الإجرامي وعواقبه
   - التجارب والمشاعر الناتجة عن تورّطهم في الجريمة ونظام العدالة الجنائية، ومشاعر الأهل حول الجريمة.

5

2. **معرفة الذات**: لا يحضر هذه الجلسة سوى اليافعين، وهي تهدف إلى ما يلي:
   - زيادة معرفة اليافع بنفسه.
   - تعريفه بالعوامل التي تؤثر على مفهوم الذات.
   - السماح لليافع بالتأمل بأثر مواجهتهم لنظام العدالة الجنائية على مفهومهم عن ذاتهم.
   - تعزيز قبول الذات والتحفيز عليه واكتساب توجه إيجابي نحو الذات.

3. **تأكيد الذات**: لا يحضر هذه الجلسة سوى اليافعين، وهي تهدف إلى ما يلي:
   - التفريق بين العدوانية والسلبية وسلوك تأكيد الذات.
   - الوعي بفوائد سلوك تأكيد الذات.
   - منح اليافعين الفرصة لتجربة طرق مختلفة لتحسين قدرتهم على تأكيد ذاتهم.

4. **صنع القرار**: لا يحضر هذه الجلسة سوى اليافعين، وهي تهدف إلى ما يلي:
   - جعل اليافعين يعون أهمية اتخاذ قرارات مسؤولة.
   - الربط بين عملية صنع القرار والجريمة ومفهوم الذات وتأكيد الذات.
   - النظر في أثر ضغط الأقران على القرارات التي يتخذها اليافعين.
   - المشروع بعملية التخطيط وصنع القرارات البنّاءة لتحقيق الأهداف المستقبلية.

5. **الأعراف والقوانين**: لا يحضر هذه الجلسة سوى اليافعين، وهي تهدف إلى ما يلي:
   - النظر في الأعراف الاجتماعية التي تؤثر في حياتهم اليومية.
   - التركيز على عواقب تجاهل الأعراف الاجتماعية.
   - تعزيز فهم القانون والنظام القانوني الذي يسعى لحماية الأعراف الاجتماعية.

6. **العلاقة بين الأهل والطفل**: يشارك الأطفال والأهل في هذه الجلسة التي تهدف إلى ما يلي:
   - التوعية بالمتطلبات والمشاكل والمشاعر التي تسود المراحل المختلفة من الحياة.
   - التشجيع على التواصل والتفاهم بين الأهل أو الأوصياء والأطفال.
   - تقييم رأي الأهل والأطفال بتجربتهم مع برنامج تمكين اليافعين.

5

المثال (ب): خدمة المجتمع قبل المحاكمة في جنوب إفريقيا

الخلفية
برنامج خدمة المجتمع قبل المحاكمة خيار تحويلي يتيح للمعتدين تأدية عدد معيّن من ساعات الخدمة الاجتماعية في منظمة غير ربحية في وقت فراغهم ودون مقابل. ويتم إسقاط التهم بشرط إنهاء الخدمة في الوقت المحدد وبواقع حد أدنى من الساعات في الشهر.

وقد بدأت أوامر الخدمة الاجتماعية بالعمل منذ أوائلِ الثمانينات وشكّلت الأساس للخدمة الاجتماعية قبل المحاكمة التي بدأت رسمياً في كيب تاون بطلب من المدّعين العامّين الذي أقلقهم أن المقاضاة في الكثير من القضايا التي ينظرون فيها ليست أفضل خيار، وأرادوا أن يتحمّل المعتدون مسؤولية جرائمهم. وبالتعاون مع نايكرو، جرى البدء بتنفيذ البرنامج، وقد تم النظر في حوالي 200 قضية خلال أول 18 شهرا.

معايير الاختيار:
يمكن النظر في تحويل القضايا التي تتفق مع بعض أو كل المعايير التالية إلى برنامج خدمة المجتمع قبل المحاكمة:

- يجب أن تكون الجريمة بسيطة.
- يريد الادعاء سحب القضية لكنه لا يريد أن يُفلت المتهم من العقاب.
- عندما لا تصب إدانة المتهم في المصلحة الفضلى للمعتدي أو الضحية أو المجتمع.
- وجود ظروف خاصة محيطة بالقضية.
- يقرّ المتهم بالذنب ويُظهر الندم ويتحمّل المسؤولية.
- المتهم معتدٍ للمرة الأولى (يمكن قبول معتدين كرروا ارتكاب الجرائم في البرنامج).
- المتهم فوق 14 سنة.
- يتمتع المتهم بمهارات خاصة يمكن استغلالها لخدمة المجتمع.
- للمتهم أسلوب حياة مستقر، مثلاً، عنوان دائم (العمل أو المنزل).
- يمكن أن تساعد الخدمة الاجتماعية في تعويض الضحية وتعافيه من الأذى.

5

وتقوم نايكرو بإجراء تقييم معمّق للمعتدي، ويجب أن يكمل المدّعي العام التقييم الأساسي وفق التعليمات المذكورة أعلاه. وفي حال وجدت نايكرو اليافع غير مناسب للخدمة الاجتماعية، يتم إخطار المدّعي العام بذلك وشرحه له، ويقوم هو بدوره بمتابعة إجراءات القضية.

يمكن استخدام التعليمات الإضافية التالية في تقييم المدّعي العام للمتهم لتحديد مدى ملاءمته للبرنامج:

- هل يتعاطى المتهم الكحول أو المخدرات؟
- هل المتهم سليم عقلياً أم هل يعاني من أي اضطرابات واضحة في الشخصية؟
- هل المعتدي شخص عنيف؟

إن كانت الإجابة على أي من هذه الأسئلة بنعم، فمن غير المحتمل أن ينجح المتهم في تأدية الخدمة الاجتماعية.

إجراءات الإحالة:

تبدأ إجراءات الخدمة الاجتماعية قبل المحاكمة بإسقاط المدّعي العام للتهم الموجّهة ضد المتهم شرط أن يؤدي خدمة اجتماعية. ومن الضروري أن يعترف المتهم بالذنب وإلاّ لا يكون برنامج الخدمة الاجتماعية قبل المحاكمة مناسباً وتُعرض القضية على المحكمة حيث يحظى المتهم بالفرصة للدفاع عن نفسه. بعد ذلك، يجب أن يتصل المدّعي العام بنايكرو أو يرسل لها فاكس بالتفاصيل التالية حول القضية :

- الاسم .
- العنوان.
- رقم الهاتف في المنزل أو العمل.
- تفاصيل خاصة بالأهل.
- التهمة ووصف الجريمة.
- رقم القضية في المحكمة.
- قائمة الدعاوى، إن وُجدت.
- اسم الضحية – إن وُجدت – والتفاصيل الخاصة بها.
- أي تعليقات أو مخاوف.

5

ثم يخبر المدّعي العام المتهم بضرورة الاتصال بنايكرو خلال أسبوع للترتيب لموعد لمقابلة التقييم التي تحدد مدى ملاءمته للخدمة الاجتماعية. وفي حال وُجد أنه ملائم لتأدية الخدمة الاجتماعية، تحدد نايكرو عدد الساعات التي عليه إتمامها والوكالة التي سيعمل فيها.

بعد مقابلة التقييم التي تدوم 30 - 60 دقيقة، تختار نايكرو المكان الذي سيؤدي فيه اليافع الخدمة الاجتماعية. ويتم كتابة عقد بشروط الخدمة الاجتماعية، وفيما يلي أهم نقاط العقد:

- يؤدي اليافع عدداً معيَّنا من ساعات الخدمة الاجتماعية في مكان محدد
- تبدأ الخدمة في موعد معيّن ويجب أن تنتهي في موعد معيّن
- إن لم يلتزم اليافع بشروط العقد، تُحال القضية إلى المدّعي العام ليتخذ إجراءات أخرى (مثلاً، الاستمرار في المقاضاة)

ثم يرافق موظف من نايكرو اليافع إلى الوكالة التي سيعمل فيها لتعريفه على المشرف وتوقيع العقد. ويتم توقيع العقد بثلاث نسخ من قبل اليافع والمشرف من الوكالة التي سيعمل فيها اليافع وموظفي نايكرو المسؤولين عن القضية، ويحصل كل موقّع على نسخة. كما يتم تزويد الوكالة بجداول زمنية لتسجيل الساعات التي يؤدّيها اليافع. وتُعاد الجداول الزمنية – وهي السجلات الوحيدة المعتمدة لساعات الخدمة التي تم تأديتها – إلى نايكرو شهرياً حتى انتهاء مدة الخدمة. وبعد انتهاء الخدمة، يُخطر المدّعي العام ويتم إغلاق ملف القضية.

مقابلة التقييم:

تهدف مقابلة التقييم إلى تحديد مدى ملاءمة المعتدي للخدمة الاجتماعية. وتحاول المقابلة في مدة قصيرة تكوين صورة كلّية لشخصية المعتدي وظروفه الاجتماعية الاقتصادية. وبشكل عام، يتم تغطية المواضيع التالية خلال المقابلة:

- معلومات شخصية.
- ماذا حدث في الجريمة.
- لماذا تم ارتكاب الجريمة.
- رغبة المعتدي في تأدية الخدمة الاجتماعية وفهم المسؤولية التي عليه تحمّلها.
- اهتمامات المعتدي وهواياته ومهاراته.
- الوقت المتاح أمام المعتدي لتأدية الخدمة الاجتماعية.
- هيكليات الدعم.
- الصحة البدنية.
- الحالة العاطفية.
- تعاطي المواد الضارة.

5

- اتصال المعتدي مع الشرطة.
- اتصال المعتدي مع عملية العدالة الجنائية.

عدد ساعات الخدمة الاجتماعية

بالمعدل، يُطلب من اليافع الذي يؤدي خدمة اجتماعية قبل المحاكمة إكمال 40 - 60 ساعة من الخدمة، لكن في حالة الجرائم الأكثر خطورة، ليس من الغريب أن يُطلب من اليافع تأدية 120 ساعة من الخدمة.

مراجعة الخدمة الاجتماعية قبل المحاكمة

يلتزم قرابة 90% من اليافعين المحكوم عليهم بالخدمة الاجتماعية قبل المحاكمة بعقودهم. وتعود نسبة النجاح هذه إلى الاهتمام الفردي الذي يتلقاه كل عملي والعدد المنصف من ساعات الخدمة المفروض على المعتدين. كما يتم بذل الجهود لأخذ تفضيلات اليافعين ومهاراتهم في عين الاعتبار لزيادة حماسهم وتحسين الأثر. وعند الضرورة، يمكن الجمع بين برنامج الخدمة الاجتماعية قبل المحاكمة وخيارات أخرى مثل برنامج تمكين اليافعين والوساطة بين المعتدي والضحية والاجتماعات العائلية.

الأماكن المعتمدة للخدمة الاجتماعية

يمكن أن تكون أي وكالة أو مؤسسة أو منظمة غير ربحية تقدم خدمة للمجتمع خياراً محتملاً للخدمة الاجتماعية. ومن الأمثلة على تلك الأماكن:

- منازل أو مستشفيات لذوي الإعاقات البدنية أو العقلية
- مستشفى عام
- مكتبات.
- دور البلدية
- دور رعاية الأطفال
- دور رعاية كبار السن
- مراكز الشرطة

يعتمد نجاح الخدمة الاجتماعية إلى حد كبير على أماكن تأديتها، لذلك من الضروري معاملة تلك الأماكن وموظفيها بشكل جيد واحترام رغباتهم وتفضيلاتهم. ولا يجب استخدام الأطفال كعمالة مجانية لتحل محل موظفين يتلقون أجراً، أو استخدامهم لتلبية الاحتياجات الفردية، باستثناء احتياجات الضحايا في قضايا معيّنة.

نشاط: سيتم تنفيذ مشروع شبيه في بلدكم، الرجاء إعداد قائمة تحقق بالخطوات الواجب تنفيذها لضمان وجود بيئة داعمة للمشروع، وذكر الأطراف المعنية في كل خطوة.

5

الادّعاء

المدّعي العام مسؤول عن تحقيق العدالة في قضايا الأحداث مثل قضايا الراشدين. لكنهم عندما ينظرون في قضايا الأحداث في نظام عدالة الأحداث، يتحمّلون مسؤولية إضافية في الانتباه إلى مصلحة الحدث المتهم واحتياجاته إلى الحد الذي لا يتعارض مع واجبه بتمثيل مصالح الدولة والمجتمع بشكل كامل وأمانة.
بعد التوقيف، تقدّم الشرطة معلومات حول القضية والطفل المعتدي للمدّعي العام الذي يقرر توجيه رفع شكوى رسمية إلى المحكمة، وإلاّ يُخلي سبيل الطفل.

وللمدّعي العام دور محوري في تقرير أما تحويل القضية أو رفعها للقضاء. وفي حالة التحويل، يمكن أن يحوّل المدّعي العام الجريمة عن الادّعاء الرسمي، ليسمح للمعتدي الحدث الخضوع لفترة مراقبة وتجنيبه عواقب السجل الإجرامي. وهذا هو النقيض عن الرسمي الذي يتم من خلاله رفع شكوى ضد الحدث ومقاضاته، مما يعني بالتالي امتلاك الحدث سجلاً إجرامياً.

ومن المعايير المستخدمة في التقرير بين التحويل والتقاضي الرسمي خطورة الجريمة المزعومة، ودور الحدث فيها، وسنّه ومستوى نضجه، ووجود سبل ملائمة لمعالجة الطفل، واعترافه بالذنب أو التورّط في الجريمة، وإمكانية تعويض الضحية، ووجود سوابق لدى الحدث، أو الخطر الذي يشكّله الحدث على الآخرين وممتلكاتهم.

يمكن للمدّعي العام اللجوء إلى تدابير تحويلية مثل:
- توجيه تحذير أو إنذار للحدث
- إحالة الحدث إلى برنامج للعقوبات اللاقضائية

5

تحذيرات المدّعي العام
التحذيرات التي يصدرها المدّعي العام شبيهة بتحذيرات الشرطة، لكن يكون التحذير بعد أن تحيل الشرطة المسألة إلى المدّعي العام. ويكون التحذير على شكل رسالة للحدث وأهله.

تدابير لاقضائية

تُتّخذ هذه التدابير في القضايا الخطيرة والمعتدين الذين لا يتم التعامل معهم من خلال الإنذارات أو التحذيرات أو الإحالات. وبالمقارنة مع تدابير أخرى، ينطبق عدد من القواعد الرسمية على هذه التدابير التي لا تُستخدم إلاّ في حال:

- **لم يكن التحذير أو الإنذار مناسباً**: لا يجب استخدام التدابير اللاقضائية إلاّ إن لم يكن من المناسب التعامل مع الحدث من خلال تدابير أخرى كالإنذار غير الرسمي أو تحذير الشرطة أو الإحالة إلى برنامج مجتمعي.

- **الملاءمة**: يجب أن يعتقد الشخص الذي يفكّر في استخدام العقوبة بأنها ستكون ملائمة لاحتياجات الحدث ومصلحة المجتمع.

- **الموافقة المدروسة**: يجب أن يعطي الحدث موافقته المدروسة على العقوبة بعد أن يكون قد أعلِم بحقه في توكيل محامٍ وحصل على الفرصة للتشاور مع محاميه حول الأمر.

- **تحمّل المسؤولية**: يجب أن يكون الحدث قد تحمّل مسؤولية القيام بالعمل – أو عدم القيام به – الذي شكّل الأساس للجريمة. ولا يمكن اللجوء إلى عقوبة لاقضائية إن أنكر الحدث مسؤوليته عن الجريمة أو رغب بعرض قضيته على المحكمة.

- **وجود أدلة إثبات كافية**: يجب أن يقتنع المدّعي العام بوجود أدلة كافية للنظر في التهم، بالإضافة إلى عدم وجود ما يعيق الادّعاء.

ويجدر الإشارة إلى أن استخدام خيار تحويلي مع حدث يُزعم أنه ارتكب جريمة لا يلغي قدرة الادّعاء على رفع شكوى ضده واستكمال الادّعاء. لكن للمحكمة السلطة في رد الشكوى في هذه القضايا إن رأت أن الحدث التزم التزاماً كلّيا ببنود العقوبة اللاقضائية. وحتى لو وجدت المحكمة أن الحدث التزم بشكل جزئي، يمكنها إسقاط التهم إن رأت أن المقاضاة لن تكون عادلة بالنظر إلى أداء الحدث.

5

(جدول الخطوات السابقة للمحاكمة)

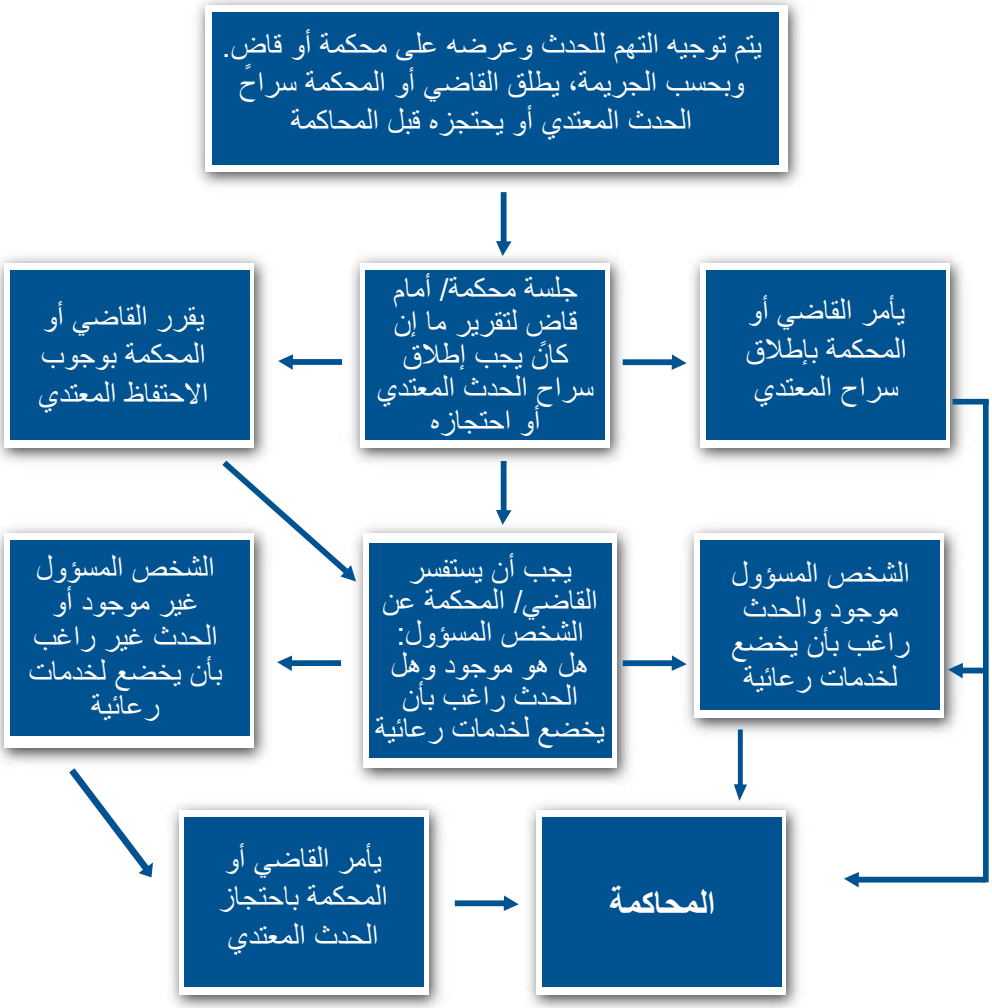

5

العملية القضائية

خلفية

برونو شاب يافع متهم بالاعتداء على صاحب محل. يبلغ برونو من العمر 16 سنة ويعيش في الشارع. هجرته أمه وهو في سن الثالثة ولم يرها منذ ذلك الزمن، وطرد من بيته عندما تزوج والده ثانية. وقد أحيل إلى المحكمة أكثر من مرة بسبب السرقة.

يعيش برونو في ولاية بالاما، التي يشتمل تعريفها للجنوح على أي سلوك يُعتبر جنحة أو جريمة إن ارتكبه راشد، ويُعرّف «الطفل» هنا على أنه أي شخص بين سن 10 - 17 سنة متهم بارتكاب فعل جانح. ويهدف قانون الأحداث إلى حماية الناس وتزويد المعتدين الأطفال بالعلاج وإعادة التأهيل والإشراف. ويوجد في الولاية مركز احتجاز مغلق يضم 60 سريراً، ومنزل شباب يضم ثماني أسرّة للفتيان، ووحدة مراقبة سلوك تشرف على الأحداث قبل المحاكمة.

قضية للنقاش

يجيز قانون الولاية التوقيف على رهن المحاكمة الذين يُخشى من أن يهربوا أو «يشكّلون خطراً على أنفسهم والآخرين». ومن الممكن عقد جلسات تقديم البيّنات خلال عشرة أيام من احتجاز برونو، أما إن أخلي سبيله، فتُعقد الجلسات بعد أسبوعين إلى أربعة أسابيع. ويمكن أن تقرر محكمة الأحداث أن برونو ليس مؤهلاً لتلقي العلاج في نظام الأحداث بعد النظر فيما يلي:

- مقدار الحنكة الإجرامية التي يُظهرها الحدث.
- إمكانية إعادة تأهيل الحدث قبل انتهاء سلطة محكمة الأحداث عليه (أي عند بلوغه سن 21 سنة حسب قوانين بالاما).
- سوابق الحدث.
- فشل المحاولات السابقة لمحكمة الأحداث بإعادة تأهيل الحدث.
- ظروف الجريمة المزعومة وخطورتها.

يجب أن تجري جلسة التكييف القانوني للجرم في محكمة الأحداث في إطار مقيّد على أقل تقدير متسق مع مبدأ حماية الناس ومصلحة الطفل الفضلى.

5

نشاط لعب الأدوار[25]

مراقب السلوك: يمكنك إسقاط الشكوى وإحالة برونو إلى برنامج تحويل أو برنامج مساءلة مجتمعي أو رفع القضية إلى محكمة الأحداث. هل هناك اعتبارات تؤثر في اختيارك؟ ما هي؟

المدّعي العام : يمكنك إسقاط الشكوى وإحالة برونو إلى برنامج تحويل أو برنامج مساءلة مجتمعي أو رفع القضية إلى محكمة الأحداث. هل هناك اعتبارات تؤثر في اختيارك؟ ما هي؟

القاضي : رفع المدّعي العام قضية برونو إلى القضاء. هل هناك اعتبارات تؤثر في قرارك حول الاحتجاز؟ ما هي؟ ما التعديلات التي يجب إجراؤها على نظامك – إما فيما يتعلق بالنظر في القضايا أو ببدائل الاحتجاز – لتتمكّن من التوصل إلى نتيجة مختلفة؟

ملاحظة: بعض تفاصيل القضية تتطلب الارتجال، ويجب إطلاع المشاركين عليها قبل تنفيذ لعب الأدوار.

5

[25] يمكن تعديل التمرين لعرضه كمحاكمة

قضية جيري غولت (Gerry Gault)

جيري غولت فتى في سن الخامسة عشر (15)، يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية. يوم الإثنين الموافق 8 حزيران/ يونيو 1964، عند حوالي الساعة العاشرة صباحا، قبض عليه شريف (قائد الشرطة المحلية) مقاطعة جايلا، هو وصديقه رونالد لويس. وقد كان جيري حينها يقضي حكما بمراقبة السلوك مدته ستة أشهر صدر بحقه في 25 شباط/ فبراير 1964 لأنه كان برفقة فتى آخر سرق محفظة من حقيبة سيدة عجوز. لكن توقيفه يوم 8 حزيران/ يونيو جاء على خلفية شكوى شفهية تقدّمت بها جارة للفتيين، اسمها السيدة كوك، بأنها تلقت مكالمة هاتفية قام من خلالها المتصل (أو المتصلون) بالتفوّه بتعليقات بذيئة. ويكفي لأغراض هذا التمرين القول إن التعليقات – أو الأسئلة – التي وُجّهت لها كانت من النوع المهين والمزعج والجنسي .

عندما تم توقيف جيري، كان أبوه وأمه في العمل، ولم يترك ضباط الشرطة أي إشعار بأنهم تحفّظوا عليه، ولم يتخذوا أي خطوات ليُعلموا الأهل أنهم اعتقلوا ابنهما. أخذ ضباط الشرطة جيري إلى دار احتجاز الأطفال، وعندما وصلت أمه البيت الساعة السادسة، لم تجده، فأرسلت أخاه الأكبر ليسأل عنه في المقطورة التي تعيش فيها عائلة لويس، وهناك يبدو أنه علم أن جيري مقبوض عليه. فأخبر أمه، وذهبا كلاهما إلى دار الاحتجاز، وهناك أخبر نائب مراقب السلوك «Flagg» فلاغ والذي كان أيضا مشرف دار الاحتجاز – السيدة غولت أن جيري موجود عندهم وأنهم سيعقدون جلسة استماع له في محكمة الأحداث الساعة الثالثة من اليوم التالي، 9 حزيران/ يونيو. رفع الضابط فلاغ شكوى إلى المحكمة يوم جلسة الاستماع - 9 حزيران/ يونيو 1965 – لكن أحدا لم يوصل نسخة منها إلى آل غولت، ولم ير أحد الشكوى حتى إحدى جلسات الاستماع في 17 آب/ أغطس 1964. وقد كانت الشكوى رسمية بالكامل، ولم تذكر أي حقائق قد تشكّل أساسا للإجراء القضائي المُتّخذ. ولم تذكر الشكوى سوى أن «القاصر المذكور دون سن 18 سنة وبالفعل في عهدة هذه المحكمة الموقرة، وأنه قاصر جانح»، ودعت إلى عقد جلسة وإصدار حكم بشأن «رعاية القاصر والوصاية عليه». في 9 حزيران/ يونيو، مثل جيري وأمه وأخوه الأكبر ومراقب السلوك فلاغ، أمام قاضي الأحداث في مكتبه، ولم يحضر أبوه الجلسة لأنه كان مسافرا في عمل. قدمت الجارة – السيدة كوك – شكوى بشأن المكالمة الهاتفية لكنها لم تحضر الجلسة، وبدلا من ذلك شهد ضابط شرطة بما قالته السيدة كوك. من جهته، ألقى جيري باللائمة على صديق له، وقال إنه لم يقل كلاما بذيئا. لم يحضر الجلسة محامون، ولم يتم تسجيل الشهادات في المحكمة. وبما أن محاكم الأحداث لا تسمح بهيئات المحلفين، يسمع القضاة القضية. وفي هذه الحالة، وجد القاضي جيري مذنبا، وحكم بإرساله إلى مدرسة إصلاحية تابعة للولاية، ليبقى فيها حتى سن 21 سنة. في المقابل، إذا وُجد راشد مذنبا بالجريمة نفسها، يمكن أن يُسجن لمدة لا تزيد عن 60 يوما.

نشاط: حدّدوا الأمور العادلة والظالمة بحق جيري، مع الشرح.

5

من أول مثول حتى المحكمة

إن بقي الحدث محتجزاً – على الرغم من البنود الكثيرة في القانون التي تسمح بإطلاق سراحه أو تجعله إلزامياً – فيجب أن يمثل أمام محكمة أو قاض دون تأخير. وتحدّد القوانين الجنائية في معظم الدول الفترة الزمنية بين التوقيف وأوّل مثول أمام المحكمة بـ48 ساعة على الأكثر.

ومع أن «قواعد بكين» تشترط وجود محام مع الطفل طوال الإجراءات – وفي أبكر وقت ممكن بعد التوقيف – وتتيح للطفل الحصول على خدمات قانونية مجانية إن أمكن، إلاّ أن أول مثول للطفل أمام المحكمة قد يقدّم الفرصة للطفل أو أهله بالتقدّم للحصول على تمثيل قضائي.

كما يمكن في المثول الأول أن يُطلب من القاضي إعادة النظر في قرار لإبقاء الحدث محتجزاً.

متطلبات المثول الأول

معلومات حول التهم
بعد توجيه التهم لحدث أو إشعاره بها، يمكنه المثول أمام محكمة أو قاضٍ.

في المثول الأول، على المحكمة أو القاضي:
- امتلاك معلومات أو تهم لقراءتها على الحدث.
- إطلاع الحدث بحقه بتوكيل محامٍ إن لم يكن لديه واحد بعد.

وعلى المحكمة:
- ضمان فهم الحدث للتهم الموجّهة ضده.
- شرح العواقب أو الإجراءات – إن وُجدت – المرتبطة بإصدار حكم ضد الحدث.
- شرح أن بإمكان الحدث ادعاء البراءة والاعتراف.

التمثيل القضائي

إذا حضر الحدث الجلسة دون محام، فيجب أن تُطلعه المحكمة بحقه بتوكيل محام وتمنحه فرصة معقولة لذلك. وهذا الواجب مفروض على المحكمة بغض النظر عمّ إنّ كان الحدث قد اطّلع على حقوقه من قبل الشرطة أو من خلال إشعار.

وفي حال رأت المحكمة أن الحدث الذي يحضر الجلسة دون محام لا يفهم التهم الموجّهة ضده، فعليها إخباره بتوكيل محام أو الحصول على مساعدة مَن قبل أهله أو الأوصياء عليه. لكن إن بدا أن مصالح الطّفل متعارضة مع مصالح الأهل أو أن ذلك لن يكون في مصلحة الطفل الفضلى، يجب أن يضمن القاضي تمثيل الحدث من قبل محامٍ مستقل عن الأهل.

تقرير الأخصائي الاجتماعي

هناك في العديد من الدول بنود قانونية تتطلب إعداد «تقرير الأخصائي الاجتماعي» من قبل دوائر الخدمات الاجتماعية. وتهدف هذه التقارير إلى دراسة خلفية الطفل من أجل مساعدة القاضي في التوصل إلى الحكم المناسب.

ويُعتبر تقرير الأخصائي الاجتماعي ضرورياً إن أرادت المحكمة التصرف ليس فقط بما يتناسب مع ظروف الجريمة وخطورتها، بل ومع ظروف الحدث والمجتمع واحتياجاتهما. ويجب عرض التقرير في بداية المحاكمة ليوفّر معلومات حول الإجراءات، بدلاً من عرضه قبل إصدار الحكم.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تطلب المحكمة إعداد تقرير طبي أو نفسي حول الحدث ورفعه لها. ويمكن طلب هذه التقارير في أي مرحلة من الإجراءات وللأسباب التالية:

- النظر في إمكانية إطلاق سراح الحدث رهن المحاكمة أو النظر في مراجعة القرار بإطلاق سراح الحدث بكفالة
- الاستماع حول ملاءمة الحكم.
- إصدار حكم أو مراجعته.
- النظر في مواصلة احتجاز الحدث أكثر ممّ يقضي به حكم الاحتجاز والإشراف.
- وضع شروط للإشراف على الحدث.

ويمكن أن تأمر المحكمة بأن يقوم شخص مؤهل بتقييم وضع الحدث – إما بموافقة الحدث أو المدّعي العام معاً أو غير ذلك – إن رأت أن التقييم ضروري لأحد الأسباب المذكورة أعلاه، وفي حال:

- كان لدى المحكمة أدلة تدفعها للاعتقاد بأن الحدث ربما يعاني من مرض أو اضطراب نفسي أو بدني أو عاطفي أو إعاقة عقلية أو تعلّمية
- للحدث سوابق من الإدانات المتكررة
- يُزعم أن الحدث ارتكب جريمة عنيفة وخطيرة

قرارات إخلاء السبيل قبل المحاكمة

يمكن اتخاذ قرار بإخلاء سبيل الطفل قبل المحاكمة في أول مثول له أمام القاضي أو المحكمة، ومن الممكن أن يتم في جلسات أخرى أو يتم تغييره في وقت آخر خلال عملية المحاكمة.

وتقوم سلطات الاختصاص المختلفة بذلك بطرق مختلفة. وفي العادة، يتم من خلال الكفالة، التي تهدف إلى ضمان حضور المتهم المحاكمة. وفي بعض الدول، قد تقرر المحكمة إخلاء سبيل المتهمين في عهدة أنفسهم أو طرف ثالث بعد دفع الكفالة أو التعهد بالالتزام بشروط معيّنة (كالخضوع لفحوص دورية للمخدرات).

القرار بالاحتجاز

يُعتبر التوقيف رهن المحاكمة أمرا مؤذياً ومفرطاً والسبب وراء وجود معظم الأطفال في مؤسسات الرعاية في كثير من البلدان. وتنص القوانين الدولية على وجوب تجنّبه قدر الإمكان واقتصاره على الظروف الاستثنائية، وتشترط احتجاز الاحداث بمعزل عن الراشدين، وكثيرا ما تنتهك هذه القاعدة كليا أو جزئيا.

5

المبادىء الأساسية

افتراض البراءة

من المهم تذكّر أن أي حدث موقوف على رهن المحاكمة تفترضفيه البراءة وهذا الأمر الذي يعزّز مبدأ تجنّب التوقيف رهن المحاكمة إلا كملاذ أخير. ويؤكد هذا المبدأ أن التوقيف رهن المحاكمة لا يستعمل كعقاب للحدث.

الاحتجاز ليس بديلاً عن إجراءات حماية الطفل

لا يجب أن تلجأ المحاكم أو القضاة إلى الاحتجاز كبديل لإجراءات الحماية أو رعاية الصحة العقلية أو الإجراءات الاجتماعية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأحداث.

القيود الزمنية

تحدد بعض الأنظمة قيوداً زمنية على التوقيف رهن المحاكمة، حيث أن فترة ستة أشهر هي الحد الأقصى في الكثير من البلدان. ويمكن تقصير المدة من خلال منح الأولوية للتحقيق في قضايا الأحداث وقيام القضاة برفض طلبات الاحتجاز.

الأسباب الممكنة للتوقيف

يمكن تلخيص الأسباب التي تبرّر التوقيف في معظم الدول بما يلي:

- إن كان ضرورياً لضمان حضور الحدث إلى المحكمة.
- إن كان ضرورياً لحماية الناس أو ضمان سلامتهم، بأخذ جميع الظروف بالاعتبار، بما في ذلك أي احتمال بأن يرتكب الحدث جريمة أو يتدخل في تطبيق العدالة.
- في حال إبراز «أي سبب آخر عادل»، بما في ذلك أن يكون التوقيف ضرورياً لضمان الثقة بتطبيق العدالة. وفي حال وجد القاضي أن أحد الأسباب موجود، يمكنه أن يأمر بتوقيف الحدث.

العواقب السلبية

مع أنه لا يجب استخدام التوقيف رهن المحاكمة كعقوبة، يجب أن يكون صانعو القرار والشرطة والمدّعون العامّون والقضاة واعين بالعواقب السلبية على الحدث المحتجز إذ تشتمل هذه على التجريد من الحرية والانقطاع عن الدراسة والعمل والحياة الأسرية والمشاركة في الحياة الاجتماعية والمجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، تشير البحوث إلى أن توقيف الأحداث يزيد من فرص إدانتهم عن التهم الموجهة إليهم والحكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية إن تمت إدانتهم.

مراقبة الأطفال خلال التوقيف رهن المحاكمة

المراقبة مهمة للأحداث خلال فترة التوقيف رهن المحاكمة مثلما هي مهمة خلال تنفيذ الحكم بالاحتجاز. وفي حال رفضت السلطات نظام مراقبة رسمياً، يمكن القيام به بشكل غير رسمي من خلال المحامين الذين يزورون موكّليهم الأحداث أو المنظمات غير الحكومية التي تقدّم برامج التدريب الداخلي في مراكز الاحتجاز. ويجب أن تشتمل المراقبة على عملية تتبع للحدث وهو يخوض نظام العدالة لضمان عدم نسيانهم محتجزين لأن أوراقهم ضاعت مثلاً.

إجراءات المحاكمة الرسمية

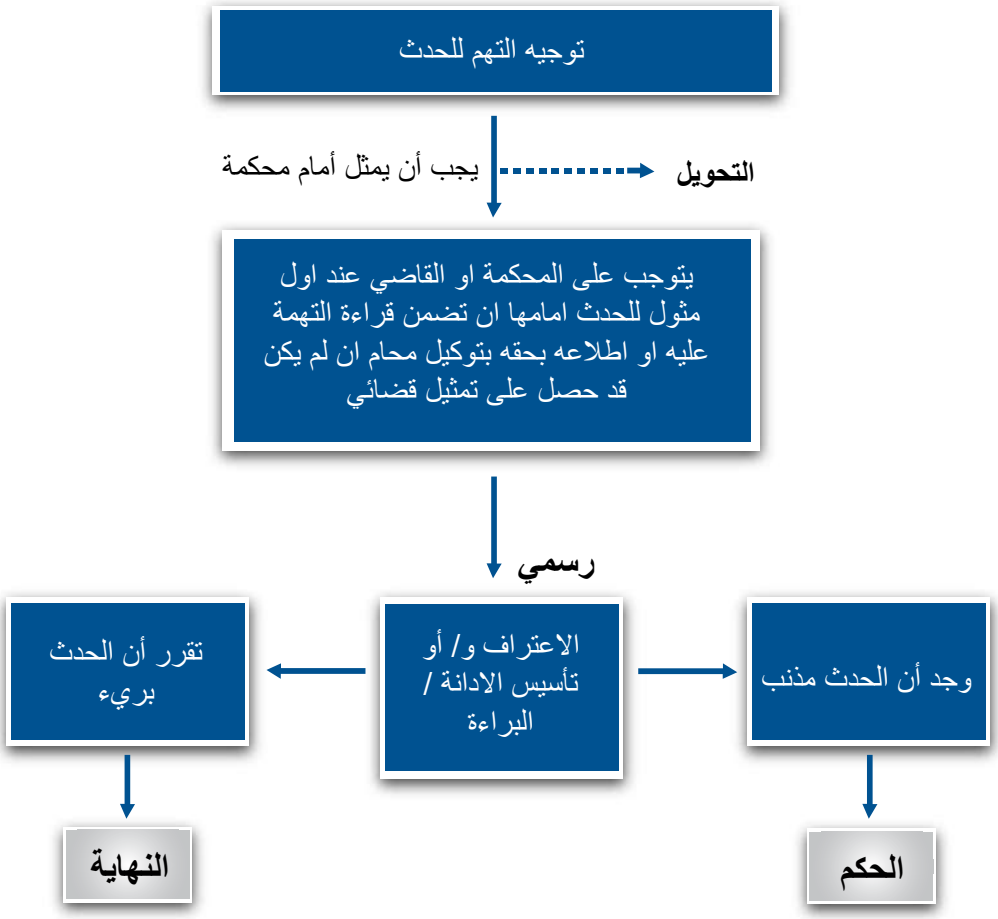

5

السلطات المختصّة

يجب أن تتم محاكمة الأحداث في نظام العدالة الجنائية من قبل سلطة ذات اختصاص (بوجود تمثيل قضائي وحضور الأهل) وفي بيئة من التفهّم للمحافظة على مصالحهم الفضلى. ويجب أن يتمكن الحدث من المشاركة في عملية صنع القرار، وتتم جميع الإجراءات في أقصر فترة ممكنة دون أي تأخير لا داعي له.

وعند التوصل إلى قرار في أي مسألة متعلقة بمعتدٍ حدث، يجب أن يسترشد الضابط الذي يرأس العملية بمبادىء التناسب (تناسب العقوبة مع الجريمة والظروف المحيطة بها، بما فيها ظروف الحدث) ومصلحة الطفل الفضلى وفرض أقل قدر ممكن من تقييد الحرية على الطفل وحق المجتمع في العيش بأمان. ويجب أن يكون تجريد الأحداث من حريتهم – إما وهم ينتظرون المحاكمة أو كحكم – ملاذاً أخيراً ولأقصر فترة ممكنة.

المبادىء الأساسية في إجراءات المحكمة

حماية الخصوصية

يحق للمشتكى عليه الحدث حماية خصوصيته بسبب صغر سنه. وفي العادة لا يُسمح بوجود العامّة في قاعة المحكمة، وفي بعض الدول، تكون إجراءات محاكمة الأحداث سريّة.

وجود الأهل أو الأوصياء والمساعدة القانونية أو أي دعم ملائم آخر

إشراك الأهل أو الأوصياء في التحضير للمحاكمة، ووجودهم خلالها أمر واجب. ويجب على الشرطة أو المدّعي العام أو القاضي إشعارهم خطيا بانعقاد محاكمة رسمية ودعوتهم لحضورها. وفي حال وجود نزاع في الأسرة، يمكن استبعاد الأهل أو الأوصياء – جزئياً على الأقل – إن كان ذلك يحقق مصلحة الطفل الفضلى. وإن رفض الحدث التحدث بوجود الأهل، فيجب سماعه بشكل منفصل عنهم.

وكما هو الحال مع الراشدين، يحق للأحداث المتهمين الحصول على تمثيل قضائي منذ لحظة التوقيف. ويتوجب على القضاة شرح الحق بالحصول على تمثيل قضائي لكل متهم يمثل أمامهم.

إعلام الحدث بالإجراءات وحقوقه

مواجهة حدث لقاض يرتدي الزي الرسمي وعلى منصة مرتفعة وعدد من الناس المجهولين أمر مربِّك للحدث مما يجعل من الضروري على القاضي أن يشرح الإجراءات للحدث عند بداية الجلسة، لأن هذا الأخير يجب أن يكون مطلعا على إجراءات المحكمة والخطوات التالية ونتائج مجريات الأمور عليه.

ويمكن أن يُطلع المدّعي العام أو القاضي أو كاتب الضبط الحدث على التهم الموجّهة ضده بقراءتها له بصوت مرتفع. لكن يجب القيام بذلك بلغة ملائمة للأطفال ليتمكن الطفل من فهم ما يواجهه.

عند هذه النقطة، يمكن للقاضي إطلاع الحدث بحقوقه. ويجب أن يعرف الحدث حقه في التزام الصمت وعدم الإدلاء بشيء قد يستعمل ضده (إن كان ذلك ينطبق على القضية) أو الاعتراف. والمعلومات الوحيدة التي يتوجّب على الحدث التصريح بها هي اسمه وسنه – وفي بعض الدول – عنوانه. لكن يجب أن يشرح القاضي للحدث أن امتناعه عن الكلام من الممكن أن يؤخَذ ضده.

ويحق للحدث الإدلاء بتصريح (بنفسه أو من خلال محاميه)، وإحضار شهود دفاع، وبالمبدأ، استجواب الشهود في أي وقت في الإجراءات. لكن القاضي هو من يقرر السماح بالسؤال وإن كان على الشاهد الإجابة. ومن الحقوق المهمة جدا للحدث مواجهة شهود الادّعاء واستجوابهم.

في الدول التي يسري فيها (Common Law)، يساعد الاستجواب على الحفاظ على التوازن بين حقوق الادّعاء والدفاع. لكن بموجب أنظمة القانون المدني(Civil Law) ، يملك القاضي حق تقرير من يمكنه تناول الكلمة وفي أي وقت خلال الإجراءات.

ويحق للطرفين الحصول على ما يكفي من الوقت للإعداد للقضية، لكن يحق للحدث الحصول على محاكمة سريعة، خاصة إن كانت الجلسة مغلقة، مما يعني ضرورة وجود حد لمدة إيقاف القضية في انتظار الشهود أو الأدلة.

كما يحق للحدث أن يكون له الكلمة الأخير في الجلسة. وهذا الحق أساسي ومتأصل في الإجراءات ومهم – خاصة قبل إصدار الحكم – لأنه يتيح للحدث تقديم الانطباع الذي سيحمله القاضي أو هيئة المحلفين عند التداول لإصدار الحكم.

وأخيراً، يحق للحدث الحصول على تكييفٍ قانونيٍ لقضيته بسرعة وسماع مبررات الحكم الصادر ضده والحصول عليها خطياً أيضاً، لأن ذلك يشكّل الأساس لأي طعن في القرار (استئناف القضية أمام سلطة أعلى)

أسس قرار التوقيف: تحقيق في توقيف الأحداث مع الراشدين والخطوات القانونية ضده في هندوراس

- **المنظمات المتعاونة**: كازا أليانزا/المملكة المتحدة (CEJIL)، مركز العدالة والقانون الدولي (CIPRODE)، مركز التحقيق في حقوق الإنسان وتعزيزها في هندوراس، مؤسسة إنقاذ الطفل، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في هندوراس (CODEH)، منسق مؤسسات حقوق الطفل (COINPRODEH).

- **الخلفية**: في عام 1990، أقرّ الكونغرس قانون الأطفال من أجل تطبيق اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة. لكن في عام 1996، أقرّت المحكمة العليا قراراً يجيز للقضاة حبس المحتجزين القاصرين مع الراشدين، وذلك لارتفاع معدلات أحداث العنف التي يُلام فيها اليافعين. وقد عُرفت هذه الخطة باسم «أوتوأكوردادو» (Autoacordado)، وكانت تُعدّ انتهاكاً لدستور جمهورية هندوراس الذي يحظر في مادته 122 احتجاز الأطفال في سجون مصممة للراشدين. ومع أن قرار المحكمة العليا نص على الفصل بين الأحداث والراشدين في السجن، إلا أن اكتظاظ السجون البالية أساساً جعل عملية الفصل مستحيلة

المشروع:
بمساعدة المنظمات المذكورة أعلاه، قامت منظمة كازا أليانزا بإطلاق تحقيق في كل سجون هندوراس كخطوة أولى في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان للأطفال المحتجزين. وقد كشف التحقيق عن وجود أكثر من 800 طفل محتجزين مع الراشدين.

ثم قام برنامج الخدمات القانونية المجانية التابع لكازا أليانزا برفع 300 طلب لإطلاق سراح الأطفال أو إرسالهم إلى مراكز لاحتجاز الأحداث بموجب دستور هندوراس. لكن تم رفض جميع الطلبات إلا واحداً منها على أساس أن المحكمة العليا وخطة «أوتوأكوردادو» تجيزان ذلك. لكن يبدو أن هذا القرار أغفل أن الدستور أعلى الأعراف القانونية.

5

وقد رفعت منظمة كازا أليانزا ومركز العدالة والقانون الدولي قضية الاحتجاز غير القانوني للأطفال مع الراشدين إلى المفوضية الأمريكية لحقوق الإنسان (وهي جهاز من أجهزة منظمة الدول الأمريكية) للكشف عن الوضع وطلب وقف إرسال الأطفال إلى سجون الراشدين. بعد عدة أشهر، أصدرت المفوضية الأمريكية لحقوق الإنسان تقريراً توصي فيه دولة هندوراس بإلغاء خطة «أوتوأكورادو» التي تسمح للقضاة بإرسال الأطفال إلى سجون الراشدين. وفي الوقت ذاته، طلبت المفوضية من الدولة تحميل أولئك القضاة المسؤولية القانونية على الموافقة على سياسة غير دستورية. وأخيراً، طلب التقرير تقديم تعويضات اقتصادية للقاصرين المحتجزين مع الراشدين، واضطرت الدولة إلى دفع ما مجموعه 188 ألف دولار أمريكي للضحايا (20 دولار لكل طفل بدل كل يوم حبس غير قانوني).

النتائج:

- أثبتت عمليات التحقيق في الحقوق الإنسانية للأطفال المحتجزين ومراقبتها بأنها أدوات فعالة لحماية هذه الحقوق.
- وقد سمحت نتائج عملية كازا أليانزا بالاستفادة من نظام حماية حقوق الإنسان (المفوضية الأمريكية لحقوق الإنسان) في حماية الضحايا من خلال تطبيق القانون الدولي.
- وقد تم إجراء إصلاح قانوني ساهم في تعزيز الدستور في الدولة فيما يتعلق بالقاصرين المحتجزين، وفي النهاية تخلت الدولة عن خطة «أوتوأكورادو» ودفعت التعويضات للقاصرين، لكن لم يتم إدانة أي قاضٍ على خلفية ما جرى من انتهاك للقانون.
- ومنذ صدور التقرير، لم يتم إرسال قاصر واحد إلى سجن للراشدين.
- وقد كان للعملية أثر على الرأي العام فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية،
- وشكّلت نتائجها سابقة مهمة (من حيث استخدام المنظمات غير الحكومية القانون الدولي والمحلي لحماية حقوق الأطفال) وسلّطت المزيد من الضوء على كازا أليانزا.
- وقد أطلقت مكاتب أخرى لمنظمة كازا أليانزا في أمريكا الوسطى مبادرات شبيهة، نتج عنها تحقيقات مماثلة في نيكاراغوا.

الشروط اللازمة:

- يجب أن تكون المنظمة غير الحكومية مستعدة لاتخاذ موقف حازم.
- التعاون بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

- التحليل الدقيق في صدق الأدلة التي يتم جمعها، والإلمام بالقوانين المحلية والحصول على الدعم القانوني.
- متابعة آثار التحقيق والخطوات التي اتخذتها الدولة.
- الحاجة إلى الاهتمام بالضحايا (الدعم العاطفي والقانوني)

مثال: إجراءات صديقة للأطفال: مساعدة الأطفال في محكمة للأحداث، رومانيا

تم إطلاق المشروع في آذار/ مارس 2001، وتنسيقه من قبل مؤسسة البدائل الاجتماعية وجمعية القضاة.

المشكلة: عدم الالتزام والاحترام الكافي للمعايير الدولية والوطنية المتعلقة بالمحاكم الجنائية التي يشارك فيها أطفال كضحايا ومعتدين.

المشروع: تأسيس محكمة للأحداث (IASI)، وهو مشروع يهدف إلى:
1. ضمان مناخ مثالي لعقد جلسات القضايا المتعلقة بالأطفال والحكم فيها
2. تشكيل فريق من الأخصائيين للنظر في قضايا الأطفال والحكم فيها
3. الحد من العواقب السلبية التي يعانيها الأطفال وأسرهم خلال الإجراءات القضائية

وفي الوقت الحالي، تم تحويل جميع القضايا المتعلقة بالأطفال في المنطقة إلى محكمة الأحداث انسجاماً مع المادة 485 من قانون الإجراءات الجنائية.

وصف المشروع: من أجل تحقيق أهدافه، نفّذ المشروع الأنشطة التالية:

- إعادة تجهيز محكمة الأحداث بأثاث مناسب ليتمكن الأطفال بالشعور بالمزيد من الطمأنينة، وتزويدها بنظام سمعي بصري لإتاحة المجال أمام تقديم الأدلة دون أن يكون الشاهد داخل المحكمة.

- إصدار كتيب تعريفي حول آليات التحقيق والحكم السليم للقضايا المتعلقة بالأطفال، وتفاصيل خدمات الدعم الاجتماعي التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية الشريكة. وقد تم توزيع الكتيبات على الأطفال الذي يخضعون للمحاكمة وأسرهم وغيرهم من المهتمين.

5

- تدريب 33 أخصائياً (من خلال سلسلة من الندوات) على تناول القضايا الجزائية المتعلقة بالأطفال (10 رجال شرطة، و8 مدّعين عامّين، و7 قضاة، ومحاميين، و4 أخصائيين اجتماعيين، ومعالجين نفسيين اثنين). وقد هدف التدريب إلى:
  - تعريف المشاركين بآلية عمل المحكمة
  - تزويدهم بالمعرفة حول الإساءة العاطفية والجسدية والجنسية للأطفال، وطرق اكتشاف الإساءة، وخدمات الإرشاد للضحايا وأسرهم، وتقنيات التحقيق ومنهجية إعادة التأهيل.

من أجل ضمان عمل محكمة الأحداث، تم تشكيل لجنة تنسيق مؤلفة من ممثلين اثنين من كل مؤسسة مشاركة في المشروع من أجل تطوير استراتيجية بالاستناد إلى استراتيجيات كل مؤسسة والتوصل إلى حلول مثلى لتنفيذ المشروع.

وقد تم عقد محاضرة بتركيز على علم نفس نمو الأطفال وحضرها رجال الشرطة والمدّعون العامّون والقضاة وأعضاء في المنظمات غير الحكومية الشريكة. وهدفت المحاضرة الثانية إلى ما يلي:

- اكتساب المعرفة في مراقبة حقوق الطفل داخل الأسرة والمؤسسات الحكومية
- معرفة العواقب السلبية للإساءة والإهمال.

العِبَر المستخلصة:

* الصعوبات التشريعية: غياب أطر العمل القانونية لتعزيز تحويل القضايا المتعلقة بالأطفال عن الإجراءات القضائية، ونقص إجراءات تجنّب المقابلات المتعددة للضحايا الأطفال، وعدم قبول الأدلة السمعية البصرية.

* الصعوبات المهنية: الحاجة إلى تطوير الإعداد خلال الجامعة وبعد الجامعة في مجال علم الجريمة وعدالة الأحداث، والحاجة إلى تطوير بعض الأدلة التدريبية العملية لرجال الشرطة والمدّعين العامّين والقضاة والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في نظام عدالة الأحداث.

إجراءات متعلقة بالمحكمة

الوصف
تستخدم الإجراءات المتعلقة بالمحكمة استراتيجيات بديلة للتناول المسائل المتعلّقة بجنوح الأحداث. ويكون الهدف غالباً تخفيف العبء عن المحاكم والوصم الاجتماعي المرتبط بالمحاكم التقليدية والرسمية – وفي الوقت ذاته – تقديم الخدمات والدعم للمعتدين الأحداث.

الأحداث كقضاة
تمثّل محاكم الأحداث (وتسمّى أيضاً محاكم الأقران والشباب) نهجاً بديلاً لنظام عدالة الأحداث. وتتطلب معظم محاكم الأحداث أن يعترف المشتكى عليهم بالذنب قبل أن يشاركوا في البرنامج، لكن عدداً قليلاً منها مصمم لتحديد البراءة أو الذنب. ومن خلال محاكم المراهقين، يتم تحميل المعتدين الأحداث مسؤولية الجرائم والحكم عليهم – من خلال هيئة محلفين من أقرانهم – إما بالخدمة الاجتماعية و/أو الحصول على الإرشاد و/أو تعويض الضحايا و/أو الاعتذار لهم.

وتُعتبر محاكم المراهقين تدخّلا فعّالا في الكثير من نطاقات الصلاحية التي لا تعتبر النظر في قضايا الجنح أولوية بسبب العبء الكبير على المحاكم والحاجة للتركيز على المعتدين الذين يشكّلون خطراً. كما أن محاكم الأحداث تشكل مجتمعات تقدّم الفرص لمساعدة اليافعين على اكتساب مهارات تأقلم ومهارات حياتية قيّمة، وتعزيز التأثير الإيجابي للأقران بين الشباب المشتكى عليهم واليافعين المتطوعين للعب الأدوار المختلفة في محكمة الأقران. وتحشد محاكم الأقران خليطاً متنوعاً من المتطوعين اليافعين والراشدين للاستفادة من مشاركتهم الفاعلة والبنّاءة في معالجة المشاكل في بلداتهم ومدنهم.

تشبه محاكم المراهقين (أو الشباب أو الأقران) المحاكم التقليدية في أنها تضم محامي دفاع ومدّعين عامّين وضحايا ومعتدين وقضايا وهيئات محلّفين، لكن شباباً بدلاً من الراشدين يلعبون جميع الأدوار – والأهم من ذلك – يتوصّلون إلى القرارات. ويكمن الهدف الرئيسي لمحكمة الأحداث بمساءلة المعتدين الشباب على سلوكهم من خلال فرض عقوبات تصوّب الضرر الواقع على الضحايا والمجتمع. وتكمن النظرية الأساسية في الاستفادة من الشباب في المحكمة أن الشباب يستجيبون بشكل أفضل للأقران الملتزمين اجتماعياً بدلاً من نماذج السلطة من الراشدين. ويفترض نهج الأقران هذا أن ضغط الأقران من أقران ملتزمين اجتماعياً قد يدفع الشباب نحو السلوكيات الملتزمة اجتماعياً، مثلما أن مرافقة أقران هم أنفسهم معتدون لهم علاقة وثيقة بنشوء السلوك الإجرامي.

5

وتُستخدم محاكم الأقران عادة للأطفال الأصغر سناً (بين 10 - 15 سنة) المتهمين بجرائم أقل خطورة (مثل السرقة من المتاجر وتخريب الممتلكات والسلوك الفوضوي) ولم يسبق أن تم توقيفهم. وفي العادة، يتاح أمام المعتدين اليافعين فرصة المثول أمام محكمة اليافعين كبديل طوعي للنظام التقليدي لعدالة الأحداث.

وتتبع محاكم الأقران عموماً أحد نماذج الأربعة التالية: القاضي الراشد، والقاضي الحدث، والهيئة القضائية اليافعة، وهيئة المحلّفين من الأقران. وأكثر النماذج شيوعاً هو نموذج القاضي الراشد، حيث أنه يمثّل حوالي نصف محاكم اليافعين، ويستفيد من متطوعين شباب ليؤدوا أدوار محامي الدفاع والادّعاء والمحلّفين، في حين يكون القاضي متطوعاً راشداً.

ويستخدم نموذج القاضي الشاب هيكلية تنظيمية شبيهة، لكن متطوعاً شاباً يلعب دور القاضي. أما نموذج الهيئة القضائية الشابة فيختلف عن النماذج الأخرى من حيث أنه لا يستخدم محلّفين شباب، بل يتم عرض القضية من خلال المحامين الشباب على القاضي أو القضاة الشباب. وأخيراً، لا يستخدم نموذج هيئة المحلّفين الأقران شباباً كمحامي دفاع أو ادّعاء، بل يشبه هيئة المحلّفين الكبرى، حيث يقوم مقدّم القضية بعرضها، ثم تقوم هيئة من المحلّفين الشباب باستجواب المشتكى عليه مباشرة.

وبغض النظر عن النموذج المستخدَم، فإن الوظيفة الرئيسية لمعظم محاكم اليافعين هي التوصّل إلى قرار عادل ومناسب للشاب الذي اعترف مسبقاً بالذنب. ويتاح أمام الشباب المشاركين مجموعة واسعة ومتنوعة من القرارات المبتكرة والمبدعة، وتبقى المبادىء الأساسية أن القرارات يجب أن تكون مصممة لتلبية احتياجات الضحية/المجتمع، وأن تكون مستندة إلى مبادىء العدالة الإصلاحية، وأن تعزز عملية النماء الإيجابية للشاب.

ومن القرارات الشائعة على سبيل المثال: تعويض الضحية، الخدمة الاجتماعية، كتابة اعتذارات رسمية، الخدمة في هيئة محلّفين أقران لاحقة. كما من الممكن لمحاكم المراهقين أن تأمر المعتدين بحضور حصص مصممة لتحسين مهاراتهم في صنع القرار، وزيادة وعي الضحايا، وثني المعتدين عن ارتكاب الجرائم مجدداً.

نظام العدالة التقليدي

يلعب نظام العدالة التقليدي دوراً محورياً في حل النزاعات، خاصة في المناطق الريفية في بعض البلدان. وفي العادة، يترافق نظام العدالة التقليدي مع نظام القضاء الرسمي، لكن البعض يراه أسهل وأقل تكلفة وأكثر صلة من النظام الرسمي. فتكاليف نظام شامل للمعتدين الأطفال – بما فيه خدمات مراقبة السلوك والدعم الاجتماعي – مرتفعة للغاية في الكثير من الدول التي لا تحتوي على بنى تحتية وخدمات أساسية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للأنظمة الرسمية والأحكام الاحتجازية وغيرها من الإجراءات آثار ضارّة بالأطفال. وحتى لو كانت البنية التحتية متاحة، فإن نظام العدالة الرسمي في العادة بطيء، بسبب عدم الكفاءة والقصور داخله. كما من الممكن أن يعاني نظام العدالة الرسمي من الفساد ونقص المرافق ومحدودية خيارات المتعلقة بالأحكام.

ويقع نظام العدالة التقليدي على المستوى المجتمعي في المؤسسات الاجتماعية السياسية التي يحكمها في العادة الزعماء المحليون أو الوجهاء في المجتمع المحلي. لكن طرأت تغييرات على هذا النظام وربما كان من الأدق الآن تسميته بـ«نظام العدالة المجتمعي» بدلاً من «نظام العدالة التقليدي».

ما الفرق؟

يركز نظام العدالة المجتمعي على الحفاظ على الانسجام في المجتمع وإعادة تأصيل الممارسات الجيدة، وينطوي ليس فقط على العوامل الشخصية، بل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بعضها قد يكون غير مرتبط بالجريمة بحد ذاتها، لكنه مرتبط بالمجتمع ككل. ولا يخضع نظام العدالة المجتمعي على المواثيق الدولية – مثل اتفاقية حقوق الطفل – الأمر الذي يطرح أسئلة حول احترام حقوق الطفل في هذه العملية.

لكن تنطوي هذه الأنظمة على مخاطر معيّنة كونها تعتمد على نفوذ السلطة القضائية المتجسّدة في الزعيم المحلي أو وجهاء المجتمع المحلي.

لكن على الرغم من التقييدات والمخاطر المحتملة، يمكن أن يلعب نظام العدالة التقليدي دوراً مهماً. وتكمن المزايا في التدابير والأطر غير الرسمية، وأنه يحدّد الجريمة داخل البيئة المحلية، والجمع بين الأسر والمجتمعات المحلية في عملية تشاركية لإعادة الأمور إلى نصابها، واحتمالية أن يكون قرار الزعيم المحلي تسوية مقبولة ودائمة.

5

دور أنظمة العدالة التقليدية أو المجتمعية

بعض خيارات التحويل المذكورة أعلاه – مثل الوساطة بين الضحية والمعتدي والاجتماعات العائلية – مستندة إلى أنظمة العدالة التقليدية والمجتمعية غير الرسمية. ومع أخذ معايير حقوق الإنسان الدولية، يتم بذل المزيد من الاهتمام بإحياء تلك الأنظمة والاستفادة من مزاياها، للدور المهم الذي يمكن أن تلعبه أنظمة العدالة التقليدية وغير الرسمية في عملية التحويل قبل المحاكمة.

لكن يجب أن يتم ذلك مع وجود تفاهم واضح حول ضرورة مراقبة تلك الأنظمة بشكل دقيق لئلا تطبّق أعرافاً مجتمعية تنطوي على استغلال أو تمييز تكريس لعادات سلبية (خاصة ضد الأطفال والفتيات).

المبادىء الرئيسية عند اللجوء إلى أنظمة العدالة التقليدية وغير الرسمية في عملية التحويل:

- عدم تعريض أحد للتمييز وفق الجنس أو أي وضع آخر من قبل المحاكم الرسمية أو أنظمة العدالة غير الرسمية
- العقوبة البدنية – سواء فرضتها أنظمة العدالة الرسمية أو غير الرسمية – تُعتبر معاملة لاإنسانية أو مهينة، وهي محظورة بشكل مطلق. وعلى الدول واجب حماية جميع الناس فيها من هذا النوع من المعاملة.
- على الدول أن تجرّم أي عقوبات بدنية أو مفروضة بالإكراه يتوصّل لها المحكّمون الرسميون أو غير الرسميين، أو محاكمة أحدهم تحت التهديد أو غيابياً، أو محاكمة أحدهم على خلفية جرائم خطيرة مثل القتل أو الاغتصاب.
- ويجب تطبيق هذه القوانين بشكل فاعل، واعتبار أي أطر يتكرر فيها ارتكاب الجرائم غير قانوني.

وهناك إدراك متنام لدى الحكومات ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية بإمكانات هذه الممارسات التقليدية في تلبية احتياجات العدالة للفئات المهمّشة، وحل مشاكل العبء الزائد على المحاكم، وتمكين المجتمعات من الاعتراف بالمسؤولية نحو النزاعات الحاصلة فيها وحلّها بنفسها. وقد شرّعت بعض الدول أنظمة عدالة شعبية من خلال الاعتراف بدورها، وقامت دول أخرى بجعلها رسمية بإدراجها في نظام العدالة أو في نظام العدالة الحديث من خلال استحداث نهج العدالة الإصلاحية.

لكن ليس جميع أنظمة العدالة غير الرسمية تقليدية بالكامل، ففي بعض الدول، برزت محاكم شعبية على نمط الأنظمة التقليدية لعدم الثقة بالأنظمة الرسمية. وفي دول أخرى، طوّرت المنظمات غير الحكومية – وحتى الحكومات – هيكليات لحل النزاعات لاستخدامها كبدائل للأنظمة الرسمية.

5

مثال: نظام العدالة المجتمعي: محاكم الأطفال في غانا

الخلفية: ينص قانون الأطفال (560 لعام 1998) على تأسيس محاكم للأطفال على مستوى الدوائر. ولهيئة الأطفال وظائف غير قضائية، حيث تتوسط في الأمور المدنية والجنائية المتعلقة بالأطفال.

تتألف هيئة الأطفال من الأشخاص التالين الذين يعيّنهم وزير التنمية الاجتماعية: رئيس اللجنة الفرعية للخدمات الاجتماعية في مجلس المنطقة، وعضو من منظمة نسائية، وممثل عن مجلس تقليدي، والأخصائي الاجتماعي في المنطقة، وعضو في اللجنة الفرعية للعدالة والأمن في مجلس المنطقة، ومواطنين من المجتمع المحلي يتحليان بخلق عالٍ وأمانة، وبحيث يكون أحدهما عاملاً تربوياً.

وتهدف هيئة الأطفال إلى المساعدة في عملية الوساطة بين الضحية والمعتدي في الأمور الجنائية البسيطة المتعلقة بالأطفال، وبحيث تكون الظروف المحيطة بالجريمة ليس خطيرة. كما ينص القانون على أن على هيئة الأطفال يجب أن تسعى إلى المصالحة بين الحدث والشخص الذي تضرر بتصرف الحدث. وقبل أن يمثل الحدث أمام الهيئة، يجب تحذيره من تبعات تصرفاته وإنذاره أن تكرار هذا السلوك في المستقبل سيعرّضه لنظام عدالة الأحداث.

وقد تقرر هيئة الأطفال فرض أمر بإخضاع الحدث لبرنامج توجيه مجتمعي، أو قد تقترح أن يقدّم الحدث اعتذاراً أو تعويضاً للمعتدى عليه في سياق عملية الوساطة. ويعني الخضوع لبرنامج توجيه مجتمعي وضع الحدث تحت توجيه وإرشاد شخص له مكانة جيدة في المجتمع المحلي بغرض إصلاحه لفترة لا تزيد عن 6 أشهر.

وتشير بنود القانون تحديداً الى شكاوى في الإجراءات الجنائية، وتنص أنه في حالة تقديم شكوى جنائية متعلقة بقاصر في مركز الشرطة أو محكمة الأحداث، على الضابط المسؤول إحالة المسألة إلى هيئة الأطفال في المنطقة. وهناك سكرتير مسؤول عن تسجيل إجراءات هيئة الأطفال، بما في ذلك أي مقترحات أو اتفاقات تسوية تم التوصل إليها بين الأطراف المعنية. لكن المداولات قبل انعقاد الهيئة غير رسمية، ولا داعي لأن تكون تصريحات أي من الأطراف تحت القسم.

5

المشروع: أطلقت مؤسسة إنقاذ الطفل بالتعاون مع منظمات أخرى مبادرة لمساعدة مجالس المناطق على تشكيل هيئات تجريبية للأطفال (في غياب الأنظمة المختصة). وفي فترة سنتين، جرى تشكيل عشر هيئات للأطفال كمشاريع تجريبية: بعضها على مستوى المنطقة وأخرى على مستوى المجتمع المحلي. ويتم انتخاب الممثلين عن المجتمع المحلي في الهيئة من قبل المجتمع المحلي، بحيث يكون هناك توازن في النوع الاجتماعي. وتُعتبر اجتماعات الهيئة غير رسمية وتُعقد في العادة في منزل أحد الأعضاء أو في حديقة. ويشرف فريق لحماية الأطفال من مجالس المناطق على عمل الهيئات، ويقوم موظفون من مؤسسة إنقاذ الطفل بتقديم التوجيه لأعضاء الهيئات.

العِبَر المستخلصة: إلى الآن، لا يوجد بيانات تقييم، لذا من غير الممكن تقييم أثر هيئات الأطفال، لكن نظرياً يمكن استشفاف بعض الأمور المبشّرة والمثيرة للاهتمام. أولاً، تشكّل هيئات الأطفال بديلاً لعمليات العدالة الجنائية العادية من خلال تكليفها بالتعامل مع الجرائم البسيطة. ثانياً، تنص التشريعات والأنظمة على أن عملية الإحالة يجب أن تتم على مستوى مركز الشرطة، مما يحدّ من تعرّض الأطفال إلى نظام العدالة الجنائية. ثالثاً، تتألف هيئات الأطفال من خليط متوازن من الممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني، وتحديداً ممثلين عن المجتمع المحلي. رابعاً، يستند أسلوب الهيئات في التحكيم إلى فلسفة العدالة الإصلاحية، وأقسى العقوبات التي يمكنها إيقاعها هل أوامر الخضوع للتوجيه المجتمعي. خامساً، يمكن أن تكون هيئات الأطفال نظام إنذار مبكر للتعرّف على الأطفال الذين يُظهرون سلوكاً خطيراً.

5

مثال: نظام العدالة المجتمعية: محكمة الكوري للأطفال في أستراليا

في أواخر عام 2004، نص تشريع جديد على تشكيل محكمة الكوري للأطفال في ولاية فيكتوريا في أستراليا. ويعزز قانون الأطفال والشباب (محكمة الكوري) لعام 2004 تشريعاً لعام 1989 أنشىء بموجبه محاكم مختصة للأطفال. ومع هذه المبادرة الجديدة، تحاول الحكومة إيجاد نظام عدالة أقل رسمية ومناسب ثقافياً للشباب من السكان الأصليين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

وتعالج محاكم الكوري للأطفال الاحتياجات المرتبطة بإصدار الأحكام للشباب من السكان الأصليين في جميع القضايا الجنائية، باستثناء الجرائم الجنسية. وليتأهل لهذه المحكمة، يجب أن يدفع المعتدي بالذنب أو أن يكون قد ثبت عليه الذنب ويختار أن تُحال قضيته إلى محكمة خاصة. وفي تحديد الحكم، من الممكن أن تستعين المحكمة بآراء:

- زعماء السكان الأصليين
- ضباط محكمة الكوري للأطفال أو موظفي نظام عدالة الأحداث
- مقدّمي الخدمات الصحية
- ضحايا الجرم
- أفراد أسرة المعتدي
- أي شخص آخر تراه محكمة الكوري مناسباً

ومن أجل إدراج أصوات السكان الأصليين في الأحكام، تكون إجراءات المحكمة قدر الإمكان «في الحد الرسمي والفني الأدنى»، ويتضمن ذلك اتخاذ خطوات لضمان أن الإجراءات مفهومة بالنسبة للمعتدي وأفراد أسرته وأي شخص حاضر في المحكمة من السكان الأصليين.

وتتبع محاكم الكوري للأطفال النموذج التجريبي لمحاكم الكوري للراشدين الذي التي أنشئت بموجب قانون محكمة الجنح (محكمة الكوري) لعام 2002. ويأتي تأسيس هذه المحكمة على خلفية اتفاق نظام العدالة الخاص بالسكان الأصليين بين حكومة الولاية ومجتمعات السكان المحليين التي تهدف إلى التقليل من الزيادة في تمثيل السكان الأصليين في نظام العدالة الجنائية. ففي فيكتوريا، يزداد احتمال وجود الشباب من السكان الأصليين بين سن 10 - 17 سنة في مراكز الأحداث بواقع 16,6 مرة أكثر من الأطفال الذين ليسوا من السكان الأصليين.

5

ويتم تغيير الترتيب المادي في هذه المحاكم لخلق جو غير رسمي ومناسب ثقافياً، حيث لا يرتدي القاضي رداءه ويجلس على مستوى نظر المعتدي. ويجلس زعماء السكان المحليين إلى جانب القاضي ويقدّمون رأيهم في القضية. وتُشرك العملية جميع الأشخاص ذوي العلاقة – بمن فيهم أفراد المجتمع والضحايا ومكاتب نظام العدالة الخاص بالسكان الأصليين – في تطوير خطة للحكم تؤدي إلى إعادة التأهيل.

ولم يمر وقت طويل على وجود محاكم الكوري للراشدين لتقييم أثرها في التقليل من تكرار ارتكاب الجرائم، لكن زعماء المجتمع ونظام العدالة واثقون من أن لها أثراً إيجابياً على مجتمع السكان المحليين. على سبيل المثال، أظهرت نسب المشاركة الطوعية للمعتدين من السكان الأصليين المحالين إلى محاكم الكوري نجاحاً نسبته 90% بالمقارنة بما نسبته أقل من 50% في محاكم الجنح العادية.

وستباشر محاكم الكوري للأطفال العمل في عام 2005 لفترة سنتين تجريبيتين.

5

الوحدة السادسة

إصدار الأحكام القضائية

دليل الميسر

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من:

- تعزيز معرفتهم بالمبادىء والإجراءات المستند عليها في إصدار الأحكام القضائية.
- فهم أهمية تقرير الأخصائي الاجتماعي في مساعدة المحكمة على التوصل إلى قراراتها بشأن الأحداث المعتدين.
- القدرة على تطبيق المعارف المذكورة أعلاه على قضايا واقعية.
- القدرة على إصدار الأحكام القضائية المناسبة.

المدة [ساعتان و20 دقيقة]

المحتوى

6. 1 إرشادات في إصدار الأحكام القضائية
6. 2 خيارات الأحكام القضائية

مخطط الوحدة

الجلسات	الأسلوب	المـــوارد	المدة
6. 1 إرشادات في إصدار الأحكام القضائية	عرض دراسة حالة	المرفق التدريبي 1 (إرشادات في إصدار الأحكام القضائية) التمرين 1 (حالتا بوبي وخوان) الشرائح 1 - 8	ساعة و20 دقائق
6. 2 خيارات إصدار الأحكام القضائية	عرض تشارك الخبرات (لوح التعليق)	المرفق التدريبي 2 (خيارات الأحكام القضائية) المرفق التدريبي 3 (أمثلة على الأحكام القضائية الاحتجازية) الشرائح 9 - 12	ساعة واحدة

6

الجلسة 6. 1 إرشادات في إصدار الأحكام القضائية

هدف الجلسة

أن يفهم المشاركون إرشادات في إصدار الأحكام القضائية المستخدمة لإصدار الأحكام القضائية وممارسة تطبيقها على وضع احتمالي.

الإعداد

دوّن الأهداف على لوح قلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.

المواد التدريبية

المرفق التدريبي 1 (إرشادات في إصدار الأحكام القضائية)، التمرين 1 (حالتا بوبي وخوان)[26]
الشرائح 1 - 8

الأدوات المستخدمة

كمبيوتر محمول فيه برنامج PowerPoint، جهاز عرض، أوراق لوح قلاّب، أقلام تخطيط.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض هدف الوحدة التدريبية وجدولها على اللوح القلاّب	5
• اعرض هدف الجلسة	5
• اعرض الشرائح 1 - 8 حول إصدار الأحكام القضائية، ووزّع نسخاً منها على المشاركين ليرجعوا إليها عند حل التمرين 1 حول تحديد الحكم القضائي المناسب.	15

6

[26] ملاحظة للميسّر: يجب أن تحاول استبدال الحالتين باثنتين أخريين ليافعين خضعوا لنظام عدالة الأحداث في منطقة اختصاصك

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

- مجموعات عمل لمناقشة دارسة حالتَي بوبي وخوان وتحديد الأحكام القضائية المناسبة.

الخطوات :

1. وزّع المشاركين إلى أربع مجموعات، ووزّع عليها التمرين 1 بحيث تعمل اثنتان على الحالة (أ) وتعمل المجموعتان الأخرتان على الحالة (ب).
2. اطلب من المجموعات مناقشة الحالة والتوصية بحكم مناسب وشرح المبادىء التي استند إليها الحكم القضائي. 25
3. وزّع ورقة لوح قلاّب على كل مجموعة واطلب من كل واحد تسمية مقدّم، وشجّع المشاركين على النظر في عقوبة أو مجموعة من العقوبات، وذكّرهم باستخدام المبادىء والإرشادات الواردة في الشرائح للإجابة على السؤال[27]. 20
4. أطلب من كل مجموعة عرض نتائجها على المشاركين، وتأكد من ذكر المبادىء والتعليمات التالية: تناسب الحكم القضائي مع الجريمة، تعزيز إعادة تأهيل الحدث والمبادىء الورادة في العرض 10
5. يجب أن تشتمل الأمثلة على الإجابات على النقاط التالية : الحالة (أ) تنظر في: خطورة الجريمة، والضرر الذي لحق بالضحية، ودرجة المسؤولية (لم يكن وحده)، والظروف الشخصية (البيئة الأسرية: إن كان يعيش مع أهله، إن كان تلميذاً جيداً)، احتمال معاناته من مشكلة إدمان على الكحول. وتكون التوصية بأن يبقى في المنزل لأنه يتمتع ببيئة أسرية مستقرة ويمكنه الاستفادة من بديل مثل خدمة المجتمع المحلي أو تعويض الضحية. وإن كان يعاني من مشكلة إدمان على الكحول، يتم إرساله لتلقّي العلاج.

[27] إذا كانت المجموعة لا تملك الكثير من الخبرة، من الممكن تشجيعهم على الرجوع إلى المرفق التدريبي (إرشادات في إصدار الأحكام القضائية) كمرجع لإكمال التمرين

6

الأنشـطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

الحالة (ب) تنظر في: مدى تورّطه في الجريمة (كان هناك شخصان، لذا فإنه يتحمّل المزيد من المسؤولية)، ودرجة مسؤوليته لأنه أنكر علاقته بالجريمة في البداية ومن ثم اعترف بها، ووجود إدانات سابقة (سبق وأن حكم عليه مرتين، أحداهما لنفس السبب، أي تخريب الممتلكات)، وظروفه الشخصية (ليس لديه أب، ودوامه المدرسي متقطع، ودراسته أكاديمية بدلاً أن يلتحق بتعليم مهني أكثر ملاءمة لمهاراته، ولديه صعوبة في التحكم بمزاجه، ويتناول أدوية مضادة للاكتئاب). مع ذلك كله، فإن لديه القدرة على التغيير ويجب أن يشدّد المشاركون على أنه لا يجب إيقاع عقوبة عليه أطول أو أقسى من اللازم بسبب ظروفه الشخصية. شدّد على أن أي تدخل – حتى لو كان رعائيا – يُعتبر عقوبة، وشجّع المشاركين على النظر فيما إن كان اللجوء إلى عقوبة بديلة أو حكم بالاحتجاز مع فترة متابعة أسلوب أفضل للتعامل معه.

- أطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 1 (إرشادات في إصدار الأحكام القضائية) في دليل المواد الخاصة بالمشارك .

6

الجلسة 6. 2 خيارات إصدار الأحكام القضائية

هدف الجلسة
ينظر المشاركون في خيارات الأحكام القضائية المختلفة ويحدّدون العَبَر المستخلصة المتعلقة بتنفيذ كل خيار.

الإعداد
أكتب الأهداف على اللوح القلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.
مهمة مسبقة: قراءة مثال خدمة المجتمع المحلي من كندا في المرفق التدريبي 3.

المواد التدريبية
المرفق التدريبي 2 (خيارات الأحكام القضائية)،
المرفق التدريبي 3 (أمثلة على الأحكام القضائية الاحتجازية)،
الشرائح 9 - 12

الأدوات المستخدمة
كمبيوتر محمول فيه برنامج PowerPoint، جهاز عرض، أوراق لوح قلاّب، أقلام تخطيط .

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض هدف الجلسة	5
• اعرض الشرائح 9 - 12، وتأكد إن كان المشاركون قرأوا المثال الخاص بخدمة المجتمع المحلي في كندا وإن كان لديهم استفسارات.	10
• نقاش جماعي حول خيارات الأحكام القضائية **الخطوات** : 1. عصف ذهني في المجموعة الكلّية: أطلب من المشاركين التفكير في خيارات الأحكام القضائية التي يعرفونها (مثلاً، مخيمات خارجية أو خدمة المجتمع المحلي). أطلب من أحد المشاركين كتابة كل اقتراح يدلي به المشاركون على بطاقات ملوّنة.	10

6

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

2. عند سماع جميع الأفكار، خذَ البطاقات وعلّقها في أعلى لوح التعليق، بحيث تترك نفس المسافة بين البطاقة والأخرى لأن كل بطاقة ستكون عنواناً لعمود.

3. أطلب من المشاركين العمل في ثنائيات، بحيث يفكر كل ثنائي بمسائل متعلقة بتنفيذ خيارات الأحكام القضائية المذكورة على اللوح. على سبيل المثال، فيما يتعلق بخدمة المجتمع المحلي، إن كان يجب مراقبة برنامج الإيداع، وأهمية إجراء فحص لكل زبون (الحدث المودع) لضمان أن عملية الإيداع تعزز إمكاناتهم.يجب أن تكتب الثنائيات النقاط على بطاقات بألوان مختلفة وتعليقها على لوح التعليق تحت الحكم القضائي المناسب (نقطة على كل بطاقة). وإن كانت النقطة تنطبق على أكثر من حكم، شجّع وضع البطاقات تحت الحكم القضائي الذين لديهم معرفة جيدة به. ولا داعي لأن يكتب المشاركون العَبَر المستخلصة لكل حكم، فقط تلك التي لديهم خبرة فيها[28] 10

4. عرض النتائج باستخدام أسلوب المعرض الفني (انظر النصائح التدريبية في هذه الوحدة). يجب أن تقرأ الثنائيات بطاقات بعضها البعض. وشجّع المشاركين على إضافة تعليقاتهم على عمل بعضهم البعض على أوراق لاصقة وتعليقها على اللوح، بحيث يكتبون ما إن كانوا يتفقون مع النقطة أو يختلفون أو يريدون إيضاحاً لأي شيء لم يفهموه. كما يجب أن تضمن أن يحظى كل المشاركين بالفرصة لقراءة التعليقات قبل العودة إلى المجموعة الكلّية. 10

5. عرض النتائج على المجموعة الكلّية: أطلب من المشاركين تقديم ملاحظاتهم أو ذكر أي شيء يفاجئهم. ثم أدعُهم للتجمع حول ألواح التعليق والنظر إلى الأوراق اللاصقة. سلّط الضوء على 15

[28] إن كانت المجموعة لا تملك خبرة كبيرة بالموضوع، من الممكن أن تطلب منهم إجراء عصف ذهني حول المسائل التي يجب النظر فيها عند تنفيذ خيارات الأحكام القضائية المختلفة ومناقشة الخيارات التي قد تنطبق عليها المسائل المطروحة في وقت لاحق.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

بعض التعليقات، ورتّب مسألة طباعة نتائج التمرين وتوزيعها.

نشاط بديل: في حال عدم التطرّق لخدمة المجتمع المحلي، ارجع إلى المثال المتعلّق بخدمة المجتمع المحلي في كندا، واسأل المشاركين إن كانوا يعتقدون أن بالإمكان تنفيذ هذا النوع من المشاريع في بلدهم، وإن كان كذلك، فما المسائل والتحديات المرتبطة به.

- أطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 2 (خيارات الأحكام القضائية)، والمرفق التدريبي 3 (أمثلة على الأحكام القضائية الاحتجازية) في دليل المواد الخاصة بالمشارك.

6

شرائح عرض PowerPoint 12 - 1

الشرائح موجودة على القرص المدمج

رقم الشريحة	محاور النقاش
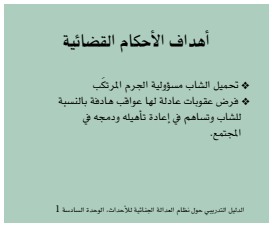	قبل عرض الشريحة: اسأل المشاركين: ما الهدف من إصدار الأحكام القضائية؟ استمع إلى بعض الإجابات ثم اعرض الشريحة.
1	
2	
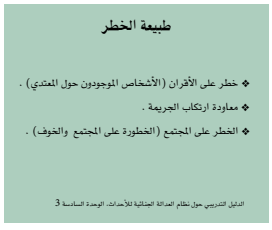	
3	
	قبل عرض الشريحة: أطلب من المشاركين العمل على الطاولات بضع دقائق، بحيث يذكرون بعض عوامل الخطر التي يجب أن تأخذها عملية التقييم في الاعتبار. استمع إلى بعض الإجابات من كل مجموعة ثم اعرض الشريحة.
4	

رقم الشريحة	محاور النقاش

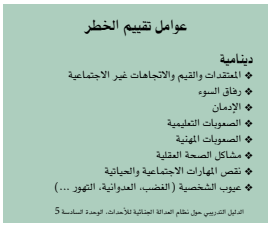

5

عند تحديد خطورة الجريمة ومدى مسؤولية الحدث عنها، يجب أن تنظر المحكمة في بعض هذه العوامل:

6

- الضررِ الواقع على الضحايا وما إن كان مقصوداً أو متوقعاً بشكل منطقي
- وجود إدانات سابقة .
- الظروف المشددة أو المخففة المتعلقة بالجريمة أو الحدث .
- لا يجب أن ينتج عن الحكم القضائي عقوبة أشد من أي عقوبة قد تكون ملائمة لراشد متهم بجريمة مشابهة ارتُكبت في ظروف مشابهة.
- يجب أن يكون الحكم القضائي الصادر بحق الحدث:

حكماً لا يقيّد الحرية كثيراً لكنه يحقق إعادة تأهيل الحدث ودمجه في المجتمع المحلي ويعزز شعوره بالمسؤولية واعترافه بالأذى الذي ألحقه بالضحية والمجتمع المحلي.

6

لا يعني وجود إدانات سابقة بالضرورة أن يحصل الحدث على حكم قضائي أشد من حكم من كان معتدياً لأول مرة. لكن وجود إدانات سابقة قد يشير إلى درجة أكبر من المسؤولية عن الجريمة الحالية.

7

رقم الشريحة	محاور النقاش

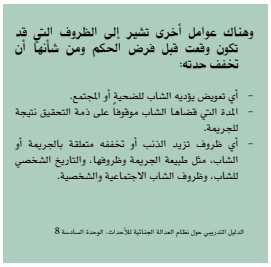

8

9

10

تشتمل الأحكام القضائية غير الاحتجازية على:
غرامة (مع حكم أو كجزء منه)، مراقبة سلوك مع عقوبة مالية (رهن المحكمة أو بدلاً من الاحتجاز)، دون إشراف (سلبي)، مع إشراف (فاعل)، إخلاء سبيل مبكر (إداري، بعد الحكم القضائي)، تخفيف العقوبة، إخلاء سبيل مشروط، أحكام مشروطة أو مؤجلة، مع تعويضات ناجعة ومعالجة وبرامج.

التعويض، خدمة المجتمع المحلي، عمل يؤديه المعتدي لمصلحة المجتمع المحلي بتركيز على إعادة التأهيل والتعويض، معالجة متوسطة أو غيرها من الأوامر العلاجية مثل الإحالة إلى مركز داخلي أو الإقامة الجبرية، برامج المعالجة من الإدمان على المخدرات والكحول، برامج إعادة تأهيل، برامج تدريب مهني أو برامج تعليمية، تطوير المهارات

رقم الشريحة	محاور النقاش

11

12

المؤسسات الإصلاحية: أي منشأة للإقامة خاصة أو حكومية مصممة للحد من حركة وأنشطة الأحداث المعتدين.

منازل الشباب: إقامة داخلية في إطار شبيه بالمنزل يعيش فيه عدد من الأحداث لا تربط بينهم صلة قرابة لفترات متفاوتة.

ملاجىء الحماية: توفّر الإقامة الداخلية المؤقتة لأحداث بحاجة إلى إيداع لمدة قصيرة (1 - 30 يوم) خارج بيوتهم.

منزل أسري تربوي: منشأة للإقامة الطويلة الأمد للأحداث المضطربين، مع فريق أسري تربوي في بيئة شبيهة بالبيئة الأسرية.

برنامج علاج مجتمعي: برنامج إقامة خال من العقاقير يوفر بيئة اجتماعية إيجابية منظمة للغايةً للعلاج من الإدمان على المخدرات والكحول.

المخيمات الخارجية: برامج إقامة تُخضع المشاركين إلي أنشطة بدنية صعبة، مثل السير مسافات طويلة وتسلق الجبال.

مطالعات إضافية

- Justice for Children: Detention as the Last Resort, Innovative Initiative in the East Asia and Pacific Region, UNICEF
  www.unicef.org/protection/files/Justice_for_Children_Detention.pdf

- www.unodc.org/pdf/criminal_justice/JUVENILE_JUSTICE.pdf
  to access icpjj publication

قائمة تحقّق للميسّر

الرسالات الأساسية/ أسئلة للتمعّن.
تذكّر أن التجريد من الحرية يجب أن يكون الملاذ الأخير .
شجّع دائماً التدابير البديلة للحبس

تقييم أداء ورشة العمل
لضمان تلبية ورشة العمل احتياجات المشاركين بشكل فعّال، من المهم مراقبة الإجراءات بشكل متواصل من خلال نظام تقييم المشاركين لأداء الورشة. وإن أشار تقييم المشاركين لأداء الورشة التغذية الراجعة إلى ضرورة إجراء تعديلات على هيكلية ورشة العمل (مثلاً، إبطاء سرعة الجلسات أو استخدام عروض أقل)، فيجب أن يجريها الميسّرون في أبكر وقت ممكن. ومن الممكن استخدام أي من الأدوات الأربع المذكورة أدناه خلال ورشة العمل.

استبيان تقييم الأداء اليومي استبيان طوله صفحة بأسئلة بسيطة (مثلاً، ما الذي لم يعجبكم بجلسة اليوم؟) يعبئها المشاركون في نهاية كل يوم.

مقياس المزاج لوح تعليق عليه رموز تدلّ على مشاعر السعادة أو الاستياء أو المشاعر الحيادية حول برنامج اليوم. وفي نهاية اليوم، يُطلب من كل مشارك تحديد مشاعرهم الشخصية من خلال لصق نقطة أو دبوس أحمر أو تحت الرمز المناسب.

العيون والآذان طريقة للتمثيل من قبل المشاركين في المراجعة اليومية لبرنامج الجلسة، حيث يُطلب من مشاركين مختلفين أداء هذا الدور كل يوم ومن ثم عرض النتائج على المجموعة في نهاية اليوم أو بداية اليوم التالي.

الآمال والمخاوف يُستخدم لوح تعليق وبطاقات في بداية ورشة العمل (بالتقاطع مع مراجعة أهداف ورشة العمل) لإتاحة الفرصة أمام المشاركين بتشارك توقعاتهم ومخاوفهم (أو آمالهم ومخاوفهم) حول ورشة العمل. ومن الممكن أن يزيل المشاركون مخاوفهم في أي وقت في سياق ورشة العمل، وبحيث يتم مراجعة البطاقات المتبقية في الوحدة الأخيرة. نماذج تقييم الأداء ملحقة بهذا الدليل.

6

تطعيم المجموعة الكلّية

فيما يلي بدائل مفيدة لتشارك المعلومات ونتائج نقاشات المجموعات مع المجموعة الكلية. ويساعد وجود مجموعة متنوعة من أساليب التطعيم في المحافظة على تركيز المشاركين.

الخيار 1. المعرض

بدلاً من عرض نتائج عمل المجموعة بشكل شفوي، تقوم المجموعات بالاطلاع على النتائج المعلقة على ألواح بعضها البعض (مثل المعرض). حيث يقرأ كل مشارك العرض البصري ويعلّق عليه بثلاث طرق:

- إلصاق إشارة (√) على ورقة لاصقة عند الاتفاق مع النقطة، وإضافة تعليق يضيف على تلك النقطة.
- إلصاق إشارة (X) عند الاختلاف مع النقطة وإضافة سبب الاختلاف.
- إلصاق إشارة (؟) التي تعني أن المشارك لم يفهم النقطة.

ادع المشاركين إلى الاطلاع على ألواح التعليق لكل مجموعة وتوضح علامات الاستفهام وتعلق على إشارات صح وخطأ.

الخيار 2. لعبة التركيب

هذه الطريقة مفيدة عندما يكون هناك عدد من المواضيع التي يجب تغطيتها مع مجموعة كبيرة، وتشكّل بديلا حيويا للعروض التي يتبعها نقاش حول مواضيع مختلفة، وتستغرق وقتا أقل.

1. وزّع المشاركين إلى مجموعات بعدد المواضيع (4 - 5 مواضيع/ مجموعات عدد مثالي).
2. وزّع موضوعاً على كل مجموعة.
3. اطرح على كل مجموعة أسئلة محددة حول الموضوع للمساعدة في توجيه النقاش.
4. قبل أن يبدأ المشاركون العمل في مجموعات، امنحهم 10 دقائق ليقوم كل منهم بوضع أوراق لاصقة على ألواح التعليق الموجودة عند «الطاولات» المختلفة تحتوي على مسائل يودّون من المجموعة المعنيّة بذلك الموضوع بمناقشتها بشكل معمّق. ويساعد ذلك بعض المشاركين في تجنب الإحباط الذي قد يصيبهم من تكليفهم بنقاش موضوع مختلف، وعدم القدرة على المشاركة في نقاشات المجموعات الأخرى.
5. أطلب من كل مجموعة مناقشة موضوعها لحوالي 30 - 60 دقيقة.
6. أطلب من كل فرد في كل مجموعة أن يكون مقرِّرا للموضوع.
7. بعد أن تكون المجموعات قد ناقشت الموضوع بشكل كافٍ، أعَد تشكيل

المجموعات بحيث يكون في كل مجموعة مشارك من المجموعات التي تناقش المواضيع الأخرى. ويعرض كل مقرّر النتائج الرئيسية لنقاش مجموعته على أفراد المجموعة (10 - 15 دقيقة لكل مشارك). وبهذه الطريقة، يناقش بعض المشاركين بعض المواضيع بشكل معمّق أكثر من غيرهم، لكن الجميع يستفيدون من النقاش الكلي.

8. اعقد جلسة نقاش للمجموعة الكلّية مدتها 10 - 20 دقيقة لتلخيص النقاط من نقاش المجموعات وذكر بأي مسائل لم يتم ذكرها.

الخيار 3. سوق المعلومات

تهدف هذه الطريقة إلى تبادل المعلومات حول العديد من المواضيع مع مجموعة كبيرة بطريقة تشاركية.

تأكّد من أن يكون المشاركون قد حصلوا على أي مواد لقراءتها حول مواضيع النقاش مسبقاً، كما يُنصح بأن تقدّم لهم موجزاً حول المواد التي عليهم قراءتها. ومن الممكن أن يكون ذلك على شكل أسئلة تتيح للمشاركين تحديد النقاط والمسائل الأساسية التي توصّلوا إليها من المواد التي قرأوها.

ويتطلب هذا التمرين تخصيص ميسّر/ة لكل موضوع، ويمكن اختيار الميسّرين من بين المشاركين أنفسهم إن عرفت أن بعضهم قادرون أن يكونوا ميسّرين جيدين أو خبراء بمحتوى الموضوع.

1. اعرض المواضيع على المشاركين.
2. وزّع المشاركين إلى مجموعات حسب عدد المواضيع.
3. أطلب من المشاركين تشكيل مجموعات عمل لكل واحدة ميسّر/ة سيعمل على تيسير عملية النقاش (30-60 دقيقة).
4. بعد الوقت المخصص، أطلب من كل مشارك الانتقال إلى مجموعة أخرى لمناقشة موضوع آخر مع ميسّر آخر.
5. أطلب من المشاركين تكرار العملية حوالي أربع مرات.
6. لا يتحرك الميسّرون من أماكنهم، ويقومون بجمع النتائج والتحصيلات المختلفة التي سيقومون لاحقاً بتلخيصها ومشاركتها مع المجموعة الكلّية.

الخيار 4. سوق المعلومات المفتوح

في هذا البديل للخيار 3، يقدّم المشاركون المحتوى بأنفسهم وفقاً إلى مواد قرأوها مسبقاً. حيث يطلب الميسّر/ة منهم إعداد عرض بالصيغة التي يريدونها (رسومات أو رموز أو بطاقات أو PowerPoint) ووضعه في مكان معيّن في الغرفة أو المبنى، ثم يقوم باقي المشاركين بزيارة مكان العرض مع الميسّر/ة لحضوره. ويمكن أن يساعد الميسّر/ة في الإجابة عن الأسئلة وإيضاح المسائل أو الإضافة على المعلومات.

6

الوحدة السادسة

إصـدار الأحكام القضـائية

دليل المواد الخاصة بالمشارك

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من:

- تعزيز فهمهم للمبادىء والعمليات التي تستند إليها عملية إصدار الحكم القضائي.
- فهم أهمية تقرير الأخصائي الاجتماعي في مساعدة المحكمة على التوصل إلى قراراتها بشأن الأحداث المعتدين.
- القدرة على تطبيق المعارف المذكورة أعلاه على قضايا واقعية.
- القدرة على إصدار الأحكام القضائية المناسبة.

المدة [(2) ساعتان و20 دقيقة]

المحتوى

6. 1 إرشادات في إصدار الأحكام القضائية.
6. 2 خيارات الأحكام القضائية.

6

قضيّتا بوبي وخوان

دراسة الحالة (أ): بوبي ج. (17 سنة)

بوبي متهم بتخريب الممتلكات. والمعلومات المعروفة عنه عند عقد الجلسة الخاصة بالتوقيف رهن المحاكمة هي: يعيش بوبي في إحدى ضواحي مدينة رئيسية. اعتُقل ليلة البارحة لتخريبه منزلاً شاغرا قيد الإنشاء خلال حفلة غير مرخّصة شارك فيها أكثر من 100 يافع. حسب تقارير الصحافة، قام ثلاثة شبان آخرين (بين 21-17 سنة) بتوزيع منشورات في المنطقة للإعلان لحفلة فيها مشروب كحولي بـ5 دولارات للشخص ليلة السبت الماضي. وحسب المنشور، كان مكان الحفلة منزلاً غير مأهول يملكه زوجان لا تربطهما صلة قرابة بأي من منظمي الحفلة. حضر الحفلة عشرات اليافعين والراشدين الشباب، وتسببوا خلالها بأضرار تُقدّر بـ250 ألف دولار، حيث أنه حطموا الكثير من النوافذ، وأحدثوا ثقوباً في الجدران والأسقف، وأتلفوا الرفوف الرخامية، وتبوّلوا على الأجهزة الكهربائية. اعتقلت الشرطة حوالي عشرة شباب، قال أحدهم إن بوبي كان من الذين حطموا النوافذ بخوذة لكرة القدم. لم يسبق أن تعرّض بوبي – الذي يعيش مع أهله – للتوقيف.

معلومات معروفة وقت النقل/ جلسة التكييف القانوني للجرم:
بوبي تلميذ في الصف الحادي عشر ملتحق بمدرسة ثانوية محلية، وأداؤه الأكاديمي متوسط، وهو يلعب كرة القدم وملتزم للغاية برياضته. وفيما يتعلق بحياته الأسرية، فهي عادية، فهو يعيش مع والديه اللذين يعملان، وله أخوان أصغر منه. يقول بوبي إنه لم ير المنشور الخاص بالحفلة، بل سمع عنها من أحد أصدقائه في فريق كرة القدم. وقد حضر بوبي عدداً من الحفلات، عادة في منزل أحد أصدقائه أو معارفه (أهلهم مسافرون). وصل بوبي إلى الحفلة عند منتصف الليل تقريباً مع بعض رفاقه في الفريق، وكانت في أوجها. وقد اعترف أن بعض الأشخاص بدوا سكارى وأن بعض الشباب كانوا يتبوّلون في غرفة المعيشة.

يقول بوبي إنه ورفاقه في الفريق عادة يشربون الكحول في عطلة نهاية الأسبوع، لكنه في تلك الليلة ربما شرب أكثر من العادة، وشرح أنه لم يذهب إلى الحفلة وهو ينوي إلحاق الضرر بشيء. ويقول إنه يذكر أن رفيقه في الفريق ستيف كان يتحامق ويرقص وهو مرتدٍ خوذة كرة القدم. ويذكر أنه أخذ الخوذة عن رأس ستيف وأخذ يؤرجحها بين يديه فكسر نافذة، ثم إذ به يحطم المزيد من النوافذ. يقول بوبي إنه ما كان ليقوم بشيء مماثل لولا أنه كان سكران، وإنه كان يعرف أنهم في المنزل دون إذن أصحابه.

أما والدا بوبي، فقد كانا مصدومين لما حدث. وقالا إنهما لم يكونا على علم بمكان بوبي ليلتها، فهما لا يتتبعان تحركاته أو يمنعانه من الخروج بعد ساعة معيّنة لأنه لطالما كان يتمتع بسلوك ممتاز.

أوصوا بحكم مناسب واذكروا المبادىء التي استندتم إليها في ذلك.

دراسة الحالة (ب): خوان م. (14 سنة)
خوان م. متهم بالحرق العمد. المعلومات المعروفة عنه عند عقد الجلسة الخاصة بالتوقيف رهن المحاكمة هي: حسب تقرير الشرطة، رأى شهود خوان وفتى في الثالثة عشر من العمر يرميان أعواد ثقاب مشتعلة في حاوية قمامة لمجمع تجاري في وقت سابق ذلك المساء. وقد انتشر حريق حاوية القمامة إلى متجر الألعاب المجاور وسبّب أضراراً شديدة في جدران المتجر الخارجية. عند توقيفه أمام شقته في وقت لاحق ذلك المساء، أخبر خوان الشرطة أنه كان يبحث عن ألعاب في الحاوية وأن فتى آخر كان معه هو من ألقى عيدان الثقاب في الحاوية. لكنه قدّم إفادة أخرى في مركز الشرطة بأنهما أشعلا عيدان الثقاب ليتمكّنا من رؤية ما بداخل الحاوية بشكل أفضل لأن المكان كان مظلماً، لكن أحد العيدان سقط في الحاوية. لخوان سابقتان: إحداهما استخدام غير مرخّص لمركبة (راكب) عندما كان في سن 12 سنة، والثانية بسبب تخريب الممتلكات (تخريب في ملعب محلي) السنة الماضية. يعيش خوان مع أمه التي تقول إنه صعب المراس لكنها تريده معها في البيت.

معلومات معروفة وقت النقل/ جلسة التكييف القانوني للجرم:
تربى خوان في بيت لا والد فيه، وأمه في المعيلة، ولم يكن يتواصل مع والده إلاّ خلال الصيف الماضي. وكان خوان يدرس في مؤسسة تعليم لذوي الاحتياجات الخاصّة من الروضة حتى الصف السادس لأنه يعاني من مشاكل عاطفية وصعوبات تعلّم، وتم إلحاقه بالتعليم العادي العام الماضي لكن أداءه سيىء وهو مستاء للغاية من هذا الأداء حسبما قالته أمه. ويواجه خوان مشاكل في الالتزام بدوام المدرسة، حيث أنه يتغيب عن الحصص ليذهب إلى صالة الألعاب الإلكترونية ويتسكع في المنطقة. تقول أمه إنه ماهر في إصلاح الأشياء في المنزل (مثل المذياع)، ويقول خوان إنه يود دراسة الإلكترونيات. وتُظهر السجلات المدرسية أن خوان أظهر أداءً جيداً في الأنشطة التي تتطلب سرعة وتآزراً حركياً بصرياً، لكن أداءه ضعيف في الرياضيات والمهارات الشفوية.

6

وقد خضع خوان للعلاج النفسي منذ المرحلة الأساسية بسبب مشاكله السلوكية. ويعترف أنه لا يستطيع التحكّم بمزاجه الأمر الذي يؤدي به إلى التشاجر كثيراً مع أقرانه. بالإضافة إلى ذلك، يعاني خوان من مشاكل في المدرسة، حيث يُظهر ملفّه أن يصاب بنوبات غضب مع المعلّمين ويلكم الجدران. ويقول خوان إنه يخاف من الازدحام ويشعر أن الأطفال الآخرين يحاولون إيذاءه دون سبب، وإن أمه تصرخ عليه كثيراً وتهدد في وضعه في دور الرعاية. وفي الوقت الحالي، يأخذ خوان أدوية مضادة للاكتئاب والنشاط المفرط.

أوصوا بحكم مناسب واذكروا المبادىء التي استندتم إليها في ذلك.

6

إرشادات في إصدار الأحكام القضائية

الغاية من الأحكام القضائية

الأحكام القضائية جزء لا يتجزأ من المبادىء والقيم التي يستند إليها نظام عدالة الأحداث، والتي تشتمل على العدالة الإصلاحية، واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، والتناسب بين الجريمة والحكم، وأخذ الظروف الفردية في الاعتبار، وعدم الإفراط في اللجوء إلى التجريد من الحرية.

وتهدف الأحكام القضائية إلى تحميل الحدث مسؤولية الجرم المرتكَب، ويتأتى ذلك من خلال فرض عقوبات عادلة لها عواقب هادفة بالنسبة للشاب وتساهم في إعادة تأهيله ودمجه في المجتمع المحلي.

ويجب أن تنظر المحكمة في أي العواقب سيكون هادفاً بالنسبة للحدث، لأنها قد تختلف من حدث لآخر، لكنها يجب أن تبقى متسقة مع مبادىء الأحكام القضائية، مثل مبدأ التناسب. بالإضافة إلى ذلك، عند التفكير في فرض إجراء احتجازي، من المهم أخذ في عين الاعتبار أن عواقب التدابير غير الاحتجازية – مثل إصلاح الضرر الذي لحق بالضحية – قد تكون هادفة أكثر للكثير من الأحداث المحتجزين.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز الأحكام القضائية السليمة عملية إعادة تأهيل الحدث ودمجه في المجتمع المحلي. وفي الوضع المثالي، يجب أن تكون نتيجة الأحكام القضائية إعادة التأهيل والدمج الناجحة للحدث في المجتمع المحلي. لكن البحوث في هذا المجال تشير إلى أن هناك العديد من العوامل خارج سيطرة المحكمة والتي يمكنها أن تؤثر في فرص نجاح التدابير المتخذة مع الأحداث. لذا، على المحكمة اختيار الحكم القضائي الذي يعزز عملية إعادة الدمج والتأهيل، لكن لا يضمنهما بالضرورة. ويجب إدراك أن فرض حكم قضائي ببنود وشروط من الممكن خرقها لا يُعتبر اتساقاً مع مبدأ تعزيز إعادة تأهيل الحدث، وبالتالي فهو لا يُعتبر حكماً سليماً.

تقييم المخاطر خلال عملية إصدار الأحكام القضائية

تُعتبر عملية تقييم المخاطر مهمة في سياقات متعددة، حيث يجب النظر في المخاطر الكامنة على المعتدي عند تحديد العقوبة. وفي نظام عدالة الأحداث، غالباً ما تبرز هذه المسألة في عملية التكييف القانوني للجرم، بعد مرحلة تقديم البيّنات. كما أن تقييم المخاطر مهم في برامج الإحالة والتخطيط لإعادة التأهيل.

6

المبادئ التوجيهية هي كالتالي :

- لا يعتبر خطيراً إلا الأقلية من الأحداث المنحرفين
- فقط أكثر المعتدين الأحداث خطورة يحتاجون إلى تدابير أمنية عالية
- الجريمة ليس مؤشراً يمكن الاعتماد عليه في تحديد خطورة المعتدي
- يجب أن تكون الأولوية في فرض العقوبات إعادة التأهيل لا المعاقبة
- الاتصال مع المجتمع المحلي يعزز المسؤولية نحو المجتمع

عوامل التقييم

يساعد تحديد(**عوامل الخطورة الساكنة والمتغيرة**) في تحقيق عملية تقييم الخطورة.

عوامل الخطورة الساكنة هي تلك التي لا تخضع للتغيير. وبالنسبة للمعتدين الأحداث، فإن عوامل الخطورة الساكنة ذات الصلة بهم تتضمن: نوع الجنس والوضع الاجتماعي الاقتصادي وعدم استقرار البيئة الأسرية ووجود تاريخ من المشاكل المدرسية والإساءة/ الإهمال والإدمان على المخدرات والجرائم والعنف (التعرض له وارتكابه) وظهور السلوك غير الاجتماعي وأنواع معيّنة من الاضطرابات والمشاكل في سن مبكر.

عوامل الخطورة المتغيرة هي التي من الممكن أن تتغير من خلال التدخلات وإعادة التأهيل وما إلى ذلك من تأثيرات مخطط لها. وتحدث هذه التغييرات داخل الفرد (مثلاً، إعادة التأهيل والمعالجة) أو داخل الوضع (مثلاً، الإطار المعيشي أو القدرة على الوصول إلى الأسلحة). لذا، فيما يتعلق بالغايات العريضة لتقييم المخاطر، فإن معرفة عوامل الخطورة المرتبطة بارتكاب الأحداث للجرائم يتيح استهداف جوانب لوضع الخطط للتدخلات من أجل التخفيف من المخاطر. ومن بين عوامل الخطورة المتغيرة للمعتدين الأحداث عدم الاستقرار الأسري الحالي والتفاعلات المعقدة ومرافقة أقران جانحين والقدرة على الوصول إلى الأسلحة ووجود الضحايا والاستغلال السيىء لوقت الفراغ ووجود مشاكل سلوكية وغيرها من الأمراض غير الخطيرة وتعاطي المخدرات والكحول.

6

مبادىء إصدار الأحكام القضائية

من المبادىء المرتبطة بشكل خاص بتحديد الأحكام القضائية ضد الأحداث وجوب اتساق المسؤولية التي يتحمّلها الحدث مع حقيقة اعتمادهم على غيرهم والمستوى المنخفض من النضج الذي يتمتعون به. وعلى أي تدابير متخذة ضد الأحداث الذين يرتكبون الجرائم أن :

- تعزز احترامهم للقيم الاجتماعية
- تشجّع على إصلاح الضرر اللاحق بالضحايا والمجتمع المحلي
- تكون هادفة للشاب بالنظر إلى احتياجاته ومستوى نمائه
- تُشرك الأهل والأسرة الممتدة والمجتمع المحلي والوكالات الاجتماعية وغيرها –متى كان ذلك مناسباً – في إعادة تأهيل الحدث ودمجه في المجتمع المحلي
- تحترم الفوراق العرقية والثقافية واللغوية والفوارق القائمة على نوع الجنس
- تلبّي احتياجات الأحداث الذين لديهم متطلبات معيّنة

التناسب

من المبادىء الأساسية أن يكون الحكم القضائي **متناسباً مع خطورة الجريمة ودرجة مسؤولية الحدث عنها.** باختصار، يعني هذا المبدأ الأساسي للإنصاف أن القضايا الأقل خطورة تستدعي أحكاماً قضائية أقل خطورة والقضايا الأشد خطورة تستدعي أحكاماً قضائية أشد خطورة.

وعند تحديد مدى خطورة الجريمة ودرجة مسؤولية الحدث عنها، يجب أن تنظر المحكمة في بعض العوامل التالية:

- الضرر الواقع على الضحايا، سواء كان متعمداً أو متوقعاً بشكل منطقي.
- وجود إدانات سابقة.
- أي ظروف تزيد الذنب أو تخففه متعلقة بالجريمة أو الحدث.

بعد تحديد خطورة الجريمة ودرجة مسؤولية الحدث عنها، يجب أن تحدد المحكمة العقوبات – أو مجموعة العقوبات – التي قد تُعتبر عقوبة متناسبة مع الجرم. ومن الوارد جداً أن يلبّي حكم قضائي أو اثنان شرط التناسب في قضية معيّنة. ويمكن أن تساهم اعتبارات أخرى – مثل الأثر التأهيلي الممكن للأحكام القضائية – في تحديد الحكم القضائي المناسب.

على سبيل المثال، تُعتبر فترة قصيرة لمراقبة السلوك بشروط بسيطة عقوبة متناسبة مع الجرائم الأقل خطورة. وفي المقابل، تُعتبر فترة طويلة لمراقبة السلوك بشروط مقيِّدة عقوبة متناسبة للجرائم الأشد خطورة.

لا يجب أن يكون الحكم القضائي أشد من الحكم القضائي الذي قد يصدر بحق شخص راشد
لا يجب أن ينتج عن الحكم القضائي عقوبة أشد من أي عقوبة قد تكون ملائمة لراشد متهم بجريمة مشابهة ارتُكبت في ظروف مشابهة.

العلاقة بين التناسب وإعادة التأهيل واحتياجات الحدث :
تتطلب الغاية من الأحكام القضائية ومبدأ إعادة التأهيل أن يعزز الحكم القضائي إعادة تأهيل الحدث. لكن لا يجب أن تنتهك التدابير والعقوبات الموجّهة نحو إعادة التأهيل مبدأ التناسب. أي أنه لا يجب أن تؤدي تدابير إعادة التأهيل إلى حكم قضائي يتجاوز الرد المتناسب مع خطورة الجريمة ودرجة مسؤولية الحدث عنها.

بالتالي، لا يجب أن يصدر بحق شاب ارتكب نفس الجريمة التي ارتكبها شاب آخر حكماً قضائياً أطول أو أصعب لأن احتياجات يبدو أنها تتطلب تدابير تأهيلية أشدّ. فهذا الشكل من الأحكام القضائية يُعتبر عقوبة للشاب بسبب احتياجاته، مع أن نية القاضي سليمة، حيث أنه يسعى لمساعدة الحدث ولا يرى التدخل الأكبر عقوبة.

لكن إن كان لدى الحدث احتياجات تتعدى نطاق العدالة الجنائية، فيجب السعي لإيجاد تدخل خارج نظام عدالة الأحداث.

ويجب أن تقيّم المحكمة الأحكام القضائية المتناسبة المتبقية، بحيث يكون الحكم القاضي الصادر بحق الحدث:
- حكماً لا يقيّد الحرية كثيراً لكنه يحقق إعادة التأهيل
- حكماً يحقق إعادة التأهيل الحدث ودمجه في المجتمع المحلي
- حكماً يعزز شعور الحدث بالمسؤولية واعترافه بالأذى الذي ألحقه بالضحية والمجتمع

ويعكس الشرط الأول السياسة الأساسية التي تقضي بوجود استخدام القانون الجنائي بحدود. حيث لا يجب تعريض شاب لتدخل أكثر تقييداً للحرية أو أشد من الحد الأدنى اللازم لتحقيق الغاية من الحكم القضائي. ويشجّع هذا الشرط عادة استخدام الأحكام القضائية غير الاحتجازية بدلاً من الاحتجازية لأن الأخيرة تقيّد حرية الحدث بشكل كبير. لكن من الممكن في بعض الظروف أن تكون متطلبات الحكم القضائي غير الاحتجازي أكثر تقييداً للحرية من حكم احتجازي قصير.

ويشجّع الشرط الثاني- أن يكون الحكم الأقدر على تعزيز إعادة الدمج والتأهيل من بين أكثر الأحكام تناسباً مع الجريمة – على استخدام الأحكام غير الاحتجازية بدلاً من الاحتجازية. ويشير الاستنتاج العام من مجموعة كبيرة من البحوث أن التدخلات المجتمعية غير الاحتجازية أكثر فعالة من نظيرتها الاحتجازية في الحد من تكرار ارتكاب الجرائم بين المعتدين الأحداث. وفي ظل هذه البحوث، من الممكن أن يكون من الصعب أن يُثبَت للمحكم أن الحكم الاحتجازي يلبّي متطلبات القضية عندما يكون هناك بديل جيد متناسب مع خطورة القضية.

عوامل تسترشد بها المحكمة في التوصل إلى أحكام قضائية مناسبة

هناك عوامل مرتبطة بتحديد خطورة الجريمة ودرجة مسؤولية الحدث عنها، وهي:

- **مدى مشاركة الحدث في ارتكاب الجريمة:**

على سبيل المثال، يتحمّل شاب يقود مجموعة من الأحداث في ارتكاب جريمة درجة أعلى من المسؤولية عن الجريمة من الأعضاء الآخرين في المجموعة، والذين هم أساساً تابعون ويلعبون دوراً بسيطاً في ارتكاب الجريمة. ويجب أن تأخذ المحكمة في عين الاعتبار هذا الفرق في درجة المسؤولية لأنه يحدد الحكم المتناسب مع حالة كل معتدٍ.

- **الضرر الواقع على الضحية، وما إن كان الحدث ارتكب الجريمة قاصداً أو كان بإمكانه توقعها بشكل منطقي:**

يرتبط الضرر الواقع على الضحية بخطورة الجريمة، لكن من الممكن ألاّ يكون الضرر مقصوداً أو متوقعاً بشكل منطقي. ولا يجب معاقبة الحدث إن تسبب بأذى غير مقصود أو غير متوقّع بشكل منطقي. وعند تحديد خطورة الجريمة ودرجة مسؤولية الحدث عنها، يجب أن تأخذ المحكمة الضرر في الاعتبار فقط إن كان الحدث أحدثه متعمداً أو كان بإمكان توقعه.

- **وجود إدانات سابقة لدى الحدث:**

يجب أن تصدر المحكمة الحكم على الحدث على الجريمة الحالية وليس جرائم سابقة لأنه تحمّل مسؤوليتها مسبقاً، ولن يكون من العدل تحميله مسؤوليتها مجدداً.

ولا يعني وجود إدانة سابقة بالضرورة أن يحصل الحدث على حكم أقسى ممّ كان سيحصل عليه لو كانت تلك أول جريمة يرتكبها. لكن الإدانات السابقة تشير إلى درجة أعلى من المسؤولية عن الجريمة الحالية، فقد سبق للمعتدي الذي لديه إدانات سابقة أن خضع لنظام عدالة الأحداث، مما يوحي أنه كان يعي خطورة ارتكاب الجرائم وأثره على الضحايا والمجتمع أكثر من معتدٍ أقل خبرة. لكن قد يكون لذلك وزن أقل إن كان للمعتدي ظروف خاصة.

6

وهناك عوامل أخرى تشير إلى الظروف التي قد تكون وقعت قبل فرض الحكم ومن شأنها أن تخفف حدته:

- **أي تعويض يؤديه الحدث للضحية أو المجتمع المحلي**
إن كان الحدث قام قبل الحكم بإصلاح الضرر الذي تسببت به الجريمة، فمن الممكن أن تأخذ المحكمة ذلك في عين الاعتبار في تحديد الحكم القضائي.

- **المدة التي قضاها الحدث موقوفاً رهن التحقيق نتيجة للجريمة**
إن أوقَف الحدث رهن المحاكمة، يمكن أن تأخذ المحكمة ذلك في الإعتبار المدة التي قضاها في الحجز. ويتطلّب هذا العامل من المحكمة النظر جدِّيا في الاعتراف بالوقت الذي قضاه الحدث موقوفاً.

- **أي ظروف تزيد الذنب أو تخففه متعلقة بالجريمة أو الحدث، مثل طبيعة الجريمة وظروفها، والتاريخ الشخصي للشاب، وظروف الحدث الاجتماعية والشخصية.**

6

خيارات الأحكام القضائية

حسب المعايير الدولية، يجب أن تقدّم خيارات الأحكام القضائية بديلاً حقيقياً عن الأحكام الاحتجازية، وخاصة السجن. كما يجب أن يكون الحكم مجدياً في السياق القطري وليس مكلفاً، ويجب أن يكون مستداماً من خلال شبكة دعم متعددة القطاعات ودعم المجتمع المدني، وبسيطاً وفي المتناول ويحظى بدعم المجتمع المحلي.
وهناك نطاق واسع من العقوبات التي يمكن للمحكمة أخذها في الاعتبار عند تحديد الحكم القضائي المناسب. ويجب أن يتفق الحكم مع مبادىء إصدار الأحكام والغاية منها، ومن الممكن أن يشتمل على أكثر من عقوبة لا تتعارض مع بعضها البعض. وتشتمل الخيارات على أحكام احتجازية وغير احتجازية.

الأحكام القضائية الغير احتجازية (أو البديلة)

الغاية من الأحكام القضائية البديلة
من المرجّح أن يكون الأصل في الأحكام القضائية البديلة أو غير الاحتجازية هو إدراك أن الحبس ليس مناسباً لجميع المعتدين، وأنه من الممكن أن ينطوي على آثار هدامة غير متوقعة عند فرض العقوبة. ومن الأسباب الأخرى للجوء إلى الأحكام البديلة أنها أكثر ملاءمة للتعامل مع أنواع معيّنة من الجرائم والمعتدين، وأنها تعزز إعادة الدمج في المجتمع المحلي وإعادة التأهيل، وأنها بالتالي ليست عقوبات لاإنسانية. وليكون الحكم مناسباً، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الجريمة والسمات الشخصية للمعتدي. وهناك نطاق من الجرائم البسيطة التي لا يناسبها الحكم بالسجن، مثلما أن سن المعتدي وظروفه الشخصية قد يجعلان من الحكم بالسجن غير مناسب.

بالإضافة إلى ذلك، عادة ما تكون الأحكام البديلة أقل تكلفة من نظيراتها التي تستدعي الحبس، وذلك من خلال تقليل عدد السجناء، الأمر الذي يخفف الازدحام في السجون ويسهّل التحكم بالسجناء وإدارة شؤونهم وتوفير الرعاية الإصلاحية للمتبقين في السجن.

مراجعة للبدائل غير الاحتجازية

- **التوبيخ**

وهو عبارة عن لوم رسمي يوجه للحدث لوضعه عند حده من قبل القاضي في المحكمة. وهذا التوبيخ الرسمي من قبل القاضي في المحكمة ويمكن أن يكون مناسباً في القضايا البسيطة التي يكفي فيها لتحميل الحدث المسؤولية عن الجريمة توقيفه وإخضاعه لإجراءات المحكمة وتوبيخه. ويمكن أن يعزز التوبيخ لدى المعتدي إدراكه أن سلوكه كان خاطئاً، كما يكون ملائماً في القضايا التي تكون المحكمة قد قررت فيها أن التعويض الذي قدّمه المعتدي للضحية أو الوقت الذي قضاه في الحجز حكم كافٍ ومتناسب مع الجريمة.

6

- **غرامة (مع حكم أو كجزءٍ منه)**

لا تتطلب الدفعات المالية إلا درجة قليلة من تدخل الدولة. والغرامات أكثر العقوبات المالية شيوعا، وتُعتبر إنسانية، حيث أنها لا تقاطع حياة الأطفال الذين يقدرون على دفع تلك الغرامات. لكن قد تخلق الغرامات شيئاً من عدم المساواة بالتمييز ضد الأطفال الفقراء، الذين يعني لهم عدم القدرة على الدفع الذهاب إلى السجن.

- **مراقبة السلوك**

يصدر حكم بإدانة الحدث لكنه يُمنح الفرصة بعدم تأدية الحكم تحت شروط واضحة ومحددة أكثرها شيوعا عدم ارتكاب جريمة إضافية خلال فترة المراقبة. ويتراوح الإشراف على الحدث خلال هذه الفترة بين البسيط والمعتدل والمكثّف.

وينطوي الإشراف البسيط على الحدث على اتصال قليل بين الحدث والمشرف لضمان التزامه الحدث بشروط مراقبة السلوك أو الحكم المعلّق. ولا يؤدي خرق ظروف مراقبة السلوك تلقائياً إلى إنهائها، فقد يحصل الحدث على إنذارات قضائية أو تعديل في الشروط أو تمديد لفترة الإشراف.

مراقبة السلوك المدرسية برنامج شراكة بين دوائر مراقبة سلوك الأحداث والمدارس المحلية تضع مراقبي السلوك مباشرة داخل المدارس. ويستهدف البرنامج التلاميذ المتهمين بارتكاب جرائم و/أو الخاضعين لإشراف المحكمة. ومن فوائد مراقبة السلوك المدرسية أنها تزيد من الاتصال بين مراقبي السلوك والأحداث. كما أن وجودهم في المدرسة يساعد مراقبي السلوك على التأكد يومياً من الحضور والسجل التأديبي وغير ذلك من المعلومات حول الأطفال المراقبين، بالإضافة إلى الاستفسار من المعلمين عن أداء الأطفال الدراسي، الأمر الذي يتيح لهم تطوير علاقات أمتن مع الأحداث، مما يؤدي إلى تحسين التفاهم والتواصل بين الطرفين.

الإشراف المكثّف/ الإصلاحي

1) يعني الإشراف المكثّف الإشراف اللصيق للحدث من أجل الحد من فرص إعادة ارتكابه للجرائم ومساعدته على إعادة الاندماج في المجتمع المحلي. وبرامج الإشراف المكثف عبارة عن برامج مجتمعية غير داخلية تلي مرحلة التقاضي، وهي مصممة لخلق قيود على المعتدين من داخل المجتمع المحلي. وتختلف برامج الإشراف المكثف عن مراقبة السلوك التقليدية بأنها تتسم بمستوى مرتفع من الاتصال مع مراقبي السلوك أو مشرفي الحالات، وبشروط انصياع صارمة. وعادة ما تنطوي برامج الإشراف المكثف على مجموعة واسعة من استراتيجيات الحد من المخاطر، بما في ذلك الاتصال الأسبوعي المتعدد وجها لوجه، والزيارات المسائية، وفحوص البول، والمراقبة الإلكترونية. كما يشتمل الكثير من برامج الإشراف المكثف على تقديم نطاق واسع من الخدمات لتلبية احتياجات المعتدين.

6

2) للإشراف الإصلاحي وظيفة مزدوجة: يمكن استعماله كبديل للسجن أو كأسلوب لتسهيل إخلاء السبيل المبكر للمحتجزين. والإشراف الإصلاحي عبارة عن حكم قضائي مجتمعي يخضع إلى مستوى أكثر صرامة وتنظيماً من أحكام خدمة المجتمع المحلي. وقد يشتمل الحكم على: الإقامة الجبرية، تأدية ساعات معيّنة من خدمة المجتمع المحلي في مشروع مجتمعي، المشاركة في برامج علاجية (مثلاً، المعالجة من الإدمان على المخدرات والكحول أو المشاركة في برنامج تدريبي يساعدهم في إيجاد عمل لاحقاً يمكنهم من دفع تعويض للضحية).

- **التعويض/ خدمة المجتمع المحلي**

التعويض عملية يقوم من خلالها المعتدون بتحمّل المسؤولية الكاملة أو الجزئية عن الخسائر المالية التي لحقت بالضحية.

في العادة، يكون الأمر **بالتعويض** في قضايا جرائم الممتلكات والاحتيال والتزوير والسرقة. كما يمكن تطبيقه لتعويض الضحايا في الجرائم العنيفة على التكاليف المتعلقة بتعافيهم البدني أو العقلي. من ناحية أخرى، يُعتبر تأدية الخدمة المباشرة للضحايا من أندر أشكال التعويض، وهي شكل من المصالحة يقوم من خلالها الضحية والمعتدي بالالتقاء في إطار خاضع لإشراف دقيق من أجل تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها للمعتدي أن يقدم تعويضاً مباشراً للضحية من خلال تأدية خدمة معيّنة له. وفي العادة، تشتمل هذه الخدمات على إصلاح الممتلكات المتضررة أو خدمات أخرى مثل الاعتناء بالحديقة أو إزالة الثلج عن ممر المنزل. ومن مزايا هذا النوع من التعويض أنه يجمع بين الضحية والمعتدي، مما يخفف في العادة الخوف المرتبط بالجريمة التي وقعت. ويشبه هذا الأسلوب أسلوب الوساطة بين المعتدي والضحية.

ويكمن الهدف الرئيسي لبرامج التعويض وخدمة المجتمع المحلي وتحميل الأحداث المعتدين المسؤولية الشخصية عن الجرائم وجعلهم يعوّضون الضحايا إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وهناك ثلاثة أنواع من برامج التعويض: خدمة المجتمع المحلي والتعويض المالي وتأدية خدمات مباشرة للضحايا.

خدمة المجتمع المحلي عبارة عن عمل يؤديه الحدث المعتدي لمصلحة المجتمع، وهي طريقة لتحميله المسؤولية عن الضرر الذي تسبب به سلوكه الإجرامي وحمله على إصلاحه. وتشتمل هذه العقوبة على عدد محدد من ساعات العمل غير المدفوع لمصلحة المجتمع. لكن لا يجب أن تتعارض خدمة المجتمع المحلي مع تعليم الحدث، لذا تتم في العادة خارج ساعات الدوام المدرسي. ومن الفوائد الأخرى لخدمة المجتمع المحلي أنها تُشرك المجتمع المحلي في إعادة دمج الحدث. ويُشترط في تطبيق نهج خدمة المجتمع المحلي الحصول على موافقة الحدث عليها بمحض إرادته.

6

- **عقود الأحداث**

تنظر دائرة الخدمات الاجتماعية (مراقبة السلوك) إلى القضايا بعد الاتصال بالشرطة. وبعد المفاوضات مع الحدث وأهله، يتم كتابة العقد مع الأخذ بعين الاعتبار رغبات الحدث وظروفه والتوصل إلى نهج منسّق قدر الإمكان. وتشتمل مسودة العقد على وصف للشروط والمدة وترتيبات الإشراف وعواقب عدم الالتزام خلال الفترة التعاقدي. ثم تُرسل المسودة إلى الشرطة للموافقة عليها، وقد تقترح الشرطة بعض التعديلات. وبعد الحصول على موافقة الشرط، يتم توقيع العقد من قبل الحدث وأهله ودائرة الخدمات الاجتماعية ومن ثم الشرطة.

بعد ذلك، يُرسل العقد الموقّع إلى المحكمة التي تعيّن موعداً للجلسة التي – بموجب بنود إخلاء السبيل المشروط – سيقوم فيها الحدث بتقديم اعتراف كامل، تقوم المحكمة إثره بالموافقة على شروط العقد. وقد يغطي عقد الأحداث الأمور التالية: العمل أو التدريب على مهنة، المشاركة في برامج تعليمية أو تدريبية، اشتراط محل الإقامة، اشتراط الأنشطة الترويحية، المعالجة من الإدمان على الكحول أو المخدرات، دفع المال مقابل الأضرار.

- **المعالجة المتوسطة**

تحمّل البرامج أو التدخلات المتوسطة الأحداث مسؤولية أفعالهم من خلال التدخلات المركزة والتي تقيّد الحريّة (داخلية أو غير داخلية). والعقوبات المتوسطة مناسبة للأحداث الذين يستمرون في ارتكاب الجرائم بعد التدخلات الفورية، والأحداث الذين ارتكبوا جرائم بشيء من الخطورة، وبعض المعتدين العنيفين الذين يحتاجون إلى إشراف وضبط ومراقبة ولكنهم لا يحتاجون بالضرورة إلى وضعهم في مؤسسات الرعاية.

ونتيجة العواقب السلبية للاستخدام المفرط للمراكز المغلقة، يتم اللجوء إلى خيارات بديلة للمرافق الداخلية في التعامل مع المعتدين الخطرين، حيث يضمن استخدام البديل الفعّال الإشراف على الأحداث – الذين لا يحتاجون إلى رعاية مشددة – من خلال برامج أقل تكلفة، مما يترك المجال لإيداع أشد المعتدين خطورة في المراكز الداخلية. ويتطلب هذا النهج أن تقوم أنظمة العدالة الإصلاحية للأحداث بالتدقيق في تخصيص الموارد من أجل تأمين السلامة العامة وتلبية احتياجات أغلبية الأحداث، وتطبيق مجموعة مختلفة من التدخلات المتوسطة كما هو مبيّن أدناه:

- المدارس البديلة

المدارس البديلة بيئات تعليمية متخصصة تركّز على الصفوف الصغيرة وتخصيص أعداد قليلة من المعلمين للتلاميذ والتعليم الذي يناسب الاحتياجات الخاصة للتلاميذ وتقييمات الأداء غير التنافسي وترتيب الصفوف بطريقة غير تقليدية. وتهدف هذه المدارس إلى تقديم التعليم الأكاديمي للتلاميذ المفصولين من مدارسهم بشكل دائم أو مؤقت بعد ارتكابهم سلوكيات منحرفة أو حيازتهم للأسلحة، أو لمجرد كونهم غير قادرين على النجاح في البيئة المدرسية العادية.

- مراكز المعالجة اليومية

مراكز المعالجة اليومية برامج ذات تنظيم محكم ومجتمعي وغير داخلية يُحال إليها المعتدون الأحداث الذين ارتكبوا جرائم خطيرة بعد نظر المحاكم في قضاياهم. وتهدف مراكز المعالجة اليومية إلى تقديم إشراف مركز وضمان سلامة المجتمع المحلي وتوفير مجموعة واسعة من الخدمات للمعتدين لمنعهم من معاودة ارتكاب الجرائم. ويتم الإشراف المركّز من خلال جعل المعتدي يزور المركز يوميا في وقت محدد ولفترة محددة من الوقت. وبشكل عام، يتم تقديم البرامج في هذه المراكز خلال النهار و/ أو المساء على الأقل خمسة أيام في الأسبوع، مع إمكانية عقد أنشطة أسبوعية.

- الإقامة الجبرية

مع مراقبة إلكترونية أو بدونها عبارة عن برنامج إصلاح مجتمعي مصمم للحد من أنشطة المعتدين في المجتمع المحلي. وتتيح هذه العقوبة للمعتدين البقاء في بيوتهم أو الذهاب إلى العمل أو شراء الأغراض أو الذهاب إلى المدرسة أو غير ذلك من المسؤوليات، لكن يتم ذلك كله من خلال مراقبة لصيقة لأنشطتهم (إما إلكترونيا و/ أو من خلال الاتصال المستمر بالموظفين) لضمان التزامهم بالشروط التي وضعتها المحكمة. ويبقى المعتدون الموضوعون تحت الإقامة الجبرية في منازلهم لفترات مختلفة، ويُطلب منهم تسجيل أنشطتهم اليومية بشكل دقيق.

- البرامج العلاجية

تدخلات تأتي بأشكال مختلفة، لكنها تتمحور حول السلوك أو التعلم الاجتماعي أو النماذج السلوكية المعرفية المصممة لتعزيز السلوك الاجتماعي الإيجابي. ومن هذه النهوج: العلاج الفردي، إدارة الغضب، حل المشاكل، تعديل السلوك، العلاج الجماعي، العلاجات وفق أنظمة متعددة، والعلاج ووضع الخطط حسب الحالة.

أمثلة على خيارات الأحكام القضائية الاحتجازية

تعكس المعايير الدولية بوضوح تفضيلها القوي لإصدار أحكام قضائية غير احتجازية كلما أمكن، فيجب أن يخصص نظام عدالة الأحداث أشد تدخلاته لأخطر الجرائم ويقلّل الاعتماد على الاحتجاز للأحداث غير العنيفين. وإن قررت المحكمة فرض حكم بالحجز، فعليها تبرير قرارها بالإشارة إلى الأسباب التي تجعل الحكم غير الاحتجازي غير مناسب في تحميل الحدث المسؤولية عن الجريمة التي ارتكبها.

ويتم التعامل مع الأحداث الذين ارتكبوا جرائم خطيرة أو لم يستجيبوا إلى العقوبات على مستويات مختلفة من التسلسل في عدالة الأحداث. حيث يمكن إيداعهم في مؤسسة داخلية أو مكان كالمخيم، أو يمكن أن يكونوا مؤهلين لنوع آخر من الاحتجاز، مثل الاحتجاز في المجتمع المحلي. ويجب أن توفر المراكز الداخلية برامج علاج للأحداث بتركيز على التعليم وتطوير المهارات والتدريب المهني أو الوظيفي.

وتشتمل البرامج المذكورة أدناه على برامج من جميع الأطر الداخلية، بما فيها المراكز والمؤسسات ومعاهد التدريب والمستشفيات ومنازل الأحداث والملاجىء والرعاية البديلة الداخلية المغلقة وغير المغلقة والمخيمات الخارجية:

الإصلاحيات: أي منشأة داخلية خاصة أو حكومية مصممة في بنائها والعاملين فيها للحد من حركة الأطفال – وغيرهم – وأنشطتهم، حيث تُستخدم بعد نظر المحكمة في القضية لإيداع أي حدث وُجد أنه ارتكب جريمة (أو أي شخص آخر مدان بارتكاب جريمة).

منازل الأحداث: إقامة داخلية في إطار شبيه بالمنزل يعيش فيه عدد من الأطفال لا تربط بينهم صلة قرابة لفترات متفاوتة. ويوجد في كل منزل أحداث إما عاملون يقومون مقام الأهل أو موظفين يعملون بالتناوب. وهناك في بعض منازل الأحداث أو دور العلاج موظفون مدرّبون خصيصاً لمساعدة الأطفال على تجاوز الصعوبات العاطفية والسلوكية.

ملاجىء الحماية: توفّر الرعاية الداخلية المؤقتة لأحداث بحاجة إلى إيداع لمدة قصيرة (1 - 30 يوم) خارج بيوتهم. وفي العادة لا تخضع ملاجىء الحماية للحراسة أو يتولى الموظفون الحراسة فيها.

6

منزل أسري تربوي: منشأة داخلية طويلة الأمد للأحداث المضطربين، مع فريق أسري تربوي في بيئة شبيهة بالبيئة الأسرية. وفي العادة يتألف المنزل الأسري التربوي من زوجين يقدّمان استراتيجيات تدخل لخلق فرص يومية للتدريس والتعلّم واكتساب مجموعة واسعة من المهارات.

برامج العلاج المجتمعي: برنامج داخلي خالٍ من العقاقير يوفّر بيئة اجتماعية إيجابية منظمة للغاية للعلاج من الإدمان على المخدرات والكحول، ويختلف عن النهوج العلاجية الأخرى من خلال استخدامه للمجتمع كعامل رئيسي للتغيير حيث يتفاعل موظفو المعالجة والأشخاص المتعافون بطرق منظمة وغير منظمة من أجل التأثير في الاتجاهات والأفكار والسلوكيات المرتبطة بالإدمان على الكحول. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم مراكز العلاج المجتمعية نموذجاً مرحلياً متسلسلاً ترتبط فيه مراحل العلاج بالمستويات المتزايدة للمسؤولية النفسية والاجتماعية.

مخيمات خارجية: برامج إقامة تُخضع المشاركين إلى أنشطة بدنية صعبة، مثل السير مسافات طويلة وتسلق الجبال. وتتفاوت هذه البرامج بشكل واسع من حيث أطرها وأنواع الأنشطة والأهداف العلاجية، لكن محاور المعالجة فيها تستند إلى التعلّم بالتجربة الذي يعزز مبدأ «التعلّم من خلال العمل» وييسّر فرص التطور الشخصي.

مثال: خدمة المجتمع المحلي في كندا

الخلفية: بتمويل مشترك من وزارة خدمات السجون في أونتاريو ووزارة الشؤون الاجتماعية، ينفّذ برنامج أحكام خدمة المجتمع المحلي في جمعية سانت لينارد (St. Leonard) الصادرة بحق المعتدين الإناث والذكور الذين أمرتهم المحكمة بتأدية خدمة المجتمع المحلي.

ويكون المشاركون في برنامج أحكام خدمة المجتمع المحلي ممّن ارتكبوا الجرائم لأول أو ثاني مرة. وتتنوع الخدمات بتنوع الأفراد أنفسهم، لذلك يحاول العاملون في البرنامج قدر الإمكان المطابقة بين احتياجات كل شاب وقدراته مع المؤسسات المشاركة. وحالياً، يتقبّل أكثر من 130 وكالة مجتمعية عملاء برنامج أحكام خدمة المجتمع المحلي.

منذ عام 1984، أنهى حوالي 90% من المعتدين مشاركتهم في برنامج أحكام خدمة المجتمع المحلي بنجاح. وفي السنة المالية 1997/ 1998، أصدرت المحاكم أحكاماً بما مقداره 29607 ساعة خدمة مجتمع على أحداث وراشدين من المجتمع

6

المحلي. وخلال الفترة نفسها، أكمل الأحداث والراشدون بنجاح 22863 ساعة خدمة مجتمع.

فوائد برنامج أحكام خدمة المجتمع المحلي:

- توفير بدائل مجتمعية للاحتجاز
- السماح للمعتدي بالمشاركة في تحديد الحكم المناسب عليه
- تيسير مشاركة المجتمع في نظام العدالة الجنائية
- تشجيع السلوك المسؤول لدى المعتدي
- تقديم تجربة قيّمة للمعتدي من خلال منحه الفرص لاكتساب مهارات جديدة وتعزيز أخرى يملكها مسبقاً وبناء شعور بقيمة الذات وتقدير الذات والإنجاز جراءإكمال العمل.
- برنامج له فوائد ملموسة في المجتمع المحلي.
- تعزيز المزيد من الفهم للمعتدين داخل المجتمع المحلي.
- تشجيع المعتدين على قضاء وقتهم بطرق هادفة.
- تمكين المعتدين من التواصل مع متلقي الخدمة التي يقدّمونها.
- منح المعتدين الفرصة للعمل مع أشخاص لم يرتكبوا أي جرائم.

الأحداث في برنامج أحكام خدمة المجتمع المحلي:

إبقاء الأطفال على تواصل مع مجتمعهم، وتحميلهم مسؤولية أفعالهم، وتزويدهم بالمهارات الاجتماعية والمهنية اللازمة بعض من أهداف برنامج أحكام خدمة المجتمع المحلي الكثيرة. وجمعية سانت لينرد مكلفة بالعمل مع الأحداث بين سن 12 - 15 سنة، وهو مشارك في برنامج أحكام خدمة المجتمع المحلي للأحداث منذ عام 1982 لضمان وجود بدائل قابلة للتطبيق بدل الاحتجاز. ومن خلال إجراء مسح دقيق لكل عميل، يحاول الموظفون وضع الشخص في بيئة تجعلهم يقدّمون أفضل ما لديهم لتكون العملية مفيدة لجميع المعنيين. ويتم الإشراف على كل عميل أثناء فترة خدمته، ورفع تقارير حول أنشطته مباشرة إلى الموظفين، وضمان إكمال الساعات التي حدّتها المحكمة.

وبوجود أكثر من 130 ألف منظمة غير ربحية تشارك في البرنامج، يحظى العملاء بالفرصة للعمل مباشرة مع المجتمع المحلي والتعرّف على بيئة ستساعدهم في ضمان نمط حياة صحي وإيجابي اجتماعياً. أما في حالة الأفراد الذين لا يتمّون – بمحض إرادتهم – الساعات التي فرضتها المحكمة، فيمكن اتهامه بموجب الفصل 26 من قانون المعتدين الشباب، حيث من الممكن أن يواجهوا عقوبة قصوى تصل إلى 6 أشهر في الحجز و/أو دفع غرامة مقدارها ألف دولار.

6

الوحدة السابعة

معايير الرعاية أثناء الاحتجاز والرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي للأطفال المعتدين

دليل الميسر

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من:

- فهم المعايير الدولية المتعلقة بالأطفال المحتجزين
- تحديد الخطوات التي يمكنهم اتخاذها
- لتحسين وضع حقوق الإنسان للأطفال السجناء
- التعرّف على احتياجات الفتيات في الاحتجاز وتطوير
- اقتراحات لتحسين وضعهن في السجن
- التعرّف على برامج الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي

المدة [5 ساعات و20 دقيقة]+ 30 دقيقة

المحتوى

7. 1 حقوق الأطفال المحتجزين.
7. 2 وضع الفتيات في الاحتجاز.
7. 3 الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي.

مخطط الوحدة

الجلسات	الأسلوب	المـــوارد	المدة
7. 1 حقوق الأطفال المحتجزين	عصف ذهني وشرائح نقاش جماعي تطوير قائمة تحقق	الشرائح 1 - 6، المرفق التدريبي (معايير الرعاية في الاحتجاز) المرفق التدريبي 2 (الاحتجاز لدى الشرطة)، التمرين 1 (مراقبة أوضاع الاحتجاز)	(3) ساعات و20 دقيقة
7. 2 وضع الفتيات في الاحتجاز	دراسة حالة عرض شرائح	التمرين 2 (وضع الفتيات في الاحتجاز)، المرفق التدريبي 3 (الوضع الخاص بالفتيات)، الشريحتان 7-8	(1) ساعة
7. 3 الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي	عرض تبادل الخبرات البرامجية (اختيارية) تطوير قائمة تحقق	المرفق التدريبي 4 (الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي وأمثلة برامج إعادة الدمج في جنوب إفريقيا والفلبين) الشريحتان 9 - 10	(1) ساعة (و30 دقيقة)

الجلسة 7. 1 حقوق الأطفال المحتجزين

هدف الجلسة
تحديد المعايير الدولية للرعاية في الاحتجاز والخطوات التي من الممكن أن تحسّن وضع حقوق الإنسان للأحداث السجناء.
يطوّر المشاركون قائمة تحقق لاستخدامها في مراقبة وضع الأطفال السجناء.

الإعداد
دوّن الأهداف على لوح قلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.

المواد التدريبية
الشرائح 1 - 6،
المرفق التدريبي 1 (معايير الرعاية في الاحتجاز)،
المرفق التدريبي 2 (الاحتجاز لدى الشرطة)

الأدوات المستخدمة
كمبيوتر محمول، جهاز عرض، أوراق لوح قلاّب، أقلام تخطيط، بطاقات، دبابيس للتعليق، 4 ألواح تعليق

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض هدف الوحدة التدريبية على اللوح القلاّب.	5
• اعرض هدف الجلسة.	
• مجموعات نقاش حول حقوق الإنسان للسجناء الأحداث.	
الخطوات :	
1. أطلب من المشاركين العمل في تشكيلة المجموعات التي هم عليها وأخذ 5 دقائق لمناقشة السؤال التالي: «ما هي حقوق الإنسان التي يجب ضمانها للسجناء الأحداث؟» مثلاً، يجب عزل الأحداث عن الراشدين.	10
2. أطلب من كل مجموعة تقديم 3 اقتراحات، ودوّنها بسرعة على اللوح القلاّب، واشرح أنهم سيستخدمون هذه النقاط في التمرين التالي.	

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
3. اعرض الشرائح 1 - 6، وارجع إلى اللوح القلاّب كلما ظهرت نقاط متقاطعة. ثم أطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 1 (معايير الرعاية في الاحتجاز) في دليل المواد الخاصة بالمشارك.	15

- مجموعات نقاش حول معايير الرعاية للأحداث المحتجزين.

الخطوات :

1. وزّع المشاركين إلى أربع مجموعات، واشرح أن على كل مجموعة الرجوع إلى نتائج النقاش السابق (حول حقوق الإنسان للسجناء الأحداث والمرفق التدريبي (معايير الرعاية في الاحتجاز) للإجابة عن الأسئلة التالية: 30
   - كيف يمكن انتهاك معايير الرعاية في السجون؟
   - ما التدابير الواجب اتخاذها لضمان تطبيق هذه المعايير بفعالية؟
   - ما المعيقات التي قد تحد من اتخاذ هذه التدابير؟
   - اذكروا توصيات واقعية لضمان المعاملة الإنسانية للأحداث في السجون.
2. تعرض المجموعات عملها، ثم أطلب من كل مجموعتين تشكيل مجموعة واحدة لينقسم بذلك المشاركون إلى مجموعتين ويتشاركون نتائج النقاشات في هاتين المجموعتين ويطرحوا الأسئلة على بعضهم البعض للتأكد من أن الإجابات عملية وواقعية. 20
3. بدلاً من العرض الرسمي للمجموعة الكلّية، أطلب من المشاركين تشارك بعض التعليقات من نتائج عمل المجموعات الصغيرة . 10

7

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

4. اختتم النشاط بالتشديد أثر تحسين السلوك الاحترافي على الأوضاع في السجون، وأطلب من المشاركين الرجوع إلى مثال بيشاور في المرفق التدريبي 1.

* نشاط بديل: يجب أن ينفّذ رجال الشرطة النشاط التالي كبديل للنشاطين أعلاه.

- مجموعات نقاش حول شروط الرعاية في الاحتجاز واستراتيجيات ضمان تبنّيها[29].

الخطوات :

1. أطلب من المشاركين العمل في تشكيلة المجموعات للإجابة عن الأسئلة التالية: 30
   - ما هي حقوق الإنسان التي يجب ضمانها للأحداث الموقوفين لدى الشرطة؟ (مثلاً، عزل الأحداث عن الراشدين).
   - ما الاجراءات التي يمكن اتخاذها في حال لم تُلبّ هذه الشروط؟
   - ما هي العقبات التي تحول دون اتخاذ هذه الاجراءات.
2. وزّع ورقة لوح قلاّب على كل مجموعة وأطلب من كل واحدة اختيار مقدّم. 30
3. أطلب من إحدى المجموعات عرض نتائج عملها على المجموعة الكلّية، بحيث يقف المقدّمون من المجموعات الأخرى بجانب الألواح القلاّبة لمجموعاتهم ويضعون إشارات عند النقاط المذكورة المتشابهة، ثم أطلب من المجموعات الأخرى عرض النقاط التي لم تُذكر فقط. ويجب أن تشتمل الإجابات على النقاط التالية[30]:

   لا يجب تعريض الحدث إلى تدخل أكثر تقييداً أو شدة من الحد الأدنى اللازم. يجب احتجاز الحدث المحكوم بمعزل عن الراشدين، ما لم يكونوا من نفس الأسرة، وكان عدم الفصل يصبّ في مصلحة الطفل الفضلى.

7

29 وزّع المرفق التدريبي 2 (التوقيف لدى الشرطة) لدعم هذا التمرين

30ليست هذه النقاط مقتصرة على الأطفال الموقوفين في نظارات الشرطة، بل لها علاقة بأي شكل من أشكال احتجاز الأطفال

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

يحتفظ الأحداث المحتجزون بحقوق الأحداث الآخرين للأحداث حقوق، ولا يجب إزالة هذه الحقوق أو الحد منها للأحداث المحتجزين أو الخاضعين للإشراف إلاّ فيما يتعلق بتنفيذ الحكم القضائي.

يظل الحدث يحتفظ بحق توكيل محامٍ، وحق التعبير حقوق أخرى، ولا يجب الحد من تلك الحقوق إلا إذا كان ذلك نتيجة مباشرة للحكم القضائي.

إشراك أسر الأحداث وأفراد من المجتمع المحلي يُعتبر التواصل المستمر مع الأسر وأفراد معنيين آخرين وأفراد من المجتمع وضمان إشراكهم من أفضل الطرق في المساعدة في إنجاح إعادة الدمج وتجنّب تكرار ارتكاب الجرائم. أما القرارات فيجب أن تُتخذ بسرعة وإنصاف، مع المحافظة على حق الأحداث بالحصول على مراجعة قضائية فعالة .

منع التعذيب والعقوبة البدنية بموجب قواعد الأمم المتحدة بموجب القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء وقواعد الأمم المتحدة بشأن الأحداث المجرّدين من حريتهم يُمنع استخدام العقاب البدني والعقاب بالحجز في زنزانة مظلمة أو الحبس الانفرادي أو المغلق وأي عقوبة أخرى قد تضرّ بالصحة العقلية والبدنية للحدث، واستخدام العقوبات اللاإنسانية والقاسية والمهينة كإجراءات تأديبية.

يجب عرض جميع الأشخاص المعتقلين – بمن فيهم الأحداث – على المحكمة خلال 48 ساعة على الأكثر من الاحتجاز.

7

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

- تطوير قائمة تحقق لمراقبة أوضاع الاحتجاز

الخطوات :

1. في نفس مجموعات العمل (وإن كانت ورشة العمل إقليمية، يتم توزيع المشاركين في مجموعات قطرية) وزّع التمرين 1 (مراقبة أوضاع الاحتجاز)
2. أطلب من المجموعات الإجابة عن السؤال التالي: «كيف تصمّمون قائمة التحقق لاستخدامها في مراقبة أوضاع الاحتجاز في بلدكم؟» واشرح لهم أن عليهم التفكير في التغييرات أو الأمور أو الأسئلة التي عليهم إضافتها على قائمة التحقق الموجودة أو حذفها منها. — 20
3. أعطِ لوح تعليق لكل مجموعة واطلب من المشاركين كتابة كل مسألة حساسة على بطاقة منفصلة وتعليقها على اللوح، وذكّرهم بأن يكتبوا بوضوح لأنه لن يتم عرض النتائج شفهياً.
4. إعرض النتائج باستخدام أسلوب المعرض الفني (انظر النصائح التدريبية في الوحدة السادسة)، بحيث يتمشى المشاركون في الغرفة ويقرأون البطاقات المختلفة. وشجّعهم على إضافة تعليقات على عمل المجموعات بكتابتها على أوراق لاصقة ومن ثم تعليقها على الألواح (بحيث تتفق مع النقاط أو تختلف معها أو تحتوي على استيضاحات أو استفسارات) — 20
5. تأكّد من حصول جميع المشاركين على الفرصة لقراءة التعليقات قبل العودة إلى أماكنهم.
6. عرض نتائج المجموعات: أطلب من المشاركين ذكر ملاحظاتهم واسألهم إن كان أي مما قرأوه قد فاجأهم. وشجّعهم على النظر إلى الأوراق اللاصقة والتركيز على بعض التعليقات. ثم اعمل على الترتيب لطباعة حصيلة التمرين وتوزيعها. — 10

- وزّع المرفق التدريبي 2 (الاحتجاز لدى الشرطة).

7

الجلسة 7. 2 وضع الفتيات في الاحتجاز

هدف الجلسة أن يحدد المشاركون الاحتياجات الخاصة بالفتيات المحتجزات ويقدّموا اقتراحات لتحسي المسائل المتعلقة بالقضايا الجنسانية في السجون.

الإعداد أكتب الأهداف على الورق القلاّب وصّور نسخاً من المرفقات التدريبية.

المواد التدريبية
التمرين 2 (وضع الفتيات في الاحتجاز)
المرفق التدريبي 3 (الوضع الخاص بالفتيات)
الشريحتان 7 - 8

الأدوات المستخدمة كمبيوتر محمول، جهاز عرض، أوراق لوح قلاّب، أقلام تخطيط.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض هدف الجلسة.	5
• مناقشة دراسة حالة وضع الفتيات المحتجزات. **الخطوات :** 1. وزّع المشاركين إلى خمس مجموعات وأطلب من كل مجموعة قراءة دراستَي الحالة في التمرين 1 والإجابة عمّا يلي : أ) اذكروا المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في دراسة حالة زيدا ولارون ب) اقترحوا تدخلات مناسبة وفعالة في التعامل مع مسائل النوع الاجتماعي. 2. أعطَ كل مجموعة لوحاً قلاّباً واطلب منها تسمية مقدّم سيعرض نتائج العمل على المجموعة الكلّية. 3. اطلب من إحدى المجموعات التطوّع لعرض قوائمها، بحيث يقف المقدّمون الآخرون بجانب ألواحهم القلاّبة ويضعون إشارة عند النقاط التي يتم ذكرها، ومن ثم تقدّم المجموعات الأخرى النقاط المتبقية.	15 30

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

يجب أن تشتمل قائمة الإجابات على المسائل التالية: الإساءة الجنسية على يد موظفي السجن وعدم أخذ مسؤولي السجن شكاوى الفتيات/ النساء من الإساءة والتهديد بالإساءة على محمل الجد؛ عدم قدرة السجن على التعامل مع مسألة الأمومة مع أن بعض السجون تسمح للنساء/ الفتيات بإبقاء أطفالهن معهن؛ التمييز ضد السجينات مقارنة بالسجناء الذكور. فمثلاً كفاية المرافق الخاصة بالنساء مقارنة بالرجال (عدم وجود ملاعب خارجية، وعدم وجود مكتبة ومرافق تعليمية)؛ سجن المرأة على جرائم لا يُسجن عليها الرجال (مثل هجر الأسرة)؛ عدم كفاية الرعاية الصحية البدنية والعقلية للنساء؛ إساءة المعاملة مثل التعذيب والإساءة ذات الطبيعة الجنسية من قبل حراس السجن وآخرين[31].

4. اختتم التمرين بالتشديد على ضرورة أن يأخذ نظام العدالة الجنائية في عين الاعتبار مسائل القضايا الجنسانية من أجل ضمان ملاءمة التدخلات وفعاليتها. وتذكر أن البرامج الوقائية يجب أن تنظر في السبب وراء تعرّض الفتيان أكثر من الفتيات للدخول في نزاع مع القانون من أجل تحديد العوامل الحمائية المختلفة للجنسين وتعزيزها، وأنه يجب حماية الأقلية من الفتيات الموجودات في نظام العدالة الجنائية من خلال تعيين الموظفين وتوفير الخدمات والمرافق المناسبة آخذه بالاعتبار الفرق بين الجنسين (بما في ذلك الخدمات الصحية المختلفة للجنسين) وتوفير التدخلات التأهيلية والنفسية الاجتماعية مع أخذ الفوارق في الاحتياجات بين الفتيان والفتيات بعين الاعتبار، وتنفيذ برامج لتوعية موظفي مراكز الاحتجاز بأساليب التأديب غير المسيئة أو المهينة والتي تأخذ في الاعتبار الاختلاف في معاملة الفتيات والفتيان، وتطوير مرافق لنطاق كامل من العقوبات المجتمعية للفتيات والفتيان على حد سواء في مجتمعاتهم المحلية، بما فيها خدمة المجتمع ومراكز الرعاية اليومية.

- اعرض الشريحتان 7 - 8 [32] — 10
- اطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي (الوضع الخاص بالفتيات).

[31] الرجوع إلى الجلسة 1.7 (قاعدة حقوق الإنسان حول منع التعذيب والعقوبة البدنية، بما في ذلك الإساءة الجنسية من قبل حراس السجون والنزلاء الآخرين)
[32] إن لم يكن المشاركون يملكون خبرة في الموضوع، اعرض الشرائح قبل التمرين

7

الجلسة 7. 3 الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي

هدف الجلسة

اكتساب المشاركين المزيد من الوعي حول برامج الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي، وتطوير توصيات حول العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تنفيذ برامج وإعادة الدمج الاجتماعي.

الإعداد

دوّن الأهداف على لوح قلاّب، وراجع الشرائح، وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية. **مهمة مسبقة**: أطلب من المشاركين قراءة المرفق التدريبي 4 (الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي وأمثلة برامج إعادة الدمج في جنوب إفريقيا والفلبين). ومن الممكن أن تطلب من مشارك أو اثنين تحضير عرض قصيراً (10 دقائق) حول أي خبرات برامجية شبيهة للواردة في المرفق التدريبي.

المواد التدريبية

المرفق التدريبي 4 (الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي وأمثلة برامج إعادة الدمج في جنوب إفريقيا والفلبين)،
الشريحتان 9 - 10

الأدوات المستخدمة

كمبيوتر محمول، جهاز عرض، أوراق لوح قلاّب، أقلام تخطيط.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض هدف الجلسة .	5
• اعرض الشريحتان 9 - 10.	
• تشارك الخبرات البرامجية (نشاط اختياري) – عرض من قبل أحد المشاركين حول خبرته البرامجية في برامج الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي. اطلب من المشاركين التركيز على النتائج والتحديات والعَبَر المستخلصة.	30

7

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

- تطوير توصيات حول العوامل التي يجب أن تأخذها في عين الاعتبار البرامج الناجحة الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي.

الخطوات :

1. وزّع المشاركين إلى خمس مجموعات وتأكّد من أنهم قرأوا المرفق التدريبي والأمثلة. 5
2. اشرح أنه من أجل أن ينجح برنامج الرعاية اللاحقة، يجب أن تتآزر أطراف نظام عدالة الأحداث وتطوّر آلية تعاون فيما بينها. واطلب من المشاركين (من خلال الرجوع إلى المواد المرجعية من المرفقات التدريبية ومن خلال خبراتهم) تطوير توصيات حول العوامل التي يجب أن يأخذها البرنامج الناجح في الاعتبار. على سبيل المثال، آلية لضمان عدم استخدام نهج موحّد مع جميع الأحداث. 25
3. وزّع ألواحاً قلاّبة على المجموعات واطلب من كل واحدة عرض نتائجها على المجموعة الكلية. واطلب من إحدى المجموعات عرض ردود الفعل لكافة المشاركين، واطلب من المشاركين إن كان لديهم استفسارات، ومن ثم أتح المجال للمجموعات الأخرى لعرض النقاط التي لم تُذكر. 25
4. يجب أن تشتمل قائمة الأمور التي تذكرها المجموعات على: بناء القدرات للتعامل مع عوامل الخطر (البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمادية للمعتدي، والمهارات والسمات الفردية، وعلاقة الأفراد مع مجتمعاتهم)، إدراك تاريخ الطفل المعني، تفهّم أن العملية قد تستغرق وقتاً وتواجه عقبات، العمل بطريقة شمولية وكلّية دون التركيز أكثر من اللازم على عامل خطورة واحد، إدراك أن المهارات أو الموارد المكتسبة من نفس البرنامج قد تتفاوت من شخص لآخر وكذلك الحال بالنسبة للنتائج.

شرائح عرض PowerPoint 10 - 1
الشرائح موجودة على القرص المدمج

رقم الشريحة	محاور النقاش

1

2

يُعتبر التواصل المستمر مع الأسر وأفراد معنيين آخرين وأفراد من المجتمع وضمان إشراكهم من أفضل الطرق في المساعدة في إنجاح إعادة الدمج وتجنّب معاودة ارتكاب الجرائم.

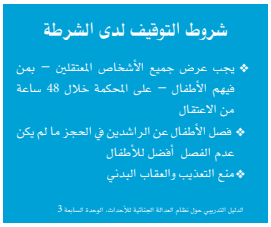

3
(تُستخدم عند تدريب رجال الشرطة)

ينطبق منع التعذيب على جميع الأفراد بموجب المعايير الدولية. وتنص «قواعد بكين» (الواردة في الوحدة الثانية) على أن على ضباط تطبيق القانون الذين يتعاملون مع المعتدين الأحداث تجنّب إيذائهم.

وحسب «قواعد بكين»، يشتمل الأذى على الكلام القاسي أو العنف البدني أو التعرّض لبيئة كهذه. وحسب قواعد الأمم المتحدة بشأن الأحداث المجرّدين من حريتهم والقواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء، يُمنع استخدام العقاب البدني والعقاب بالحجز في زنزانة مظلمة أو الحبس الانفرادي أو المغلق وأي عقوبة أخرى قد تضرّ بالصحة العقلية والبدنية للحدث، واستخدام العقوبات اللاإنسانية والقاسية والمهينة كإجراءات تأديبية.

رقم الشريحة	محاور النقاش

4

الاستقبال والتسجيل والتحرك والنقل:
لا يجب احتجاز الأحداث في أي مركز دون وجود أمر احتجاز ساري المفعول ولا في أي مؤسسة لا تحتفظ بسجلات بشكل جيد. وإن أمكن، يجب منح الأطفال الحق بإقرار أي حقيقة أو رأي وارد في ملفاتهم وذلك ليتسنّى تصحيحها إن كانت خاطئة. ويجب حفظ سجل كامل وسرّي من المعلومات حول الأطفال، وتزويد الأطفال بنسخة عن أنظمة المركز.

التصنيف:
تحديد أنسب أنواع الرعاية الاجتماعية، وإتاحة برامج معالجة ودمج الاجتماعي يمكن تكييفها حسب الاحتياجات الفردية.

البيئة المادية والإقامة:
يجب تصميم مراكز الاحتجاز بطريقة تخدم الهدف التأهيلي وراء الرعاية الداخلية (الحصول على الغذاء والماء وأماكن النوم النظيفة والمرافق الصحية الكافية ...).

التعليم والتدريب المهني والعمل:
استعداداً لإخلاء سبيل الأطفال، حيث يحق للأطفال الحصول على التدريب المهني لإعدادهم لمهن مناسبة. وكلّما أمكن، يجب إتاحة فرص العمل في المجتمع المحلي أمام الأطفال.

الرعاية الطبية:
يحق للأطفال الخضوع لفحوص طبية لتسجيل أن أدلة على حدوث إساءة معاملة سابقة وتحديد أي حالات بدنية أو عقلية بحاجة إلى رعاية طبية. وخلال مدة تجريدهم من الحرية، يحق لجميع الأطفال الحصول على الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية المناسبة.

رقم الشريحة	محاور النقاش

5

الإشعار بالمرض والإصابات والوفاة:
يجب إخطار الأطفال بأسرع وقت ممكن بوفاة أي من أفراد أسرتهم أو مرضه أو تعرّضه لإصابة ما، والسماح لهم بزيارة ذلك الفرد من الأسرة أو حضور الجنازة. وفي المقابل، يجب إخطار الأسرة بالحالة الصحية للطفل وأي تغييرات طرأت عليها.

الحد من استخدام القيود والقوة:
يُمنع على الموظفين في مراكز احتجاز الأطفال حمل السلاح أو استخدامه، ولا يجب استعمال أدوات التقييد واللجوء للقوة إلاّ في حالات استثنائية وفقط كما صرّح به وحدده القانون والأنظمة، وبحيث لا تؤدي تلك الأدوات إلى شعور الطفل بالإهانة.

الاتصال مع المجتمع المحلي:
يُعتبر الاتصال مع المجتمع المحلي خارج مراكز الاحتجاز جزءاً لا يتجزأ من حق الأطفال بالحصول على معاملة عادلة وإنسانية، كما أنه ضروري في تجهيزهم لحين إخلاء سبيلهم. كما يجب السماح للأطفال بالاتصال مع أسرهم وأصدقائهم وممثّلين عن منظمات معنية. ويحق لكل طفل تلقّي زيارات بشكل متكرر ومنتظم.

رقم الشريحة	محاور النقاش

الإجراءات التأديبية:
يجب أن تتسق جميع الإجراءات التأديبية مع مبدأ المحافظة على كرامة حقوق الأطفال واحترام حقهم في عدم التعرض لأي معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة، بما في ذلك منع العقاب البدني ووضعهم في زنزانات معتمة والحجز الانفرادي وتقليل حصص الطعام والحد من الزيارات الأسرية.

التفتيش والشكاوى:
يجب أن يحظى الأطفال بالفرص للتقدّم بالطلبات والشكاوى دون رقابة، ويجب أن يحصلوا على الرد دون تأخير.

العاملون:
يجب أن يتلقّى العاملون التدريب في رعاية الأطفال وحقوق الإنسان وحقوق الطفل، ويجب أن يحموا الأطفال من أي شكل من أشكال الإساءة والاستغلال.

6

بموجب «قواعد بكين»، يجب أن تحصل المعتديات اليافعات المحتجزات في المؤسسات على اهتمام خاص بمشاكلهن واحتياجاتهن الشخصية. ولا يجب تحت أي ظرف من الظروف أن يتلقين مستوى أقل من الرعاية والحماية والمساعدة والمعالجة والتدريب من نظرائهن المعتدين اليافعين، ويجب ضمان المعاملة العادلة.

7

رقم الشريحة	محاور النقاش

7

8

9

مطالعات إضافية

- No 11/add 2 Human Rights and Prisons – A Pocketbook of International Human Rights for Prison Officials
http://www.ohchr.org/english/about/publications/training.htm

- Kids Behind Bars: A Study on Children in Conflict with the Law: Towards Investing in Prevention, Stopping Incarceration and Meeting International Standards, S. Meuwese (Ed 2003) Defence for Children International
http://www.defenceforchildren.nl/ariadne/loader.php/en/dci/documenten/RapportKBB.pdf

- Enfants privés de liberté: droit et réalités, Geert Cappelare et Anne Grandjean, Editions Jeunesse et droit, septembre 2000

- Children in Custody: Promoting the Legal and Human Rights of Children, Howard League for Penal Reform www.howardleague.org

- Beyond the walls: Improving Conditions of Confinement for Youth in Custody, Office of Juvenile and Delinquency Prevention
http://ojjdp.ncjrs.org/pubs/walls/

- هناك المزيد من المعلومات باللغة الإنجليزية حول برامج التدخل الخاصة بالأطفال على http://www.dsgonline.com/mpg2.5/mpg_index.htm
(The Office of Juvenile Justice and Delinquency's Model Program)

7

قائمة تحقّق للميسّر

الرسائل الأساسية/ أسئلة تأملية
عندما لا يكون هناك بديل عن الاحتجاز، يجب أن تضمن ظروف الاحتجاز ما يلي (كحد أدنى): - أقل ممارسات ومستويات الاحتجاز تقييداً للحرية - الفصل بين الأطفال والراشدين - منع التعذيب والعقاب البدني، بما في ذلك الإساءة الجنسية - الحاجة إلى التركيز على الاحتياجات الخاصة للفتيات والأمهات
يجب أن يبدأ إعادة الدمج في أسرع وقت ممكن وعلى الأقل بعد التوصل للحكم القضائي

كيفية تقديم العروض

فيما يلي بعض الإرشادات حول تقديم العروض:

- التحدث بوضوح وبطء ليتمكّن الجميع من الفهم. وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة إن كانت لغة ورشة العمل ليست اللغة الأم لجميع المشاركين. وإن كان هناك من يترجم العرض، فيجب التحدث بشكل أبطأ وأوضح للحصول على ترجمة أدق.
- تجنّب اللغة الاصطلاحية ما لم يكن جميع الموجودين في الغرفة على دراية بالمصطلحات المستخدمة.
- التحدث بصوت مرتفع ليتمكّن الجميع من السماع، ويكون ذلك أسهل من خلال النظر مباشرة على المشاركين بدلاً من النظر إلى أسفل على البطاقات.
- يشعر المشاركون بالراحة أكثر ويكون العرض أكثر فعالية إن كان الشخص المرجعي نشيطاً (يتحرك في الغرفة) بدلاً من أن يبقى واقفاً أو جالساً طيلة الوقت.
- الالتزام بالوقت المخصص للعرض، ومراجعة العرض مسبقاً لضمان ألاّ يتعدّى الوقت المحدد له ويأخذ من الوقت المحدد لأنشطة أخرى.
- التفاعل مع المشاركين وطرح الأسئلة عليهم للانتقال بسلاسة نحو النقطة التالية في العرض. والتوقف مراراً لمعرفة إن كان هناك استفسارات، ومراقبة التعبيرات على وجه الحضور ولغة جسدهم للتأكد من أنهم يتابعون ما يُقال.

الوحدة السابعة

معايير الرعاية أثناء الاحتجاز والرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي للأطفال المعتدين

دليل المواد الخاصة بالمشارك

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من:

- فهم المعايير الدولية المتعلقة بالأطفال المحتجزين
- تحديد الخطوات التي يمكنهم اتخاذها
- لتحسين وضع حقوق الإنسان للأطفال السجناء
- التعرّف على احتياجات الفتيات في الاحتجاز
- وتطوير اقتراحات لتحسين وضعهن في السجن
- التعرّف على برامج الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي

المدة [5 ساعات و20 دقيقة]

المحتوى

7. 1 حقوق الأطفال المحتجزين.
7. 2 وضع الفتيات في الاحتجاز.
7. 3 الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي.

7

معايير الرعاية في الاحتجاز

يجب أن يكون احتجاز الأطفال الملاذ الأخير دائماً ولأقصر فترة ممكنة. لكن في الواقع، هناك أطفال في السجون ومؤسسات الرعاية، ويحق لهم الحصول على جميع ضمانات حقوق الإنسان الممنوحة للراشدين، بالإضافة إلى المزيد من الخدمات والحمايات بسبب ضعفهم المرتبط بصغر سنهم.

تشتمل المبادىء الرئيسية للرعاية والإشراف على ما يلي :

- **استخدام أقل التدابير تقييداً للحرية**

لا يجب تعريض الحدث إلى تدخل أكثر تقييداً أو شدة من الحد الأدنى اللازم.

ويشجّع هذا الشرط على استخدام أقل مستويات الاحتجاز والممارسات التي تقيّد حريّة الأحداث وحقوقهم الأخرى بأدنى حد ممكن. ويُعتبر هذا مهماً للغاية فيما يتعلق بجوانب تتراوح بين استخدام أدوات التقييد (من حيث اللجوء إلى استخدامها في المقام الأول ودرجة التقييد التي تسببها) وأنواع الشروط المفروضة على الحدث وهو تحت الإشراف.

- **الفصل بين حدث يقضي حكماً بالسجن وبين الراشدين**

يجب الفصل بين الأطفال والراشدين ما لم يكونوا من نفس الأسرة، وكان عدم الفصل يصبّ في مصلحة الطفل الفضلى، أو كان ذلك في ظروف مراقبة وكجزء من برنامج خاص يحتفظ الأحداث المحتجزون بحقوق الأحداث الآخرين.

وقد تبيّن من التجربة أن الاتصال بالسجناء الراشدين يشكّل خطراً على الأطفال، حيث تزداد فرص تعرّض الأطفال المحتجزين مع الراشدين للاغتصاب والضرب والاستغلال.

وفي حال كان الحدث محتجزاً في مراكز للراشدين أو وصل سن الرشد وتم نقله إلى مركز للراشدين، فلا يجب أن يتأثر حقه في التأهل لإطلاق السراح وظروفه. لذا، يجب أن يتأهل الحدث بشكل عام إلى إطلاق السراح المشروط وبرامج أخرى متاحة في مراكز الراشدين.

ويحدد مسؤولو الإصلاحيات ما إن كان يجب احتجاز الحدث على مستوى أعلى أو أقل من الحراسة عند لحظة الاحتجاز وعند أي عمليات نقل لاحقة. لكن في بعض الدول، تفضّل السلطات التوصل إلى هذا القرار الإداري في محكمة الأطفال عند إصدار الحكم القضائي.

- **يحتفظ الأحداث المحتجزون بحقوق الأحداث الآخرين**

للأحداث حقوق، ولا يجب إزالة هذه الحقوق أو الحد منها للأحداث المحتجزين أو الخاضعين للإشراف إلا فيما يتعلق بتنفيذ الحكم القضائي. لذا، عندما يكون الحدث محتجزاً، يكون حقه في الحرية مقيَّدا، لكن حقوقه الأخرى تبقى كما هي. ويظل الحدث يحتفظ بحق توكيل محام، وحق التعبير وحقوق أخرى، ولا يجب الحد من تلك الحقوق إلاّ إذا كان ذلك نتيجة مبَاشرة للحكم القضائي. بالإضافة إلى ذلك، يجب المحافظة على حق الحدث في الموافقة على الخضوع للمعالجة أو الرعاية.

- **تيسير إشراك أسرة الحدث وأفراد من المجتمع المحلي**

يُعتبر التواصل المستمر مع الأسر وأفراد معنيين آخرين وأفراد من المجتمع وضمان إشراكهم من أفضل الطرق في المساعدة في إنجاح إعادة الدمج وتجنّب معاودة ارتكاب الجرائم.

ومع أن إشراك الأهل ليس ممكناً أو مناسباً دائماً وحسب الظروف، من المهم تيسير الاتصال مع الأشخاص الذين سيعملون مع الحدث ويقدّمون له الدعم والمحافظة على ذلك الاتصال. ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج الزيارة ومنحهم مغادرات لإعادة الدمج، وعقد مؤتمرات لإعادة الدمج، وبرامج الإرشاد وغيرها وذلك لضمان ألاّ يواجه الحدث بالعزلة وهو محتجز، بل يبني علاقات من شأنها أن تساعد على إعادة دمجه في المجتمع.

- **يجب أن تُتخذ القرارات بسرعة وإنصاف**

يشتمل المبدأ على الحاجة إلى ضمان اتخاذ القرارات التي تؤثر في الأحداث المحتجزين أو الخاضعين للإشراف في المجتمع بشكل سريع وعادل وواضح. ويجب إتاحة المجال ما أمكن أمام الحدث لإسماع صوته في القرارات التي تؤثر فيه والمشاركة فيها، وتزويده بالمعلومات التي تستند إليها القرارات. ومن الأمثلة المهمة على ذلك إشراك الحدث في تطوير خطة إعادة الدمج الخاصة به.

- **يحق للأحداث الحصول على مراجعة قضائية فعالة**

يترافق مع شرط اتخاذ القرارات بسرعة وعدل، حق الحدث في الحصول على مراجعة قضائية فعالة. ويكون ذلك من خلال البنود التشريعية في مجالات مثل مراجعة أمر الاحتجاز ومستوياته، وكذلك من خلال التمثيل القضائي أو أي شكل من أشكال الرصد الأخرى.

7

إدارة مراكز الأحداث

- **الاستقبال والتسجيل والتحرك والنقل**

لا يجب احتجاز الأطفال في أي مركز دون وجود أمر احتجاز ساري المفعول ولا في أي مؤسسة لا تحتفظ بسجلات بشكل جيد، ويجب وضع أي تقارير متعلقة بهم في ملفات سرّية لا يطّلع عليها إلاّ عدد محدود من الأشخاص المعنيين، وحفظها بطريقة تسهّل الاطلاع عليها.

وإن أمكن، يجب منح الأطفال الحق بإقرار أي حقيقة أو رأي وارد في ملفاتهم وذلك ليتسنّى تصحيحها إن كانت خاطئة.

ويجب حفظ سجل كامل وسرّي من المعلومات حول الأطفال، بما في ذلك معلومات حول هويتهم، والحقائق والأسباب وراء احتجازهم والسلطات التي أمرت بذلك، وساعة وتاريخ إدخالهم إلى المؤسسة ونقلهم منها وإطلاق سراحهم، وتفاصيل بالإشعارات المرسَلة للأهل. بالإضافة إلى ذلك، يجب إدراج أي معلومات حول معاناة الحدث من مشاكل عضوية أو عقلية.

ولكي يفهم الأطفال حقوقهم، يجب تزويدهم بنسخة عن أنظمة المركز ووصف لحقوقهم وواجباتهم بلغة يمكنهم فهمها. كما يجب تزويدهم بعناوين السلطات المختصة باستلام شكاواهم وأسماء وعناوين الجهات الخاصة التي تقدّم الدعم القانوني. وعند نقل الأطفال من المؤسسات ولها، يجب أن يتم ذلك مع ضمان الإضاءة والتهوية الكافية، وعدم تعريضهم إلى أي إهانة أو متاعب في أي وقت.

- **التصنيف والتوزيع**

بعد إدخالهم إلى المؤسسة، يتم إجراء مقابلة مع الأطفال لتحديد أنسب نوع من الرعاية الاجتماعية لهم. وفي حال تطلّب الأمر تقديم معالجة تأهيلية خاصة، يجب أن يُعدّ عاملون مدرّبون خطياً خطة معالجة تناسب الاحتياجات الفردية للأطفال مع تحديد أهداف المعالجة. تحديد أنسب أنواع الرعاية الاجتماعية، وإتاحة برامج معالجة ودمج الاجتماعي يمكن تكييفها حسب الاحتياجات الفردية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون عدد الأطفال في المركز أقل ما يمكن للسماح بتوفير المعالجة وإعادة الدمج في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع بشكل يتناسب مع الاحتياجات الفردية للأطفال.

ويجب أن تكون مراكز احتجاز الأطفال مفتوحة (أي دون إجراءات حراسة أو بالحد الأدنى منها)، ولامركزية لتيسير التواصل بين الأطفال والأهل.

- **البيئة المادية والإقامة**

يجب تصميم مراكز الاحتجاز والبيئة المادية بطريقة تخدم الهدف التأهيلي وراء الرعاية الداخلية، مع الانتباه إلى حق الأطفال في الخصوصية والحصول على محفزات حسّية وفرص للاختلاط بأقرانهم والمشاركة في الأنشطة الرياضية والبدنية والترويحية.

ويجب أن تضمن كل مؤسسة حصول الأطفال على غذاء معدّ بشكل مناسب ومقدّم في أوقات الوجبات العادية وبكمية ونوعية تلتزم بمعايير الصحة والنظافة – وقدر الإمكان – المتطلبات الدينية والثقافية للأطفال. كما يجب أن يكون ماء الشرب النظيف متاحاً للأطفال في أي وقت.

من جهة أخرى، يجب توفير كل طفل بمستلزمات نظيفة للنوم ومرافق صحية الكافية بما يتفق مع المعايير الوطنية والمحلية. أما الملابس، فيجب أن تكون ملائمة للطقس، وألاّ تكون مهينة. ويحق لكل طفل التمتع بالخصوصية، بما في ذلك الاحتفاظ بالممتلكات الشخصية.

- **التعليم والتدريب المهني والعمل**

يهدف التعليم خلال الاحتجاز إلى إعداد الأطفال لإخلاء سبيلهم، لذا يجب عند توفير التعليم تجنّب الوصم الاجتماعي. وقدر الإمكان، يجب أن يتم تعليم الأطفال المجرّدين من حريتهم في المجتمع المحلي خارج مركز الاحتجاز ومن خلال برامج متكاملة مع نظام التعليم في البلد. كما يحق للأطفال الحصول على التدريب المهني لإعدادهم لمهن مناسبة.

يجب السماح للأطفال باختيار العمل الذي يرغبون به. وكلّما أمكن، يجب أن يُتاح أمامهم فرصة العمل في المجتمع المحلي. وفي جميع الأحوال، لا يجب أن يتعارض عملهم مع المعايير والأعراف الدولية المطبّقة.

- **الترويح**

يجب أن تضمن مراكز احتجاز الأطفال تخصيص ما يكفي من الوقت للتمارين اليومية في الخارج إذا سمح الطقس بذلك، بالإضافة إلى تخصيص وقت يومياً للأنشطة الترويحية.

- **الديانة**

يجب أن يشارك الأطفال في العبادات إن رغبوا في ذلك، ويحق لهم الاحتفاظ بالكتب الدينية ومستلزمات أداء العبادات. وفي المقابل، يحق لهم رفض جميع أشكال المشاركة الدينية، بما في ذلك التربية الدينية والعبادات.

- **الرعاية الطبية**

يحق للأطفال الخضوع لفحوص طبية لتسجيل أية أدلة على حدوث إساءة معاملة سابقة وتحديد أي حالات بدنية أو عقلية بحاجة إلى رعاية طبية.

خلال مدة تجريدهم من الحرية، يحق لجميع الأطفال الحصول على الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية المناسبة، ومن الأفضل أن يتم ذلك في المراكز والخدمات الصحية في المجتمع المحلي من أجل تجنب الوصم الاجتماعي. وفيما يتعلق بالدواء، فلا يجوز إعطاؤه لهم إلاّ لأسباب طبية ضرورية – وإن أمكن – بعد الحصول على موافقتهم. أما استعمال الدواء للحصول على اعترافات أو معلومات أو كعقوبة أو كوسيلة لتقييد الحركة فممنوع في جميع المراكز، كما أن استغلال الأطفال لتجربة الدواء عليهم ممنوع أيضاً.

كما يجب أن تتبنى المؤسسات برامج خاصة للوقاية من الإدمان على المخدرات وإعادة تأهيل المدمنين. أما الأطفال الذين يعانون من أمراض عقلية، فيتم معالجتهم في مؤسسات مختصة مستقلة.

- **الإشعار بالمرض والإصابات والوفاة**

يجب إخطار الأطفال بأسرع وقت ممكن بوفاة أي من أفراد أسرتهم أو إصابته بمرض خطير أو تعرّضه لإصابة ما، والسماح لهم بزيارة ذلك الفرد من الأسرة أو حضور الجنازة. وفي المقابل، يجب إخطار الأسرة بالحالة الصحية للطفل وأي تغييرات طرأت عليها.

- **الاتصال مع المجتمع المحلي**

يُعتبر الاتصال مع المجتمع المحلي خارج مراكز الاحتجاز جزءاً لا يتجزأ من حق الأطفال بالحصول على معاملة عادلة وإنسانية، كما أنه ضروري في تجهيزهم لحين إخلاء سبيلهم.

ويجب السماح للأطفال بالاتصال مع أسرهم وأصدقائهم وممثّلين عن منظمات معنية. ويحق لكل طفل تلقّي زيارات بشكل متكرر ومنتظم (مبدئياً مرة في الأسبوع وليس أقل من مرة في الشهر).

ويجب أن يُحترم حق الأطفال في الخصوصية أثناء الزيارات، والسماح لهم بمغادرة المؤسسات لزيارة منازلهم، ومنحهم تصاريح خاصة لمغادرة المؤسسة لأسباب تعليمية أو مهنية أو أي أسباب أخرى مهمة.

كما يجب السماح لكل طفل بالتواصل خطياً أو – متى كان ذلك مناسباً – هاتفياً على الأقل مرتين شهرياً مع أي شخص يريد الطفل التحدث معه ما لم يكن ذلك ممنوعاً قانونياً.

- **الحد من استخدام القيود والقوة**

يُمنع على الموظفين في مراكز احتجاز الأطفال حمل السلاح أو استخدامه، ولا يجب استعمال أدوات التقييد واللجوء للقوة إلا في حالات استثنائية وفقط كما صرّح به وحدده القانون والأنظمة، وبحيث لا تؤدي تلك الأدوات إلى شعور الطفل بالإهانة.

- **الإجراءات التأديبية**

يجب أن تتسق جميع الإجراءات التأديبية مع مبدأ المحافظة على كرامة الأطفال وحقوقهم. ويجب التعامل مع العمل على أنه أداه تعليمية وليس عقوبة.

ويُمنع استخدام العقوبات الجماعية وتعريض الأطفال إلى أي معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة، بما في ذلك العقاب البدني ووضعهم في زنزانات معتمة والحجز الانفرادي وتقليل حصص الطعام والحد من الزيارات الأسرية. كما أنه لا يجوز معاقبة الطفل على نفس المخالفة أكثر من مرة.

ولا يجب اتخاذ إجراءات تأديبية بحق أي طفل إلاّ فيما يتفق مع بنود القانون والأنظمة المتّبعة، وبعد إطلاعه بوضوح على المخالفة المزعومة. كما يجب حفظ سجلات كاملة بأي إجراءات تأديبية متخذة.

- **التفتيش والشكاوى**

يجب تكليف مفتشين مؤهلين ومستقلين بإجراء عمليات تفتيش منتظمة والمبادرة بإجراء عمليات تفتيش فجائية. ويحق للأطفال التحدث مع المفتشين على انفراد. وفي حال اكتشاف أي انتهاك، يجب إيصاله إلى السلطات المختصة لإجراء التحقيقات اللازمة ومحاكمة المذنبين.

وللأطفال الحق بالتقدّم بطلبات وشكاوى دون رقابة، ويجب أن يحصلوا على الرد دون تأخير.

- **العاملون**

يجب توفير رواتب وحوافز جيدة لاستقطاب العاملين القادرين على أن يكونوا مُثلاً عليا للأطفال. وعلى العاملين التصرّف دوماً بشكل يُكسبهم احترام الأطفال، والسعي لتخفيف التفاوت بين الحياة داخل المؤسسة وخارجها، وحماية الأطفال من أي شكل من أشكال الإساءة والاستغلال. ولضمان فعاليتهم، يجب أن يتلقّى العاملون التدريب في علم نفس الأطفال ورعاية الأطفال وحقوق الإنسان وحقوق الطفل.

7

تحسين ظروف الاحتجاز في باكستان

المنظمات: شبكة عدالة الأحداث، بما في ذلك مؤسسة دوست، ومنظمة سرهاد غير الحكومية، ومؤسسة اتحاد، ولجنة العمل المشترك، والاتحاد المحلي لمكافحة الإيدز، وشبكة المنظمات غير الحكومية الوطنية، واللجنة المحلية لمراقبة حقوق الإنسان، ووزارة القانون، والدائرة الإقليمية للعدالة وحقوق الإنسان.

الهدف: التأثير في اتجاهات الشرطة وسلطات السجون ومراقبة السلوك لتبنّي نهج مناسب للسجين كل في مجاله.

الخلفية: تم عقد قرابة 20 اجتماع مناشدة وتشبيك ركّزت بشكل أساسي على ضمان تحسين آلية تقديم الخدمات للأطفال.

الأنشطة:

- تم إنشاء جنح منفصل في مستشفى سجن بيشاور المركزي في للاستخدام الحصري للسجناء الأحداث الذين يحتاجون إلى الدخول إلى المستشفى لمعالجة مشاكلهم الطبية.
- تم إنشاء القسم الخاص بالنساء على مستوى ضيّق في المستشفى بجوار المباني الخاصة بالنساء في سجن بيشاور المركزي. وقد تبرّعت مؤسسة دوست للمستشفى بعشر مراوح معلقة من السقف.
- تم استقدام معلم إلى السجن لمساعدة العاملين على تقديم التعليم غير النظامي للسجناء الأحداث في سجن بيشاور المركزي.
- اتخذت دائرة السجون خطوة جيدة نحو تحسين مرافق الصحة العامة في السجون، ويتم في الوقت الحالي تبليط الحمامات في جميع السجون تقريباً.
- قامت الحكومة المحلية باتخاذ خطوة مبتكرة للغاية في بناء مساكن للأسر في السجون للسماح بممارسة الحياة الأسرية والأطفال موجودون في السجن. وسيتم نشر هذه الخدمة في أربعة سجون مركزية. ولهذا الغرض، شكّلت الوزارة المحلية لجنة للسجون، وتم إجراء التعديلات اللازمة على أنظمة السجون من قبل الدائرة القانونية بناءً على توصيات اللجنة.
- تم إجراء تغييرات إيجابية على الدليل الخاص بالسجون، وهو في طور صياغة النسخة النهائية منه. كما اقترحت اللجنة المحلية للسجون تغييرات أخرى ما زال النظر جارياً فيها.

- تم إنهاء رصف الأرض بالإسمنت في المبنى الخاص باليافعين في السجن المركزي من خلال تمويل كامل من مؤسسة دوست.

وقد أصدر كاتب ضبط محكمة بيشاور العليا إشعاراً إلى جميع القضاة بموجب قانون نظام عدالة الأحداث لعام 2000 لتشكيل هيئات دفاع لتوفير الخدمات القانونية المجانية للأطفال المجرّدين من حريتهم. وقد تم الانتهاء من تشكيل الهيئات في بيشاور ومناطق رئيسية أخرى ويجري العمل حالياً على تشكيل الهيئات في المناطق المتبقية.

العِبَر المستخلصة: ساهمت لقاءات التنسيق بشكل كبير في الحد من استخدام العقاب البدني في السجون المستهدفة؛ وانخفضت حوادث العنف الجسدي إلى مستوى مقبول، خاصة فيما يتعلق بالأطفال والنساء في السجن؛ وجرى استحداث المرافق التعليمية والترويحية للأطفال، حيث أصبح بالإمكان لعب كرة الريشة والكريكت والكرة الطائرة في السجون المركزية. وكان للمرافق الترويحية اليد في ترك أثر صحي ولطيف على حياة السجناء الأحداث، كما انخفضت المشاجرات بين النزلاء بشكل كبير بسبب الأنشطة البدنية. وقد أصبح العاملون لطفاء للغاية ومطلعين على كيفية توفير المعلومات حول السجناء الأحداث.

7

مراقبة أوضاع الاحتجاز: قائمة التحقق الخاصة بالسجون في نيجيريا

مشروع إدارة نظام عدالة الأحداث في نيجيريا

زيارات ميدانية من قبل مجموعات العمل الوطنية

قائمة تحقق خاصة بتقييم بالنظارات والزنزانات ومراكز الأحداث

الرجاء وضع إشارة في الخانة المناسبة ووضع رمز المؤسسة التي تم زيارتها

	قائمة تحقق	النظارات (ن)/ الزنزانات (ز)/ مراكز الأحداث (م أ)															
		نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:		
	المسائل الحساسة	نعم	لا	لا معلومات	نعم	لا	لا معلومات	نعم	لا	لا معلومات	نعم	لا	لا معلومات	نعم	لا	لا معلومات
1	هل مكان احتجاز الأحداث شبيه بمكان احتجاز الراشدين؟															
2	هل هناك سجل حديث للعدد الكلي للسجناء والمعتدين الأحداث؟															
	السجناء الراشدون															
	* الذكور =															
	* الإناث =															
	الأحداث (١٠ – ١٨ سنة)															
	* الذكور =															
	* الإناث =															
	الأطفال دون سن ١٠ سنوات															
	* الذكور =															
	* الإناث =															
	العدد الكلي للسجناء =															

	قائمة تحقق	النظارات (ن)/ الزنزانات (ز)/ مراكز الأحداث (م أ)															
		نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:		
	المسائل الحساسة	نعم	لا	لا معلومات	نعم	لا	لا معلومات	نعم	لا	لا معلومات	نعم	لا	لا معلومات	نعم	لا	لا معلومات	نعم	لا	لا معلومات
3	هل هناك مرافق كافية من أجل:																		
	☐ المهارات التعليمية/ المهنية																		
	☐ الترويح																		
	☐ الرعاية الصحية، المياه النظيفة، مرافق الصحة العامة (هل هناك قوارض، حشرات، تهوية جيدة)																		
4	هل الطعام جيد كمّاً ونوعاً؟																		
5	هل مستوى الأمراض المعوية/ الجلدية مرتفع؟																		
6	هل المكان مزدحم؟																		
7	أشكال التعذيب تتراوح بين المعاملة السيئة البسيطة إلى الخطيرة؟																		
	☐ الصفع، الركل، الإساءة الكلامية																		
	☐ الحرمان من الطعام																		
	☐ العقاب البدني القاسي (الجروح والحروق)																		
	☐ الإساءة الجنسية من قبل المسؤولين أو السجناء																		
	☐ الحجز الانفرادي (المدة)																		
8	هل يتم توفير التمثيل القضائي والسجلات الكافية في قضايا الأحداث؟																		
9	هل يتم محاكمة الأطفال مع الراشدين؟																		

قائمة تحقق		النظارات (ن)/ الزنزانات (ز)/ مراكز الأحداث (م أ)									
المسائل الحساسة		نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:			نوع المؤسسة:		
		م أ	ز	ن	م أ	ز	ن	م أ	ز	ن	م أ	ز	ن
10	هل يتم احتجاز الأطفال مع الراشدين؟												
11	هل يتم فصل الأطفال حسب الجرائم؟												
12	هل الأطفال محتجزون لحمايتهم؟												
13	هل المسؤولون مدربون – أو مطلعون – على المعايير الوطنية والدولية حول التعامل مع المعتدين الأحداث؟												
14	هل يراعي المسؤولون احتياجات المحتجزين الأحداث؟												
15	هل يُنظر للمعتدين الأحداث على أنهم مشردون ومجرمون؟												
16	هل هناك تقارير حول عنف أو اعتداءات من قبل الشرطة عند التوقيف؟												
17	هل هناك خدمات اجتماعية وإرشادية للمعتدين الأحداث؟												
18	هل هناك خطط لإتاحة خدمات الرعاية للأحداث؟												

مراقبة أوضاع الاحتجاز: قائمة التحقق الخاصة بالسجون في نيجيريا

ملاحظات أخرى:

- نوع الجرم:
- نوع السجلات المتاحة:
- نوع الإقامة (ملابس نوم، فراش، ملابس):
- نوع مرافق تطوير المهارات المهنية/ التعليمية:
- نوع المرافق الترويحية:
- نوع مرافق الرعاية الصحية:
- نوع مرافق المياه والصحة العامة:
- نوع التعذيب أو التحرّش الذي يتعرّض له الأطفال على يد السجناء الراشدين:
- نوع التعذيب أو التحرّش الذي يتعرّض له الأطفال على يد المسؤولين:
- نوع التمثيل القضائي ومستوى الحصانة التي يتمتع بها المسؤولون:
- نوع خدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية اللاحقة:

النشاط: كيف يمكنكم تعديل قائمة التحقق أعلاه لاستخدامها في مراقبة أوضاع الاحتجاز في بلدكم؟

7

الاحتجاز لدى الشرطة

يجب تجنّب احتجاز الأطفال كلما أمكن لأن فوائد ذلك لهم وللمجتمع محدودة لكن الضرر كبير، فبالإضافة إلى ما يحدث من انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، فإن الاحتجاز يتعارض مع مبادىء العدالة الإصلاحية ويساهم في عزل الأطفال عن مجتمعاتهم المحلية وشبكات الدعم.

لكن على الرغم من الكم الهائل من المعارف والنظريات والخبرات والتعليمات الدولية التي تدعو لعدم استخدام الاحتجاز إلاّ كملاذ أخير ولأقصر مدة زمنية ممكنة، إلاّ أنه غالباً ما يُستعمل كأول ملاذ ولأطول مدة زمنية ممكنة لا أقصر. ويبدأ الاحتجاز منذ التوقيف في نظارة الشرطة ويستمر إلى الاحتجاز رهن المحاكمة ومن ثم يُستخدم كخيار مفضّل في الأحكام القضائية. وخلال هذه المدة، يمكن أن يتعرّض الأطفال إلى العديد من أشكال الإساءة.

شروط الاحتجاز لدى الشرطة

مدة محدودة

يجب عرض جميع الأشخاص المعتقلين – بمن فيهم الأطفال – على المحكمة خلال 48 ساعة على الأكثر من التوقيف، ومع أن فترة الاحتجاز يُفترض أن تكون 24 ساعة أو أقل، إلاّ أنها قد تمتد لتصل أسابيع وحتى أشهر. فالتأخيرات في الإجراءات والتأجيلات المتواصلة شائعة بسبب عدم وجود وسائل نقل بين المؤسسات والمحكمة، والتأخر في الاتصال بالأهل أو الأوصياء، وعدم وجود موظفين قضائيين أيام العطل الأسبوعية، وعدم التنسيق بين الدوائر المسؤولة عن التحقيق وكتابة التقارير، وزيادة عبء العمل على موظفي مراقبة السلوك والخدمات الاجتماعية، والبيروقراطية والكسل بشكل عام. وفي بعض الحالات، تدفع الأوضاع السيئة وعدمٍ التأكد من طول مدة احتجاز الأطفال إلى الدفع بالذنب حتى لو لم يكن ذلك صحيحاً لمجرد أن ذلك يحلّ قضيتهم بشكل أسرع.

الفصل عن الراشدين

يجب فصل الأطفال عن الراشدين في الحجز، ويشير هذا بوضوح إلى الاحتجاز لدى الشرطة، بما في ذلك النظارات والمركبات. ويُعتبر حق الأطفال في فصلهم عن الراشدين من أهم مبادىء إدارة عدالة الأحداث. لكن وبعكس ما تدعو له جميع هذه المعايير الدولية، ما تزال هذه مشكلة شائعة في مراحل ما قبل المحاكمة وبعدها.

منع التعذيب والعقاب البدني

يترادف التعذيب في العادة مع الاحتجاز في الكثير من الدول. حيث يتم اغتصاب الأطفال الموقوفين لدى الشرطة وتعذيبهم وإساءة معاملتهم. وقد يحدث التعذيب في نظارات الشرطة ومراكز الاحتجاز رهن المحاكمة. وفي هذا الصدد، يبرز أطفال الشوارع كأهداف سهلة. ويُذكر كذلك أن التعذيب يُستخدم أيضاً كجزء من التحقيق الجنائي.

وبموجب المعايير الدولية، ينطبق منع التعذيب على جميع الأفراد، لكن يبقى الأطفال الأكثر عرضة له. وهناك أنواع من المعاملة أو العقوبة لا تُعتبر محظورة عندما تُستخدم مع الراشدين، لكنها تُعتبر قسوة أو إهانة عند إيقاعها على الأطفال.

وتحتوي «قواعد بكين» على تعريف أوسع للتعذيب، وتنص في القاعدة 10/3 أن على ضباط تطبيق القانون العاملين مع المعتدين الأطفال تجنب إيذائهم. وحسب «قواعد بكين»، يشتمل الأذى على الكلام القاسي أو العنف البدني أو التعرّض لبيئة كهذه.

وحسب قواعد الأمم المتحدة بشأن الأحداث المجرّدين من حريتهم والقواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء، يُمنع استخدام العقاب البدني والعقاب بالحجز في زنزانة مظلمة أو الحبس الانفرادي أو المغلق وأي عقوبة أخرى قد تضرّ بالصحة العقلية والبدنية للحدث، واستخدام العقوبات اللاإنسانية والقاسية والمهينة كإجراءات تأديبية.

7

وضع الفتيات في الاحتجاز

دراسة حالتي زيدا ولارون

دراسة الحالة أ:
اغتُصبت زيدا من قبل عمها عندما كانت صغيرة ومن ثم اعتدى عليها والدها جنسياً. ولتهرب منهما، هربت من منزلها قبل أن تُكمل المدرسة. ومن أجل أن تعيل نفسها، بدأت تعمل بائعة هوى. اعتقلتها الشرطة أكثر من مرة بتهمة الدعارة، وبعد التوقيف الرابع واجهت عقوبة بالسجن (مع أن «القوّاد» الذي زوّدها بالزبائن لا يُحكم عليه بالسجن بل بدفع غرامة فقط). دخلت زيدا «الجناح النسائي» في سجن وانتوكس، وهو عبارة عن خط يتألف من 10 زنزانات في مؤخرة سجن شديد الحراسة للرجال. وتحتوي الزنزانات على جميع أنواع السجينات، من القاتلات المتسلسلات إلى النشّالات. وفي وانتوكس – وعلى العكس من الرجال – لا يُسمح للنساء بالخروج إلى باحة السجن لأنها دائماً مشغولة بالرجال، ولا يُسمح لهن بالدخول إلى المكتبة أو المشاركة في البرامج التعليمية. ويتجاهل رئيس السجن الشكاوى بهذا الشأن، معلقاً أن الأمر ليس مهماً لوجود عدد قليل من النساء في السجن. وبسبب سمعتها كبائعة هوى، يهدّد الحراس زيدا باغتصابها، وبالفعل اغتصبها أحدهم ذات مرة. وعندما اشتكت زيدا، ألقي بها في العزل الانفرادي.

دراسة الحالة ب:
اعتُقلت لارون وهي تنظم مظاهرة، وأرسَلت إلى سجن وانتوكس. ومثل زيدا، تتعرّض دائماً إلى التحرّش لكونها فتاة وبسبب معتقداتها السياسية. للارون طفلة لم يُسمح لها برؤيتها طيلة الأسابيع الثلاثة التي قضتها في السجن. ترجّت الحراس للسماح لها بإرضاع طفلتها لكن طلبها رُفض.

1) اذكروا المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان في حالتَي زيدا ولارون.
2) اقترحوا تدخّلات فعالة ومناسبة للتعامل مع القضايا الجنسانية.

الوضع الخاص بالفتيات

بما أن أنظمة عدالة الأحداث موجهة تقليدياً نحو الفتيان، تتعرّض الفتيات بشكل خاص إلى انتهاكات لحقوقهن الإنسانية. على سبيل المثال، بسبب عدم وجود مكان مخصص للفتيات في الكثير من مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز، يتم احتجازهن عادة مع الراشدات. كما أن محدودية عدد العاملات في نظام عدالة الأحداث تجعل الفتيات عرضة للتعامل غير اللائق والإساءة الجنسية، خاصة من قبل ضباط تطبيق القانون.

بالإضافة إلى ذلك – وبسبب قلتهن في أنظمة العدالة الجنائية – تواجه الفتيات المحتجزات مشاكلٍ معيّنة مثل صعوبة الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية واللوازم الصحية. وكثيراً ما تتعقد هذه المسائل في حالة الفتيات الحوامل أو اللاتي يحتفظن بأطفالهن معهن في الحجز. وفي بعض الدول، قد يعني عدم وجود مراكز خاصة للفتيات أو الأعداد القليلة للفتيات في مراكز الاحتجاز حرمانهن من الحصول على الخدمات التي قد يحصل عليها الفتيان المحتجزون، مثل التعليم والخروج من الزنزانات للترويح وما إلى ذلك. أما في حالة احتجاز الفتيات والفتيان في المراكز ذاتها، فإن الافتراضات حول الأدوار الاجتماعية التقليدية لهن يعني أن الأرجح أن يعملن في التنظيف والطهو أو غير ذلك من الأعمال «المنزلية».

وتعترف المعايير الدولية – تحديداً «قواعد بكين» – لحد معيّن بالمتطلبات الخاصة بالفتيات، فطبقا للقاعدة 26/4 يجب أن تحظى المعتديات اليافعات باهتمام خاص بمشاكلهن واحتياجاتهم الشخصية. ولا يجب تحت أي ظرف من الظروف أن يتلقين مستوى أقل من الرعاية والحماية والمساعدة والمعالجة والتدريب من نظرائهن المعتدين اليافعين، ويجب ضمان المعاملة العادلة.

مثال: وحدة خدمة الفتيات في الولايات المتحدة الأمريكية

الخلفية:

في أيلول/ سبتمبر 2000، تعاونت دائرة مراقبة سلوك الأحداث بسان فرانسيسكو مع مكتب المدّعي العام لتعيين منسّق متفرّغ لخدمات الفتيات من بين موظفي قسم الدفاع عن الضحايا في مكتب المدّعي العام. ويعمل المنسّق مع منظمات مجتمعية تقدّم الخدمات للفتيات المحتجزات في مراكز الأحداث وفي المجتمع بعدم تسريحهن.

وفي عام 2001، وبتمويل من قانون الحد من جرائم الأحداث، دخلت وحدة خدمات الفتيات في شراكة مع منظمات مجتمعية غير ربحية لتعزيز الدفاع عن الضحايا، وخدمات الإشراف على الحالات والبرمجة التي تراعي النوع الاجتماعي للفتيات في الحجز والمجتمع بشكل عام. وتهدف الوحدة إلى توفير خدمات التعليم والمناداة وإعادة التأهيل اليافعات المحتجزات في مركز الأحداث في سان فرانسيسكو.

7

المشروع:
تهدف الوحدة إلى تحسين خدمات الوقاية والتدخل الخاصة بالفتيات كمًّا وكيفاً، وبالتالي الحد من احتجازهن وإيداعهن في برامج داخلية وتكرارهن للجرائم سواء في نظام عدالة الأحداث أو الراشدين.

الأنشطة:
تقدّم وحدة خدمات الفتيات الخدمات التالية:

- الإشراف على حالات المحتجزات، بما في ذلك إجراء تقييم للاحتياجات الخاصة بنوع الجنس، وإحالات مجتمعية للصحة العقلية والخدمات القانونية والتدريب المهني والاتصال مع الأهل والمرافقة إلى المحكمة. ويتم تقييم كل فتاة تدخل نظام عدالة الأحداث واستخدام التقييم في قياس مكامن قوتها واحتياجاتها. ثم تُستخدم المعلومات لتطوير خطة فردية لكل فتاة تشتمل على إحالات لخدمات مجتمعية مناسبة. وتوقّع الفتاة وأسرتها وضابط مراقبة السلوك على الخطة قبل تنفيذ الإحالة.
- تعليم وبرمجة خاصة بالفتيات المحتجزات.
- خدمات الضحايا في مراكز الحجز للفتيات اللاتي لديهن تاريخ موثّق من الإساءة، ويتم كذلك مساعدتهن في التقدّم للمشاركة في برنامج تعويض ضحايا الجرائم.
- برنامج توجيه داخلي تم تطويره بعد اكتشاف أن الفتيات في نظام عدالة الأحداث – مثل النساء في نظام الراشدين – يحصلن على زيارات ودعم أسري أقل من نظرائهن الرجال. حيث يتطوّع متدرّبون (طلاب جامعيون) وعاملون في منظمات مجتمعية بزيارة الفتيات يومياً، وتكون الأولوية للفتيات اللاتي لا يزورهن أهلهن ويقضين أحكاماً طويلة. ومنذ تطوير البرنامج، انخفضت المشاجرات ومحاولات الانتحار وزيارة عيادة التمريض في مركز الأحداث بشكل ملحوظ.

7

الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي

مع أن الحيلولة دون دخول الأطفال نظام عدالة الأحداث من خلال الأنشطة الوقائية (مثل الحد من عوامل الخطر وتعزيز العوامل الحمائية) مفضّلة على معاقبتهم، إلاّ أن بعض الأطفال سيرتكبون الجرائم وبعض هؤلاء سيُحكم عليهم بالحجز.

وسيعود غالبية الأطفال المحتجزين خارج بيوتهم إلى المجتمع يوماً ما، لذا على نظام عدالة الأحداث النظر في السؤال المهم التالي: ما الذي يجب فعله للحد من العودة إلى الانحراف بعد إطلاق سراح الأحداث المعتدين؟

تقليدياً، يشير إعادة الدمج إلى العمل مع السجناء والسجناء المفرج عنهم الذين ارتكبوا جرائم وقضوا- أو يقضون – أحكاماً بالسجن من خلال توفير برامج تهدف إلى الحد من تكرار ارتكاب الجرائم بمساعدتهم على اكتساب مهارات معيّنة.

وهناك عدد من المصطلحات المستخدمة في هذا المجال مثل «إعادة التأهيل» و«إعادة الدمج» و«الرعاية اللاحقة»، لكننا سنستخدم في هذا الجزء مصطلح «الرعاية اللاحقة» لأنه أكثر المصطلحات التي تعكس بدقة التطوّرات الحالية في هذا المجال.

المفاهيم

يمكن تعريف الرعاية اللاحقة على أنها «خدمات لإعادة الدمج تُعدّ الأطفال المحتجزين على العودة إلى المجتمع من خلال إيجاد الترتيبات التعاونية اللازمة مع المجتمع لضمان تقديم الإشراف والخدمات المطلوبة.»

لكن مصطلح «الرعاية اللاحقة» ينطوي على بعض الالتباس، لأن العملية لا تبدأ بمجرد إطلاق سراح الطفل. ففي العادة تبدأ عملية الرعاية اللاحقة الشاملة بعد إصدار الحكم القضائي، وتستمر طوال فترة الحجز وخلال فترة إطلاق السراح إلى المجتمع. وتتطلب العملية تطوير مجموعة مدروسة بعناية من الأنظمة في شبكات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى إيجاد متسلسلة من الخدمات المجتمعية للحد من تكرار ارتكاب السلوك غير الاجتماعي.وهناك مكوّنان رئيسيان في مفهوم الرعاية اللاحقة، أولهما، أن الطفل يجب أن يحصل على الخدمات والإشراف، وثانيهما، أنه يجب أن يخضع لتدخلات مركّزة أثناء الاحتجاز وخلال فترة الانتقال إلى المجتمع وأيضاً خلال فترة المراقبة المجتمعية. ويضيف هذا المكوّن على مفهوم خدمات إعادة الدمج بتركيزه ليس على ما يحدث بعد إطلاق السراح فحسب، بل ما يحدث قبله.

7

المعايير

يدمج برنامج الرعاية اللاحقة مكوّنين رئيسيين: استراتيجيات التدخل والتقييد المجتمعي من أجل إعداد الأحداث بشكل أفضل للعودة إلى المجتمع.

استراتيجيات التدخل: (على سبيل المثال، الإرشاد وبرامج تعديل السلوك والتعويض ومراقبة السلوك والعمل والبرامج المهنية والدراسية) التي تسعى إلى الحد من الجنوح من خلال تعديل سلوك الفرد.

التقييد المجتمعي: الذي يشير إلى حجم المراقبة والضبط الممارسين على الأطفال وهم في المجتمع. ومن الأمثلة المحددة على التقييد المجتمعي أنشطة مثل الاتصال مع مراقب السلوك وغيرهم من العاملين في مجال الإصلاح، والمراقبة أثناء العمل، والإشراف المكثف، وملاجىء الأحداث المؤقتة. ونظرياً، ستحدّ زيادة وسائل مراقبة المعتدين الأحداث في المجتمع من الأنشطة الجرمية من خلال تقييد كل من قدراتهم وفرصهم بارتكاب الجرائم.

برامج الرعاية اللاحقة

هناك نمط شائع في أنظمة عدالة الأحداث يكمن في تصنيف الخطوات في عملية عدالة الأحداث واستحداث مؤسسات متنافسة مع بعضها البعض تشرف على ما يجب أن يكون هدفاً مشتركاً، وهو الحد من معاودة ارتكاب الجرائم. على سبيل المثال، يمكن أن تُعدّ المؤسسات أو العاملون الإصلاحيون الأطفال لإطلاق سراحهم لكن سلطتهم محدودة في العادة بما يحدث داخل المؤسسة ولا يعنيهم كثيراً ما يحدث في المجتمع. في المقابل، يؤثر ضباط مراقبة السلوك وإطلاق السراح المشروط عملية الإشراف على الأطفال، لكنهم ليسوا مطلعين كثيراً على ما يجري داخل المؤسسات.

ومن أجل أن ينجح برنامج الرعاية اللاحقة الشامل، يجب أن تعمل الأطراف المعنية بعدالة الأحداث معاً وتطوّر آلية للتعاون فيما بينها.لذلك، تعني البرامج الناجحة بناء القدرة على التعامل مع عوامل الخطر من أجل أن يتمكن الطفل من العيش في المجتمع بشكل إيجابي، وبالتالي تحسين نوعية حياته وحياة المجتمع ككل. وتُعرّف عوامل الخطر بأنها الظروف أو الخصائص التي يمكنها أن تساهم في إعادة ارتكاب الجرائم أو تؤدي إليها. ولأهم عوامل الخطر علاقة بما يلي:

- البيئة المادية والاجتماعية والاقتصادية
- المهارات والسمات الفردية
- علاقة الأفراد مع مجتمعاتهم

- الوصم الاجتماعي
- دخول مؤسسات الرعاية

لذا، على برنامج الرعاية اللاحقة الناجح:

- إدراك تاريخ الطفل المعني .
- تقبّل أن العملية قد تستغرق وقتاً وتواجه عقبات
- الاعتراف بأن تبنّي برنامج أو نهج واحد لا يصلح بالضرورة لكافة الحالات
- العمل بطريقة شمولية وكلّية دون التركيز على عامل خطورة واحد
- إدراك أن المهارات أو الموارد المكتسبة من نفس البرنامج قد تتفاوت من شخص لآخر وكذلك الحال بالنسبة للنتائج

واليوم، يجمع العديد من البرامج الواعدة استراتيجيات التدخل مع التقييد الاجتماعي لتصميم برامج رعاية لاحقة تُعدّ الأطفال للعودة إلى مجتمعاتهم.

مثال: إعادة الدمج – برنامج «The Tough Enough Programme» (قادرون على العودة) في جنوب إفريقيا

المنظمة: المعهد الوطني للوقاية من الجرائم وإعادة دمج المعتدين (نايكرو)

طوّر نايكرو برنامج «The Tough Enough Programme» لزيادة فعالية عملية إعادة دمج المعتدين في المجتمع من خلال التركيز على نوعية التدخل بدلاً من عدد المستفيدين. ويهدف البرنامج إلى الحد من الجريمة من خلال الحد من معاودة ارتكاب الجرائم، ولا يتم تنفيذه مع الأطفال في السجون فقط، بل في أي مكان يتطلب تدخلاً من هذا النوع. ويهدف البرنامج إلى مساعدة السجناء قبل إطلاق سراحهم وبعده من خلال بناء المهارات وإقامة العلاقات وتحسينها وتطوير الإمكانات والتحفز على العمل. ويتحدّى هذا البرنامج المركّز الأطفال على تحمّل المسؤولية الكاملة لأفعالهم ومساءلة أنفسهم على مستقبلهم وأسرهم، ومشاركتهم فيه طوعية.

ويشتمل البرنامج على ست مراحل يتم تنفيذها على مرّ عدد من الأشهر، حيث يبدأ في السجن قبل إطلاق سراح الطفل بـ3 - 6 أشهر، ويستمر إلى ما بعد ذلك بـ 6 - 9 أشهر. ويشجّع البرنامج الأطفال على تحمّل مسؤولية العوامل التي تؤثر في حياتهم والتي قد تدفعهم لإعادة ارتكاب الجرائم (بما فيها العوامل التي تعيق إعادة الدمج). لذا، فإن المشاركين هم من يحرّكون هذه العملية بتيسير من نايكرو. وهناك تركيز كبير على إشراك المجتمع وضمان دعمه للعملية. ويشتمل البرنامج على العديد من النهوج منها الوساطة بين الضحية والمعتدي. وكما ذكرنا، يشتمل البرنامج على ست مراحل، بحيث لا يتعدّى المشاركون في المجموعة الواحد 15 مشاركاً.

7

الحشد والتقييم والانتقاء
المرحلة الأولى هي الحشد والتقييم حيث يتطوع الأطفال للمشاركة في البرنامج ويخضعون لعمليات تقييم فردية من قبل موظفي نايكرو.

تحديد التحديات
في المرحلة الثانية يضع أفراد المجموعة تحديات فردية لأنفسهم خلال ورشة عمل مدتها خمسة أيام يقومون خلالها «بالنظر داخل أنفسهم لإيجاد الحلول لمشاكلهم»، حيث يتعلّمون مهارات التأقلم الأساسية ويشاركون في تمارين لبناء روح الفريق والثقة في الآخرين، بالإضافة إلى الإرشاد الجماعي والفردي.

التغلّب على التحديات
المرحلة الثالثة عبارة عن برنامج من ثماني جلسات يقوم فيها الطفل بتنفيذ قراره بأخذ زمام مشاكله (سواء كانت تعاطي المخدرات أو السرقة أو السلوك العدواني) بيده. وخلال هذه الفترة، يقابل موظفو نايكرو أسر المشاركين بشكل منتظم ويشجّعونها على خلق بيئة مؤاتية لدعم الطفل وإعادة دمجه في المجتمع.

تبدأ المرحلة الرابعة مع إطلاق سراح الأطفال، حيث يتم تعيين مرشد (قاضٍ أو ضابط شرطة أو أخصائي اجتماعي أو رجل دين) لكل منهم ليمدّهم بالدعمً بعد إطلاق سراحهم.

التحكم الشخصي: هذه العملية متواصلة يقوم بها الطفل بأقل دعم ممكن من نايكرو، حيث يكون عليه تحمّل مسؤولية إعادة دمج نفسه في المجتمع وتقديم مساهمات إيجابية فيه.
خلال المرحلتين الخامسة والسادسة يتحمّل الطفل المسؤولية الكاملة لابتعاده عن السجن مجدداً، ويلتقي موظفو نايكرو بشكل منتظم مع المرشدين والمشاركين لضمان التزام الأطفال بقرارهم بالامتناع عن ارتكاب الجرائم.

النتائج:
في عام 2002، أجرت نايكرو تقييماً لبرنامج «The Tough Enough Programme»

- تبيّن من التقييم أن من أكثر العوامل التي حفّزت على التغيير الإيجابي في المشاركين كان قرارهم بعدم العودة إلى السجن، والرغبة في بناء علاقات جيدة مع أسرهم، والعمل، والوازع الديني. وبعد إطلاق سراحهم، حظي

7

الأطفال بمستوى مرتفع من القبول والدعم من قبل أسرهم، وساعدهم البرنامج في تقدير ذلك الدعم، فقد قال 39% منهم إن أهمية دعم أسرهم لهم قد ازدادت بشكل كبير، وعزا 51% منهم ذلك إلى البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، تبيّن أن المشاركين قطعوا صلاتهم برفاق السوء الذين كانوا يهدّدون التزاماتهم بالعمل الإيجابي.

- وقد ازدادت مشاركة الأطفال في المجتمع، حيث حافظ معظمهم على دعمهم للأنشطة المجتمعية ومشاركتهم فيها.
- تحسّن مهارات الأطفال، حيث قال 26% إن مهاراتهم في حل النزاعات تحسّنت، وقال 24% إن وعيهم الذاتي تحسّن، وقال 17% إن مهاراتهم في حل المشاكل تحسّنت، وقال 14% إن قدرتهم على التأقلم تحسّنت.
- لكن الأثر الأعظم للبرنامج كان أنه عزز التمكين الشخصي لجميع المشاركين تقريباً في النواحي التالية: الوعي الذاتي وتقدير الذات، مهارات التأقلم والتواصل والتعاملِ مع الغضب وحل المشاكل.
- لعب البرنامج دوراً إيجابياً في مساعدة المشاركين على إيجاد فرص عمل. فقد اعتبر المشاركون مهارات التمكين الاقتصادي (مثل بناء المستقبل المهني وإدارة المشاريع) مهمة للغاية. وأفاد 58% من الأطفال أن مشاركتهم في البرنامج ساعدتهم على التغلّب على المشاكل التي كانوا سيواجهونها لامتلاكهم سجلاً إجرامياً. كما وافق معظم المشاركين في عيّنة المسح أن للبرنامج فضل كبير في جعلهم يختارون حياة بعيدة عن الجريمة.

7

مثال: إعادة الدمج – إشراك الأطفال في البرامج/ القيادات الشبابية في جنوب إفريقيا

المنظمة: منظمة خوليسا غير الحكومية

المشروع: خوليسا منظمة غير حكومية تعمل مع المعتدين الأحداث، وتصف المنظمة عملها بأنه فريد من نوعه لأن من يقوم على تنفيذه وتيسيره هم معتدون سابقون وخرّيجون من برنامج الأحداث. وتعمل المنظمة مع الأطفال المحكوم عليهم وغير المحكوم عليهم في السجون، ومع المجتمعات الأقل حظاً والمدارس ومؤسسات الرعاية المغلقة.
وتنفذ المنظمة أربعة برامج رئيسية، يهدف اثنان منها إلى تحقيق إعادة الدمج الاجتماعي:

لنجعله أفضل: برنامج وقائي يصنع قادة شبابيين ليديروا مشاريع مجتمعية لتوليد الدخل والمشاركة الجماعية.

اتجاهات جديدة: دورة مجتمعية للأطفال الذين يرتكبون الجرائم لأول مرة وتم تحويلهم عن نظام العدالة الجنائية من قبل المحكمة أو جهة مختصة أخرى.

الاكتشاف: برنامج تأهيلي داخلي يعلّم المعتدين كيفية تحمّل مسؤولية سلوكهم.

دروب: إعادة دمج الأطفال في المجتمع من خلال منحهم فرصاً للتدريب والعمل والتعلّم.

يتألف برنامج إعادة الدمج من محورين الأول «أوسيكو» (أي الموروث) ويجمع بين رواية القصص وأنشطة المهارات الحياتية متعددة الوجوه في محاولة لمساعدة الأحداث المعرّضين للخطر وفي نزاع مع القانون على استعادة احترام لأنفسهم وشعورهم بالمسؤولية. وتشكّل القصص التقليدية التي تركّز على القيم والأخلاق المدخل للعديد من أنشطة المهارات الحياتية التي تركز على المحصّلات. وتساهم الأنشطة الموسيقية والمسرح والرقص والفنون البصرية في تسليط الضوء على الرسالات التثقيفية والملهمة في القصص. أما المحور الثاني «طريقي» فيركز على الكتابة الإبداعية الجدّية (مذكرات وتمارين) ويؤدي إلى اكتشاف الذات. ويهيىء البرنامج للتحول والنماء من خلال التعلم من خلال التجربة، ويستند إلى ثلاث وحدات تدريبية مدتها ثلاثة أشهر يدرسها المشاركون بأنفسهم ومن ثم يناقشونها في مجموعات مرة في الأسبوع.

النتائج: منذ بدء برنامج خوليسا، شارك أكثر من 400 طفلٍ في برامج إعادة الدمج الاجتماعي، وقد تم إطلاق سراح 22 من أصل 40 متطوعا شاركوا في المجموعة الأصلية. وقد أعاد اثنان فقط ارتكاب الجرائم من أصل 16 طفل شاركوا في العيّنة، ويشكّل 11 طفلاً منهم حالياً فريقاً من «المحفّزين على التغيير»، سبعة منهم يخضعون لإطلاق السراح المشروط منذ أكثر من عام.

7

مثال: الرعاية اللاحقة

الخلفية: تأسس مشروع «بالاي باسيلنغان» عام 1996 كمنزل شبابي (ملجأ مؤقت) للمعتدين الأحداث في مدينة سيبو في الفلبين، حيث يهدف إلى تحقيق إعادة دمج هؤلاء الأحداث في المجتمع. ويدعم المبادرة محام كان عضواً في جمعية التطوع لإعادة التأهيل والتعليم والدعم الاقتصادي والقانوني المجاني (FREELAVA) التي تأسست عام 1983 كمنظمة رئيسية ينضوي فيها منظمات مجتمعية وحكومية وأكاديميون ومواطنون.

تم تطوير المشروع بسبب القلق من عدم وجود دعم مجتمعي للأطفال الذين يتم إطلاق سراحهم من مؤسسات الرعاية.

المشروع: يخدم «بالاي باسيلنغان» الفتيان من أكبر السجون في مدينة سيبو وإقليم سيبو. ويسمح القاضي لهم بالبقاء في المركز إما لأن أحكامهم معلّقة أو لأن المركز تقدّم بطلب لإطلاق السراح بضمانة (في حالات المحاكمات الجارية، يقبل المركز تحمّل مسؤولية إيصال الفتى إلى جميع جلسات المحكمة). ويقوم أحياناً برنامج التحويل المجتمعي التابع لـ(FREELAVA) وفريق العمل الخاص بالأطفال بدون مأوى في مدينة سيبو بإحالة الأطفال للمركز.

ومن معايير اختيار المشاركين أن يكونوا فتياناً في سن 18 سنة أو أقل، وأن تكون هذه أول الجرائم التي يرتكبونها وأن يكون قد أطلق سراحهم من أي من السجون الرئيسية في سيبو. وتكون الأولوية لمن يلبّي هذه المعايير ويرغب في دخول المركز. وفي بعض الحالات الاستثنائية، يقبل المركز النظر في طلبات من أطفال آخرين، كأطفال ارتكبوا جرائم للمرة الثانية، ومعتديات (14 حالة إلى الآن)، وأطفال جاءوا إلى المركز دون أن يكونوا معتدين.

ويبقى الأطفال في المركز خلال فترة النظر في قضيتهم في المحكمة أو في إطار الأحكام المعلّقة إلى حدّ أقصاه ستة أشهر، لكن من الممكن استكمال الخدمات وذلك حسب استعداد الطفل والأسرة. ومن بين الأطفال الذين يبقون في المركز مدة أطول من ينتظرون النظر في قضاياهم بسبب البطء النسبي للإجراءات القضائية في الفلبين أو أطفال لا يمكن لأهلهم/ أسرهم تزويدهم بالدعم خلال عملية إعادة دمجهم في المجتمع.

7

البرامج والخدمات:

تختلف الأنشطة المقترحة على الأحداث حسب المرحلة التي وصلت عندها قضاياهم، ويتم تنفيذها بالتدريج. ويكمن الهدف العام في توفير برنامج إعادة تأهيل مستمر في المركز فيما الأطفال يعودون إلى الحياة الطبيعية وذلك من خلال أنشطة مختلفة تستند إلى نماء الأحداث/ الأطفال يتم تنفيذها قبل إعادة الدمج.

مراحل البرنامج:

المرحلة الأولى: أنشطة ما قبل الإدخال (والأطفال ما زالوا مجرّدين من حريتهم)

الهدف: تحديد قاصرين مؤهلين وتجهيزهم لدخول المركز

الأنشطة:

- الزيارات في السجن
- متابعة الحالات
- أنشطة إعادة التأهيل مثل مجموعات النقاش وأنشطة توليد القيم في السجن من أجل مراقبة سلوك الفتيان وجمع المعلومات لتحديد من منهم مؤهل لنقله إلى المركز.
- نشر المعلومات.
- الإرشاد والتوجيه الأسري/ المجتمعي: يتصل منسّق السجن مع أسرة المعتدي ويطلب الإذن بتقديم التوجيه لبرامج المركز وخدماته وييسّر دعمهم للعملية.

المرحلة الثانية: من الدخول إلى الإعداد لإعادة الدمج الاجتماعي (من أول شهر إلى رابع شهر)

الهدف: تقديم أنشطة إعادة التأهيل لإتاحة المجال أمام الأطفال باستعادة قوتهم العاطفية وبناء قدراتهم ليكونوا فاعلين في المجتمع ومحاولة تغيير السلوك والقيم.

الأنشطة:

- جلسات الإرشاد
- اختبارات وتحليلات ومعالجة نفسية اجتماعية لتحديد السلوكيات البسيطة التي ستشكّل الأساس للتدخلات والمعالجة الفردية
- الفحوص الطبية.

7

- الإشراف على الحالات.
- محاضرات تعزيز القيم.- البرامج الاجتماعية والثقافية
- الرياضة (وفق اختيار الطفل والموارد المتاحة)
- التوعية/التثقيف/المعالجة المتعلقة بالمخدرات (مرتان في السنة عادة)
- التثقيف الصحي

المرحلة الثالثة: برامج إعادة التأهيل والدعم الذاتي (الشهران الخامس والسادس)

الهدف: تقديم أنشطة إعادة التأهيل لإتاحة المجال أمام الأطفال باستعادة قوتهم العاطفية وبناء قدراتهم ليكونوا فاعلين في المجتمع.

الأنشطة:
- برامج الإعداد للمدرسة
- الالتحاق بالدورات التعليمية النظامية/ غير النظامية
- بناء المهارات (التصوير الفوتوغرافي، طلاء الأثاث والمنازل، اللحام والميكانيك، الطهو، الخياطة، التبريد، تصليح السيارات، صنع الطعام وحفظه، تصليح الإلكترونيات البسيطة)
- نظام للدعم في البحث عن وظائف والتوظيف (يقدّم الدعم أخصائيون اجتماعيون)
- تقييم الميول المهني
- إعادة الدمج الأسري
- الإحالة إلى مؤسسات أخرى لبرامج دعم طويلة المدى
- التواصل والرعاية بهدف المتابعة

النتائج:
- تقليل عدد الأطفال في مراكز الاحتجاز: استقبل المركز منذ بدء تنفيذ البرامج 507 أطفال في نزاع مع القانون استفادِوا من برامج المركز وخدماته.
- تقليل عدد الأطفال الذين يعيشون بعيداً عن أسرهم بأكثر من 200 منذ عام 1996 وبذلك بسبب إعادة دمجهم في أسرهم، وقد تم إحالة أطفال آخرين (عادة بين 13-15 سنة) إلى مؤسسات مجتمعية ليحصلوا على دعم طويل المدى.
- أثار النموذج اهتمام العديد من الدول في منطقة شرق آسيا والهادىء.

7

الشروط اللازمة:

- وجود صلاتٍ مع المجتمع المحلي: تشكّل خدمة المجتمع والمدارس والمناسبات الدينية سبلاً لإعادة دمج الأطفال في المجتمع وهو ما يزالون مقيمين في المركز المفتوح.
- إتاحة الموارد لتطوير المهارات في المركز
- خطط أمنية لحماية الأطفال

العِبَر المستخلصة:

1. قد يؤدي الحوار مع ممثلين عن المجتمع لتغيير الاتجاهات لتصبح داعمة وصديقة للأطفال في نزاع مع القانون.
2. يساهم شرح الخدمات المقدمة وفهم الأطفال لها في تيسير إعادة دمجهم.
3. خدمة المجتمع طريقة يقيم من خلالها الأطفال في المركز علاقات مع المجتمع.
4. الأنشطة الترويحية جزء مهم من أنشطة إعادة التأهيل.

الوحدة الثامنة

تحليل السياسات ومراجعة التشريعات

دليل الميسر

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من:

- معرفة متطلبات الإصلاح التشريعي والتدخلات الممكنة ضمن الأطر القائمة
- تحديد التدابير اللازمة لتطوير سياسات خاصة بالأطفال

المدة [3 ساعات]

المحتوى

8. 1 مراجعة التشريعات
8. 2 المبادرات والتقدّم في ظل غياب إطار تشريعي شامل

مخطط الوحدة

الجلسات	الأسلوب	المـــوارد	المدة
8. 1 مراجعة التشريعات	شرائح عرض مجموعات نقاش مجموعات نقاش شرائح عرض	المرفق التدريبي 1 (مراجعة التشريعات) المرفق التدريبي 2 (أمثلة على مؤشرات) الشرائح 1 - 10 دليل لقياس مؤشرات عدالة الأحداث	ساعة و20 دقيقة
8. 2 المبادرات والتقدّم في ظل غياب إطار تشريعي شامل	مجموعات نقاش مجموعات عمل	المرفق التدريبي 3 (المبادرات والتقدّم في عدالة الأحداث يمكن أن يحدث في ظل غياب إطار تشريعي شامل).	ساعة و40 دقيقة

الجلسة 8. 1 مراجعة التشريعات

هدف الجلسة معرفة متطلبات الإصلاح التشريعي، والبحث في سبل تحسين عمليات تحليل الوضع وأطر عمل المؤشرات المستخدمة في البرامج الوطنية.

الإعداد أكتب الأهداف على الورق القلاّب وصور نسخاً من المرفقات التدريبية.
مهمة مسبقة: أطلب من المشاركين أن يحضروا معهم تحليلات لوضع عدالة الأحداث في بلادهم.
أكتب على البطاقات: أطفال في نزاع مع القانون، الإطار القانوني، الإطار السياسي، واقع الأطفال في نظام عدالة الأحداث، عدالة الأحداث على أرض الواقع، الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي ثم تعلقها على ألواح التعليق في الغرفة.

المواد التدريبية المرفق التدريبي 1 (مراجعة التشريعات)،
المرفق التدريبي 2 (أمثلة على مؤشرات)،
الشرائح 1 - 10
دليل لقياس مؤشرات عدالة الأحداث.

الأدوات المستخدمة كمبيوتر محمول، جهاز عرض، 4 ألواح تعليق، بطاقات، أقلام تخطيط .

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض هدف الوحدة التدريبية وبرنامجها على اللوح القلاب.	5
• اعرض هدف الجلسة.	
• عرض الشريحتين 1–2 لتقديم موضوع مراجعة التشريعات.	
• مجموعات عمل لتحديد العناصر الرئيسية في تحليل الوضع.	5

الخطوات:

1. أشرح ان تحليل الوضع خطوة أولى مهمة ان أرادت الدولة خلق بيئة داعمة وضمان التنيسق وتوفير الموارد لحماية حقوق الأطفال.

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
2. وزّع المشاركين إلى 6 مجموعات واطلب من المشاركين أن يُخرجوا تحليلات الوضع في بلادهم – إن كانت معهم – لاستخدامها كمراجع إضافية في التمرين.	15
3. وزّع موضوعاً من العناصر الرئيسية التالية لتحليل الوضع على كل مجموعة: أطفال في نزاع مع القانون، الإطار القانوني، الإطار السياسي، واقع الأطفال في نظام عدالة الأحداث، عدالة الأحداث على أرض الواقع، الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي	
4. أطلب من المشاركين ذكر المسائل التي يجب أن يتناولها تحليل الوضع لكل واحد من العناصر الرئيسية التي وزّعتها عليهم. من الأمثلة على الإجابات: سن المسؤولية الجنائية، من هم صناع القرار في القضايا الفردية؟	20
5. يجب أن يكتب المشاركون كل مسألة على بطاقة ملوّنة ويعلّقونها على الألواح تحت العنوان المناسب.	
6. شجّع المجموعات على النظر إلى ألواح بعضها البعض، حيث يمكن للمشاركين إضافة أي نقاط يعتقدون أنها لم تُذكر على بطاقة ملوّنة مختلفة.	
7. وزّع المرفق التدريبي 1 واطلب من المشاركين الرجوع إلى جدول العناصر الرئيسية لتحليل الوضع. ثم اعرض المجموعات نتائج عملها، واطلب من المجموعات ذكر النقاط التي تم تحديدها والتي لم تُذكر في المرفق التدريبي.	
• رتّب لطباعة المخرجات وتوزيعها.	

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

- مجموعات نقاش حول المؤشرات التي يستخدمها المشاركون في بلادهم.

الخطوات :

1. وزّع المرفق التدريبي 2 (أمثلة على مؤشرات)، واشرح أن الهدف من المؤشرات دعم مراقبة التزام ببنود اتفاقية حقوق الطفل ذات الصلة وغيرها من المعايير الدولية لعدالة الأحداث. وتشتمل المؤشرات على نوعين: 1) مؤشرات وضع الأطفال التي تحدد مستوى انتهاك حقوق الطفل أو انتهاك المعايير الدولية لعدالة الأحداث، و2) مؤشرات البيئة الحمائية التي تشير إلى الهيكليات القائمة والفجوات في البيئة الحمائية للأطفال . — 15

2. اطلب من المشاركين وهم في نفس تشكيلة مجموعات التمرين السابق أن يجيبوا عن الأسئلة التالية :
   أ) ما هي خبراتكم في تطوير إطار عمل للمؤشرات في بلدكم؟
   ب) ما الاستراتيجيات التي استخدمتموها لتحسين استخدام المؤشرات للتخطيط للبرامج مع الشركاء في بلدكم؟

3. اشرح لهم أن عليهم استخدام المرفق التدريبي 2 كمرجع إضافي في الإجابة عن السؤال. — 10

4. بدلاً من العروض الرسمية للمجموعة الكلّية، اطلب من المشاركين تبادل الرأي في بعض النقاط الرئيسية من نقاشاتهم شفهياً، ثم دوّن الإجابات على اللوح القلاّب.

5. اختم النشاط بالشرح بأن هناك نقصاً في المعلومات، وأطلب من المشاركين الرجوع إلى دليل لقياس مؤشرات عدالة الأحداث .

6. اعرض الشرائح 3 - 10. — 10

الجلسة 8. 2 المبادرات والتقدّم في ظل غياب إطار تشريعي شامل

هدف الجلسة - تحديد التدخلات الممكنة ضمن الأطر القائمة.
- تدارس المسائل المرتبطة بصياغة القوانين خاصة العوامل البيئة المطلوبة.

الإعداد دوّن الأهداف على لوح قلاّب وراجع الشرائح وصوّر نسخاً عن المرفقات التدريبية.

المواد التدريبية المرفق التدريبي 3 (المبادرات والتقدّم في عدالة الأحداث يمكن أن يحدث في ظل غياب إطار تشريعي شامل)

الأدوات المستخدمة أوراق لوح قلاّب، أقلام تخطيط، بطاقات .

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• اعرض هدف الجلسة.	5
• مجموعات نقاش حول المعيقات والفرص المترتبة على غياب إطار تشريعي شامل. **الخطوات** : 1. اشرح أنه بالرغم من أن المجال متاح دائماً للإصلاح القانوني، إلاّ أن أصعب المشاكل لا تكمن في نص القانون فحسب بل في غياب تطبيق القانون والطريقة التي يتصرف بها المختصون. لذا، قد يكون التصرّف بشكل ملائم وتنفيذ القوانين القائمة أهم من تطوير ومراجعة القوانين والتشريعات. 2. وزّع المشاركين إلى مجموعات قطرية (وإن لم يكن ذلك ممكناً، إلى أربع مجموعات) واطلب من المشاركين الإجابة عمّ يلي : حددوا المعيقات والفرص المترتبة على غياب إطار تشريعي شامل، واقترحوا استراتيجيات للتغيير داخل النظام الحالي.	10

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)

وزّع لوحاً قلاًّبا على كل مجموعة، واطلب منها اختيار مقدّم ليعرض نتائج العمل.

3. اطلب من مجموعة عرض نتائج عملها، وتقوم المجموعات الأخرى بشطب النقاط المذكورة، ومن ثم تذكر النقاط المتبقية. 25

اختتم التمرين بذكر النقاط التالية: يمكن أن يكون الإصلاح التشريعي عمليةٍ طويلة وتستنفد الوقت. ولا يكفي أن يكون التدخل محدوداً بهذه العملية ويستثني إمكانية إحداث تغييرات قد يكون لها أثر على أرض الواقع. أحيانا لا يكون ممكنا إصلاح التشريعات ، لكن من الطرق الفعالة في تحسين نظام العدالة للأطفال العمل في إطار القوانين القائمة. ومن المفضّل أحياناً أن يسبق التحوّل على أرض الواقع عملية إصلاح القوانين من أجل اختبار المقترحات وتعديلها عند الضرورة.

هناك مجال واسع في الأنظمة الحالية للتوصل لاختيارات وقرارات تساهم في أجندة الإصلاح ولو لم توجد تشريعات تتعامل مباشرة مع عدالة الأحداث. ويمكن تحقيق الإصلاحات في مجال عدالة الأحداث داخل الأنظمة القائمة دون استهلاك الكثير من الموارد. على سبيل المثال، هناك فرصة في الخطوات الأولى لاستخدام بدائل عن الاعتقال دون الحاجة إلى موارد.- اشرح أنه سيتم النظر في هذه الفرص لاحقا.

- كيفية صنع قوانينكم وخلق البيئة الداعمة بأنفسكم.

الخطوات:

1. اطلب من المشاركين العمل في ثلاثيات (توزيع المشاركين حسب الدول إن أمكن) وكتابة قوانينهم الخاصة التي من شأنها أن تحمي المعتدين الأطفال في نظام عدالة الأحداث. واطلب من المشاركين كتابة النقاط الرئيسية لقانونهم الذي سيحمي المعتدين الأحداث بحيث يذكروا أكبر عدد ممكن من النقاط. 30
2. اكتب الإرشادات التالية على اللوح القلاّب مسبقاً واعرضها لترشد المشاركين:

الأنشطة	المدة الزمنية المتوقعة (بالدقيقة)
• كيف تقيّد الحكومة حالياً الحقوق الواردة في قانونكم؟ • ما التغييرات التي على الحكومة إحداثها؟ • كيف يمكنكم التأثير في هذا التغيير؟ • كيف يمكن للحكومة دعم القانون وتطبيقه؟ • كيف تحدّ الثقافة والتقاليد والعادات والاتجاهات العامة الحقوق الواردة في قانونكم؟ كيف يجب تغييرها؟ كيف يمكنكم التأثير في هذا التغيير؟ • كيف تدعم الثقافة والدين والتقاليد والعادات والاتجاهات العامة قانونكم وتطبّقه؟ • كيف يمكن للأطفال دعم القانون وتطبيقه ؟ • كيف يمكن إحداث هذه التغييرات دون إصدار قانون جديد ؟ 3. وزّع ألوحاً قلاّبة وأقلام تخطيط على المجموعات واطلب من كل واحدة اختيار مقدّم. • بعد 30 دقيقة، قدّم المهمة الثانية والتي تتطلب من المشاركين تطوير قائمة تحقق[33] للخطوات المطلوبة لاستحداث القانون الجديد في النظام المحلي وتحديد الأطراف المعنية المشاركة. • اطلب من المجموعات تقديم إجاباتها على السؤالين. • في الختام، تحقق من عدد المجموعات التي وضعت استراتيجية لمشاركة الأطفال في إصلاح القانون، واطلب من المشاركين الرجوع إلى المثال من جنوب إفريقيا في المرفق التدريبي 1 (مراجعة القوانين والتشريعات) • اطلب من المشاركين الرجوع إلى المرفق التدريبي 3 (المبادرات والتقدّم في عدالة الأحداث يمكن أن يحدث في ظل غياب إطار تشريعي شامل).	30

[33] الرجاء طباعة قائمة التحقق ووضعها على موقف التالي (http://www.extranet.unicef.org/PD/UNCPJJ.nsf)، ويمكن للميسّرين الرجوع إلى الموقع للاطّلاع على أمثلة قبل التدريب. ويمكن لهم كذلك زيارة http://canada.justice.gc.ca للحصول على المزيد من الأمثلة.

شرائح عرض PowerPoint 10 - 1

الشرائح موجودة على القرص المدمج

رقم الشريحة	محاور النقاش

1

2

3

الارتباط الأساسي بين قوانين رعاية الطفل وحماية الطفل والبنود القانونية حول عدالة الأحداث:

- يبرز الارتباط بالنظر إلى النهج الكلّي لاتفاقية حقوق الطفل.
- يصبح للارتباط أهمية عملية عند مقارنته مع واقع الأطفال الذين يواجهون سلطات نظام العدالة الجنائية.

4

رقم الشريحة	محاور النقاش

5

الرجوع إلى المادتين 37 و 40 من اتفاقية حقوق الطفل.

6

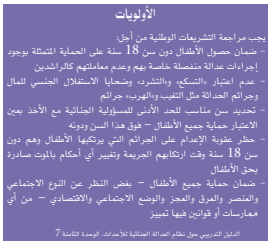

7

رقم الشريحة	محاور النقاش

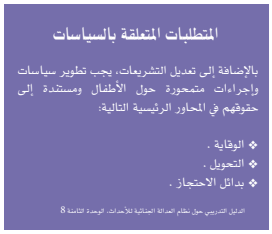

8

الوقاية: الإرادة والموارد السياسية لسياسات وقاية شاملة مبنية على حقوق الطفل.
إصلاح الممارسات والقوانين وتخصيص الموارد لضمان عدم اللجوء إلى الاعتقال والاحتجاز إلاّ كملاذ أخير.

التحويل: تعزيز برامج التحويل كآلية إجرائية إضافية لإتاحة/ اقتراح نقاط خروج في كل مرحلة من إجراءات العدالة الجنائية بتركيز على العدالة الإصلاحية والإجراءات والخدمات الصديقة للأطفال.

بدائل الاحتجاز: جعل الأحكام غير الاحتجازية أولوية لدى السلطات القضائية (لتبنّي التحويل عن السجن، لكن ليس بالضرورة عن إجراءات العدالة الجنائية) وإجراء مراجعات قضائية فورية للأطفال المحتجزين حالياً بهدف إخراجهم من الاحتجاز ووضعهم في برامج بديلة.

9

10

مطالعات إضافية

• مشروع مؤشرات اليونيسف لعدالة الأحداث والاختبارات الميدانية في الفلبين، ألبرتو ميوت وألكساندرا يوستر وميسيديتا تيا.
http://www.icclr.law.ubc.ca/Publications/Reports/11_un/(muyot%20final%20paper.pdf

• اللجنة القانونية في جنوب إفريقيا، مشروع رقم 106، تقرير عدالة الأحداث، 2000
http://www.doj.gov.za/salrc/reports.htm
http://www.doj.gov.za/salrc/reports/r_prj106_juvjus_2000%20jul.pdf

• المزيد من المعلومات حول إصلاح نظام عدالة الأحداث في جنوب إفريقيا، ومشاركة الأطفال في العملية موجودة على :
http://www.childjustice.org.za/background.htm
أو http://www.communitylawcentre.org.za/Projects/Childrens-Rights

• المزيد من المعلومات حول الإصلاح والنظام في كندا على :
http://canada.justice.gc.ca/en/ps/yj
وباللغة الفرنسية على
http://www.canada.justice.gc.ca/fr/ps/yj/index.html

قائمة تحقّق للميسّر

الرسائل الأساسية/ / أسئلة للتفكير
مع أن إصلاح القوانين ضروري لجعل القوانين الوطنية متسقة مع المعايير الدولية ومع أنه قد يكون قيد التنفيذ، إلاّ أنه لا يجب انتظار حدوثه من أجل التحفيز على إجراء التغييرات في الأطر القائمة.
المؤشرات حساسة ويجب الحث على تطوير عمليات للمراقبة ورفع التقارير.

سمات الميسّر/ة الجيدة

عليك أن تقود المجموعة بحيث تكون حياديا ولا تملك سلطة صنع القرار واقتصر في تدخلك على تحسين فعالية المجموعة.

تحفيز عملية صنع القرار من خلال:

- إدارة عمل المجموعة.
- الإصغاء للفهم وليس للدحض أو التقييم.
- تحمّل مسؤولية التواصل الدقيق بين أفراد المجموعة.
- تيقظ للمشاعر التي لا يُعبّر عنها: حماية وجهات نظر الأقلية.
- دفع عجلة النقاش.
- التأكد من التوثيق الجيد للنقاشات.
- الحد من احتكار بعض الأشخاص للنقاش.
- تجنّب تقييم الأفكار المطروحة أو الحكم عليها.
- عدم اتخاذ القرار نيابة عن المشاركين بل السماح لهم بتقرير ما يريدون القيام به.

ويجب أن تمتلك لتكون فعالا عدداً من المهارات وأن تتمكن من تطبيقها بشكل جيد. أول هذه المهارات هي القدرة على الإصغاء بفاعلية إلى المشاركين وهم يعبّرون عن أفكارهم، إمّا من خلال العروض الشفهية في نقاش للمجموعة الكلّية أو من خلال تشارك نتائج نشاط مجموعات العمل الصغيرة. ويشتمل الإصغاء الفاعل على: القدرة على التأكد من أن الجميع يفهم ما يقال، والقدرة على الصمت إلى أن يتم إيصال الرسالة كاملة، والوعي بأثر الوقفة والحركات وتعبيرات الوجه والقدرة على استعمالها بالشكل الملائم. ويجب أن تستمر في الإصغاء بشكل فاعل طوال الجلسة.ويجب أن تكون مهتما بالتعلّم من الآخرين بشكل عام، لكن يجب أن تكون مهتما بالتعلّم من خلال ردود فعل المشاركين، وكيفية تجاوبهم مع أدائك المهني. ومن الفروق بين التيسير والتدريس عملية تبادل الخبرات. لكن يجب ألاّ تطلب من المشاركين الكشف عن أمور ما كنت لتكشفها عن نفسك.

60% من العمل الذين يقوم به المدرّب يتم وراء الكواليس، وهذا ينطبق عليك أيضاً. حيث أن هناك الكثير من الوظائف الكبيرة والصغيرة التي يجب القيام بها لإنجاح التدريب. ويجب أن تتقن «سبع صنائع» كما يقال وتظهر استعدادك لتأدية عدد من

المهام من تحريك الكراسي للتأكد من أن ترتيب الجلوس مناسب وحتى تصوير نسخ عن المرفقات التدريبية.

ويجب أن تثق بالمجموعة، فالتيسير يشتمل على عدد من الأنشطة التي تُنفّذ مع المجموعة، وليس لها، وعندما تُبدي ثقتك في المجموعة، ففي أغلب الأحيان تكون هذه الثقة متبادلة.

الوحدة الثامنة

تحليل السياسات ومراجعة التشريعات

دليل المواد الخاصة بالمشارك

الأهداف

في نهاية هذه الوحدة، سيتمكّن المشاركون من:

- معرفة متطلبات الإصلاح التشريعي والتدخلات الممكنة ضمن الأطر القائمة
- تحديد التدابير اللازمة لتطوير سياسات خاصة بالأطفال

المدة [3 ساعات]

المحتوى

8. 1 مراجعة التشريعات .
8. 2 المبادرات والتقدّم في ظل غياب إطار تشريعي شامل

مراجعة التشريعات

تُلزم اتفاقية حقوق الطفل الدول الأطراف باتخاذ كل التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لأعمال حقوق الطفل وانسجام القوانين والسياسات الوطنية مع الاتفاقية (المادة 4).

إصلاح الأنظمة القائمة لعدالة الأحداث جزء لا يتجزأ من الأجندة الدولية لحقوق الإنسان. وتقدّم التشريعات إطار العمل لممارسة عدالة الأحداث، حيث يتطلب العديد من جوانب السياسات المتعلقة بعدالة الأحداث إطار عمل قانوني، ومن أجل دعم العملية التشريعية، من الضروري التشجيع على تطوير سياسة شاملة لعدالة الأحداث.

وعند مراجعتها لتشريعاتها، فإن على معظم الدول الموازنة بين المصالح الاجتماعية والسياسية والمهنية المتضاربة. ومع أنه يجب منح الأطفال في نزاع مع القانون كامل ضمانات المحاكمة العادلة المطلوبة للمشتكى عليهم من الراشدين، إلاّ أنه لا يكفي ضمان أن القانون يخوّلهم بنفس نطاق الحمايات. فتعقيد أهداف نظام عدالة الأحداث – الذي يحاول المزاوجة بين هدفين متضاربين يكمنان في الحاجة إلى معاقبة السلوك الجرمي وفي الوقت ذاته تلبية احتياجات رعاية الطفل المعتدي – يجعل المشكلة الرئيسية بإيجاد توازن بين العقاب وإعادة التأهيل أبرز منها لدى الراشدين. كما أن زيادة التركيز على الهدف السليم إجمالاً بمنح الحماية يمكنه أن يحرم الطفل من حقوقه في الحصول على إجراءات عادلة. وتحويل التركيز تماماً إلى إعادة التأهيل على حساب أهداف أخرى للعدالة الجنائية يمنح الدولة سلطات غير محدودة تقريباً في التصرّف بالنيابة عن الطفل، مما قد يؤدي إلى الاستنتاج بأن الطفل لم يعد بحاجة إلى الحمايات الرسمية الكامنة في حق الحصول على إجراءات عادلة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تشويه المعنى الحقيقي لعدالة الأحداث.

تعزيز نهج شامل لمراجعة القوانين والتشريعات

- **الربط بين رعاية الأطفال وعدالة الأحداث**

في الوضع المثالي، يجب الجمع بين القوانين المتعلقة بالأطفال، فتجزئة التشريعات يعني أن الأطفال سيضيعون في الفجوات. وتكمن المشكلة في أي مراجعة كبرى لأي جانب من جوانب القوانين المتعلقة بالأطفال أن لها أثراً كالدومينو، مما يعني وجوب التأكد من أن القطع الأخرى في التشريع ما زالت متسقة. ومن أوضح الأمثلة في هذا السياق الربط بين عدالة الأحداث وقوانين رعاية/ وحماية الطفل.

على سبيل المثال، في حال وجود سن أدنى للمسؤولية الجنائية، سيكون هناك حاجة إلى قوانين مناسبة للأطفال دون السن الأدنى والذين يحتاجون إلى أماكن آمنة. وإن كان كل جانب يسترشد بمبادىء تتضارب مع مبادىء الجانب الآخر، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض حقوق الطفل. ولتجنّب ذلك، يبدو من الضروري مراجعة هاذين الجانبين من القانون في الوقت ذاته، وضمان تعاون العاملين من الجانبين.

ولا يمكن تجاهل الارتباط الرئيسي بين قوانين رعاية وحماية الطفل والتشريعات المتعلقة بعدالة الأحداث، ويعود ذلك لسببين: أولاً، يبرز الارتباط بالنظر إلى النهج الكلّي لاتفاقية حقوق الطفل، وثانيا، يصبح للارتباط أهمية عملية عند مقارنته مع واقع الأطفال الذين يواجهون سلطات نظام العدالة الجنائية. ومن القواسم المشتركة بين هذه الفئة من الأطفال أن الكثير منهم قد لا يكونون معتدين تماماً، بل يمكن تعريفهم أنهم أطفال بحاجة للرعاية بسبب وجود عوامل مختلفة مثل الفقر.

في الوقت ذاته، هناك حاجة إلى الفصل بين نظامَي العدالة الجنائية والرعاية الاجتماعية. ولا يعني ذلك أنه لا يجب لدوائر الرعاية الاجتماعية المشاركة في التعامل مع الأطفال في نزاع مع القانون، بل أنه لا يجب التعامل مع الأطفال الذين ليسوا في نزاع مع القانون (مثل الأطفال الذين يحتاجون إلى الرعاية والحماية) من خلال نظام العدالة الجنائية.

- **إجراء تحليل شامل للوضع**

يُعتبر تحليل الوضع خطوة أولية مهمة إن أرادت الدولة خلق بيئة مواتية وضمان التنسيق وتوفير الموارد لتلبية حقوق الأطفال. ويجب أن يقيّم تحليل الوضع أطر العمل المتعلقة بالقوانين والسياسات في التعامل مع الأطفال في نزاع مع القانون، والأساليب المنتهجة لمراقبة انتهاكات الحقوق والتبليغ عنها وتحديد الفجوات التي لا تترك للأطفال في نزاع مع القانون إلاّ مجالاً قانونياً ضيقاً – هذا إن وُجد – لحماية حقوقهم. كما يجب أن يحدّد تحليل الوضع جوانب الممارسة التي قد تؤدي إلى تحسينات فورية وقابلة للقياس.

ويجب أن يغطي تحليل الوضع جميع جوانب العدالة الجنائية – بما فيها الحد من الجنوح ودور الشرطة والادّعاء والقضاء وإعادة التأهيل – ويشتمل على أنواع مختلفة من المعلومات، بما فيها معلومات حول القوانين والبيانات الإحصائية والتقييمات النوعية للممارسات السائدة في الجوانب المختلفة التي يتألف منها نظام عدالة الأحداث.

وفيما يلي مخطط محتمل لعملية تحليل وضع يمكن تعديله ليناسب الظروف الوطنية.

العناصر الرئيسية في عملية تحليل الوضع:

الأطفال في نزاع مع القانون	- ماذا يعني أن يكون الأطفال دون سن 18 سنة «في نزاع مع القانون»؟ (الجنوح، السلوك غير الاجتماعي، الأوضاع الشاذة ...) - ما هي الأفكار/ المخاوف السياسية والعامة الرئيسية حول مشكلة الأطفال في نزاع مع القانون؟ - من منظور حقوق الأطفال، ما هي المشاكل وما هي الفرص؟
الإطار القانوني	- ما هو الإطار القانوني القائم؟ - هل قدّمت الدولة أي تحفظات/ إعلانات حول المادتين 37 و40 عند مصادقتها على اتفاقية حقوق الطفل؟ - هل الهيئات المختلفة (بما فيها النيابية) مسؤولة عن مراجعة التشريعات؟ من هم عملاء التغيير (المحتملون) الذين يؤيدون تحقيق التزام أكبر وأفضل بالمعايير والأعراف الدولية لحقوق الطفل؟ - هل توجد مواثيق سلوك للعاملين المختلفين في عدالة الأحداث (الأخصائيون الاجتماعيون والقضاة والمحامون والعاملون في الإصلاحيات والتربويون ...)؟ - هل يتم تطبيق معايير وأعراف (معايير رعاية – تعليمات) على المؤسسات والخدمات المشاركة في عدالة الأحداث (وطنية، بحسب نوع المؤسسة/ الخدمة ...)؟
الإطار السياسي	- ما هي الوزارات المشاركة في/ المسؤولة عن عدالة الأحداث؟ - هل هناك هيئات (سياسية أو إدارية) أخرى – كالمفوضيات واللجان ما إلى ذلك – مسؤولة، أو إلى أي دوائر حكومية يتم تفويض المسؤوليات؟ - من هم عملاء التغيير السياسيون (المحتملون) الذين يؤيدون تحقيق التزام أكبر وأفضل بالمعايير والأعراف الدولية لحقوق الطفل؟

ممارسة عدالة الأحداث على أرض الواقع	- من هم صانعو القرار في القضايا الفردية (ضباط تطبيق القانون «الشرطة»، والهيئات القضائية الإدارية مثل مفوضيات المدارس والمفوضيات الإقليمية ...)؟ - ما هي الإجراءات الإدارية والقضائية وغيرها المتعلقة بصنع القرار؟ - من يساعد في عملية صنع القرار (أخصائيون اجتماعيون ...)؟ - **التحويل:** ماذا يحدث للأطفال الذين يُبلّغ عنهم للشرطة لكن لا يُحالون للمحكمة؟ للأطفال المُحالين للمحكمة لكن لا يتم مقاضاتهم؟ ما هي الأنشطة أو المبادرات الحالية الرجاء النظر في جميع أطر العمل الممكنة: هل يتيح القانون المجال للتحويل أم لا؟ لكنه لا يستبعد الممارسات التحويلية، حيث يتم تطبيقها بشكل غير رسمي أو غير قانوني. هل هي موجودة على أرض الواقع بشكل مخالف لقانون عدالة الأحداث؟ ما هي العوائق أو الصعوبات في استخدام أنظمة العدالة التقليدية من منظور حقوق الطفل؟ - هل يتم استخدام أي من أشكال من العدالة الإصلاحية (التي تُشرك الضحايا) للتعامل مع الأطفال في نزاع مع القانون؟ ما هي الأنشطة أو المبادرات الحالية؟ إن كانت موجودة لكن لا تُستخدم، فإلى أي مدى يمكن أن تكون أنظمة العدالة التقليدية مفيدة في إطار عدالة الأحداث؟ ما هي العوائق أو الصعوبات في استخدام العدالة الإصلاحية من منظور حقوق الطفل؟ - ما هي الهيكليات والخدمات الداخلية والمجتمعية المستخدمة في تنفيذ الأحكام القضائية والإجراءات التربوية التي تنطبق على الأطفال في نزاع مع القانون؟ ما عدد الخدمات/ الهيكليات الموجودة لكل نوع من الأحكام القضائية/ الإجراءات؟ ما هي إمكاناتها؟ - ما هي المبادرات والخدمات والمرافق الحالية المستخدمة كبدائل للتجريد من الحرية (بما فيها بدائل الاحتجاز رهن المحاكمة والسجن أو أي حكم قضائي آخر في مؤسسة مغلقة)؟ ما هي إمكاناتها؟ - كيف يتم تنظيم مسألة الدعم القانوني للقاصرين الذي ارتكبوا جرماً واعتُقلوا ومثلوا أمام قاضٍ أو هيئة إدارية أو غيرها؟ - كيف يتم مراقبة وضع الطفلً الذي يقضي حكماً قضائياً؟ هل هناك هيئات مراقبة مستقلة لمراجعة عمل نظام عدالة الأحداث؟ - هل يتم إتاحة عملية المراجعة الرسمية للإجراء المفروض أو المتفق عليه في كل قضية؟ - من هم عملاء التغيير المهنيون (المحتملون) الذين يؤيدون تحقيق التزام أكبر وأفضل بالمعايير والأعراف الدولية لحقوق الطفل؟

الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي	- ما هي السبل المتاحة لتقديم خدمات الرعاية اللاحقة وإعادة الدمج الاجتماعي للأطفال الذي يُزعم أنهم في نزاع مع القانون أو تم اتهامهم أو إدانتهم بذلك، وخاصة الأطفال في مؤسسات الرعاية أو السجون أو مراكز الاحتجاز؟ - ما هي الهيكليات والخدمات المتاحة ومن هم العاملون المشاركون؟ من هم عملاء التغيير المهنيون (المحتملون) الذين يؤيدون تحقيق التزام أكبر وأفضل بالمعايير والأعراف الدولية لحقوق الطفل؟
واقع الأطفال في نظام عدالة الأحداث (إن أمكن تزويد معلومات خلال الخمس سنين الأخيرة)	- ما العدد السنوي للأطفال المبلّغ عنهم للشرطة أو أي هيئة رسمية أخرى بدعوى كونهم في نزاع مع القانون؟ ما نسبتهم بالمقارنة مع شريحة السكان دون سن 19 سنة؟ على أي أساس يتم التبليغ عنهم؟ هل هناك فوارق بين منطقة وأخرى؟ - هل هناك تقديرات لعدد جرائم الأطفال غير المبلّغ عنها؟ - من هم الأطفال في نزاع مع القانون؟ (السن، الجنس، الأصل العرقي...)؟ - ما مصادر المعلومات المتاحة وما مدى صحة البيانات وموثوقيتها؟ (إحصاءات، دراسات..)؟ - ما العدد السنوي للأطفال المعتقلين بزعم أنهم في نزاع مع القانون؟ على أي أساس يتم لذلك؟ - ما العدد السنوي للأطفال الموقوفين رهن المحاكمة؟ لماذا هم موقوفون؟ - ما العدد السنوي للأطفال الذين يتم مقاضاتهم لأنهم متهمون بأنهم في نزاع مع القانون؟ على أي أساس يتم لذلك؟ - ما عدد الأطفال الذين يشاركون في برامج «تحويل»؟ على أي أساس يتم لذلك؟ الرجاء تحديد عدد الأطفال في كل برنامج إن أمكن؟ - ما عدد الأطفال الذين يشاركون في برامج «عدالة تقليدية»؟ على أي أساس يتم لذلك؟ الرجاء تحديد عدد الأطفال في كل برنامج إن أمكن؟ - ما عدد الأطفال الذين يشاركون في برامج «عدالة إصلاحية»؟ على أي أساس يتم لذلك؟ الرجاء تحديد عدد الأطفال في كل برنامج إن أمكن؟ - ما العدد السنوي للأطفال الذين يتم إدانتهم بأنهم في نزاع مع القانون؟ على أي أساس يتم لذلك؟ الرجاء تحديد عدد الأطفال لكل نوع إدانة إن أمكن؟

واقع الأطفال في نظام عدالة الأحداث (إن أمكن تزويد معلومات خلال الخمس سنين الأخيرة)	- ما الأحكام القضائية المختلفة المستخدمة ولأي مدى (عدد الأطفال سنوياً)؟ - ما هي ظروف الأطفال المجرّدين من حريتهم؟ إلى أي مدى يتم احترام حقوقهم؟ - هل هناك تجارب/ مفاهيم حول الأطفال في نظام عدالة الأحداث؟ إن كانت الإجابة بنعم، ما هي أهم نتائجها؟ - هل هناك دراسات حول أثر نظام عدالة الأحداث على حياة الأطفال والشباب بعد أن يخرجوا منه؟ (تكرار الجرائم، فشل إعادة الدمج في الأسر والعمل والمدرسة ...)

- **المؤشرات/ البيانات**

غالباً ما تكون البيانات في أنظمة عدالة الأحداث غير موجودة أو لا يمكن الاعتماد عليها. ومن أجل تحسين وجود البيانات حول حقوق الأطفال داخل أنظمة عدالة الأحداث، عقدت اليونيسف اجتماعاً للخبراء لتحديد مجموعة من المؤشرات العالمية حول عدالة الأحداث. وتهدف المؤشرات إلى دعم مراقبة التزام الدول الأطراف بالبنود ذات الصلة في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعايير الدولية لعدالة الأحداث.

تشتمل المعايير على نوعين:
- مؤشرات وضع الأطفال التي تحدد مستوى انتهاك حقوق الطفل أو انتهاك المعايير الدولية لعدالة الأحداث.
- مؤشرات البيئة الحمائية التي تشير إلى الهيكليات القائمة والفجوات في البيئة الحمائية للأطفال.

استراتيجيات تطوير ومراجعة القوانين والتشريعات

الاصلاح التشريعي ضروري لتلبية حقوق الأطفال بالكامل، حيث يستدعي التوافق مع اتفاقية حقوق الطفل عملية مدروسة من مراجعة تشريعات الدولة وتفعيلها وتطبيقها. لكن مراجعة التشريعات عادة ما يتم لكل قطاع على حدة: قانون الأسرة، قانون التعليم، نظام عدالة الأحداث وهكذا ...

ويجب تقييم جميع القوانين المحلية المقترحة التي تنطبق على الأطفال أو تؤثر فيهم بشكل منتظم ومنظم وإجراء التعديلات اللازمة لضمان عدم وجود تضارب والتأكد من احترام اتفاقية حقوق الطفل وتطبيقها.

وعند استخدام الاتفاقية أحياناً كإطار عمل لمراجعة ممارسة القوانين والسياسات، يجب النظر فيها ككلٍ. ومهما كان نوع عملية إصلاح التشريعات، من الضروري الالتفات إلى الطبيعة الكلية للاتفاقية والترابط بين أحكامها[34].

يمكن استخلاص الكثير من العَبَر – ويجب كذلك الحذر – عندما يفكر واضعو السياسات بمراجعة تشريعات نظام عدالة الأحداث. ومن تلك العَبَر أثر البرامج الجديد على نظام عدالة الأحداث ككل، فالتغييرات في جزء من النظام لن تكون منعزلة، بل ستؤثر على تقديم خدمات عدالة الأحداث لجميع المتعاملين معها. وقد تعني هذه الظاهرة – التي تتفاقم بسبب محدودية البرامج والخدمات والميزانيات – أن المخصصات المالية لبرنامج جديد ستأتي على حساب برامج أخرى في نظام عدالة الأحداث.

ويجب التعامل مع هذه المسألة من أجل تجنب العواقب السلبية للمبادرات المصممة بحسن نية لوضع السياسات. وفي الوقت ذاته، يجب أن يعي واضعو السياسات أن إجراء تغييرات شاملة في سياسات عدالة الأحداث أو قوانينها سيؤثر ليس فقط على نظام عدالة الأحداث بل على المؤسسات الأخرى التي من بين مسؤولياتها الرئيسية تقديم الخدمات للأطفال والأسر.

ويجب أن يشارك في عملية مراجعة التشريعات مجموعة متنوعة من اللاعبين. وفي هذا الصدد، فإن للمشرّعين – بمن فيهم الحكومات – دوراً مهماً. وتتطلب عملية المراجعة أيضاً معرفة منظورات مَن يطبّقون القانون، ومَن يسعون لاستخدامه لحماية حقوق الأطفال، ومَن يعملون مع الأطفال، والأطفال أنفسهم.

وعدا العقبات المتعلقة بالموارد والتبعات غير المقصودة، من الممكن أن تعيق الأعباء الإدارية وعدم الاتساق في النظام واللوجستيات عملية تطبيق التشريعات المصممة بشكل جيد. وعلى الدول التي تجري إصلاحات تشريعية شاملة على عدالة الأحداث أن تنظر في الممارسات القائمة وتحسب التغييرات اللازمة وصعوبة إحداث هذه التغييرات والخيارات الإدارية الواردة.

34 لكن فيما يتعلق بالمواد المحددة ذات الصلة باتفاقي حقوق الطفل، فإن الدليل الإرشادي حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل يحتوي على قائمة تحقق (المواد 37 و39 و40) للتركيز على الأسئلة التي يجب طرحها والإجابة عليها في عملية مراجعة القوانين وتطبيقها.

- **نهج محدود**

من الممكن أن يكون تبنّي نهج محدود الأهداف في تغيير القانون أكثر ملاءمة ويمكن أن يتم بطرق متعددة. لكن حتى مع وجود تعديلات وأنظمة، إلاّ أنه يجب إجراء عمليات التشاور قبل إحداث التغييرات، بالإضافة إلى ضرورة إجراء حملات ترويج وتدريب من أجل تنفيذ تلك التغييرات.

- **تعزيز مشاركة الأطفال في تطوير ومراجعة القوانين والتشريعات**

لا شك في أن أي إجراءات لا تأخذ في عين الاعتبار آراء الشباب أنفسهم وتجاربهم ستفشل في النهاية لأنها لن تكون ذات صلة بتجاربهم الحياتية، بما في ذلك دخولهم نظام عدالة الأحداث. ويمكن للأطفال تقديم مساهمة قيّمة في تطبيق القوانين وتطوير السياسات للتعامل مع مشكلة جنوح الشباب.

- **الأولويات**

انسجاماً مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من تعليمات الأمم المتحدة حول عدالة الأحداث، قد تظهر الحاجة إلى مراجعة التشريعات الوطنية من أجل:

- ضمان حصول الأطفال دون سن 18 سنة على الحماية المتمثلة بوجود إجراءات عدالة منفصلة خاصة بهم وعدم معاملتهم كالراشدين.
- عدم اعتبار «التسكع» و«التشرد» وضحايا الاستغلال الجنسي للمال وجرائم الحداثة مثل التغيب و«الهرب» جرائم.
- تحديد سن مناسب للحد الأدنى للمسؤولية الجنائية مع الأخذ بعين الاعتبار حماية جميع الأطفال – فوق هذا السن ودونه – وفق تنفيذ شامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان،

  ومع منح اهتمام خاص بالأطفال الذين قد ينتهي بهم الأمر في أنظمة الاحتجاز بسبب مواد إدارية ورعائية أكثر منها جنائية.
- حظر عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها الأطفال وهم دون سن 18 سنة وقت ارتكابهم وتغيير أي أحكام بالموت صادرة بحق الأطفال.
- ضمان حماية جميع الأطفال – بغض النظر عن نوع الجنس والعنصر والعرق والعجز والوضع الاجتماعي والاقتصادي – من أي ممارسات أو قوانين فيها تمييز.

بالإضافة إلى تعديل التشريعات، يجب تطوير سياسات وإجراءات متمحورة حول الأطفال ومستندة إلى حقوقهم في المحاور الرئيسية التالية :

المحور	المتــطلبات
الوقاية	الموارد والإرادة السياسية لتطوير سياسات وقاية شاملة مبنية على حقوق الطفل .
التحويل	إصلاح القوانين والممارسات وتخصيص الموارد لضمان عدم اللجوء إلى الاعتقال والاحتجاز إلاّ كملاذ أخير. وتعزيز برامج التحويل كآلية إجرائية إضافية لإتاحة/ اقتراح مخارج في كل مرحلة من مراحل إجراءات العدالة الجنائية، بتركيز على العدالة الإصلاحية والخدمات والإجراءات الصديقة للأطفال.
بدائل الاحتجاز	جعل الأحكام غير الاحتجازية أولوية لدى السلطات القضائية (لتبنّي التحويل عن السجن، لكن ليس بالضرورة عن إجراءات العدالة الجنائية) وإجراء مراجعات قضائية فورية للأطفال المحتجزين حالياً بهدف إخراجهم من الاحتجاز ووضعهم في برامج بديلة.

- **النهج المستند إلى البراهين**

الكثير من إصلاحات الأنظمة – تقليدية أو مستحدثة – التي تم القيام بها لا تستند إلاّ على القليل من البراهين لإثبات كفاءتها.

لكن في السنوات القليلة الماضية، استند الكثير من السياسات والممارسات على معلومات حالية حول أهم العوامل التي تعرّض الأطفال في نزاع مع القانون إلى الخطر، وعلى براهين حول أكثر الطرف فعالية في الحد من الجنوح وأكثر السبل فعالية في التعامل مع الأطفال عندما يرتكبون جرماً. وتدل البراهين أن التدابير العقابية أقل فعالية وأكثر تكلفة، وأكثر ضرراً على الأطفال، وتفاقم من الوصم الاجتماعي الذي يواجهونه، وقد تشكّل عقبة أمام إعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية والمجتمع ككل.

وفي المقابل، سيكون للبرامج المصممة وهي تأخذ التقييم في عين الاعتبار المساهمة الأكبر في مستقبل تطوير سياسات عدالة الأحداث كونها تحدد ما ينجح وما لا ينجح.

كما أن الدول بحاجة إلى أدوات أكثر فعالية في تحديد تحديات التنفيذ الكامنة في إدارة عدالة الأحداث وإصلاحها. ويركز الكثير من المعلومات المتاحة أمام واضعي السياسة في الدولة على أنواع السياسات التي يتم تطويرها، وحول الأمور التي تنجح، وسبب نجاحها، وكيف أصبحت فعالة، والعوامل التي على الدولة أخذها في الاعتبار عند النظر في تكرار هذه السياسات. ومن خلال النظر في أكثر من مجرد إطلاق السياسات والنظر في تطوير البرامج وتنفيذ السياسات القائمة وتقييمها، قد تصبح الدول أقدر على تحديد أنواع برامج عدالة الأحداث الخاصة بالوقاية والعقوبات والعلاج والتي يجب إتاحتها أمام الأطفال.

وتُعتبر دراسة السياسات والمبادرات حول عدالة الأحداث في الدول من الأدوات التي تملكها الدولة في حال لم يكن لديها هي أدوات للتحليل التجريبي. حيث أن بإمكان الدول النظر في مبادرات سابقة عند تطوير سياسات جديدة لعدالة الأحداث لتطلّع على الأمور التي تنجح، والتي لا تنجح، وأشكال المعيقات التي قد تؤثر في عملية تنفيذ السياسات.

- **يجب أن يكون التغيير التشريعي قابلاً للتحقيق على أرض الواقع**

لكي تكسب القوانين الجديدة المصداقية والدعم، على الحكومات أن تكون قادرة على تنفيذها. وتوعية المجتمع بحقوق الطفل ستؤدي إلى طلب أكبر على الخدمات، وإن لم يكن هناك إمكانات كافية لتقديمها، فإن ذلك سيؤدي إلى الإحباط وخيبة الأمل. وبالتالي، فإن امتلاك الإمكانات المالية والمؤسسية على تقديم الخدمات استجابة للتغييرات أمر ضروري. لهذا السبب، على الدول أن تكون قادرة على مراقبة مؤسساتها على المستوى المحلي. فعلى سبيل المثال، من الضروري وجود أنظمة لتتبع الطفل وهو يمر الإجراءات القضائية وإحصاءات وطنية لتقييم التوجهات .

- **الاتجاهات العامة**

من الضروري أن يتسع النقاش حول التشريعات الجديدة ليشمل الناس على مستوى المجتمع المحلي والمستوى المهني وغير ذلك من الأطراف التي قد يكون لها أثر كبير في دعم التغيير أو حتى معارضته.

ودون الاستثمار في النقاش، يمكن إصدار التشريعات، لكن ليس تنفيذها. وينطوي تعزيز عملية التغيير في الاتجاهات على الاستماع للناس وبث الأفكار الجديدة، ويتطلب نقاشاً عاماً من خلال الإعلام وتدريب منفّذي هذه العمليات.

مثال: إصلاح قانون عدالة الأحداث في كندا

في شباط/ فبراير 2002، أقر مجلس العموم مشروع القانون ج7 (قانون العدالة الجنائية للشباب) ليحل محل قانون المعتدين الشباب، ويصبح نافذاً اعتباراً من 1 نيسان/ أبريل 2003 بعد فترة من الإعداد لتنفيذه. ويبني القانون الجديد على مكامن القوة في القانون القديم ويطرح إصلاحات ضخمة تعالج مكامن الضعف فيه.

الخلفية: ارتبط الكثير من المخاوف بقانون المعتدين الشباب السابق ونظام العدالة الجنائية للشباب في كندا، واستند بعض هذه المخاوف على مفاهيم خاطئة حول جرائم الشباب والتشريعات وطريقة عمل النظام، فيما استند البعض الآخر على فهم خاطىء لحدود القانون والتوقّعات غير المنطقية منه.

وفيما يلي بعض المشاكل الكبيرة في نظام العدالة الجنائية للشباب :

- يفتقر النظام إلى فلسفة واضحة ومنطقية حول العدالة الجنائية للشباب.
- الاستخدام الزائد للاحتجاز.
- الاستخدام الزائد للمحاكم في القضايا البسيطة التي يمكن التعامل معها خارج المحاكم.
- نتج عن قرارات المحاكم الكثير من التفاوت وعدم الإنصاف في الأحكام القضائية التي تصدر بحق الشباب.
- لا يضمن القانون السابق فعالية إعادة دمج الشباب في المجتمع بعد إطلاق سبيلهم.
- تسبب عملية نقل الشباب إلى نظام العدالة الجنائية للراشدين تأجيل القضايا وتعقيدها وحالات من الظلم.
- لا يميّز النظام بوضوح بين الجرائم العنيفة والخطيرة والجرائم الأقل خطورة.
- لا يعترف النظام بشكل كافٍ بمصالح الضحايا ومخاوفهم.

الديباجة وإعلان المبادىء

مع أن الديباجة غير نافذة قانونياً، إلاّ أنها تحتوي على عبارات من البرلمان حول القيم التي يستند إليها التشريع، والتي يمكن استخدامها للمساعدة في تفسيره. على سبيل المثال:

- يتحمّل المجتمع مسؤولية معالجة التحديات والإحتياجات النمائية للشباب.
- يجب أن تعمل المجتمعات والأسر في شراكة معاً للحد من جرائم الشباب من خلال معالجة أسبابها الكامنة وتلبية احتياجات الشباب وتزويدهم بالدعم والتوجيه.

- يجب أن يتمكن الناس من الاطّلاع على معلومات دقيقة حول جرائم الشباب ونظام العدالة الجنائية للشباب والتدابير الفعالة في هذا الشأن.
- يملك الشباب حقوقاً وحريات، بما فيها تلك التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل.
- يجب أن يأخذ نظام العدالة الجنائية للشباب في عين الاعتبار مصالح الضحايا ويضمن المساءلة من خلال جعل الشاب يواجه عواقب جريمته وإعادة تأهيله ودمجه في المجتمع.
- يجب أن يحتفظ نظام العدالة الجنائية للشباب بأشد تدخلاته لأخطر الجرائم ويقلل الاعتماد على الاحتجاز.

ويحدد إعلان المبادىء إطار السياسة لتفسير التشريع: يجب أن تعكس طبيعة استجابة النظام للجريمة احتياجات الشاب وظروفه الشخصية. لكن احتياجات الشاب أو مشاكل الرعاية الاجتماعي التي يواجهها لا يجب أن تؤدي إلى عقوبة أطول أو أقسى مما يتناسب مع خطورة الجرم الذي ارتكبه.

وينص إعلان المبادىء على:
- يهدف نظام العدالة الجنائية للشباب إلى الحد من الجرائم وإعادة تأهيل الشباب ودمجهم في المجتمع وضمان وجود عواقب هادفة للجريمة، وبذا يساهم النظام في حماية المجتمع على المدى الطويل.
- يجب أن يعكس نظام العدالة الجنائية للشباب حقيقة أن الشباب ينقصهم النضج الذي يتمتع به الراشدون، ويختلف نظام العدالة الجنائية للشباب عن النظام الخاص بالراشدين في الكثير من الجوانب: تناسب تدابير مساءلة الشباب مع مستوى النضج المتدني لديهم، وتعزيز التدابير الحمائية، والتركيز بشكل خاص على إعادة الدمج والتأهيل، وأهمية التدخل السريع.
- يتحمّل الشباب المسؤولية من خلال تدخلات عادلة وبشكل يتناسب مع خطورة الجريمة.
- ضمن حدود المساءلة المنصفة والمتناسبة، يجب أن تعزز التدخلات احترام قيم المجتمع، وتشجّع على إصلاح الضرر، وتكون هادفة بالنسبة للشاب، وتحترم الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي واللغة والعرق والثقافة، وتلبّي المتطلبات الخاصة للشباب من السكان الأصليين.
- تتطلب إجراءات العدالة الجنائية للشباب ضمانات خاصة لحماية حقوقهم، واحترام الضحايا والتعاطف معهم، وإتاحة المجال أمام الضحية بمعرفة الإجراءات والمشاركة فيها، وإطلاع الأهل على الإجراءات وتشجيعهم على المشاركة في معالجة السلوك المعتدي لدى الشاب.

وبالإضافة إلى الديباجة وإعلان المبادىء، يشتمل قانون العدالة الجنائية للشباب على مبادىء أكثر تحديداً لتستند إليها القرارات في المراحل الرئيسية في عملية العدالة الجنائية للشباب: تدابير لاقضائية والأحكام القضائية ضد الشباب والاحتجاز والمراقبة.

مثال: مشاورات مع الأطفال في عملية مراجعة التشريعات، تجربة جنوب إفريقيا

انطوت عملية إصلاح القوانين في جنوب إفريقيا على درجة غير اعتيادية من المشاركة العامة، حيث تم عقد العديد من ورش العمل التشاورية والاجتماعات مع الأطراف المعنية. كما شعرت لجنة المشروع المسؤولة عن العملية بالحاجة إلى معرفة آراءٍ لأطفال، ولذلك أتاحت لهم المشاركة في عملية تطوير التشريع لأن له أثرا مباشرا على مصالحهم.

وتم التشاور مع الأطفال في مناسبتين: الأولى بتكليف من لجنة مراجعة التشريعات الجنوب إفريقية عام 1999، والثانية بتكليف من تحالف عدالة الأطفال عام 2001.

أول عملية مشاركة للأطفال

أطلقت لجنة مراجعة التشريعات الجنوب إفريقية أول نسخة من مقترحاتها التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر 1998. وفي محاولة للحصول على آراء الأطفال وأفكارهم حول الموضوع، كلفت اللجنة منظمة غير حكومية للتشاور مع الأطفال بهذا الشأن. وقد كان معظم المشاركين أطفالاً خضعوا بشكل ما إلى نظام عدالة الأحداث، كما شارك في عملية التشاور مجموعة مراقبة من طلاب الثانوية الذين لم يسبق لهم الاحتكاك بنظام عدالة الأحداث

وقد كان من بين الأطفال الذين شاركوا:

- أطفال يشاركون في برنامج تحويل.
- أطفال فوق سن 14 سنة مودعون في مكان آمن رهن المحاكمة.
- أطفال دون سن 12 سنة مودعون في مكان آمن رهن المحاكمة.
- أطفال موقوفون رهنٍ المحاكمة.
- أطفال يقضون حكماً في إصلاحية.
- أطفال يقضون حكماً في السجن.
- طلاب في الصف التاسع لم يسبق لهم أن دخلوا في نزاع مع القانون.

وقد شارك الأطفال –بشكل طوعي – في سلسلة من ورش العمل التفاعلية تم فيها مناقشة تفاصيل مشروع القانون المقترح. حيث طلب من الموظفين في المؤسسات المختلفة المشاركة في العملية اختيار أطفال مستعدون للمشاركة في العملية، كما طلب منهم ألاّ يبنوا اختياراتهم على نوع الجريمة المرتكبة أو المزعومة، ولا على اللغة. كل ما كان مطلوباً هو أن يعرف الأطفال القراءة والكتابة لأن بعض التمارين تتطلب إجابات خطية.

وقد تم توزيع الأطفال حسب «المراحل» المختلفة في نظام عدالة الأحداث، من أجل تحديد ما إن كان هناك اختلاف في الآراء بين من يدخلون النظام ومن يخضعون للمحاكمة ومن يصدر بحقهم أحكام قضائية ومن يقضون أحكامهم في إحدى مؤسسة.

وكان لإشراك مجموعة المراقبة (أطفال دون سن 12 سنة) الأثر في قياس الاختلاف في الآراء بين أفرادها وأفراد المجموعات الأخرى، وأتاح المجال أمام جمع خبرات الأطفال وأفكارهم المتنوعة.

وقد طُلب من الأطفال التعليق على محاور رئيسية من أجل الحصول على معلومات محددة للجنة المشروع. واشتملت المواضيع على السن الأدنى للمقاضاة، وتحديد السن، وسلطات الشرطة وواجباتها، والتقييم والإحالة، والتحويل، وتقرير الأخصائي الاجتماعي، ومحكمة عدالة الأحداث، وإصدار الأحكام القضائية، والتمثيل القضائي، وشطب السجل الجنائي.

واشتملت الأساليب المنتهجة للحصول على المعلومات اللازمة لعب الأدوار ونقاشات مجموعات العمل وملاحظات خطية فردية وتعبئة أوراق العمل. حيث تم النظر فيما مجموعه 70 ورقة عمل، وانعكست النتائج في النسب المئوية للعيّنة الكاملة. كما طلب من الأطفال تشارك خبراتهم الشخصية وتقديم التوصيات. وفيما يتعلق بالأطفال دون سن 12 سنة، فقد كانت ورش العمل أقل رسمية ولجأت أكثر إلى أساليب لعب الأدوار والخيال.

ومع أنها كانت تجربة جديدة نسبياً في جنوب إفريقيا، إلاّ أن عملية التشاور الأولى كانت قيّمة للغاية بالنسبة للمشاركين في تطوير مشروع القانون في لجنة المشروع في تموز/ يوليو 2000.

ثاني عملية مشاركة للأطفال

في ظل نجاح عملية التشاور الأولى والمعلومات القيّمة التي سدّت الكثير من الفجوات في نظام العدالة الجنائية للأطفال في جنوب إفريقيا، فقد تقرر أن هناك حاجة إلى البناء على الدراسة السابقة للتعرّف على تجارب الأطفال الحالية في نظام عدالة الأحداث، ورأيهم حول مشروع قانون العدالة الجنائية للأطفال قبل رفعه للبرلمان.

وفي حين تمت عملية التشاور الأولى ومشروع القانون ما زال ورقة نقاش وكانت لجنة المشروع ما زالت تنظر في عدد من الخيارات، ركّزت عملية التشاور الثانية على تجارب الأطفال في نظام العدالة الجنائية للأطفال بشكله الحالي، حيث كان الهدف معرفة ما إن كانت قد طرأت تغييرات في السنوات القليلة الماضية وتحديد الفجوات والمشاكل التي سيتم تصويبها عند تنفيذ مشروع القانون. كما هدفت العملية إلى إطلاع البرلمانيين وواضعي السياسات على التجارب الخاصة للأطفال على يد نظام العدالة الجنائية للأطفال، وإبراز كيف يمكن لمشروع القانون معالجة تلك المشاكل. وهكذا، فإن لعمليتَي التشاور غايات واضحة لكن مختلفة.

وكما هو الحال في عملية التشاور الأولى، اشتمل المشاركون على أطفال في مراحل مختلفة في نظام العدالة الجنائية، ومجموعة مراقبة لم يسبق لها أن دخلت في نزاع مع القانون. وقد تم اختيار الأطفال من عدد من المؤسسات والمدارس في أربعة أقاليم في جنوب إفريقيا.

وقد جرى التشاور مع الأطفال حول مواضيع مثل سن القدرة على ارتكاب الجرائم، وسلطات الشرطة وواجباتها، واحتجاز الأطفال وإطلاق سراحهم، والتقييم، والتحويل، وتقرير الأخصائي الاجتماعي، ومحكمة عدالة الأحداث، وإصدار الأحكام القضائية، والتمثيل القضائي، وشطب السجل. وقد تم توزيع أوراق عمل صديقة للأطفال للحصول على معلومات محددة حول كل المراحل المقترحة في النظام الجديد للعدالة الجنائية للأطفال، وآراء الأطفال، بالإضافة إلى إجابات فردية حول التجارب الشخصية للأطفال مع النظام.

لكن أوراق العمل لم تُستخدم كاستبيانات للأطفال، بل كإرشادات للميسّرين لاستعمالها في لعب الأدوار والحصول على المعلومات ومجموعات النقاش. وقد تألف فريق التيسير من أخصائيين اجتماعيين مدرّبين من نايكرو، جميعهم تلقوا تدريباً في العدالة الإصلاحية وتيسير اكتساب المهارات الحياتية ومحتوى مشروع القانون.

العِبَر المستخلصة من عملية مشاركة الأطفال في جنوب إفريقيا

يُعتبر التشاور مع الأطفال حول الإصلاحات القانونية أمراً جديداً نسبياً في جنوب إفريقيا وقد أثبت أنه قيّم جداً في تشكيل التشريع الجديد حول العدالة الجنائية للأطفال. بالإضافة إلى ذلك، فقد قدّمت العمليات بحد ذاتها تحديات متعددة وساهمت في إكساب الميسّرين دروساً جديدة للاستفادة منها في عمليات التشاور القادمة مع الأطفال. ومن بين هذه العَبَر المستخلصة:

اللغة

استخدمت ورش العمل اللغة الإنجليزية مع أنها لم تكن في أغلب الأحيان اللغة الأم للأطفال. فقد كان الأطفال يتحدثون مجموعة كبيرة من اللغات ولم يكن من الممكن دائماً استخدام ميسّر للترجمة. لذا كان لا بد من تبسيط اللغة قدر الإمكان ليتمكّن الأطفال من فهم الأسئلة والإجابة عليه. فاختيار اللغة من الاعتبارات المهمة عند التشاور مع الأطفال.

مهارات الميسّرين

بشكل عام، كان الميسّرون أخصائيين اجتماعيين لديهم خبرة سابقة في العمل مع الأطفال. وقد كانوا بحاجة إلى إيجازهم بشكل مناسب عن الموضوع قبل بدء العملية ليكونوا على دراية بمحتوى التشريع.

تفسير البيانات التي تم جمعها

بعد جمع المعلومات، تأكد الميسّرون من تفسير ما قاله الأطفال بشكل صحيح.

مثال: احتساب كلفة مراجعة التشريعات في جنوب إفريقيا

الخلفية:
باشرت جنوب إفريقيا بجهود لتحسين أنظمة العدالة الجنائية للأطفال منذ عدة سنوات، لكن مع غياب المناداة والتخطيط حول المخصصات المالية اللازمة، فقد كان من الصعب خفض عدد الأطفال المحتجزين.

ويسعى مشروع القانون الحالي إلى التركيز على العمل الفعال في الفترة التي تلي الاعتقال مباشرة وقبل المحاكمة. وسيتم ترتيب القضايا التي تصل المحكمة حسب الأولية، وتوفير مجموعة متزايدة من الأحكام (بما فيها بدائل السجن).

المشروع:
أولاً، اشتملت عملية احتساب التكلفة على إجراء تخمين (على أساس البيانات) لنفقات النظام الحالي للعدالة الجنائية للأطفال «على المستوى الوطني». واشتمل ذلك على نمذجة البرامج واحتساب تكلفتها في خمسة قطاعات مختلفة (الشرطة، الرعاية الاجتماعي، القضاء، الخدمات الإصلاحية، التعليم) في الأطر الحكومة الوطنية والمحلية. وقد اشتملت المتغيرات على الرواتب ووقت المحكمة والنقل من قبل الشرطة والرعاية الداخلية وكلفة السجن. وكان يجب تخمين ذلك كله بالاستناد إلى الأعداد الإجمالية للاعتقال، ونسبة الأطفال في السكان، وبيانات دولية مقارنة حول جرائم الأطفال. كما تم تطوير المزيد من الافتراضات مثل نسب الجرائم في المدن الكبيرة والحضر والأرياف، ومعدل عدد مرات الاحتجاز في المحكمة لكل قضية. وقد تم الاستفادة من جميع هذه المعلومات لاحتساب كلفة النظام الحالي في السنة.

أما الخطوة التالية، فقد اشتملت على نمذجة الأثر المتوقع للتغييرات المقترحة في مشروع القانون، حيث يسعى السيناريو «الكامل» إلى عمل نسخة عن كيفية تحرك الأطفال في نظام العدالة الجنائية كما ينص عليه مشروع القانون. وكلما أمكن، تم التعامل مع أكبر عدد من الأطفال بأكثر الطرق فعالية وصداقة للأطفال كما رآها مشروع القانون. وبالمقارنة، يسعى السيناريو «المجتزأ» إلى إظهار كيف من الممكن أن يتصرف النظام الجديد عند نقطة المنتصف تقريباً في تنفيذه. بعبارة أخرى، يتم افتراض أن العناصر الأساسية للنظام الجديد موجودة، لكن لا يتم تطبيقها أو استخدامها بشكل موحّد.

وبعد إدخال السيناريوهات الثلاثة («الوطني» و«الكامل» و«المجتزأ») في نموذج احتساب التكلفة، ظهر عدد من النتائج الخاصة بالعملية والإنفاق، والتي أظهر تحليلها أن التغييرات التي يقترحها مشروع القانون لن توفّر على الحكومة الكثير من الأموال فقط، بل ستضمن صرف النفقات المتبقية بشكل أكثر فعالية.

المنجزات:
خلصت دراسة احتساب التكلفة إلى أن الحكومة تنفق حالياً حوالي 675 مليون راند في السنة على النظام الحالي للعدالة الجنائية للأطفال. وتُظهر الأرقان أن تطبيق مشروع القانون من الممكن أن يقلل الرقم إلى 429 مليون راند في السنة، أي توفير مقداره 246 مليون راند أو 35% من النفقات الحالية.

يُعتبر مشروع قانون العدالة الجنائية للأطفال أول مشروع قانون في جنوب إفريقيا يخضع لعملية احتساب تكلفة مفصلة قبل رفعه للبرلمان. ولم تكن العملية مفيدة لدعم جهود المناداة في مجال العدالة الجنائية للأطفال فحسب، بل شكّلت سابقة لتشريعات أخرى في جنوب إفريقيا، حيث يشترط الفصل 35 من قانون إدارة الأموال العامة خضوع جميع التشريعات في جنوب إفريقيا إلى عمليات احتساب تكلفة مسبقة.

العِبَر المستخلصة:
كان الدعم الذي قدمته وزارة الخزينة عاملاً رئيسياً في إقناع البرلمانيين بالفوائد المستقبلية لمشروع قانون العدالة الجنائية للأطفال. فقد تبيّن أن مصلحة السجون ستوفّر الكثير من النفقات، لكن يظل الإنفاق ضرورياً في وزارة التنمية الاجتماعية.

مثال: مشروع تجريبي قبل مراجعة التشريعات في كزاخستان

الشركاء:
مكتب كزاخستان لحقوق الإنسان وحكم القانون، وزارة الشؤون الداخلية، وزارة العدل، مكتب المدّعي العام، مؤسسة سوروس- كزاخستان، شعبة الشؤون الوطنية والقانونية في مكتب الملك، المحكمة العليا، جمعية محاميات كزاخستان.

الخلفية:
يوجد في كزاخستان أعلى نسبة احتجاز للأطفال في منطقة آسيا الوسطى والاتحاد السوفيتي السابق، حيث يتم تجريد بين 900-1500 شاب من حريتهم في السنة، وغالباً لأحكام تصل سنتين أو أكثر. وهناك عدد من العوامل التي تجعل هذا الوقت مناسباً لإصلاح أسلوب التعامل مع الأطفال دون سن 18 سنة في نظام العدالة في كزاخستان (عدالة الأحداث): أولاً، الكثير من المسؤولين رفيعي المستوى في مجال العدالة الجنائية قلقون من أن النظام ليس مجهزاً لحماية حقوق الأطفال. ثانياً، بما أنه لا يوجد خلاف سياسي حول الرعاية الاجتماعي، فإن مؤسسات مثل وزارة الشؤون الداخلية ومكتب المدّعي العام يشجعان على الإصلاح. ثالثاً، أصدرت لجنة حقوق الطفل تقريراً حول التقرير الذي رفعته كزاخستان عام 2003. ويمكن من خلال العدالة الإصلاحية استحداث ممارسات متسقة مع المعايير الدولية في نظام عدالة الأحداث الذي لا يعارض التغيير. وفي أواخر عام 2001، عقدت لجنة مبادرة العدالة ندوة للمسؤولين الحكوميين بعنوان «تبنّي المعايير الدولية لحقوق الأطفال: مشاريع تجريبية حول عدالة الأحداث في كزاخستان». وانتهت الندوة باتفاق لتحسين معاملة المعتدين الأطفال في نظام العدالة وقّع عليه في شباط/ فبراير 2002 وزيرا العدالة والشؤون الداخلية وقاضي القضاة ومكتب المدّعي العام ولجنة مبادرة العدالة ومؤسسة سوروس- كزاخستان. بعد الاتفاقية، جرى التوقيع المشترك على مشروع تجريبي من قبل لجنة خبراء من الموظفين الحكوميين رفيعي المستوى ومجموعة عمل من المختصين الذين يعملون مباشرة مع الجهات المعنية في نظام العدالة الجنائية التي تملك السلطة لتلبية حقوق الأطفال.

المشروع:
تم تصميم مشروع عدالة الأحداث في كزاخستان للعمل داخل البنى القائمة في نظام العدالة، ويسعى لمساعدة الشرطة والمحققين والمدّعين العامين والقضاة والمحامين في تطبيق معايير تعامل متسعة مع اتفاقية حقوق الطفل. وسيشكّل تطبيق هذا النهج مع المعتدين والمتهمين الأطفال في موقعين تجريبيين الأساس لتكراره في مكان آخر.

الأهداف:
يهدف النموذج التجريبي إلى ضمان أن معاملة الأطفال في نزاع مع القانون تتسق مع المعايير الدولية. ويهدف بشكل خاص إلى توكيل محام لكل طفل معتقل من لحظة الاعتقال لضمان حماية حقوقه بالتزام الصمت، وإطلاق السراح المشروط، والحصول على محاكمة عادلة، وحقه بعدم الادلاء بأي كلام قد يجرّمه. ويشتمل المشروع التجريبي على عدد من الفاعلين، منهم الشرطة والادعاء والقضاة والمحامين والأخصائيين الاجتماعيين، ويركز على أربعة عوامل: مساءلة مؤسسات تطبيق القانون والمحاكم، مراعاة حقوق الإنسان، الاحتجاز رهن المحاكمة والحصول على الخدمات القانونية المجانية.

الأنشطة:
تم إطلاق المشروع التجريبي في منطقتين: ألماتي وكراسايسكي للتوصل إلى نظام نموذجي للتعامل مع الأطفال المتهمين بارتكاب الجرائم. وقد تم وضع التوصيات استناداً إلى بحث أصلي بعد مفاوضات مع مجموعة العمل. وسيتم تعديل التوصيات لتلبي المسائل المحددة التي تم تسليط الضوء عليها خلال تنفيذ المشروع. وقد تم وضع إجراءات لتسجيل البيانات حول المتهمين الشباب وأسلوب التعامل معهم في كل مرحلة من مراحل عملية العدالة الجنائية (من الاعتقال وحتى إصدار الحكم بالإدانة أو التبرئة). وقد تم اختيار رجال الشرطة والمدّعين العامين والقضاة للعمل بشكل خاص مع المعتدين الأطفال في الموقعين التجريبيين، كما اختارت ولجنة مبادرة العدالة ومؤسسة سوروس- كزاخستان محامين وأخصائيين اجتماعيين على أساس تنافسي. وبعد ورشة تدريب مكثفة مدتها 5 أيام للعاملين في المشروع التجريبي، تم إطلاقه في 17 آذار/ مارس 2003.

في الأشهر الستة الأولى، طرح التواصل المنتظم بين المؤسسات المعنية المختلفة أسئلة مهمة حول نظام العدالة في كزاخستان، حيث تبيّن أنه لم يكن هناك فهم مشترك لمعنى حقوق الإنسان وعدالة الأحداث بين معظم الجهات المعنية في العدالة الجنائية. لكن التعاون اليومي في الموقعين التجريبيين بين رجال تطبيق القانون ومحامي الدفاع والقضاة والأخصائيين الاجتماعيين يؤدي بالتدريج إلى الكشف على أماكن التأخر في تلبية الحقوق والتخطيط القصير والطويل المدى.

النتائج:

- فعّل المشروع حق توكيل محامٍ كمسألة سياسات ولأول مرة في جميع القضايا المتعلقة بالأطفال في منطقة اوزوفسكي في ألماتي. فبدلاً من أن يتصل رجال الشرطة رسمياً لمجموعة محدودة من المحامين الذين يعتقدون أنهم سينصاعون لرغباتهم، أصبحوا يتصلون بمحامين مدرّبين خصيصاً على حقوق الأحداث من جدول تم تطويره خصيصاً للمشروع. وفي ثلاث مناسبات، تم استدعاء محامين مباشرة إلى موقع الجريمة قبل نقل المشتكى عليه إلى مركز الشرطة. ومنذ أيلول/ سبتمبر 2003، مثّل محامو المشروع 61 طفلاً في الموقعين التجريبيين، ولم يتم احتجاز الأطفال منذ لحظة الاعتقال إلاّ مرة واحدة. من جهة أخرى، أفاد جميع المحامين أن القضاة ورجال الشركة الذين حضروا الجلسات التدريبية أصبحوا أكثر إنسانية واحتراماً في تعاملهم مع الأطفال وأقل ميلاً للجوء للتدابير العقابية.

- كان الأهل أو الأوصياء حاضرين من أبكر مرحلة ممكنة من اعتقال الطفل وقبل التحقيق في 90% من القضايا التي عمل فيها محامو المشروع، مقارنة بـ50% عام 2002 (وفق إحصاءات وزارة الشؤون الداخلية). وقد كفل المشروع وجود فريق دفاع مؤلف من محامٍ وأخصائي اجتماعي في جميع القضايا، وكانت جهودهم في إيجاد الأهل أو الأوصياء ناجحة بشكل عام.

- أعاد المشروع تعريف لحظة الاعتقال لغايات تفعيل حق توكيل محامٍ والحقوق الأخرى ذات العلاقة. وفي العادة، التزمت الشرطة بتعريف المشروع للاعتقال بأنه يحدث من اللحظة التي يفقد فيها المشتكى عليه حرية المغادرة، بدلاً من لحظة تقديم شهادة الاعتقال التي قد تستغرق ساعات عديدة بعد أن يكون الطفل قد أصبح فعلياً محتجزاً. وباستثناء القليل من الحالات، جرت التحقيقات بهد التشاور على انفراد بين المحامي والطفل.

- أصبحت الشرطة تعيد النظر في التحقيق فور الاعتقال وفائدته، وأخذت تدرك أنه يمكن تأجيل أول مقابلة مع الأطفال دون سن 18 سنة – مع تحقيق نفس الفائدة – إلى وقت لا يعود فيه الطفل مصدوماً ويفهم المخاطر التي يواجهها. ويثني هذا الإدراك الشرطة عن استخدام الاحتجاز وسيطة لإقناع الأطفال على إجابة الأسئلة من أجل إطلاق سراحهم. بالإضافة إلى ذلك، أصبح رجال الشرطة في الموقعين التجريبيين يدركون أن بإمكان المحامين والأخصائيين الاجتماعيين المكلّفين للعمل في القضايا تيسير اللقاءات لهم عند الضرورة.

- تم فتح حوار بين الشرطة والمدّعين العامين والقضاة والمحامين والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى وواضعي السياسات حول الأطفال وحقوق الإنسان. وهذه أول مرة يتمكن فيها العاملون في الإدارة اليومية لنظام العدالة من التواصل بشكل مفتوح ومتواصل مع واضعي السياسات حول المسائل التي تؤثر فيهم مباشرة.

- كما أن المحامين والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المشروع يبدون التزاماً أكبر بالدفاع عن حقوق موكّليهم. ويعمل الـ15 محامياً المشاركون في المشروع على تنسيق معايير عملهم ويقدّمون الطلبات خطياً ويذكرون المعايير الدولية فيها ويتداولون حول جعل سبل التعامل مع الإساءات في النظام معيارية.

- أما الأخصائيون الاجتماعيون، فيساعدون في الحصول على المعلومات حول خلفية الأطفال وإجراء تقييم فردي لكل طفل، وقد أصبحوا منادين بحقوق الأطفال يبحثون عن المعلومات لإضافتها على ما لدى الشرطة من معلومات.

تشتمل الخطوات المستقبلية على:

حملة توعية الجمهور
سيساهم إطلاق حملة توعية الجمهور حول الحاجة لتطوير نظام إجرائي لعدالة الأحداث في كزاخستان في البناء على نتائج المشروع التجريبي في عامه الأول. وستركز الحملة على فوائد نظام عدالة الأحداث للناس بشكل عام، ووضع الأطفال في السجون والشارع، وعدم فعالية الطرق الحكومية الحالية في التعامل مع المعتدين الأطفال.

تطوير توصيات لتعديل القانون
يهدف المشروع في النهاية إلى توفير بيانات وتجارب عملية على أساسها ستقوم مجموعة العمل ولجنة الخبراء باقتراح التعديلات على القوانين الجنائية والإجراءات الجنائية وأي أنظمة تؤثر في حقوق المعتدين الأطفال. وستسعى هذه التغييرات إلى تفعيل الالتزام بحقوق الإنسان في الإجراءات اليومية في نظام عدالة الأحداث لأنه ينطبق على المتهمين والمشتكى عليهم الأطفال.

أمثلة على المؤشرات

1. **الأطفال المحتجزون**	- عدد الأطفال المحتجزين - نسبة الأطفال الموقوفين رهن المحاكمة للعدد الكلي للأطفال المحتجزين
2. **مدة الاحتجاز**	- عدد الأطفال المحكوم عليهم بالاحتجاز لـ: أقل من عام، 1 - 5 أعوام، 5 - 10 أعوام، أكثر من 10 أعوام، السجن مدى الحياة، معدل طول مدة الاحتجاز رهن المحاكمة
3. **الأطفال في تلامس مع نظام عدالة الأحداث**	- عدد الأطفال: المعتقلين، المحالين إلى تدابير إحالة رهن المحاكمة،المحاكمين (رد القضية، التبرئة، الإدانة)، المحكوم عليهم بتدابير احتجازية، المحكوم عليهم بتدابير لا احتجازية
4. **نظام عدالة الأحداث**	- وجود محاكم و/أو إجراءات و/أو تدابير أو إجراءات خاصة للأطفال - النسبة لكل 1000 طفل متعقل من العاملين المختصين والمدربين: القضاة، المحامون، المدّعون العامون، الشرطة، الأخصائيون الاجتماعيون
5. **الفصل عن الراشدين**	- نسبة الأطفال المحتجزين دون فصلهم عن الراشدين: في نظارات الشرطة، في مراكز الاحتجاز/ السجون
6. **شروط مراقبة نوعية الخدمات للأطفال المحتجزين**	- وجود نظام يضمن الزيارات الإلزامية من قبل القضاة . - وجود نظام يضمن الزيارات المنتظمة من قبل أشخاص أو هيئات مستقلة - نسبة الأطفال الذين لم يزرهم أهلهم أو أقرباؤهم في الأشهر الستة الماضية
7. **الحماية من التعذيب والعنف والإساءة والاستغلال**	- وجود بنود قانونية تمنع التعذيب والعقوبة أو المعاملة اللاإنسانية أوالمهينة - وجود آليات للشكاوي سهلة المتناول وصديقة للأطفال وآمنة - عدد الانتهاكات المبلّغ عنها - نسبة الحالات المبلّغ عنها التي يتبعها عقوبات إدارية أو جزائية

أمثلة على المؤشرات

8. الوقاية	- وجود برنامج وطني للحد من ارتكاب الأطفال للجرائم، يحتوي على ثلاث من المحاور الخمسة التالية على أقل تقدير : • خدمات دعم الأسر • برامج مجتمعية للفئات المستضعفة • برامج للوقاية من الإدمان على الكحول والمخدرات • برامج الدعم التعليمي • إشراك الإعلام في عملية الوقاية
9. الرعاية اللاحقة	- نسبة الأطفال المحتجزين الذي يستفيدون من برنامج رعاية لاحقة لستة أشهر على الأقل بعد إطلاق سراحهم .

يمكن أن تحدث المبادرات ويقع التقدم في عدالة الأحداث في ظل غياب إطار تشريعي شامل

على الرغم من أن المجال متاح دائماً للإصلاح القانوني، إلاّ أن أصعب المشاكل لا تكمن في نص القانون فحسب بل في غياب تطبيق القانون والطريقة التي يتصرف بها المختصون. لذا، قد يكون التصرّف بشكل ملائم وتنفيذ القوانين القائمة أهم من إصلاح القوانين.

1. المعيقات والفرص في مراجعة التشريعات

يمكن أن يكون الإصلاح التشريعي عملية طويلة وتستنفد الوقت. ولا يكفي أن يكون التدخل محدوداً بهذه العملية ويستثني إمكانية إحداث تغييرات قد يكون لها أثر على أرض الواقع. قد لا يكون دائماً من الممكن إصلاح القوانين، لكن من الطرق الفعالة في تحسين نظام العدالة للأطفال العمل في إطار القوانين القائمة. فحتى في وجود قوانين جيدة، كثيراً ما لا تطبقها أنظمة عدالة الأحداث على أرض الواقع.

ومع أن سياسات ومبادرات إصلاح أنظمة عدالة الأحداث تختلف من دولة لأخرى، إلاّ أن هناك محاور مشتركة في طريقة استجابة الدول لجنوح الأطفال. ومن الممكن أن تشكّل الفرص والمعيقات التي واجهتها دولة نفّذت جهوداً لتحقيق إصلاح شامل في نظامها لعدالة الأحداث دروساً مفيدة لدولة أخرى ترغب في إجراء إصلاح قانوني واسع، أو الدول الراغبة في تعديل أو مراجعة بعض جوانب التشريعات التي تحكم أنظمتها لعدالة الأحداث. ومن المفضّل أحياناً أن يسبق التحوّل عملية إصلاح القوانين من أجل اختبار المقترحات وتعديلها عند الضرورة.

حتى دون وجود تشريعات تتعامل مباشرة مع عدالة الأحداث، هناك مجال واسع في الأنظمة الحالية للتوصل لاختيارات وقرارات تساهم في أجندة الإصلاح. ويمكن تحقيق الإصلاحات في مجال عدالة الأحداث داخل الأنظمة القائمة دون استهلاك الكثير من الموارد. على سبيل المثال، هناك فرصة في الخطوات الأولى لاستخدام بدائل عن الاعتقال دون الحاجة إلى موارد.

2. تحديد فرص الإصلاح والتحوّل في الأنظمة الحالية

حتى دون وجود تشريعات تتعامل مباشرة مع عدالة الأحداث، هناك مجال واسع في الأنظمة الحالية للتوصل لاختيارات وقرارات تساهم في أجندة الإصلاح، بدءاً بحرية الحكم المخوّلة للشرطة، والتي تتيح الفرصة للجوء إلى بدائل الاعتقال من أول خطوة في النظام.

عند مناقشة الإصلاح في مجال عدالة الأحداث، تبرز في العادة نقاط تركز حصرياً على طلب المزيد من المراكز المجّهزة بشكل أفضل. وهناك بالفعل مواقف تحتاج بشدة إلى تحسينات مادية، وأحياناً يؤدي إلى عدم القدرة على الوصول إلى المراكز إلى انتهاك حقوق الأطفال. ومن هذه الأمور: ظروف الاحتجاز وعدم إتاحة الماء

النظيف ومستلزمات الصحة العامة والطعام والدفء وما إلى ذلك. لكن يجب كذلك القول إن الإصلاحيين في مجال عدالة الأحداث قد حققوا الكثير داخل الأنظمة القائمة دون استهلاك الكثير من الموارد. على سبيل المثال، وهناك أمثلة عملية على أن التغيير تم بتضافر الجهود دون الحاجة إلى المزيد من الموارد، على شرط أن الأفراد والمنظمات تريد أن تُحدث فرقاً.

مثال: يمكن أن تحدث المبادرات ويقع التقدم في عدالة الأحداث في ظل غياب إطار تشريعي شامل

مخيمات المحاكم، أو إجراء فحص للسجون من قبل القضاة (ليس مقتصراً على الأطفال)

البلد: الهند
الأطراف المعنية: القضاة، المدّعي العام، السجون، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI)
التكلفة: المواصلات إلى السجن

الخلفية: يزور الموظفون القضائيون في بيهار في الهند السجون بشكل دوري لمراجعة القضايا وإصدار الأحكام على الفور. ولا تتعامل مخيمات المحاكم هذه إلاّ مع الجرائم البسيطة، و«يُنظر لها على أنها طريقة جيدة للتخفيف من الازدحام والإسراع في تحقيق العدالة وإعادة عامل «الأمل» إلى حياة السجناء».

قبل مخيمات محاكم، كان أكثر من 12 ألف محتجز رهن المحاكمة «موضوعين في السجون المختلفة في بيهار بانتظار محاكمتهم على جرائم بسيطة». وكان الكثير منهم في «السجن فترات أطول من محكومياتهم» عندما قامت المحكمة المحلية العليا بإصدار «توجيه إلى سلطات السجون لتنظيم مخيمات محاكم في السجون من أجل التسريع في النظر في القضايا.» وتتعامل مخيمات المحاكم مع الجرائم البسيطة، مثل الإخلال بالنظام العام. وتتم مخيمات المحاكم تحت رعاية سلطة الخدمات القانونية في بيهار بأمر من رئيس القضاة. ويترأس المحاكم قضاة وموظفون قضائيون تنفيذون، حيث يقوم رئيس السجن المحلي بتسليم قائمة بالسجناء المؤهلين بالمشاركة.

وقد كان مخيم بيهار فعالاً للغاية في تخفيف العب على المحاكم في القضايا الجنائية التي تقبل الكفالة وغيرها من القضايا البسيطة.

وقد طبّق القضاة هذه الممارسة في مالاوي، حيث أصبحوا يزورون السجون لمسح القضايا والتعامل مع قضايا الحبس غير القانوني أو غير الضروري، وتحديد مواعيد للمحاكمة. وقد كان ذلك فعالا في تخفيف الاحتقان وإعادة ثقة السجناء بنظام العدالة.

الـمــلاحـــــق

جلسة الترحيب والتعريف
مع نهاية هذه الجلسة، سيتمكّن المشاركون من معرفة:
- الغاية وراء عقد ورشة العمل.
- كيف سيتم تلبية احتياجاتهم في برنامج الورشة.
- كيف وفي أي ناحية يمكنهم المساهمة بأفضل شكل في ورشة العمل.

المدة [ساعة]

- **التعليقات الافتتاحية**
– يقدّمها الضيف/ مقدّم الجلسة بتركيز على الغاية من عقد ورشة العمل وخلفيتها

- **التعريف بالمشاركين**
يمكن القيام بذلك بطرق عديدة (Games and Exercises, IIED)، لكن قبل البدء يجب التأكد من أن أمام كل مشارك قائمة بأسماء جميع المشاركين. ويجب أن يقدّم الميسّر نفسه والميسّرين الآخرين/ والأشخاص المرجعيين والمساعدين والعاملين وراء الكواليس.

- **توقّعات المشاركين ومخاوفهم**
من الأفضل الحصول على توقعات المشاركين قبل ورشة العمل للاستفادة منها في تصميم الورشة وتجنّب عدم تلبية احتياجاتهم التعلمية (انظر الملحق ب للاطلاع على مقترح لاستبيان قبل ورشة العمل). ومن المفيد كذلك أن يطلب الميسّر من المشاركين التعبير عن توقّعاتهم ومخاوفهم لدى وصولهم إلى ورشة العمل، ويخبرهم كيف سيتم التعامل معها عندما يصف برنامج ورشة العمل.

- **أهداف ورشة العمل**
يجب أن يكتب الميسّر أهداف ورشة العمل بوضوح ويعرضها طوال فترة ورشة العمل. ويجب الرجوع إليها في الجلسة الافتتاحية وضمان تقاطعها مع توقعان المشاركين، والرجوع إليها مرة أخرى في الجلسة الختامية قبل توزيع نموذج تقييم ورشة العمل.

- **برنامج ورشة العمل**
تؤدي الغاية وراء ورشة العمل والمشاركون وتوقعاتهم وأهداف الورشة إلى تصميمها. وأفضل طريقة لتقديم برنامج الورشة هي باستخدام البطاقات، بحيث يكون كل عنوان وجلسة على بطاقة منفصلة، لأن ذلك سيؤدي إلى بعض المرونة في جدول العمل. ومن الجيد بدء كل يوم باستذكار ما تم القيام به حتى الآن وما سيتم عمله في ذلك اليوم.

- **التغذية الراجعة والتقييم اليومي**
يشرح الميسّر أن من المهم أن يعرف الميسّرون ما يدور في ذهن المشاركين ويعرفوا رأيهم حول ما جرى بشكل جيد وما يمكن تحسينه. وقد يكون لذلك علاقة بمحتوى ورشة العمل أو طريقة تقديمها أو بيئتها. لكن يجب أن يشرح لهم أيضاً أن هناك حدوداً لما يمكن تغييره في هذه المرحلة.

- **قضايا عالقة أو المرآب**
يضع الميسّر لوحاً قلاّباً في مكان بارز في الغرفة، ويخصصه للأسئلة التي لا يمكن الإجابة عليها خلال الجلسة، لكن يجب الإجابة عليها في جلسات قادمة أو على الأقل قبل نهاية ورشة العمل. ويكمن دور الميسّر في ضمان الإجابة عن كل الأسئلة قبل الجلسة الختامية

- **لوجستيات ورشة العمل**
يشرح الميسّر أي شيء يجب أن يعرفه المشاركون حول الدعم المقدّم في ورشة العمل وملف الورشة وموادها ومكانها وأي معلومات أخرى حول الفعاليات الاجتماعية والسفر وما إلى ذلك.

- **القواعد الرئيسية**
يتم وضع القواعد الرئيسية مع المشاركين، حيث يطلب الميسّر من المشاركين تحديد القواعد الرئيسية التي يريدون من الجميع – بمن فيهم الميسّرون والأشخاص المرجعيّون – في ورشة العمل اتباعها. ولهذا القواعد علاقة بالسلوك العام والممارسات والتصرفات الحميدة، وتتضمن مسائل مثل: البدء والانتهاء على الوقت، احترام وجهات نظر الآخرين وآرائهم، وألاّ يخشوا من طرح أسئلة «سخيفة» ....

جلسة الاختتام والتقييم

مع نهاية هذه الجلسة، سيتمكّن المشاركون من:

- معرفة إن كانوا قد حققوا الأهداف التعلّمية .
- معرفة الفجوات المتبقية في معرفتهم بالعدالة الجنائية للأحداث والتي عليهم معالجتها ووضع استراتيجية لعمل ذلك
- تحديد الخطوات العملية لتنفيذ ما تعلّموه وتطبيقه .

المدة [ساعة]

- يجب أن تنتهي كل ورشة عمل بجلسة اختتام. وإن أمكن، يجب دعوة الشخص الذي افتتح ورشة العمل لإنهائها، بحيث يذكر الإنجازات وأي خطوات قادمة.

- توزيع الشهادات .

- يجب أن تضمن أنه قد تم الإجابة على جميع الأسئلة على اللوح القلاب (القضايا العالقة/ المرآب)، ومراجعة أهداف ورشة العمل، وتقييم مدى تحقيقها.

- وزّع نماذج التقييم ليعبّئوها في ورشة العمل.

- وزّع قائمة منقّحة بالمشاركين وعناوينهم .

(الرجاء تعبئة الاستبيان وإرساله إلى البريد الإلكتروني [إدخال اسم منظم ورشة العمل]

1. الاسم:.....

2. المسمى الوظيفي:..... مكان الخدمة:.....

3. عدد سنوات الخبرة في مجال العدالة الجنائية للأحداث : .....

4. الرجاء وصف خبرتك في العمل مجال العدالة الجنائية للأحداث :
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

5. هل سبق أن حضرت أياً من التدريبات التالية لليونيسف[35]:
   أ) التدريب على البرنامج؟
   ب) تدريب على حقوق الإنسان؟
   ج) تدريب(Principled Approach to Humanitarian Action PATH)
   د) تدريب على المبادىء الإنسانية؟

6. ما هي ورش العمل التدريبية المتعلقة العدالة الجنائية للأحداث التي حضرتها من قبل؟

[35] يُحذف السؤال 5 لغير المشاركين في ورشة العمل

بالاستناد إلى برنامج العمل المرفق

7. الرجاء إخبارنا بالأهداف التي ترجو تحقيقها من التدريب القادم على العدالة الجنائية للأحداث وتوقعاتك منه

8. هل لديك أسئلة محددة تود معالجتها خلال جلسة معيّنة؟ إن كانت الإجابة نعم، فالرجاء ذكرها:

9. هل لديك خبرة برامجية حول العدالة الجنائية للأحداث يمكن أن يكون لها علاقة بالجلسات الواردة في برنامج العمل؟

10. إن كانت الإجابة نعم، هل لديك الاستعداد لتقديم عرض قصير حول خبرتك إن طلب إليك ذلك؟

الرجاء وصف النقاط التالية المتعلقة بالعرض المقترح:
عنوان العرض: .....
.....
.....

أهداف العرض:
1 . .....
2 . .....

الرسالة الرئيسية للعرض (الرجاء اقتصارها على 5 رسالات) :
.....
.....

هل يتطلب العرض أدوات معيّنة:
.....
.....
.....

ورشة عمل حول حماية الأطفال
والعدالة الجنائية للأحداث
< إضافة المكان والوقت >

نموذج تقييم التدريب

اسـم العائلـة (اختياري) : .....

الاســـم : .....

مكـان الخدمة أو المكتـب :.....

الرجاء وضع دائرة حول الرقم الذي يعكس مدى اتفاقكم مع العبارات التالية أو اختلافكم معها:

	موافق بشدة	موافق	غير موافق وغير مختلف	مختلف	مختلف بشدة
1. تمت تغطية الموضوع بشكل جيد	5	4	3	2	1
2. كان المحتوى ما أردت سماعه أوتعلّمه	5	4	3	2	1
3. كان ترتيب البرنامج جيداً	5	4	3	2	1
4. كانت المواد مفيدة	5	4	3	2	1
5. تم تشجيع المشاركين على لعب دور فاعل	5	4	3	2	1
6. حقق البرنامج أهدافي الشخصية	5	4	3	2	1
7. كان للبرنامج علاقة بعملي	5	4	3	2	1
8. أوصي زملائي بالمشاركة في هذا البرنامج	5	4	3	2	1

الرجاء تصنيف ما يلي (5= ممتاز إلى 1= رديء)

	موافق بشدة	موافق	غير موافق وغير مختلف	مختلف	مختلف بشدة
9. مكان اللقاء	5	4	3	2	1
10. الوجبات/ المرطبات	5	4	3	2	1
11. التنظيم الكلّي	5	4	3	2	1

12. هل كان طول ورشة العمل: مناسباً؟ ☐ أقصر من اللازم ☐ أطول من اللازم؟ ☐

13. هل كان عدد المشاركين: مناسباً؟ ☐ أقــل من اللازم ☐ أكثـر من اللازم؟ ☐

14. ما أهم ثلاثة أمور تعلّمتها خلال ورشة العمل؟

1. .....
2. .....
3. .....

15. ما مدى فعالية فريق التدريب؟ (ضع دائرة حول ما يلي)

فعّال للغاية فعّال مقبول لا بأس به غير فعّال على الإطلاق

إلامَ استندت في هذا التصنيف؟

16. إن كان بإمكانك تغيير **شيء واحد** في ورشة العمل، ماذا سيكون؟

.....
.....
.....
.....
.....

17. ما اقتراحاتك لتحسين الدورة؟ (إن احتجت المزيد من المساحة، يمكنك الكتابة على ظهر النموذج).

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

18. هل لديك تعليقات أخرى؟ (إن احتجت المزيد من المساحة، يمكنك الكتابة على ظهر النموذج).

.....
.....
.....
.....
.....

19. ما تقييمك لورشة العمل بشكل عام؟ (الرجاء وضع إشارة في المربع عند الجواب المناسب)

ممتازة ☐ جيدة جداً ☐ جيدة ☐ مقبولة ☐ رديئة ☐

سم العائلة (اختياري) : .....

الرجاء تقييم كل جلسة في ورشة العمل
5= ممتازة 3= مقبولة 1= رديئة 0= لا ينطبق

الجلسة	المحتوى	طريقة العرض	التمارين	تعليقات إضافية
(عنوان الجلسة)	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	
(عنوان الجلسة)	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	
(عنوان الجلسة)	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	
(عنوان الجلسة)	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	
(عنوان الجلسة)	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	
(عنوان الجلسة)	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	
(إضافة صفوف أخرى إن لزم الأمر)	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	5 4 3 2 1 0	

الرجاء إعادة النموذج إلى ميسّر ورشة العمل.
شكراً

نموذج تقييم للميسّرين/ المقدّمين/ منظمي ورشة العمل

ورشة عمل حول حماية الأطفال والعدالة الجنائية للأحداث
(إضافة المكان والوقت)

الاسم (اختياري) : .....

مكان الخدمة أو المكتب : .....

الدور في ورشة العمل : .....

الرجاء أخذ 10 دقائق لتعبئة الاستبيان التالي. ستساعدنا إجاباتك على إكمال الدليل التدريبي المرافق لورشة العمل.

1. إلى أي مدى حققت ورشة العمل أهدافك؟

مطلقاً		تقريباً		تماماً
1	2	3	4	5

الرجاء شرح الإجابة.

.....
.....
.....
.....
.....

2. صف 5 أشياء ستقوم بها بطريقة مختلفة المرة القادمة (المنهجية، إدارة الوقت، مستوى المشاركة...)

.....
.....
.....
.....

3. صَف النواحي التي كانت ناجحة بشكل خاص في ورشة العمل (المنهجية، إدارة الوقت، مستوى المشاركة...) .

.....
.....
.....

4. اذكر أي أساليب تدريب أو أنشطة شعرت أنها ساعدت في تحقيق أهداف ورشة العمل؟ (مثلاً، لعب الأدوار أو دراسة الحالة أو العروض ...)
الرجاء ذكر الجلسة التي استُخدمت فيها

.....
.....
.....
.....

5. اذكر أي مواد تدريبية شعرت أنها ساعدت في تحقيق أهداف ورشة العمل؟ (مثلاً، المرفقات التدريبية، الأمثلة...)
الرجاء ذكر الجلسة التي استُخدمت فيها

.....
.....
.....
.....

6. هل هناك مواد إضافية كان من الممكن أن تفيد في تحضيرك لورشة العمل؟

.....
.....
.....

7. هل هناك مواد إضافية كان من الممكن أن تفيد في تقديم ورشة العمل؟

.....
.....
.....
.....

8. إن طُلب منك ترتيب محتوى ورشة العمل حسب الأهمية، فما هي أهم ثلاث وحدات؟ الرجاء ذكر شرح بسيط لإجابتك.

.....
.....
.....
.....

الرجاء إعادة النموذج معبَّأ إلى مدير التعلّم حول حماية الأطفال
المقرّ الرئيسي لليونيسف، نيويورك

شـــــكـراً!

شهادة إتمام ورشة العمل

قام (اسم المشارك)

بالمشاركة بنجاح في ورشة العمل حول

«التدريب على العدالة الجنائية للأحداث»

التي عُقدت في (اسم المكان) من (التواريخ)

<إضافة اسم الميسّر>
المسمى الوظيفي
اسم المكتب

<إضافة اسم الشخص المرجعي الرئيسي>
المسمى الوظيفي
اسم المكتب

< إضافة الشعارات الخاصة بالشركاء حسبما هو ملائم >